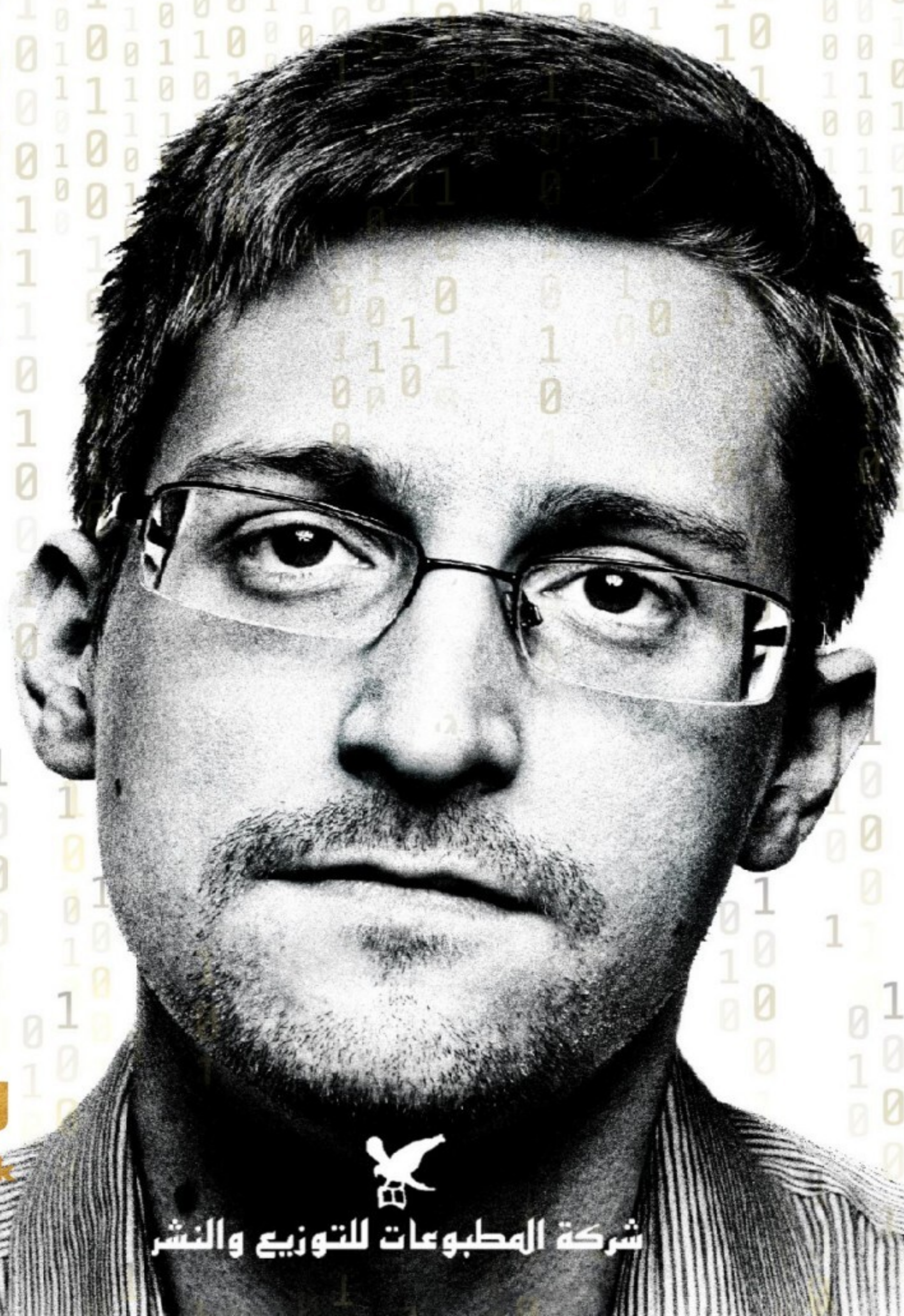
إدوارد سنودن

سجلّ دائم



ترجمة:
أنطوان باسيل

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل.
ALL PRINTS DISTRIBUTORS & PUBLISHERS s.a.l.

الطبعة الأولى 2023
ISBN: 978–6144–58–583–2
E-ISBN: 978–6144–58–822–2

تدقيق لغوي: **وفيق زيتون**
تصميم الغلاف: **ريتا كلزي**
الإخراج الفني: **فدوى قطيش**

Original Title: **Permanent Record** by Edward Snowden
Copyright © 2019 by Edward Snowden
Published by arrangement with Metropolitan Books,
an imprint of Henry Holt and Company, New York.

الجناح، شارع زاهية سلمان، مبنى مجموعة تحسين الخياط
ص.ب.: 8375 -11 بيروت، لبنان
هاتف: 830608 1 961+ فاكس: 830609 1 961+

الموقع الإلكتروني: www.all-prints.com
البريد الإلكتروني: publishing@all-prints.com
مواقع التواصل الاجتماعي: allprintslb

إدوارد سنودن

سجلّ دائم

ترجمة:

أنطوان باسيل

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

تمهيد

اسمي إدوارد جوزف سنودن. كنت أعمل لصالح الحكومة، لكنني أعمل الآن لصالح عموم الناس. واستغرقني إدراك وجود فرقٍ بين الأمرين فترة تقارب ثلاثة عقود. وعندما أدركتُ الفرق أوقعني ذلك في بعض المتاعب في عملي. كانت النتيجة أنني أصرف وقتي الآن في محاولة حماية الناس ممّا كنته في الماضي، أي جاسوسًا يعمل لصالح وكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الأمن القومي، مجرّد شابٍّ تقنيٍّ أسعى لبناء ما كنتُ واثقًا من أنه سيكون عالمًا أفضل.

لم يطُل عملي في المجتمع الاستخباراتي الأميركي أكثر من سبع سنوات اعتبرتها قصيرة. حيث فوجئتُ بمعرفة أنّ تلك الفترة تزيد سنةً واحدةً فقط عن الفترة التي صرفتها منفيًّا حتى الآن في بلدٍ لم يكن من اختياري. وفي خلال فترة عملي في تلك السنوات السبع شاركتُ في التغيير الأهم الذي حدث في تاريخ التجسّس الأميركي، أي التحوّل من المراقبة الهادفة للأفراد إلى المراقبة الجماعية التي تستهدف شعوبًا بأكملها. فقد ساعدتُ في التمكين التكنولوجي لحكومة دولةٍ واحدةٍ من جمع كلّ الاتّصالات الرقمية في العالم، وتخزينها لآجالٍ طويلة، وكذلك للبحث فيها ساعة تشاء.

بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر عانى المجتمع الاستخباراتي الأميركي من شعورٍ كبيرٍ بالذنب نتيجة فشله في حماية أميركا، لأنه ترك أكبر هجومٍ كارثيٍّ وتدميريٍّ على البلاد منذ بيرل هاربر يحدث تحت ناظريه. وسعى قادة هذا المجتمع الاستخباراتي، ردًّا على ذلك، إلى إنشاء نظامٍ يُنبئ بحدوث الهجمات قبل وقوعها على غفلةٍ منه. كانت التكنولوجيا هي في أساس ذلك النظام. وكانت التكنولوجيا أمرًا غريبًا عن جيش العاملين في مؤسّسات ذلك المجتمع من حاملِي شهادات الاختصاص، ودرجات الماجستير في إدارة الأعمال. وهكذا فُتحت أبوابُ أكثر وكالات الاستخبارات سريّةً على مصاريعها أمام الشبّان المتخصّصين بالتكنولوجيا من أمثالي. وهكذا ورث المهووسون بالمعلوماتية الأرض.

كنت في ذلك الوقت أُجيد العمل بالحواسيب. وهكذا صعدتُ سلّم الترقيات بسرعة. وما لبثتُ أن تسلّمتُ من وكالة الأمن القومي تصريحي الأمنيّ الأوّل للوصول إلى أكثر المعلومات سريةً في الوكالة، وكنت حينها في الثانية والعشرين من عمري، وهذا ما أهّلني لشغل مركزٍ يُعتبر في أدنى مستويات الهيكلية التنظيمية في الوكالة. لكن بعد أقلّ من عام، عملتُ في وكالة الاستخبارات المركزية بصفتي مهندسَ أنظمة، وهكذا تمكّنت من الوصول إلى بعض أكثر الشبكات اتساعًا الموجودة على سطح هذا الكوكب. كان المشرف الوحيد الأعلى مني رجلًا يصرف فترات مناوبات عمله في العمل وهو يقرأ روايات روبرت لودلوم وتوم كلانسي. مضت الوكالات في ذلك الحين في سياسة كسر كلّ قواعدها بهدف توظيف ذوي المواهب التقنية. وجاء ذلك بعد أن تعوّدت عدم توظيف أي شخصٍ لا يحمل شهادة البكالوريوس، وفي ما بعد اشترطت حيازة درجة زميلٍ في الجامعة، ولم أكنْ أحمل أيًّا منهما. يعني ذلك أنه ما كان يجب على الوكالة أن تسمح حتّى بدخولي إلى مبناها.

عملت في الفترة الممتدة بين العامين 2007 و2009 في السفارة الأميركية في جنيف، وكان ذلك بصفتي واحدًا من التقنيين القلائل جدًّا العاملين تحت غطاءٍ دبلوماسي من الذين كُلّفوا بنقل وكالة الاستخبارات المركزية إلى المستقبل، وذلك من طريق ربط جميع محطاتها الأوروبية بشبكة الإنترنت، وتحويل شبكتها التي تستخدمها الحكومة الأميركية لأغراض التجسّس إلى النظام الرقمي والآلي. فعلَ جيلي ما هو أكثر من إعادة هندسة العمل الاستخباراتي، بل قام بإعادة تعريف ماهية الاستخبارات كلّيًّا. لم يرتبط الأمر بالنسبة إلينا بالاجتماعات السرية أو تبادل المعلومات الاستخبارية بين العملاء، بل اتّصل كلّيًّا بالبيانات الرقمية.

عند بلوغي السادسة والعشرين كنت موظفًا اسميًا في شركة دِل Dell، لكنني كنت أعمل أيضًا لصالح وكالة الأمن القومي. كان العمل التعاقدي هو الغطاء الذي أعمل بموجبه، أي كما كانت الحال مع جميع العاملين التقنيين في مهنة الجاسوسية. أُرسلتُ إلى اليابان حيث ساعدتُ في تصميم ما أصبح قاعدة بياناتٍ احتياطيةٍ عالميةٍ للوكالة، وكانت شبكةً سرّيّةً ضخمةً من شأنها أن تضمن أنه حتى إذا تعرّض مبنى وكالة الأمن القومي إلى التدمير الكامل نتيجة تفجيرٍ نووي، فلن يُفقد

أي بياناتٍ رقمية. لم أدرك في ذلك الوقت بأنّ هندسة نظام يحفظ سجلاتٍ دائمةً عن حياة كلّ شخص كانت خطأً مأسويًّا.

عدتُ إلى الولايات المتحدة بعمرِ الثامنة والعشرين، وحصلتُ على ترقيةٍ فلكيةٍ بضمّي إلى فريق الارتباط التقني الذي يتولّى شؤون علاقات شركة دِل مع وكالة الاستخبارات المركزية. انطوت مهمتي على الاجتماع مع رؤساء الأقسام التقنية في وكالة الاستخبارات المركزية، بهدف تصميم الحلول لأي مشكلةٍ بإمكانهم تخيّلها وبيعها. ساعد فريقي الوكالة على إنشاء نوعٍ جديدٍ من الهندسة الحاسوبية، وهي «سحابة»، وكانت هذه التقنية الأولى من نوعها التي تتيح لكلّ العملاء، وبغضّ النظر عن أمكنة وجودهم الفعلية، الوصول إلى أيّ بياناتٍ يحتاجونها، والبحث فيها مهما تكن المسافة التي تفصلهم عنها.

أستطيع القول بالإجمال إنّ الوظيفة التي كانت تستدعي إدارة تدفق المعلومات الاستخباراتية وربطها قد أفسحت الطريق للوظيفة التي تتطلّب التفكير في كيفية تخزين تلك المعلومات إلى الأبد، ثمّ مهّدت الوظيفة بدورها الطريق إلى وظيفة التأكّد من أن تلك المعلومات متوافرة في أي مكانٍ في العالم مع إمكانية البحث فيها. جذبت هذه المشاريع انتباهي في هاواي، التي انتقلتُ إليها لتنفيذ عقدٍ جديدٍ مع وكالة الأمن القومي، وكان عمري آنذاك تسعة وعشرين عامًا. عملتُ حتى ذلك الحين بموجب مبدأ الحاجة إلى المعرفة، وذلك من دون أن أتمكّن من فهم الغاية التراكمية من وراء المهام المتخصّصة، والمجزّأة، التي كنت أقوم بها. وحين تسلّمت وظيفتي هذه أصبحت في مركز أتاح لي رؤية كيفية تطابق أجزاء عملي معًا، وكأنها تروس في آلةٍ ضخمةٍ تعمل لتكوين نظام مراقبة عالميٍّ وشامل.

وفي نفقٍ عميقٍ تحت حقلٍ مزروعٍ بالأناناس - والذي كان مصنع طائرات في فترة ما قبل بيرل هاربر - جلستُ في طرفٍ من النفق حيث تمكّنت من الوصول غير المحدود، عمليًّا، إلى جميع الاتصالات التي يجريها تقريبًا كلّ رجل وامرأة وطفلٍ على هذه الأرض، ممن ضغطوا على أزرار هاتف أو جهاز حاسوب. بين هؤلاء نحو 320 مليون شخص من مواطنيّ الأميركيين، الذين تتجسّس الوكالة على جميع أنشطتهم الحياتية اليومية، وهو الأمر الذي يُعتبر خرقًا فاضحًا، ليس لدستور الولايات المتحدة فحسب، ولكن أيضًا للقيَم الأساسية لأيّ مجتمعٍ حر.

قمت في هذا الكتاب بأمرٍ خطيرٍ بالنسبة إلى رجلٍ في مركزي: قرّرتُ قول الحقيقة. جمعتُ وثائق داخلية تخصّ مجتمع الاستخبارات، وتعطي دليلًا على خرق حكومة الولايات المتحدة القانون، وسلّمتها إلى الصحافيين الذين محّصوها ونشروها في العالم الذي صدمته الفضائح.

يتحدّث هذا الكتاب عن الأسباب التي أدّت إلى اتّخاذ ذلك القرار، وعن المبادئ الأخلاقية والسلوكية التي دفعتني إلى اتّخاذه، وكيفية تبلور تلك المبادئ، وهو ما يعني أنّ الكتاب يتحدّث أيضًا عن حياتي.

ما هو جوهر الحياة؟ إنّه أشياء تتعدّى ما نقوله، وحتى ما نقوم به. الحياة هي أيضًا ما نحبّ، وما نؤمن به. بالنسبة إليّ فإنّ أكثر ما أحبّه وأؤمن به هو التواصل؛ التواصل الإنسانيّ والتكنولوجيات التي يتحقّق من خلالها. وبطبيعة الحال تتضمّن تلك التكنولوجيات الكتب. لكن بالنسبة إلى جيلي، فإن التواصل، غالبًا، يعني الإنترنت.

وقبل أن تُصاب بالاشمئزاز من هذا الجنون المسموم الذي يغزو العالم في زماننا هذا، أريدك أن تتفهّم أنّه بالنسبة إليّ، وعندما تعرّفت إلى الإنترنت، كانت شيئًا مختلفًا. كانت بمنزلة الصديق والأهل. وكانت مجتمعًا من دون حواجز أو حدود. وكان هناك صوت واحد وملايين من الناس، وكانت هناك حدود مشتركة اتُّفِق عليها من دون استغلالٍ من قبائل أو مجموعات تعيش بودٍّ جنبًا إلى جنب، وكل فردٍ من أفرادها كان حرًّا في اختيار اسمه الخاص وتاريخه وعاداته. كان كلّ شخصٍ يتّخذ قناعًا خاصًّا به. لكن ثقافة التخفّي هذه من خلال تعدّدية الأسماء أنتجت حقائق أكثر من أكاذيب لأنها كانت خلّاقة ومتعاونة وليست تجارية وتنافسية. وبالتأكيد برزت مشكلة مع ذلك، لكن النيّة الطيّبة والمشاعر الصادقة تغلّبت في النهاية. هذه هي روح الريادة الحقيقية.

ستدرك ما أقصد عندما أقول إنّ الإنترنت في هذه الأيام لا يمكن سبر أغوارها. ولعلّ من المفيد لنا أن نلاحظ أنّ هذا التغيير كان خيارًا واعيًا، ونتيجة لجهدٍ ممنهَجٍ من جانب قلّة من أصحاب الامتيازات. أما تلك الاندفاعة المبكرة لتحويل التجارة إلى تجارةٍ إلكترونيةٍ فقد أدّت إلى حدوث فقّاعة، وبعد حلول الألفية الجديدة بقليل أدّت إلى انهيار. أدركت

الشركات بعد ذلك أن الأشخاص الذين يدخلون الإنترنت مهتمون بتشارك المحتوى أكثر من اهتمامهم بإنفاق الأموال. وأن التواصل البشري الذي جعلته الإنترنت ممكنًا يمكن الاستفادة منه ماليًّا. وإذا كان أكثر ما يريده الناس عبر الاتّصال بالإنترنت هو تمكنّهم من إخبار أفراد عائلاتهم، وأصدقائهم، وحتى الغرباء عنهم، بالأمور التي يعتزمون القيام بها، ومعرفة ما ينوي أفراد عائلاتهم، وأصدقاؤهم، والغرباء، القيام به، فإنّ كلّ ما كان يتعيّن على الشركات فعله هو وضع نفسها وسط تلك الاتصالات الاجتماعية وتحويلها أرباحًا.

كانت هذه هي بداية رأسمالية المراقبة، ونهاية الإنترنت كما عرفتها.

انهارت الشبكة العنكبوتية الخلّاقة الآن مع انهيار عددٍ لا حصر له من مواقع الإنترنت الجميلة، والصعبة، والفردية. قاد وعدُ المصلحة الشخصية الناسَ إلى التخلّي عن مواقعهم الشخصية - التي تتطلّب متابعةً دائمةً ومتعبة - مقابل صفحة فيسبوك أو حساب بريدٍ إلكترونيٍّ Gmail. كان سهلًا الانخداع بالملكية الظاهرة لهذه الحسابات، وعدم معرفة الملكية الحقيقية لها، لكن كثيرًا من الناس لم يفهموا الأمر في ذلك الحين، بأن الحسابات التي اخترنا مشاركتها مع الآخرين لم تعد ملكًا لنا. أما الذين ورثوا شركات التجارة الإلكترونية التي انهارت، بسبب عجزها عن إيجاد أيّ شيء يمكن له إثارة اهتمامنا لنشتريه، فقد تمكّنوا من العثور على منتجٍ جديد لبيعه لنا.

كان ذلك المنتج الجديد هو «نحن».

إنّ اهتماماتنا، وأنشطتنا، وأماكن وجودنا، ورغباتنا وكل شيء عنّا - كشفناه عن قصدٍ أو عن غير قصد - تعرّض للمراقبة، وبِيعَ سرًّا بقصد تأخير أي شعورٍ حتميٍّ بخرق خصوصيتنا، وهو الشعور الذي بدأ يراود معظمنا في الآونة الأخيرة. لكنّ هذه المراقبة سوف تستمر في تلقّي التشجيع النشط، وحتى التمويل من جانب مجموعةٍ كبيرةٍ من الحكومات التي تتسابق للحصول على قدرٍ كبيرٍ من المعلومات الاستخباراتية التي تسعى إلى كسبها. وفي ما عدا الدخول إلى المواقع الخاصّة، والعمليات المالية، فقد كان صعبًا العثور على أيّ اتصالاتٍ مشفّرةٍ في أوائل سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. يعني ذلك أنّ الحكومات، في معظم الحالات، لا تجد ضرورة للطلب من الشركات معلومات عن أنشطة زبائنها، وهكذا تتمكّن الحكومات من التجسّس على العالم من دون علم أحد.

إن الحكومة الأميركية التي تجاهلت كلّيًّا الميثاق التأسيسي للولايات المتحدة، وقعت ضحية هذه السياسة بالضبط. وما إن تذوّقت ثمرة هذه الشجرة المسمومة حتى استحوذت عليها هذه الحمى. واضطلعت الحكومة سرًّا بصلاحية مراقبة الناس أجمعين، وهي الصلاحية التي تؤثّر بطبيعتها في الأشخاص الأبرياء أكثر بكثيرٍ من المذنبين.

عندما تعمّق فهمي لعمليات المراقبة هذه والضرر الذي تسبّبه، سيطر عليّ هاجس بأننا نحن، الجمهور - ليس جمهور بلدٍ واحد فحسب، بل جماهير العالم بأسره - لم نحصل على فرصة للتصويت، أو فرصة لإسماع رأينا في هذه العملية. لم يوضع نظام التجسّس شبه الشامل هذا موضع التنفيذ من دون موافقتنا فحسب، لكنه وُضع أيضًا بطريقة تخفي عنّا، وعمدًا، معرفة كلّ جوانب برامجه. وفي كلّ خطوة، كانت الإجراءات المتغيّرة وتبعاتها تُخفى عن الجميع، بمن فيهم معظم نواب الأمّة. سألتُ نفسي عمّن أستطيع الالتجاء إليه. ومن أستطيع التحدّث معه؟ فحتّى الهمس إلى محامٍ أو قاضٍ، أو حتى إلى الكونغرس، كان يُعتبر جريمة كبيرة، بحيث أن مجرد الحديث عن الخطوط العريضة للحقائق العامة كان يستدعي السجن المؤبّد في زنزانة فدرالية.

شعرتُ بالضياع، وبسوداويةٍ في مزاجي، بينما كنت أتصارع مع ضميري. إنني أحبّ بلادي، وأؤمن بالخدمة العامة. وتاريخ أسرتنا بأكمله، الذي يمتد لقرون، الحافل بالرجال والنساء الذين خدموا هذا البلد ومواطنيه طيلة حياتهم. وأنا بدوري أقسمتُ اليمين لا لخدمة وكالةٍ، ولا حكومةٍ، بل لخدمة العامة، دعمًا للدستور ودفاعًا عنه، وهو الدستور الذي انتُهكت ضمانته للحريات المدنية بشكلٍ فاضح. لكنني أمسيتُ حينذاك أكثر من جزءٍ من ذلك الانتهاك: لقد كنت شريكًا فيه. لمصلحة مَن قمت بكل ذلك العمل طوال هذه السنوات؟ وكيف يمكن لي الموازنة بين تعهّدي للوكالات التي وظّفتني بالحفاظ على السرية، وبين قسمي بالولاء للمبادئ التأسيسية لبلادي؟ لمَن أدين بالولاء الأعظم؟ وفي أي مرحلة كنت مجبرًا

أخلاقيًا على خرق القانون؟

حصلتُ على إجابات حين فكّرت مليًّا بهذه المبادئ أدركتُ أن المضي قدمًا في كشف الخروقات التي تُقدم عليها بلادي للصحافيين، لا يعني تشجيع أي تطرّفٍ، مثل تدمير الحكومة، أو حتّى مجتمع الاستخبارات. وستكون تلك الخطوة عودةً إلى السعي لتحقيق القيَم المُعلَنَة للحكومة ولمجتمع الاستخبارات.

لا يمكن قياس حرية بلدٍ ما إلّا من خلال احترامه لحقوق مواطنيه، وأنا على قناعةٍ بأنّ هذه الحقوق هي في الواقع القيود على سلطة الدولة التي تحدّد بالضبط أين، ومتى، لا تستطيع الحكومة خرق مجال الحريات الشخصية والفردية، التي كانت تُسمّى في زمن الثورة الأميركية «حرية»، وفي زمن ثورة الإنترنت تُسمّى «خصوصية».

مرّت ستة أعوام منذ أن مضيتُ قُدُمًا، وذلك لأنني لاحظتُ تراجعًا في التزام ما يُسمّى الحكومات المتقدمة في أنحاء العالم في حماية هذه الخصوصية، والتي أعتبرها، وكذلك تعتبرها الأمم المتحدة، حقًّا أساسيًّا من حقوق الإنسان. لكن هذا التدهور لم يتوقّف طوال تلك السنوات، بينما انكفأت الديمقراطيات لتتحوّل شعبويةً استبدادية. وتجلّى هذا التدهور أكثر ما يكون في علاقة الحكومات بالصحافة.

لقيتْ مساعي المسؤولين المنتخَبين، الهادفة إلى نزع الشرعية عن الصحافة، مساعدةً وتحريضًا من خلال هجومٍ قويٍّ على مبدأ الحقيقة. أما ما هو حقيقيّ فقد تم خلطه عمدًا مع ما هو مزيّف، من خلال التقنيات القادرة على تحويل هذا الخلط تشوّشًا عالميًّا غير مسبوق.

إنني أعرف هذه العملية عن كثب، لأنّ خلقَ ما هو غير واقعي كان، على الدوام، أسوأ فنون مجتمع الاستخبارات. إنّ الوكالات ذاتها - التي تلاعبت خلال فترة عملي بالمعلومات الاستخباراتية لخلق حجّةٍ لشنّ الحروب، واستخدمت سياساتٍ غير مشروعةٍ، ونظامًا قضائيًّا صوريًّا للسماح بعمليات خطفٍ معتبرةً إياها «تسليمًا استثنائيًّا» للأشخاص، واعتبرتْ التعذيب «تحقيقًا مكثّفًا»، واعتبرت التجسّس على نطاقٍ واسع «تجميعًا للمعلومات بالجملة» - هي ذاتها الوكالات التي لم تتردّد في اعتباري عميلًا صينيًّا مزدوجًا، وعميلًا روسيًّا ثلاثيًّا، وكذلك ما هو أسوأ، «مراهقًا».

تمكّنت هذه الوكالات من إطلاق كلّ هذه النعوت عليّ وبهذا القدر من الحرية، بسبب إحجامي عن الدفاع عن نفسي. فمنذ اللحظة التي قرّرت فيها المضي إلى الأمام وحتّى الآن، صمّمت على عدم إفشاء أي تفصيلٍ عن حياتي الخاصة، والتي يُحتمل أن تتسبّب بأيّ إحراجٍ جديد لعائلتي وأصدقائي، الذين تكبّدوا ما يكفي من العذاب بسبب مبادئي.

كان قلقي من التسبّب بمزيدٍ من العذاب لعائلتي وأصدقائي هو الذي جعلني أتردّد في تأليف هذا الكتاب. لهذا كان اتخاذ القرار بالكشف، بالدليل، عن تجاوزات الحكومة أسهل بالنسبة إليّ من كتابة سيرة حياتي. تطلّبت التجاوزات التي كنت شاهدًا عليها التحرك من أجل كشفها. ولا يُقدِم أحدٌ على كتابة مذكّرات لأنّه عاجزٌ عن مقاومة إملاءات ضميره. لهذا السبب حاولت السعي إلى طلب الإذن من كلّ أفراد عائلتي، وكل صديق وزميل، وكل شخصية معروفة ورد اسمها في صفحات كتابي هذا.

وكما أنني لا أزعم بأنني قادرٌ، وحدي، على الحكم على خصوصيّة الآخرين، فإنني لم أعتقد يومًا بأنني قادرٌ، وحدي، على أن أختار أي سرٍّ من أسرار بلدي يجب كشفه للجمهور، وأي سرٍّ ينبغي عدم كشفه. وهذا هو سبب إقدامي على كشف الوثائق الحكومية أمام الصحافيين فقط. والواقع هو أنني لم أكشف أي وثيقةٍ أمام الجمهور.

إنني أؤمن، كما رجال الصحافة، بأنه يُمكن للحكومة أن تُبقي بعض المعلومات سرية. ومن المعلوم بأنّ بعض أكثر الديمقراطيات شفافيةً في العالم تسمح لنفسها بكتم أسماء عملائها السريّين، على سبيل المثال، وكذلك تحرّكات جنودها في ميادين المعارك. هذا الكتاب لا يحتوي على أسرارٍ كهذه.

إنّ عرض سيرة حياتي والحفاظ في الوقت عينه على خصوصيّة الذين أحبّهم، من دون كشف فساد الحكومة المشروعة، ليس مَهمّة سهلة، لكنه واجبي. وأنا موجود في مكانٍ ما بين هاتين المسؤوليتين.

الجزء الأول

1

مراقبة من النافذة

كان أول خرقٍ أقوم به هو موعد ذهابي إلى النوم.

شعرت بعدم الإنصاف عندما أجبرني والدايَ على الخلود إلى النوم قبلهما وقبل شقيقتي، وقبل أن أشعر بالتعب. تلك كانت ظلامة الحياة الصغيرة الأولى.

أنهيت كثيرًا من الأيام الألفين الأولى من حياتي تقريبًا في عصيانٍ مدنيٍّ، أي في البكاء، والتوسّل، والمساومة. أما في الليلة 2,193، أي في الليلة التي بلغتُ فيها سنّ السادسة فقد اكتشفتُ قيمة الفعل المباشر. لم تكن السلطات مهتمّةً بالدعوات إلى الإصلاح، وأنا لا أثق بها كوني لم أولد البارحة. كنت قد صرفت للتوّ واحدًا من أفضل أيام حياتي الفتية، والذي اكتمل بالأصدقاء وبحفلة، وحتى بالهدايا. ولهذا لم أكن أرغب في أن ينتهي هذا اليوم لأن الجميع مضطرّون للانصراف إلى منازلهم. وهكذا قررتُ أن أعمد، سرًّا، إلى تأخير عقارب كلّ الساعات في المنزل ساعاتٍ عدّة. كانت ساعة الميكرو وايف هي الأسهل لتأخيرها من ساعة فرن الغاز، لأن الوصول إليها كان الأسهل.

أما عندما فشلت السلطات بملاحظة ما جرى بسبب جهلها المطبق، فقد شعرتُ بجنون السلطة، وبدأتُ أعدو في أرجاء غرفة المعيشة. كنت عندها سيّد وقتي، ولم يعد عليّ الذهاب إلى النوم. كنتُ حرًّا، وهكذا استسلمتُ للنوم على أرض الغرفة. بعد أن شاهدت مغيب يوم 21 حزيران/يونيو، أي في يوم الانقلاب الصيفي، أي أطول نهارات السنة، وعندما استيقظت عادت عقارب ساعات المنزل لتتطابق مع عقربَي ساعة والدي.

إذا أراد أحد ما ضبطَ ساعته في هذه الأيام، فكيف يتمكّن من معرفة المصدر الصحيح ليفعل ذلك؟ وإذا كنتَ مثل معظم الناس في هذه الأيام، فلا شكّ في أنك ستعمد إلى ضبط ساعتك بحسب ساعة هاتفك الذكي. لكنك إذا نظرتَ إلى هاتفك، وأعني إذا أمعنتَ النظر، وتنقّلتَ بين قوائمه لتصل إلى الإعدادات المطلوبة، فإنك سوف ترى في النهاية بأن توقيت ساعة الهاتف «تُضبط آليًّا». والواقع هو أن هاتفك يطلب بهدوء، وبطريقة لا تلاحظها، من مقدّم خدمة شبكة الإنترنت الذي تتعامل معه ويرسل له عبارة «مرحبًا. هل لديكم التوقيت؟» تقوم تلك الشبكة بدورها بإرسال سؤال إلى شبكةٍ أكبر منها، والتي بدورها تطلب معرفة الوقت من شبكةٍ أكبر منها. وهكذا يتنقّل هذا الطلب عبر سلسلةٍ كبيرة من الأبراج والأسلاك إلى أن يصل إلى أحد الأسياد الحقيقيين لضبط الوقت في العالم، خادم التوقيت للشبكة، وهو الذي تديره أو تُعتبر مرجعية له الساعات الذرية المحفوظة في أمكنةٍ مثل «المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا» في الولايات المتحدة، و«المعهد الفدرالي لعلوم الفلك والمناخ» الموجود في سويسرا، و«المعهد القومي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات» في اليابان. أما تلك الرحلة الطويلة، وغير المرئية، فتتحقّق في زمنٍ لا يزيد على جزء من الثانية، وهذا يفسّر عدم رؤيتنا الرقم *12:00* وهو يومض على شاشة هاتفنا في كلّ مرّة نعيد تعبئة بطاريته بعد فراغها.

وُلدتُ في العام 1983، أي في نهاية المرحلة التي كان فيها الناس يضبطون ساعاتهم بأنفسهم. في تلك السنة عمدت وزارة الدفاع الأميركية إلى تجزئة نظامها الداخلي العائد لحواسيبها والمتّصلة بعضها ببعض إلى قسمين. فتكوّنت شبكة واحدة لتستخدمها المؤسّسة الدفاعية وتسمّى ميلنت MILNET، وشبكة أخرى مخصّصة لعموم الناس وتسمّى الإنترنت. وقبل انتهاء تلك السنة، حدّدت قواعد جديدة حدود هذا المجال الافتراضي، الأمر الذي أتاح إنشاء نظام، اسم النطاق Domain Name، وهو النظام الذي ما نزال نستخدمه حتى يومنا هذا، وهو كالتالي: .gov [الخاص بالمؤسّسات الحكومية]، و .mil [الخاص بالمؤسّسات العسكرية]، و .edu [الخاص بالمؤسسات التعليمية والثقافية]، وأخيرًا، وبطبيعة الحال .com [الخاص

بمواقع الشركات التجارية، والمواقع الاجتماعية]. كما ظهرت رموز البلدان المعيّنة لباقي العالم، مثل: .uk، و .de، و .fr، و .ru، و cn.، وغيرها من الرموز. يعني كلّ ذلك أن بلدي (وأنا كذلك) نمتلك الأسبقية والتفوّق. لكن الأمر استغرق ستة أعوام أخرى قبل اختراع الشبكة العنكبوتية العالمية، وتسعة أعوام قبل حصول عائلتي على حاسوبٍ مزوّدٍ بجهاز وصل يؤمّن الاتصال بالشبكة العنكبوتية العالمية.

الشبكة العنكبوتية العالمية ليست كيانًا واحدًا بطبيعة الحال، وذلك بالرغم من أننا نميل إلى اعتبارها كذلك. أما الواقع التقني، فهو أنّ شبكاتٍ جديدةً تولد في كلّ يوم في المجموعة العالمية لشبكات الاتصالات المترابطة، والتي تستخدمها بصورة منتظمة أنت وحوالى ثلاثة مليارات إنسان آخر، أي ما يعادل 42 في المئة من سكان العالم. مع ذلك سوف أستخدم العبارة بمفهومها الأشمل، وأعني بذلك شبكة الشبكات العالمية التي تربط معظم الحواسيب في العالم بعضها ببعض من طريق مجموعة من البروتوكولات المتشاركة.

قد يشعر بعضكم بقلق لأنهم لا يعرفون معنى كلمة البروتوكول على وجه التحديد، لكن الجميع يستخدمون عددًا كبيرًا من البروتوكولات. يمكن اعتبار البروتوكولات لغات الماكينات، أو القواعد المشتركة التي تتبعها كي تتفاهم. إذا كنتَ في مثل سنّي، فلعلّك تتذكر بأنّه كان عليك أن تطبع أحرف http في بداية عنوان الموقع في المكان المخصّص للعناوين في مُتصفّح الشبكة الذي تستخدمه. وتشير هذه الأحرف إلى بروتوكول نقل النص التشعّبي Hypertext Transfer Protocol، وهو في الواقع اللغة التي تستخدمها للوصول إلى الشبكة العنكبوتية العالمية، والتي هي تلك المجموعة الضخمة من المواقع المستندة إلى النصّ بمعظمها، لكنها تشتمل كذلك على مواقع الفيديوهات والمواقع الصوتية، مثل جوجل، ويوتيوب، وفايسبوك. في كلّ مرّة تبحث فيها في بريدك الإلكتروني فإنك تستخدم لغةً مثل بروتوكول الوصول إلى رسائل الإنترنت PAMI (Internet Message Access protocol)، بروتوكول نقل البريد البسيط SMTP (Simple Mail Transfer Protocol) أو بروتوكول مكتب البريد 3POP (Post Office Protocol). وتُنقل الملفّات من خلال شبكة الإنترنت عبر استخدام بروتوكول نقل الملفات FTP (File Transfer Protocol). أما بالنسبة إلى طريقة ضبط الوقت في هاتفك والتي جئتُ على ذكرها، فإنّ تلك التحديثات تصل عبر بروتوكول وقت الشبكة NTP (Network Time Protocol).

تُعرف كلّ هذه البروتوكولات ببروتوكولات التطبيقات، وتشتمل على عائلةٍ واحدةٍ فقط من البروتوكولات الكثيرة على شبكة الإنترنت. وعلى سبيل المثال، فإنّ المعلومات (أو المعطيات) التابعة لأي من بروتوكولات التطبيقات للعبور إلى الإنترنت وإيصالها إلى شاشة حاسوبك المحمول، أو هاتفك، يجب أن تغلّف داخل بروتوكول النقل المحدّد. بإمكانك التفكير كيف أنّ خدمات البريد العادي البطيئة تفضّل أن ترسل رسائلك وطرودك البريدية في مظروفاتها وصناديقها بأحجامها المعتمدة لديها. أما بروتوكول التحكّم في النقل PCT (Transmission Control Protocol) فيُستخدم لتوجيه صفحات الشبكة العنكبوتية والبريد الإلكتروني وغيرها من التطبيقات. وأما بروتوكول مستخدِم مخطّط البيانات PDU (User Datagram Protocol) فيُستخدم لتوجيه التطبيقات الأكثر حساسية للوقت والمباشرة، مثل المكالمات الهاتفية، والبثّ الحي عبر الإنترنت.

إن الحديث عن هذه الأعمال المتعدّدة الطبقات - والتي كان يُطلق عليها في فترة مراهقتي اسم الفضاء السيبراني، والشبكة، وإنفوبان [طريق المعلومات]، وشبكة المعلومات السريعة - لا بدّ من أن يكون ناقصًا. لكنّ خلاصة القول هي: هذه البروتوكولات أعطتنا الوسائل المناسبة لتحويل كلّ شيء في هذا العالم إلى النظام الرقمي، ووضعه على شبكة الإنترنت. وهذا ينطبق على كلّ شيء في حياتنا تقريبًا، وعلى الذي لا نأكله، ولا نشربه، أو نرتديه، أو نسكن فيه. وهكذا أصبحت الإنترنت جزءًا أساسيًّا من حياتنا مثل الهواء، عبرها يمر عدد كبير من اتصالاتنا التي نجريها. وكما يجري تذكيرنا جميعًا - في كلّ مرّة تظهر على صفحاتنا على وسائل التواصل منشورات يُشار إلينا فيها علنًا - فإن تحويل أي شيء، إلى معلومات رقمية يعني تسجيله بصيغة دائمة.

لكن أكثر ما يثير دهشتي عندما أعود إلى ذكريات طفولتي، وعلى الأخص الأعوام التسعة الأولى منها التي لم يكن في

خلالها الإنترنت موجودًا، هو أنني لا أستطيع أن أحصي كلّ شيء حدث طيلة هذه المدة، ولا أمتلك شيئًا أعتمد عليه في هذا السبيل غير ذاكرتي. وعندما كنت طفلًا، فإن «التجربة التي لا تُنسى» لم تكن حينها أوصافًا تكنولوجية حرفية تنطوي على تهديد، لكنها أوصافٌ عاطفية رمزية. وأنا أتحدّث هنا عن كلماتي الأولى، وخطواتي الأولى، وأول سنٍ تسقط من فمي، والمرّة الأولى التي ركبت فيها دراجة هوائية.

كان جيلي هو آخر جيلٍ أميركي، وربما في تاريخ العالم، لا يعتمد على التسجيل الرقمي لكلّ شيء، والذي لم تكن أحداث طفولته مسجّلة في السحابة الرقمية، بل كانت تلك الأحداث حبيسة المذكّرات واليوميات المكتوبة بخط اليد، وكذلك داخل صور «البولارويد» الفورية، وأشرطة الفيديو، وهي كلها مقتنيات ملموسة وغير مثالية، ومعرّضة للتلف مع مرور الأعوام، والتي يُمكن فقدانها إلى غير رجعة. كنت أكتب واجباتي المدرسية على الورق باستخدام أقلام الرصاص والممحاة، وليس كما أكتبها هذه الأيام بوساطة الألواح الرقمية الموصولة بشبكة الإنترنت والتي تسجّل النقرات التي أقوم بها على لوحة المفاتيح. أما مجريات نموّي، فلم يكن يجري تعقّبها من خلال تكنولوجيات المنزل الذكية، بل كانت محفورةً بحدّ السكين على إطارات الأبواب الخشبية للمنزل الذي نشأتُ فيه.

عشنا في بيتٍ قديمٍ مبنيٍّ بأحجار القرميد الأحمر، وكان يقع وسط حديقة صغيرة تغطيها أشجار القرانيا، وتنتشر فيها خلال فصل الصيف أزهار نباتات المغنوليا البيضاء، وهي التي كنت أستخدمها غطاءً لي ولنماذج الجنود المصنوعين من البلاستيك، والذين تعوّدت الزحف معهم. لكن تصميم ذلك المنزل كان مختلفًا عن تصاميم المنازل الأخرى، لأنّ مدخله الرئيسي كان في الطابق العلوي ونصل إليه من طريق درجٍ ضخم. كان ذلك الطابق يمثل مساحة المعيشة الرئيسية، وكان مجهزًا بمطبخٍ، وغرفة طعامٍ، وغرف نوم.

أما الطابق الذي يعلوه فقد كان مكانًا مليئًا بالغبار، وبيوت العنكبوت، وكان مثل عليّةٍ يُمنع علينا دخولها، وهي تُستعمل مستودعًا لمنزلنا، ومسكونة بما زعمت والدتي بأنه سناجب، لكن والدي كان يصرّ على أنّه نوع من المستذئبين المصاصّين للدماء، والذين بإمكانهم التهام أي طفلٍ يمتلك الرعونة الكافية للصعود. أما تحت الطابق الرئيسي، فيوجد طابقٌ سفليٌّ مكتمل البناء إلى حدٍّ ما، وهو أمرٌ نادر في نورث كارولاينا، وعلى الأخص إذا كان قريبًا من الشاطئ. إذ كانت الطوابق السفلية معرّضةً لدخول الماء إليها. وطابقنا السفلي كان، وبكل تأكيد، فائق الرطوبة دومًا، وذلك بالرغم من أجهزة سحب الرطوبة، ومضخّة سحب المياه.

عند انتقال عائلتي إلى هذا المنزل عمدتْ إلى توسيع الجزء الخلفي من الطابق الرئيسي وتقسيمه إلى غرفة غسيل، وحمّام، وغرفة نومٍ خاصّة بي، وحجرة مزوّدة بجهاز تلفزيون وأريكة. كان بإمكاني رؤية تلك الحجرة من نافذة غرفتي، وهي النافذة التي كانت في الأصل ضمن الجدار الخارجي للمنزل، أي أنّ هذه النافذة، التي كانت تطلّ على منظرٍ خارجي، أصبحت تطلّ الآن على منظرٍ داخلي.

وعلى مدى الأعوام التي أمضتها عائلتي في ذلك المنزل الذي يقع في إليزابيث سيتي، كانت تلك الحجرة غرفة نومي، كما كانت النافذة نافذتي. وبالرغم من أنّ هذه النافذة كانت مزوّدة بستارة، لكنّها لم تكن توفّر لي قدرًا كافيًا من الخصوصيّة. وأتذكّر بأنّ هوايتي المفضّلة في ذلك الوقت كانت إزاحة الستارة، واستراق النظر إلى الحجرة من خلال النافذة. وهكذا أريد القول إنّ نشاطي المفضّل في تلك المرحلة المبكرة من حياتي كان التجسّس.

كنت أتجسّس في تلك الأيام على جيسيكا، شقيقتي الكبرى، وهي التي كان يُسمح لها بالبقاء مستيقظةً حتى وقتٍ متأخّرٍ أكثر من الوقت المخصّص لي، وكان يُسمح لها بمشاهدة أفلام الرسوم المتحرّكة والتي كنت أصغر من أن يُسمح لي بمشاهدتها. وتجسّستُ على والدتي ويندي التي تعوّدت الجلوس على الأريكة لطيّ الثياب التي انتهت من غسلها وهي تستمع إلى نشرة الأخبار المسائية. لكن الشخص الذي تجسّست عليه أكثر من الآخرين كان والدي لون، أو لوني كما كانوا يدعونه بلهجة سكان الولايات الجنوبية، وهو الذي كان يشغل الحجرة حتى ساعة متأخّرة من الليل.

عمل والدي في قوّة خفر السواحل. وفي ذلك الوقت لم أملك أي فكرة عمّا يعني ذلك. علمت أنّه يرتدي الثياب العسكرية في بعض الأحيان، ولا يفعل ذلك في أحيانٍ أخرى. تعوّد والدي أن يغادر المنزل في وقتٍ مبكرٍ وأن لا يعود إليه إلّا في وقتٍ متأخّر، وكان يعود في أكثر الأحيان حاملًا معه بعض الهدايا؛ حاسبة إلكترونية علمية من نوع أجهزة تكساس تي آي-30، وساعة توقيت مع رباطها من نوع كاسيو، ومكبّر صوت واحد لجهاز الستيريو المنزلي. كان يريني بعض الأشياء ويخفي أشياءً أخرى. وبإمكانكم أن تخمنوا طبيعة الأجهزة التي أثارت اهتمامي.

وصلت إلى الحجرة ذات ليلة أكثر الأجهزة التي أثارت اهتمامي، بُعيد موعد نومي. كنتُ في السرير، وعلى وشك الاستسلام للنوم، عندما سمعتُ وقعَ خطوات والدي آتية من البهو. وقفتُ في سريري وأزحتُ الستارة قليلًا وراقبتُ ما يجري. رأيت والدي حاملًا صندوقًا غامضًا، لكن حجمه كان أقرب ما يكون إلى حجم علبة حذاء جديد، وما لبث أن رفع منه شيئًا أشبه ما يكون بحجرٍ من الطوب لونه قشدي وقد تدلّت منه أسلاكٌ طويلة، وكأنها مجسّات لوحش يسكن في أعماق البحار، رأيته ذات ليلة في أحد كوابيسي.

بدأ والدي بعد ذلك بفكّ الأسلاك المتشابكة، ببطء وبطريقة منهجية، من جهة بسبب طريقته الهندسية المنضبطة، ومن جهة أخرى لعدم إثارة أي ضجة، ثم مدّ سلكًا فوق السجادة، من الجهة الخلفية للصندوق إلى الجهة الخلفية من جهاز التلفزيون، وما لبث أن مدّ سلكًا ثانيًا ووصله خلف الأريكة بالقابس الموجود في الجدار.

فجأةً أضيئت شاشة التلفزيون، ومعها شعّ وجه والدي بالضياء. كان والدي يمضي أمسياته، عادةً، جالسًا على الأريكة مستمتعًا بمشروب الصودا، وبمشاهدة أشخاصٍ على شاشة التلفزيون وهم يركضون حول ميدان واسع. لكن الأمر كان مختلفًا هذه المرّة. استغرقني الأمر لحظة واحدة فقط لإدراك أكثر الأمور إدهاشًا في حياتي كلها، رغم قصرها حتى ذلك الوقت: كان والدي يتحكّم بما كان يجري على شاشة التلفزيون.

كنت أتعرّف، وللمرّة الأولى بشكلٍ مباشر على جهاز كومودور 64، وهو أحد أوائل أجهزة الحاسوب المنزلي التي عرفتها الأسواق.

لم يكن لديّ، بطبيعة الحال، أي فكرة عن الحواسيب، ناهيك بجهلي إن كان والدي يلعب أم يعمل. وبالرغم من أنّ الابتسامة كانت تعلو وجهه، وكأنّه يتسلى، فإنه كان يتفاعل مع ما يحدث على الشاشة بالتركيز نفسه الذي كان يبدو عليه عند انشغاله بأي عملٍ ميكانيكيٍّ حول المنزل. لكنني أدركتُ شيئًا واحدًا: إن كلّ شيء يقوم به أردتُ القيام به بدوري.

تعوّدت بعد ذلك الوقوف على سريري في كلّ مرّة كان يدخل فيها والدي إلى الحجرة، وإزاحة الستارة والتجسّس على ما يقوم به. ظهرت على الشاشة ذات مرّة كرة متساقطة وقضيب في الأسفل. تعيّن على والدي تحريك القضيب أفقيًّا لإصابة الكرة بهدف دفعها إلى الأعلى، وكذلك لتهديم جدارٍ من الطوب المتعدّد الألوان (أركانويد). جلس والدي في ليلةٍ أخرى أمام شاشةٍ ظهرت فيها أحجار طوب متعدّدة الألوان، ومن أشكال مختلفة. كانت هذه الأحجار تتساقط، وأثناء ذلك كان والدي يديرها ويحرّكها حتى تصطف في أماكنها. كنت وقتها مشوّشًا بالفعل بسبب ما كان يعمله والدي، ولم أعرف ما إذا كان يلهو، أم أن ما يفعله كان جزءًا من وظيفته، وذلك عندما استرقت النظر إليه من خلال النافذة ذات ليلة ورأيته يسيِّر طائرة.

كان والدي يثير البهجة في نفسي عندما كان يدلّني على طائرات الهليكوبتر الحقيقية التي كانت تطير من قاعدة خفر السواحل الجوية في أثناء تحليقها بالقرب من منزلنا. وها هو الآن يقوم بتسيير طائرته الهليكوبتر بنفسه في حجرتنا، وأمامي مباشرة. أقلعَ بطائرته من قاعدة صغيرة بينما كان علمٌ أميركي صغير يرفرف عليها. مضى بها في سماء مظلمة تتلألأ النجوم فيها، وما لبثتْ أن هوت على الفور إلى الأرض وتحطّمت. أطلق والدي صرخةً صغيرة أخفت صرختي. لكن ما إن ظننت بأن التسلية قد انتهت هنا حتى عاد مجدّدًا، وعلى الفور إلى قاعدته الصغيرة حاملًا معه علمه الصغير، وعاد ليقلع بطائرته مرّةً ثانية.

كان اسم تلك اللعبة تشوبليفتر! لكن علامة التعجّب لم تكن مجرّد جزء من اسم اللعبة، بل كانت جزءًا من تجربة ممارستها. كانت تشوبليفتر! لعبةً مشوّقة، وثابرت على مشاهدة تلك الطائرة التي تنطلق من حجرتنا، وتطير فوق صحراء

مكشوفة تحت ضوء القمر بينما توجّه نيرانها نحو طائراتٍ نفاثةٍ ودباباتٍ عدوّة، وتتعرّض لنيران تلك الطائرات بدورها. تابعت طائرة الهليكوبتر الهبوط والإقلاع بينما استمرّ والدي في محاولاته إنقاذ مجموعةٍ مذعورةٍ من الناس ونقلهم إلى بر الأمان. كان ذلك من أوائل انطباعاتي عن والدي. كان والدي بطلًا.

كانت صرخة الابتهاج، الصادرة من الأريكة في المرّة الأولى التي هبطت فيها طائرة والدي المصغّرة بسلام، وهي مليئة بالكامل من النماذج المصغّرة للركاب، عالية بعض الشيء. انطلق رأس والدي كالسهم نحو النافذة لكي يتأكد من أنه لم يزعجني. وهكذا التقت نظراتنا بشكلٍ مباشر.

قفزتُ إلى سريري، ورفعت الغطاء فوق رأسي، وتسمّرت في مكاني بينما كانت خطوات أبي المتثاقلة تقترب من غرفتي.

نقر والدي زجاج النافذة، وقال: «هل ما زلتَ مستيقظًا؟ لقد تعدّيتَ وقت نومك يا عزيزي».

أمسكتُ أنفاسي. لكنه فتح النافذة فجأة ووصل إلى سريري ورفعني بسرعة وأنا ملتفٌّ بالبطانية، وأخذني إلى حجرته. حدث الأمر بسرعة إلى درجة أن قَدميّ لم تصلا إلى السجادة.

فجأةً، وجدت نفسي جالسًا في حضن أبي بصفتي الطيار المساعد في طائرته. كنت صغيرًا جدًّا، ومتحمسًا، لدرجة أنني لم ألحظ بأن مقبض اللعبة الذي أعطاني إياه لم يكن موصولًا باللعبة، وكان كلّ ما يهمّني هو شعوري بأنني أطير إلى جانب والدي.

2

الجدار الخفي

إليزابيث سيتي مدينة ساحلية متوسّطة الحجم، ما تزال تحافظ، نسبيًّا، على أصالة أبنيتها التاريخية التراثية. ومثل معظم المستوطنات الأميركية الأولى، ازدهرت حول مصادر المياه، وفي هذه الحالة مياه نهر پاسكوتانك، وهي تسمية إنكليزية محرّفة لكلمة من لغة «ألغونكوين» التي يتحدّث بها السكّان الهنود الأصليّون وتعني «حيث يتشعّب التيار». تنساب مياه النهر نزولًا من خليج تشيساپيك عابرةً المستنقعات الحدودية بين فيرجينيا وكارولاينا الشمالية، قبل أن تصبّ في ألبمارل ساوند إلى جانب نهرَي تشوان، وپيركويمانز، وأنهارٍ أخرى. في كلّ مرّة كنت أفكّر فيها في الاتّجاهات التي كان يمكن أن تأخذها حياتي، كان يتبادر إلى ذهني هذا المصبّ المائي. ومهما يكن المسار الذي يتبعه تيار النهر من مصدره، لكنّه يصل في النهاية إلى الهدف ذاته.

ارتبطت عائلتي بالبحر على الدوام، وعلى الأخص أقربائي من جهة والدتي التي تعود جذورها المباشرة إلى الآباء الحجّاج* . وكان سلفها الأول الذي حطّ رحاله على هذه الشواطئ هو جون ألدن، صانع البراميل الخشبية في ماي فلاور. تزوّج جون إحدى رفيقات سفره، وكان اسمها پريسيلا مولينز. كان لدى پريسيلا ميزة مشكوك فيها وهي أنها الشابة العزباء الوحيدة في سن الزواج التي كانت على متن السفينة، وكانت كذلك الشابة الوحيدة في سن الزواج من بين بنات جيلها في مستعمرة بلايموث.

كاد زواج جون وپريسيلا في عيد الشكر ألّا يتحقق، وذلك بسبب تدخّل زعيم مستعمرة بلايموث، مايلز ستاندفيش. لكن حبّ مايلز لپريسيلا، ورفضها له، وزواجها في النهاية من جون، تحوّل إلى أساس عملٍ أدبيٍّ رافقني طيلة فترة شبابي، وكان بعنوان «مغامرات مايلز ستاندفيش العاطفية»، وكتبه هنري وادسورث لونغفيلو (وهو بدوره من سلالة ألدن مولينز):

لم يُسمع أيّ شيء في الغرفة غير الصرير المتسارع
لقلمٍ مراهقٍ منشغلٍ بكتابة رسائل رعويةٍ مُهمّة
من على متن سفينة ماي فلاور الجاهزة للإبحار غدًا
أو الذي يليه على الأكثر، بإذن الله!
قاصدةً الوطن مع مدّ هذا الشتاء القاسي.
رسائل كتبها ألدن ومليئة باسم پريسيلا،
مليئة باسم وسمعة پريسيلا، العذراء الطاهرة!

كانت إليزابيث، ابنة جون وپريسيلا، أول طفل لهذا النوع من المتديّنين يولد في نيو إنغلاند. أما والدتي، التي حملت اسم إليزابيث بدورها، فقد كانت حفيدتها المباشرة. ولأن النَسَبَ ينحصر من خلال النساء تقريبًا، فإن اسم العائلة يتغيّر مع كلّ جيلٍ، مثل ما حصل عند زواج ألدن من عائلة بابوديم، ثمّ بابوديم من غرينيل، ثم غرينيل من ستيفنز، ثم ستيفنز من جوسلين. استخدم أجدادي طرقَ النقل البحرية للسفر انطلاقًا مما أصبح الآن ماساشوستس إلى كونكتيكت ونيوجيرسي، وملأوا خطوط التجارة متجنّبين القراصنة المنتشرين بين المستعمرات [الولايات الثلاث عشرة البريطانية (سابقًا)] والكاريبي، إلى أن استقرت عائلة جوسلين في كارولاينا الشمالية بسبب الحرب الثورية التي اندلعت آنذاك.

كان أمازيا جوسلين قبطان سفينة مسلّحة، وبطلًا في تلك الحرب. وهكذا نُسب إليه فضل الدفاع عن كايب فير عندما

كان قبطانَ القارب «فايربراند» ذي الرشاشات العشرة. لكن بعد الاستقلال الأميركي أصبح وكيل البحرية الأميركية، أي مسؤول التوريد، في مرفأ ولمينغتون. وهناك تمكّن كذلك من تأسيس أول غرفة تجارة في المدينة، سمّاها ساخرًا «مكتب الاستخبارات». وكان آل جوسلين وأحفادهم - عائلات مور، ومايلاند، وهويل، وستيفن، وستوكلي – الذين يشكّلون باقي أقربائي من جهة والدتي، قد شاركوا في كلّ الحروب التي شهدها تاريخ هذه البلاد، بدءًا من الثورة والحرب الأهلية (حارب فيها أقربائي من كارولاينا مع قوات الكونفدرالية ضد أبناء عمومتهم في نيو إنغلاند المنضوين في صفوف القوات الاتحادية)، ووصولًا إلى الحربَين العالميتَين في القرن الماضي، وهذا يعني أن عائلتي دأبت على تلبية نداء الواجب.

كان جدّي من جهة والدتي، الذي أسمّيه بوب، معروفًا باسم الأميرال إدوارد ج. باريت. لكنه كان في السنة التي وُلدتُ فيها نائب رئيس قسم الهندسة الجوية في مقرّ قيادة خفر السواحل، في واشنطن العاصمة. لكن جدّي استمرّ في تسلّم مناصب عدّة قيادية، وهندسية وعملياتية مختلفة، بدءًا من جزيرة غفرنرز، نيويورك، إلى كي وست، فلوريدا، حيث شغل منصب مدير وحدة الوكالات الشرقية المشتركة (وهي قوة خفر سواحل مشتركة بين وكالات أميركية عدّة، ومتعدّدة الجنسيات بقيادة أميركية، متخصّصة في مكافحة عمليات تهريب المخدّرات في البحر الكاريبي). لم أكن أعرف مدى ما وصل إليه جدّي من المراكز الرفيعة، لكني أعرف أنّ مناسبات التنصيب أصبحت أكثر فخامة مع مرور الأعوام، كما تميّزت بخطاباتٍ أطول، وقوالب كعك أكبر. أتذكّر كذلك الهدية التذكارية التي تلقيتها من حرس المدفعية، والتي كانت عبارةً عن غلاف قذيفة من عيار 40 ملم، وكانت ما تزال ساخنة وتتصاعد منها رائحة البارود القوية، وهي كانت قد أُطلقت للتوّ تكريمًا لجدّي بوب.

أما والدي، لون، فقد كان عند ولادتي في مركز التدريب التقني الجوي التابع لخفر السواحل في إليزابيث سيتي، وكان يعمل بصفته مصمّم المنهاج الدراسي في المركز، ومدربًا في الإلكترونيات. وكان يغيب عن المنزل في معظم الأوقات، تاركًا والدتي لتربيتي مع شقيقتي. أرادت والدتي غرس الإحساس بالمسؤولية فينا، وهكذا أسندت إلينا بعض الأعمال المنزلية. أما عندما أرادت تعليمنا القراءة، فقد ألصقت على جميع أدراج خزانتنا قصاصات مكتوبًا عليها ما تحتويه من أغراض: جوارب، ملابس داخلية. وتعوّدت كذلك أن تضعني مع شقيقتي في عربتنا، وتجرّنا حتى وصولنا إلى مكتبة الحيّ الذي نسكنه. كنت أتوجّه على الفور إلى ركن المكتبة المفضّل لديّ، وهو الركن الذي أطلقتُ عليه تسمية «الماكينات» الكبيرة. أما حين كانت والدتي تسألني ما إذا كنت مهتمًا بماكينة كبيرة معيّنة فقد كنت أسارع إلى الإجابة: «الشاحنات، والمحادل، والرافعات الشوكية، ورافعات البناء، و..».

«وهل هذا كلّ ما تريده يا عزيزي؟».

كنت أسارع إلى الرد: «أوه، وكذلك خلّاطات الإسمنت والجرّافات، و...».

كانت والدتي تحبّ إعطائي مسائل في الرياضيات، وهكذا كانت تعمد عندما نكون في مخازن كاي - مارت أو وين - ديكسي، إلى انتقاء عددٍ من الكتب، والسيارات، والشاحنات الصغيرة. وكانت تشتريها لي إذا ما استطعتُ أن أقوم بعملية جمعٍ ذهنيٍّ لأثمانها. دأبت والدتي في فترة طفولتي على زيادة صعوبة هذه التحدّيات الحسابية. وكانت تطلب منّي أولًا تخمينَ مجموع المشتريات وتدويره إلى أقرب دولار، ثمّ كانت تطلب مني حساب القيمة الصحيحة للدولارات والسنتات لهذا المجموع، ثم تجعلني بعد ذلك أقوم بحساب ما نسبته 3 % من تلك القيمة لإضافتها إلى المجموع. شعرتُ بحيرةٍ إزاء هذا التحدي الأخير، ليس نتيجة العملية الحسابية التي يتطلبها، بل بسبب مبرّر إعطائي مثل هذا التحدي. «لماذا؟»

شرحت لي والدتي السبب: «هذا ما نسمّيه الضريبة. وكل شيء نشتريه يُوجب علينا دفعَ ما نسبته 3 % من مجموع المشتريات إلى الحكومة».

«وماذا تفعل الحكومة بأموال الضرائب؟».

قالت لي: «ألا تحبّ الطُرُق يا عزيزي؟ أنت تحبّ الجسور. تستخدم الحكومة تلك الأموال لإصلاحها. وهي تستخدم تلك الأموال لملء المكتبات بالكتب».

شعرتُ في وقتٍ لاحق بأن مهاراتي في الرياضيات قد خذلتني، عندما لم يطابق المجموعُ الذي كنت أتوصّل إليه ذهنيًّا المجموعَ الذي يظهر على الصندوق. لكن والدتي شرحت لي الأمر مجدّدًا وقالت: «رفعتْ الحكومة الضريبة على المبيعات، وهكذا يجب عليك أن تضيف 4 %».

سألتها: «هل يعني ذلك أنّ المكتبة سوف تحصل على مزيدٍ من الكتب؟».

أجابتني والدتي: «دعنا نأملْ ذلك».

كانت جدّتي تسكن على بُعد شوارع قليلة من منزلنا عبر كارولاينا فيد، وسيد ميل، قرب شجرة جوزٍ عالية. وكنت أجمع بعض ثمار الجوز المتساقطة من تلك الشجرة بقميصي بعد أن أمطّه، ثمّ أتوجه مباشرة إلى منزلها لأستلقي على السجّادة إلى جانب رفوف الكتب غير المرتفعة عن الأرض. كان رفيقي المعتاد في تلك الجلسة هو كتاب «حكايا يعسوب الخرافية»، وكذلك كتابي المفضّل الآخر «أسطورة بولفينش». كنت لا أتوقف عن تقليب صفحات الكتاب إلّا لكسر بعض ثمرات الجوز وأنا أفكّر في قصص الخيول الطائرة، والمتاهات المعقّدة، والجنّيات اللواتي يستطعن تحويل البشر حجارةً وقد تحوّلت شعورهن أفاعي. أحسست بالرهبة الكبيرة نحو أوديسيوس، الملك الأسطوري الإغريقي بطل ملحمة الأوديسة، وكبير الآلهة زيوس، وإله الشمس أپولو، والإله الحارس هيرمس، والإلهة أثينا، لكن أكثر إله أُعجبتُ به كان هيفاستوس الإله الدميم للنار، والبراكين، والحدّادين، والنجارين، والسمكريين. شعرت بالفخر لأنني تمكّنت من تهجئة الاسم الإغريقي لهذا الإله بالطريقة الصحيحة، وكذلك لمعرفة انّ اسمه الروماني، فولكان، وهو الاسم الذي استُعمل في فيلم ستار تريك على الكوكب الأم لبطل الفيلم سپوك. وكثيرًا ما كانت أُسس الپانثيون Pantheon الإغريقي - الروماني تعلق في ذهني طويلًا. من فوق قمة أحد الجبال، كانت زمرة من الآلهة الذكور والإناث يصرفون معظم أوقات وجودهم الأبدي في قتال بعضهم لبعض، والتجسّس على ما يفعله البشر. وكانوا عندما يلاحظون بين وقتٍ وآخر أن شيئًا قد خدعهم، أو أزعجهم، يموّهون أنفسهم ويأخذون أشكال خرافٍ وبجعٍ وأسود، ثمّ يهبطون على منحدرات جبل الأولمپ لكي يحقّقوا بما يجري، ولكي يتدخّلوا. وغالبًا ما كان يؤدّي تدخّل المخلّدين في شؤون البشر وفرض إرادتهم عليهم إلى كارثة، كأن يغرق أحدهم، أو تصيبه صاعقة، أو يتحوّل شجرة.

تناولت ذات مرّةٍ نسخة مصوّرة عن أساطير الملك آرثر وفرسانه، ووجدت نفسي أقرأ عن جبلٍ أسطوريٍّ آخر في ويلز، وكان بمنزلة قلعةٍ لعملاقٍ مستبدٍّ يُدعى ريتا غاور Rhitta Gawr، وهو الذي رفض الاعتراف بأن عصر حكمه قد انتهى، وأنه في المستقبل سيحكم العالم ملوك من البشر الذين كان يعتبرهم صغارًا وضعفاء. صمّم ريتا على البقاء في الحكم، ولذلك هبط من قمة الجبل، وبدأ بمهاجمة مملكةٍ إثر مملكة والقضاء على جيوشها. وهكذا تمكّن أخيرًا من هزيمة كلّ ملوك ويلز وإسكتلندا وقتلهم. وأقدم بعد أن فرغ من قتلهم على حلق لحاهم ونسجِها إلى أن أصبحت عباءة، وكان يرتديها كغنيمة حربٍ ملوّثةٍ بالدم. قرّر بعد ذلك أن يتحدّى أقوى ملك في بريطانيا، وهو الملك آرثر، ولذلك أعطاه خيارين: يستطيع آرثر إما أن يحلق لحيته بنفسه ويستسلم، أو أن يقوم ريتا غاور بقطع رأس الملك ويحلق له لحيته بنفسه. استشاط آرثر غضبًا لهذه الوقاحة، فهجم على قلعة ريتا غاور الجبلية. التقى الملك والعملاق في أعلى قمة في الجبل، وتعاركا على مدى أيامٍ عدّة إلى أن أُصيب آرثر بجروح عميقة. لكن ما إن أمسك ريتا غاور بشعر الملك، واستعد لقطع رأسه حتى استجمع آرثر كلّ ما تبقّى له من قوة وغرزَ سيفه الأسطوري في عين العملاق الذي ما لبث أن انقلب على ظهره ومات. مضى آرثر وفرسانه في تجميع الحجارة فوق قبر ريتا غاور، لكن قبل أن يتمكّنوا من إتمام عملهم بدأ الثلج يهطل، وعادت لحية العملاق الكثّة والملوّثة بالدماء إلى بياضها الناصع.

كان اسم ذلك الجبل سناو دان Snaw Dun. أما معنى تلك الكلمة في الإنكليزية القديمة فقد أتى شرحه في ملاحظة تفيد بأنه «تلّة الثلج». أما الآن فإن سناو دان يُدعى جبل سنودن. يتكوّن ذلك الجبل من بركانٍ خامدٍ منذ زمنٍ طويل، ويبلغ ارتفاعه حوالى 3.560 قدمًا، وهو أعلى قمة في ويلز. ما زلت أتذكر ذلك الشعور الذي أحسستُ به في كلّ مرّة يرد فيها اسمي في ذلك السياق. اللفظ القديم للاسم أعطاني الإحساس الأول الواضح بأن العالم هو أقدم مني، وحتى أقدم من والديّ.

وهكذا أعطاني ربط الاسم بمآثر آرثر البطولية، ولانسلوت، وغواين، وپرسيڤال، وتريستان، وفرسان الطاولة المستديرة الآخرين، الكثير من الشعور بالفخر. استمر هذا الشعور إلى أن علمت أن كلّ هذه المآثر ليست تاريخية بل أسطورية.

بعد سنوات، ساعدتُ والدتي في تطهير مكتبتي على أمل فصل ما هو خرافي عن ما هو تاريخي. اكتشفتُ خلال بحثي هذا أنّ قلعة ستيرلنغ في اسكتلندا قد اتّخذت اسمًا جديدًا، وهو قلعة سنودن، وذلك تخليدًا لهذا النصر الذي حقّقه آرثر، وفي محاولةٍ من الاسكتلنديين لتقوية مطالبتهم بعرش إنكلترا. أدركت أن الواقع يكون، على الدوام تقريبًا، أكثر تعاسة، وأقل مدعاةً للفخر مما نريده، لكنّه يكون أيضًا، وبطريقة غريبة، أكثر غنًى من الأساطير.

في الوقت الذي كشفتُ فيه الحقيقة عن آرثر، كان الشغف قد تملّكني طويلًا بنوعٍ جديدٍ ومختلفٍ من القصص، أو بنوعٍ جديدٍ ومختلفٍ من رواية القصص. في عيد الميلاد في العام 1989، وصلت إلى منزلنا لعبة النينتندو. شُغفت كثيرًا بلوحة التشغيل الملوّنة بدرجتين من اللون الرمادي، إلى درجة أنّ والدتي القلِقة فرضت عليّ شرطًا: ليس بإمكاني استئجار لعبة جديدة إلّا إذا انتهيتُ من قراءة كتاب. كانت الألعاب غاليةً في ذلك الوقت، وكنت قد أتقنت الألعاب التي احتوتها لوحة التشغيل - وكانت شريطًا جمع لعبتي الأخوة سوبر ماريو وصيد البط - وكنتُ أتلهّف لتحدياتِ ألعابٍ أخرى. لكن العائق الوحيد أمامي، وأنا في السادسة من عمري، هو عدم تمكّني من القراءة بالسرعة ذاتها التي أستطيع بها إتمام لعبة. يعني ذلك أن الوقت قد حان لابتكار حيلةٍ طفولية أخرى من جانبي. وهكذا رحتُ أجلب من المكتبة كُتبًا تحتوي على قصصٍ أقصر وعلى عددٍ أكبر من الصور. كانت هناك كتبٌ موسوعية بصرية عن الاختراعات، كما أنها تحتوي على رسومٍ عن الدراجات الثلاثية العجلات، والمناطيد الصغيرة، وكتب فكاهية. لم أكتشف إلّا بعد مرور بعض الوقت بأن تلك الكتب مختصرة ومخصّصة للأطفال، ومنها نسخ خاصة ومختصرة من قصص جول ڤيرن، وإتش. جي. ويلز.

كان النينتيندو NES - وهو نظام ترفيهي من 8 بت (8-bit) رثّ لكنه عبقري - العبقري هو مصدر تعليمي الحقيقي. تعلّمت من أسطورة زيلدا أنّ العالم قد خُلق لنكتشفه؛ وتعلّمت من قصة رجل ميغا أنّ أعدائي يمتلكون أشياء كثيرة لأتعلّم منهم. وماذا تعلّمتُ من لعبة صيد البط؟ تعلّمتُ منها أنه لو سخر أحدٌ من إخفاقك، فهذا لا يعني أنّ عليك إطلاق النار على وجهه. وفي النهاية كانت لعبة الأخوين سوبر ماريو هي التي علّمتني الدرس الأهم في حياتي. إنني أتكلم هنا بصدقٍ تمامًا، ولذلك سأطلب منك أيها القارئ أن تأخذ الأمر بجدّية. إنّ لعبة سوبر ماريو بنسخته الأولى لربما كانت تحفة ألعاب التحريك الجانبي. يكون ماريو عند بداية اللعبة إلى يسار شاشة البداية الأسطورية، ولا يستطيع التحرّك إلّا باتجاهٍ واحد، أي إلى جهة اليمين فقط. بينما تتحرّك مشاهد الأعداء من هذه الجهة. يتقدّم ماريو من خلال ثمانية عوالم يشتمل كلّ واحد منها على أربعة مستويات، كما أن عوائق الوقت هي التي تتحكّم فيها، ويستمرّ ذلك إلى أن يصل إلى باوزر الشرير ليتمكّن من تحرير الأميرة الأسيرة تودستول. ويوجد ماريو، في جميع المستويات الاثنين والثلاثين، أمام ما يُسمّى في لغة الألعاب «الجدار الخفي»، والذي لا يتيح له التراجع. يعني ذلك أنه ليس بالإمكان العودة إلى الوراء، بل إنّ التحرّك متاح إلى الأمام فقط، وهذا بالنسبة إلى ماريو ولويجي، وبالنسبة إليّ، وبالنسبة إليك كذلك. الحياة تتحرّك في اتجاهٍ واحد، وهو اتجاه الزمن، بغضّ النظر عن المسافة التي يمكن أن تتمكّن من قطعها، فإنّ ذلك الجدار الخفي يوجد خلفنا على الدوام، وهو الذي يعزلنا عن الماضي، ويُجبرنا على التحرّك نحو المجهول. إنّ طفلًا صغيرًا نشأ في بلدةٍ صغيرةٍ في كارولاينا الشمالية في الثمانينيات من القرن الماضي، لا بدّ له من امتلاك إحساس بشكلٍ ما بأنه سيموت يومًا ما، فما الذي يمنعه من اكتساب ذلك الشعور من مهاجرَين شقيقَين إيطاليَين، ويعملان في السباكة، ويمتلكان شهية لنباتات الفطر التي تنمو في مجاري الصرف الصحي؟

ذات يوم، لم أتمكّن من تحميل لعبة الأخوين سوبر ماريو. الشريط الملفوف لم يحمّل رغم محاولاتي النفخ فيه بقوة. كان ذلك كلّ ما بإمكاننا فعله في ذلك الزمان، أو على الأقل كان ذلك ما اعتقدناه، أي أنّ علينا النفخ في الجهة المفتوحة للشريط من أجل تنظيف الغبار والشعر الذي تخلّفه الحيوانات الأليفة والبقايا الصغيرة التي عادةً ما تلتصق بها. وبالرغم من كلّ الجهود التي بذلتها في داخل الشريط، وداخل فتحة لوحة التشغيل ذاتها، كانت شاشة التلفاز تمتلئ بالبقع والموجات، وهو الأمر الذي لم يكن مُطَمْئنًا على الإطلاق.

تذكّرت بعد ذلك بأنّ لربما كان هناك مشكلة في التوصيلات الدقيقة. لكن بالنظر إلى كوني طفلًا في السابعة من عمره حينها، ولم أكن أعرف ما معنى توصيلات، فإنني شعرت بالإحباط واليأس. لكن الأسوأ من كلّ ذلك هو أن والدي كان قد غادر لتوهّ في رحلةٍ من ضمن مهام خفر السواحل، وهكذا لن يعود لمساعدتي على حلّ المشكلة قبل أسبوعين. لم أكن أعرف في ذلك الوقت أي شيء عن الحيَل أو الأنابيب التي يستخدمها ماريو، لكي تساعدني على صرف الوقت بسرعة. وهكذا صمّمت على إصلاح العطل بنفسي. كنت أعرف أنّ والدي سوف يسرّ منّي كثيرًا لو نجحتُ في إصلاح العطل الذي طرأ على اللعبة. توجّهت إلى المرأب للعثور على صندوق العدّة ذي اللون الرمادي، الذي يستخدمه والدي.

قرّرت أن معرفة العطل الذي طرأ على هذه اللعبة، يقتضي تفكيكها أولًا. كنت في الأساس أقوم بتقليد، أو محاولة تقليد، الخطوات ذاتها التي كان يتبعها والدي كلما جلس إلى طاولة المطبخ من أجل إصلاح جهاز الفيديو، أو الستيريو، الموجودَين في منزلنا، وهما الآلتان اللتان اعتبرتُهما الأكثر تشابهًا مع النينتندو. استغرقني الأمر نحو ساعة لتفكيك لوحة التشغيل، حيث قمت بيديّ الصغيرتَين غير المدرّبتَين بمحاولة إدارة مفك براغٍ مسطّح في براغٍ مثلثة، لكنني نجحت في النهاية.

كانت الجهات الخارجية للوحة التشغيل باهتةً بلونها الرمادي، لكنّها في الداخل كانت فوضى من الألوان، قوسَ قزحٍ من الأسلاك، والتماعاتٍ فضيةً وذهبيةً تنبثق من لوحة الدوائر الكهربائية الخضراء، بلون العشب. بدأتُ بعد ذلك في شدّ بعض الأشياء هنا وإرخاء بعض الأشياء هناك، غالبًا بشكل عشوائي، ونفخت كلّ جزءٍ من الأجزاء التي وقعت تحت يدي. مسحت بعد ذلك الغبار الذي علقَ عليها بمنديل ورقي، ثمّ نفختُ على لوحة الدوائر الكهربائية لإزالة النتف التي علقت على أسنان التوصيلات الكهربائية، والتي لم أكن أعرف ما هي في ذلك الوقت.

عندما انتهيت من عملية التنظيف والإصلاح جاء وقت إعادة التجميع. ربّما ابتلع مختبرنا الذهبي الذي اعتبرته كنزًا، أحد البراغي الصغيرة، أو لعلّه ضاع على السجادة، أو تحت الأريكة. ولا بدّ من أنني لم أضع كلّ الأجزاء بالطريقة التي كانت عليها، وذلك لأن الأجزاء بالكاد دخلت في أماكنها داخل غطاء لوحة التشغيل. وهكذا استمر الغطاء في البروز. أعدتُ الضغط نزولًا لكي تدخل الأجزاء إلى أمكنتها الصحيحة، أي بالطريقة ذاتها التي نضغط فيها حقيبة إذا ما احتوت على أكثر من سعتها. أخيرًا دخل الغطاء إلى مكانه الصحيح، لكن من جهةٍ واحدةٍ فقط، وهكذا اندفعت الجهة الأخرى إلى الأعلى. لكن عندما ضغطتُ عليها لتثبيتها في مكانها اندفعت الجهة المقابلة إلى الأعلى. أعدتُ العملية مرّةً تلو مرّةٍ لفترةٍ من الوقت حتى تخلّيت عن هذه المحاولات في النهاية، ووصلت القابس الكهربائي.

ضغطت على زر التشغيل، ولم يحدث أي شيء. عمدتُ بعد ذلك إلى الضغط على زر إعادة الضبط، ولم يحدث أي شيء أيضًا. كانت لوحة التشغيل تحتوي على زرّين فقط، ولاحظتُ أنه قبل قيامي بعملية الإصلاح كان النور مضاءً بالقرب من الزرّين، لكنه الآن انطفأ تمامًا. وهكذا بقيت لوحة التشغيل أمامي مائلة ومعطّلة، ولهذا غمرني شعورٌ بالذنب والرهبة.

أدركت أنّ والدي لن يشعر بالفخر تجاهي عند عودته من جولة خفر السواحل، بل سيهجم عليّ مباشرة، كما يفعل غومبا [في لعبة سوبر ماريو]. لكن غضب والدي ليس ما كنت أخشاه، بل خيبة الأمل التي سيشعر بها تجاهي. كان والدي بالنسبة إلى زملائه مهندسًا ماهرًا في الأنظمة الإلكترونية، متخصّصًا في إلكترونيات الطيران. أما بالنسبة إليّ فقد كان عالِمًا منزليًّا مهووسًا يحاول إصلاح كلّ شيء بنفسه: قوابس الكهرباء، وغسّالات الأطباق، وسخّانات المياه، والمكيّفات. كنت أساعده في كلّ مرّة كان يسمح لي بذلك، وهذا ما أتاح لي تذوّق المتع الجسدية الناتجة من العمل اليدوي، والمتع الفكرية الناتجة من الأعمال الميكانيكية الأساسية، بالإضافة إلى المبادئ الأساسية للإلكترونيات، أي الفرق بين التوتر والتيار، وبين الطاقة والمقاومة. وكانت كلّ مَهمّة نقوم بها معًا تنتهي إما بنجاح التصليحات التي قمنا بها، وإما بالشتائم، بينما يقوم والدي برمي القطع غير القابلة للإصلاح في صندوقٍ كرتوني مخصّص للأشياء التي لا يمكن إعادة تشغيلها. لم أكن ألومه على هذه الإخفاقات، بل كنت متأثّرًا جدًا بواقع أنّه تجرّأ على محاولة الإصلاح، وخاطر بإمكانية الفشل.

لم يغضب والدي عندما عاد إلى المنزل وعلمَ بما فعلته بجهاز النينتندو، وهذا ما فاجأني. لكنه لم يكن مسرورًا في الوقت نفسه، بل كان صبورًا تجاه ما حدث. وشرح لي بعد ذلك بأن فهم كيف حصل العطل وسببه، هو بأهمية معرفة أي جزء من

الآلة قد تعرّض للعطل، أي أنك إذا ما فهمتَ السبب والكيفية فإن ذلك سوف يتيح لك منع حدوث العطل ذاته مرّةً أخرى في المستقبل. عرّفني والدي بعد ذلك إلى كلّ جزءٍ بمفرده من لوحة التشغيل، ولم يكتفِ بشرح ماهيّته، لكنّه أفهمني العمل الذي يقوم به، وكيف يتفاعل مع كلّ الأجزاء الأخرى للإسهام في العمل الصحيح للآلية. من خلال تحليل آلية الأجزاء المنفردة يمكن تحديد إن كان تصميمها هو الأكثر فاعلية لإنجاز مَهمّتها. فإذا كانت الآلية هي الأكثر فاعلية ولكنها معطّلة فحسب، فعندئذ بإمكانك إصلاحها، لكن إذا لم يكن الأمر كذلك، فيجب عليك أن تقوم بتعديلاتٍ لتحسين الآلية. كان ذلك، بحسب والدي، هو البروتوكول الصحيح الوحيد لأعمال التصليح، كما أنّ كلّ جزء منه يُعتبر إجباريًّا. والحقيقة تُقال إن هذه هي المسؤولية الأساسية التي نمتلكها إزاء التكنولوجيا.

كان لهذا الدرس، مثل جميع الدروس التي علّمني إياها والدي، تطبيقاتٌ واسعة تتجاوز العمل الآني الذي نقوم به. تبيّن لي في نهاية الأمر أنّ هذا الدرس كان في جوهره درسًا لتعليم الاعتماد على النفس، وهو المبدأ الذي أصرّ والدي على أن أميركا قد نسيته في فترةٍ ما بين طفولته وطفولتي. اعتبرَ والدي أنه في بلادنا تُعتبر كلفة استبدال جهازٍ حديثٍ بجهاز معطّلٍ أقل، في العادة، من كلفة إصلاحه عند خبير، وهذه بدورها أقل من كلفة شراء القطع والتفكير في كيفية إصلاح الجهاز بنفسك. هذه الحقيقة وحدها تضمن افتراضيًّا الاستبداد التكنولوجي، والذي استمرّ بثبات ليس بالتكنولوجيا نفسها، ولكن بجهل كلّ شخصٍ يستخدمها كلّ يوم، ومع ذلك فشل في فهمها. إنّ رفضَ تعلّم عمليات التشغيل الأساسية، وصيانة الأجهزة التي تعتمد عليها، هو بمنزلة قبول ذلك الاستبداد وقبول شروطه ولو بشكل سلبي: عندما تعمل أجهزتك بشكلٍ سليم، فبإمكانك أن تستمرّ في عملك، لكن إذا تعطّلت فستعجز عن الاستمرار بعملك. إنّ ممتلكاتك سوف تمتلكك.

تبيّن لي كذلك بأنني لربما كسرتُ وصلة إحدى نقاط اللِّحَام، ووجَبَ أن أعرف أي واحدة منها بالضبط، ولذلك أراد والدي استخدام أدوات فحص خاصّة، توجد في مختبره في قاعدة خفر السواحل. لكني أفترضُ بأنه كان يستطيع إحضارها معه إلى المنزل. إلّا أنه، وبدلًا من ذلك، ولسببٍ ما، أخذني معه إلى مكان عمله. أعتقد أنه أراد تعريفي على مختبره، أي أنّه اعتقد بأنني جاهز لذلك.

لكنني لم أكن جاهزًا في ذلك الوقت. وأعتقد أنني لم أكن مندهشًا في أي مكان، ولا حتّى في المكتبة، ولا في متاجر راديو شاك في مول لينهافن. لكنّ أكثر ما أتذكّره هو الشاشات. كان المختبر ذاته خاليًا وخافت الإضاءة وجُدُره مطليّة باللونين القشدي والأبيض، وهما اللونان المعتمدان في الأبنية الرسمية. وقبل أن يبادر والدي إلى إضاءة مصابيح الغرفة كان أكثر ما لفت نظري هو وهج كهربائي نابض أخضر اللون. لماذا يوجد في هذا المكان كلّ هذه الشاشات التلفزيونية؟ كان هذا أول ما تبادر إلى ذهني، وسرعان ما تساءلتُ عن سبب تثبيتها كلها على قناة بثٍّ واحدة؟ شرح لي والدي بأن تلك الشاشات لم تكن أجهزة تلفزيونية، بل هي شاشات حواسيب. وبالرغم من أنه سبق لي أن سمعت هذه الكلمة، إلّا أنني لم أكن أعرف ماذا تعني. وأعتقد بأنني افترضتُ أنّ الشاشات التي رأيتها هي الحواسيب نفسها!

مضى والدي في تعريفي على الأجهزة واحدًا واحدًا، وحاول أن يشرح لي طبيعة عملها: هذا الجهاز يعالج إشارات الرادار، وذلك الجهاز ينقل البثّ اللاسلكي، وذاك الجهاز يحاكي الأنظمة الإلكترونية الموجودة في الطائرات. لا أزعم أنني فهمت حتّى نصف ما شرحه والدي لي. كانت هذه الحواسيب أكثر تقدّمًا من كلّ الأجهزة التي كانت قيد الاستخدام في القطاع الخاص في ذلك الوقت، وحتّى أنّها كانت أكثر تقدّمًا بكثير من أي شيء تخيّلته من قبل. لكن، وبطبيعة الحال، كانت وحدات المعالجة الموجودة في تلك الحواسيب تستغرق خمس دقائق كاملة قبل أن تبدأ بالتشغيل، كما أن عرض المعلومات على الشاشات كان بلونٍ واحد، وكانت تفتقد إلى مكبّرات صوت للمؤثّرات الصوتية أو للموسيقا. لكن هذه الأشياء المفتقَدَة كانت تشير إلى أن هذه الحواسيب كانت جدّية وليست للتسلية.

أجلسني والدي على مقعدٍ، ورفعه بحيث أصبحت على مستوى منصّة العمل فتمكّنت من رؤية لوحةٍ بلاستيكيةٍ مستطيلة. وللمرّة الأولى في حياتي وجدت نفسي أمام لوحة مفاتيح. لم يسبق لوالدي أن سمح لي بالطباعة على جهازه الكومودور 64، كما أنّ وقت جلوسي أمام الشاشة كان محصورًا بلوحات تشغيل ألعاب الفيديو المجهّزة بأدوات تحكّمٍ

خاصةٍ بها. لكن هذه الحواسيب كانت كناية عن أجهزة معقّدة واحترافية ومتعدّدة الاستخدامات، وليست أجهزةً لألعاب الفيديو، وهكذا لم أتمكّن من فهم كيفية تشغيلها. لم أجد أزرارًا ولا عصيَّ تحكّم، ولا بندقية. كانت واجهة المستخدِم الوحيدة هي صفوف المفاتيح التي طُبعت فوقها أرقام وحروف، والمثبتة على اللوح البلاستيكي. حتى أنّ الأحرف كانت مرتّبة بطريقة مختلفة عن الطريقة التي تعلّمتها في المدرسة. لم يكن الحرف الأول A، بل Q متبوعًا بأحرف W, E, R, T, Y. لكن الأرقام، على الأقل، كانت في الترتيب نفسه الذي تعلّمته.

أخبرني والدي أنّ كلّ مفتاحٍ على اللوحة مخصّصٌ لغايةٍ معيّنة، كلّ حرف فيها، وكل رقم، وأنّ استخدام أكثر من مفتاح في اللحظة ذاتها له هدف أيضًا. أضاف أنني إذا تعلّمت مزاوجة المفاتيح بشكل صحيح فسوف أتمكّن من فعل المعجزات، وأن الأمر يشبه ما هو موجود في لوحة تشغيل ألعاب الفيديو. أراد والدي بعد ذلك إعطائي مثالًا محدّدًا، فطبع أمرًا، وضغط على مفتاح إدخال. ظهر شيء ما على الشاشة، والذي أعرف الآن بأنه يسمّى محرّر النصوص. تناول والدي بعد ذلك ورقة صغيرة لكتابة الملاحظات، ودوّن عليها بعض الحروف والأرقام، ثمّ طلب مني طباعتها بينما غادر الغرفة لإصلاح جهاز النينتندو المعطّل.

بدأت فور مغادرته في طباعة الأحرف التي خطّها والدي على ورقة الملاحظات، وهكذا بدأت بالنقر لتظهر على الشاشة. كنت ولدًا أعسرَ تربّى ليستخدم يده اليمنى في الكتابة. اكتشفت على الفور أن هذه هي الطريقة الطبيعية المثلى للكتابة التي وقعت عليها.

INPUT «WHAT IS YOUR NAME?» NAME $10

«!+» «,PRINT «HELLO 20

يُحتمل أن يبدو الأمر سهلًا بالنسبة إليك، لكنك لست ولدًا صغيرًا، أما أنا فقد كنت ولدًا في ذلك الوقت، وأصابعي كانت ممتلئة وصغيرة، ولم أكن أعرف حتّى ماذا تعني علامة المزدوجين، هذا عدا اضطراري إلى استمرار ضغطي على مفتاح التغيير من أجل طباعتها. حاولت مرّاتٍ كثيرة، وارتكبت أخطاءً كثيرة، لكني نجحت أخيرًا في إتمام الملف. ضغطتُ على مفتاح إدخال وخلال لحظة سألني الحاسوب سؤالًا: ما اسمك؟

شعرتُ بالدهشة، لأنّ هذه الملاحظة لم تذكر ما الذي يجب فعله لاحقًا، وهكذا قرّرت أن أجيب، وضغطتُ على مفتاح إدخال الذي أصبح صديقي الجديد مجدّدًا. ظهرت أمامي فجأةً كلمتا «مرحبًا إدي!» على الشاشة المعتمة باللون الأخضر المشعّ.

كانت هذه هي بداية دخولي إلى عالم البرمجة والحواسيب بشكلٍ عام، وكان ذلك درسًا في حقيقة أنّ هذه الآلات تفعل ما تفعله لأن شخصًا ما يطلب منها ذلك، وبطريقة خاصّة جدًا، وبعنايةٍ شديدة. وأنّ ذلك الشخص قد يكون في السابعة من عمره.

فهمت على الفور تقريبًا محدودية أنظمة الألعاب الإلكترونية، وأنها مقيّدة بالنسبة إلى الأنظمة الحاسوبية. وجميع ألعاب النينتندو، والآتاري، والسيغا، تقيّدك إلى المستويات والعوالم التي يمكن لك أن تتقدّم من خلالها، وحتّى أن تتغلّب عليها، لكنها لا تتغيّر على الإطلاق.

عادت لوحة تشغيل النينتندو إلى مكانها، وبدأت أنا ووالدي بالتنافس في ألعاب ماريو كارت، والتنين المزدوج، ومقاتل الشوارع. كنتُ أكثر مهارة من والدي في تلك الألعاب، وكان ذلك هو أوّل مجالٍ أُثبتُ فيه تفوّقي على والدي، لكنني تعمّدت أن يغلبني بين الحين والآخر، وذلك لأنني لم أرغب في أن يعتقد بأنني غير شاكرٍ له.

لست مبرمِجًا بالفطرة، ولم يسبق لي أن اعتبرتُ نفسي ماهرًا في هذا المجال. لكنني تمكّنت على مدى العقد التالي من السنين من أن أصبح ماهرًا بما يكفي لأكون خطِرًا. وما أزال حتى هذا اليوم أعتبر بأن هذه العملية سحرية: طباعة الأوامر (أو التعليمات) في كلّ تلك اللغات الغريبة التي تترجمها وحدة المعالجة، إلى تجربةٍ لا تُتاح لي فقط بل لكلّ شخص. وكان أكثر ما أدهشني هو أن يتمكّن مبرمج واحد من تشريع أمرٍ كوني لا يقيّده قانون، ولا قواعد، ولا مبادىء توجيهية إلّا تلك

الأمور المحدّدة بشكلٍ أساسيٍّ في السبب والنتيجة. هناك علاقة منطقية تمامًا بين المدخلات والمخرجات. يعني ذلك أنه إذا كانت المدخلات خطأً فإن المخرجات سوف تكون خطأً بدورها. لم أتعامل من قبل مع أيّ شيءٍ مترابطٍ ومتناسقٍ وعادلٍ وغير منحازٍ إلى هذا الحد. يمكن للحاسوب أن ينتظر إلى الأبد من أجل أن يتسلّم الأمر (أو التوجيه) الذي أعطيه إياه، لكنه سوف يقوم بمعالجته في اللحظة ذاتها التي أضغط فيها على مفتاح الإدخال، ولا يطرح أسئلة. لم يسبق لي أن التقيت معلّمًا يتمتّع بالصبر الذي يتمتّع به الحاسوب، ومع ذلك فهو سريع الاستجابة. لم يسبق لي أن شعرت بأنني أتمتّع بهذا القدر من التحكّم، في أي مكان، بالتأكيد ليس في المدرسة، ولا حتّى في المنزل. بدا لي - وكذلك بالنسبة إلى عددٍ كبيرٍ من جيل الألفية من الأطفال الأذكياء الذين يميلون إلى الأجهزة التقنية - أنّ وجود مجموعة من الأوامر المكتوبة بشكل كامل، تنفّذ بشكلٍ كاملٍ العمليات نفسها مرّة بعد أخرى، هي الحقيقة الوحيدة المستقرّة المنقذة لجيلنا.

1* وهي عائلة بروتستانتية مستقيمة ممن يعتقدون أنّ كنيسة إنكلترا ليست مقدّسة بما يكفي وفق معاييرهم، ولذلك كانوا يريدون الابتعاد عنها قدر استطاعتهم.

3

فتى الطريق الدائري

كنت على مشارف الذكرى التاسعة لمولدي عندما انتقلت عائلتي من كارولينا الشمالية إلى ميريلاند. حيث وجدت، ولدهشتي، أن اسمي كان قد سبقني إليها. كان «سنودن» موجودًا في كلّ أنحاء مقاطعة آن أروندل Anne Arundel التي استقررنا فيها، بيد أنني استغرقت بعض الوقت لمعرفة السبب.

كان ريتشارد سنودن رائدًا في الجيش البريطاني عندما وصل في العام 1658 إلى ولاية ميريلاند على أساس أنّ ضمانة الحريات الدينية التي يوفّرها اللورد بالتيمور لكلّ من الكاثوليك والبروتستانت ستتوسّع لتشمل الصاحبيين (جمعية الأصدقاء الدينية أو Quakers). وفي العام 1674، انضمّ إلى ريتشارد شقيقه جون، الذي وافق على مغادرة يوركشاير لاختصار فترة سجنه بسبب تبشيره بالإيمان الصاحبي. وعندما رست وِلكام Welcome سفينة وليام پن William Penn في ديلاوير في العام 1683، كان جون واحدًا من الأوروبيين القلائل في استقبالها.

انخرط ثلاثة من أحفاد جون في الجيش القاري (جيش المستعمرات) إبان الثورة. لكنهم عادوا ليواجهوا التنديد من جماعة الصاحبيين المعارضين للعنف على قرارهم الانضمام إلى حرب الاستقلال، ومع ذلك دفعهم ضميرهم إلى المطالبة بإعادة النظر في نزعتهم السلمية. وكان البريطانيون قد أسروا النقيب وليم سنودن، سلفي المباشر لجهة والدي، في معركة فورت واشنطن في نيويورك. وقد مات في الأسر في واحد من سجون بيت السُّكَّر السيئة الذكر في نيويورك. (تقول الأسطورة إنّ البريطانيين قتلوا أسرى الحرب بإكراههم على تناول العصيدة الممزوجة بالزجاج المطحون). وكانت زوجته، المولودة مور، مستشارة لها وزنها، عند الجنرال واشنطن، ووالدة لجون سنودن آخر؛ وكان سياسيًّا، ومؤرّخًا، وناشرًا لإحدى الصحف في بنسلفانيا. وقد تفرّق المتحدّرون منه جنوبًا للاستقرار في مزارع أنسبائهم من آل سنودن.

تشتمل مقاطعة آن أروندل على كامل مساحة 1976 هكتارًا من المنطقة الحرجية التي وهبها الملك تشارلز الثاني لريتشارد سنودن في العام 1686. وأنشأ آل سنودن فيها مؤسسات من بينها پاتوكسنت آيرن وركس Patuxent Iron Works، وهي واحد من أهم مصانع الحديد في حقبة الاستعمار الأميركيّة ومصنّع رئيسي للكرات المدفعية والرصاص، ومزرعة سنودن المتخصّصة بالزراعة وبإنتاج الحليب ومشتقّاته، ويديرها أحفاد ريتشارد سنودن. وقد خدموا في جبهة ميريلاند البطولية في الجيش القاري، وعادوا من بعدها إلى المزرعة - عاش معظمهم وفق مبادئ الاستقلال - وحظروا على عائلتهم ممارسة العبودية، وأعتقوا عبيدهم الأفارقة المئتين قبل نحو قرن كامل على الحرب الأهلية. أما اليوم، فإن طريق سنودن ريڤر پاركواي Snowden River Parkway التجاري المزدحم، يشقّ حقول سنودن السابقة، وهو امتداد من أربعة مسارات تضمّ سلاسل من المتاجر الكبرى والمطاعم ووكالات بيع السيارات. وفي الجوار، يؤدي الطريق 32/ أوتوستراد پاتوكسنت مباشرة إلى فورت جورج ج. ميد Fort George G. Meade ثاني أكبر قاعدة للجيش في البلاد ومركز وكالة الأمن القومي. وقد بُنيت قاعدة فورت ميد، في الواقع، على أرض كان يمتلكها في السابق أنسبائي من آل سنودن، وكانت الحكومة الأميركية إما ابتاعتها منهم (بحسب إحدى الروايات) وإما صادرتها (بحسب رواية أخرى).

لم أكن، حينها، أعرف شيئًا عن هذا التاريخ: قال والداي مازحين إنّ ولاية ميريلاند كانت تبدّل الأسماء على كلّ لافتة في كلّ مرّة ينتقل إليها شخص جديد. اعتقدا أنّ ذلك شيء ظريف، غير أنني وجدته سمجًا. تبعد مقاطعة آن أروندل أكثر قليلًا من 250 ميلًا عن إليزابيث سيتي عبر الطريق آي 95، لكنها بدت مع ذلك أنها في كوكب آخر. كنا قد استبدلنا بخَضار ضفة النهر رصيفًا من الخرسانة، وبمدرسةٍ كنت أتمتّع فيها بالشعبية وبالنجاح الأكاديمي مدرسةً أخرى كنت أتعرّض فيها دومًا للسخرية من نظارتي، ومن عدم اهتمامي بالرياضة، وبخاصّة من لكنتي؛ تشدّقٍ جنوبيٍّ في الكلام دفع برفاق صفّي إلى

مناداتي بالـ «متخلّف».

كنت حسّاسًا جدًّا من لكنتي فامتنعت عن الكلام في الصفّ وشرعت في ممارسة الحديث وحيدًا في المنزل إلى أن استطعت أن أبدو «طبيعيًّا»، أو أقلّه إلى أن أتقنت لفظ اسم المكان الذي كان يعرّضني للإهانة، خلافًا للفظي السابق له «أنغليش كليس» (حصة اللغة الإنكليزية) أو القول بأن الورقة جرحت «ماي فانغر» (إصبعي). بَيْدَ أنّ كلّ ذلك الوقت الذي كنت أخشى فيه التحدّث بحرّية، تسبب بتراجعٍ كبيرٍ في علاماتي، وقرّر بعض أساتذتي اختبار معدّل ذكائي كطريقةٍ لتشخيص ما اعتقدوا أنه صعوبة في التعلّم. ولا أذكر أنني تلقيت أيّ اعتذارات، بعودة علاماتي إلى سابق عهدها، بل مجرّد مجموعة إضافية من «فروض التقوية». وبالفعل فإن المعلّمين أنفسهم الذين شكّكوا في قدرتي على التعلّم باتت لديهم مشكلة مع اهتمامي الجديد بإسماع صوتي.

كان منزلي الجديد يقع عند الطريق الدائري، الذي يشير تقليديًّا إلى «إنترستايت 495» وهو الطريق السريع المحيط بواشنطن العاصمة، لكنه بات الآن يشكّل وصفًا لشعاع الانفجار البنياني العريض والدائم التوسّع لدور المنامة التي تشكّل حزامًا حول عاصمة البلاد وتمتد شمالًا إلى بالتيمور وميريلاند، وجنوبًا إلى كانتيكو، فرجينيا. ويكاد جميع سكان هذه الضواحي، من دون استثناء، يخدمون في الحكومة أو يعملون لواحدة من الشركات التي تعمل مع الحكومة الأميركية. ولا يوجد، بكل بساطة، أي سبب آخر لوجودهم هناك.

أقمنا في كروفتون Crofton ميريلاند، في منتصف الطريق بين أنابوليس وواشنطن العاصمة، عند الحد الغربي لمقاطعة آن أروندل، حيث أُقيمت مشاريع التطوير السكني كلها على الطراز الفدرالي ذي الجوانب المغطاة بالڤينيل، وتحمل أسماء قديمة غريبة مثل كروفتون تاون Crofton Towne، كروفتون ميوز Crofton Mews، ذي پرزيرف The Preserve، ذي رايدينغز The Ridings. وكروفتون ذاتها عبارة عن مجتمعٍ مخطّطٍ بُني حول نادي كروفتون الريفي بما يتلاءم مع انعطافاته. وهو يشبه على الخارطة النخاع البشري، حيث تلتف الشوارع وتلتوي وتنثني، الواحد حول الآخر، أشبه بأخاديد وأثلام القشرة الدماغية. وكان اسم الشارع الذي سكنّاه نايتز بريدج تورن Knights Bridge Turn وهو التفافة واسعة، بطيئة، من المساكن ذات الطابقين، والممرّات الواسعة، والمرائب التي يتّسع الواحد منها لسيارتين. وكان المنزل الذي نقطنه هو السابع نزولًا من أحد أطراف الالتفافة، والسابع من طرفها الآخر؛ إنه المنزل الذي في الوسط. حصلت على درّاجة هوائية ذات عشر سرعات، طراز هافي Huffy وحصلت معها على خط لتوزيع صحيفة «كاپيتال»، وهي جريدة يومية محترمة تصدر في أناپوليس، وكان توزيعها اليومي قد بات غير منتظم، وبخاصة في الشتاء، وعلى الأخص بين كروفتون پاركواي Crofton Parkway، والطريق 450 الذي أصبح يحمل اسمًا جديدًا وهو يعبر حيّنا، ديفنس هايواي Defense Highway.

كان ذلك، بالنسبة إلى أهلي، زمنًا مليئًا بالإثارة، فقد كانت منطقة كروفتون خطوة ارتقائية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. كانت الشوارع الثلاثية المسارب، تكاد تخلو من الجريمة، كما أنّ السكان المتعدّدي الثقافة والعرق واللغة، والذين يشكّلون انعكاسًا لتعدّدية السلك الدبلوماسي ومجتمع الاستخبارات في منطقة واشنطن العاصمة، كانوا ميسورين وذوي مستوى تعليميٍّ جيّد. كانت خلفيّة منزلنا في الأساس ملعبًا للغولف، وكان هناك ملاعب لكرة المضرب عند الزاوية، وراءها حوض سباحة ذو مقاسات أولمبية. كذلك، كانت كروفتون مثالية على صعيد المواصلات. كان والدي يستغرق أربعين دقيقة ليبلغ مقرّه الجديد كضابط صف (معاون أول) في قسم الهندسة الجوية في المقرّ الرئيسي لخفر السواحل، الذي كان يقع يومها في بزرد پوينت Buzzurd Point ملاصقًا لفورت لسلي ج. ماكنير Fort Lesley J. McNair. وكانت والدتي تستغرق قرابة عشرين دقيقة لتبلغ مقرّ عملها الجديد في وكالة الأمن القومي، التي كان مقرّها، بشكله المكعّب العصري، المتوّج بقبب الرادار والمغلّف بالنحاس لمنع تسرّب إشارات الاتصالات، يشكّل قلب فورت ميد.

لا يسعني التشديد كفاية للغرباء عن الجو بأن هذا النوع من الوظائف كان طبيعيًّا. فقد عمل جيراننا الذين على يسارنا في وزارة الدفاع؛ وعمل الذين على يميننا في وزارة الطاقة ووزارة التجارة. ولفترة، كان والد كلّ فتاة، تعلّقتُ بها في المدرسة، يعمل في مكتب التحقيقات الفدرالي FBI. وكان فورت ميد هو المكان بالذات الذي تعمل فيه والدتي إلى جانب 125 ألف

موظفٍ آخر، أقام حوالي أربعين ألفًا منهم في المكان، وكان أكثرهم مع عائلاتهم. كانت القاعدة مقرًّا لما يزيد على 115 وكالة حكومية، إضافة إلى جنود من كلّ فروع الجيش الخمسة. ولوضع الأمر في نصابه الصحيح، فإن سكان مقاطعة آن أروندل يجاوزون نصف مليون، ويعمل شخص من ثمانمئة منهم في مكتب البريد، وواحد من ثلاثين في منظومة التعليم الرسمي، وواحد من أربعة يعمل أو يخدم في أعمالٍ أو وكالةٍ أو فرعٍ مرتبط بفورت ميد. وكان للقاعدة مكاتب بريد خاصّة بها، ومدارسها وشرطتها ومراكز إطفائها. وكان أولاد المنطقة، من أبناء العسكر والمدنيين على السواء، يتقاطرون على القاعدة في كلّ يوم لتلقّي دروس في الغولف وكرة المضرب والسباحة.

وبالرغم من أننا كنّا نعيش خارج القاعدة، بقيت والدتي تستخدم التعاونية التموينية التابعة لها باعتبارها المتجر الذي تشتري منه البقالة، وتخزّن السلع بكميات كبيرة. واستفادت كذلك من متجر الجنود في القاعدة، بوصفه المجمّع الواحد الصائب، والأهم من ذلك المعفي من الضرائب، لشراء الثياب التي كانت سرعان ما تصغر علينا، أختي وأنا. وربما من الأفضل، هنا، للقرّاء الذين لم يترعرعوا في هذه البيئة أن يتخيّلوا فورت ميد والمناطق المجاورة له، ناهيك بكل المنطقة الواقعة داخل الطريق الدائري، بوصفها مدينة تابعة لشركة ضخمة تعمل وفق مبدأ اقتصاد الازدهار والكساد. إنّه مكان لمحصوله الأحادي كثير من الأمور المشتركة مع وادي السيليكون مثلًا، لكنّ «الطريق الدائري» لا ينتج التكنولوجيا بل ينتج الحكومة نفسها.

يجب أن أضيف أنّ كلا والدَيّ كانا يمتلكان تصريحات أمنية فائقة السرية، لكن والدتي كانت قد خضعت أيضًا لاختبار شامل على جهاز فحص الكذب؛ وهو اختبار أمني أرفع مستوى لا يخضع له عناصر الجيش. والأمر المضحك هو في أنّ والدتي أبعد ما تكون عن الجاسوسية. فقد كانت موظّفة في جمعية مستقلّة للتأمين وتوفير المستحقّات، تقدّم الخدمات لموظّفي وكالة الأمن القومي، وتؤمّن بصفة خاصّة برامج التقاعد للجواسيس. ومع ذلك فقد كان عليها أن تخضع للتدقيق لتتمكّن من معالجة استمارات التقاعد، كما لو أنها على وشك الهبوط بالمظلّة في الأدغال للقيام بانقلاب.

ما تزال حياة والدي المهنية، بالنسبة إليّ، مُبهَمة إلى حدٍّ كبير حتى اليوم، وجهلي هذا ليس بالأمر الشاذ. ففي العالم الذي نشأت فيه لم يكن أحد يتحدّث عن عمله، ليس للأولاد فحسب، بل الواحد للآخر أيضًا. صحيح أنّ القانون يمنع على البالغين مناقشة عملهم، حتى مع عائلاتهم، غير أنّ التفسير الأكثر دقّة، في ذهني، يقع في الطبيعة التقنية لعملهم وفي إصرار الحكومة على تجزئة المعلومات والوظائف. ومن النادر، إذا حصل، أن يدرك العاملون في المجال التقني التطبيقات الأوسع للمشاريع الموكلين بها أو تداعياتها السياسية. كما أنّ العمل الذي يستنفذهم يتطلّب نوعًا من المعرفة المتخصّصة بحيث أنهم إذا تطرّقوا إلى موضوع اختصاصهم في خلال حفل شواء ما سيؤدي إلى إغفال دعوتهم إلى الحفل التالي، لأن لا أحد يبالي.

وفي استرجاع ذلك، ربّما كان هذا ما أدّى بنا إلى ما وصلنا إليه.

4

أميركي أونلاين

لمّا تمضِ فترة قصيرة على انتقالنا إلى كروفتون حتى جلب والدي إلى المنزل أول حاسوب مكتبي، وهو من نوع «كومباك بريزاريو 425»، ثمنه على لائحة الأسعار 1,399 دولارًا، لكنه اشتراه بالحسم المخصّص للعسكر، وتمّ وضعه في وسط طاولة غرفة الطعام بالذات - الأمر الذي سبّب لأمي ضيقًا شديدًا. ومنذ اللحظة التي ظهر فيها الحاسوب، بتنا، أنا وهو، لا نفترق. كنت في السابق أكره الخروج من المنزل للعب بطابة ما، لكنّ هذه الفكرة بالذات بدت سخيفة الآن. فلا يوجد في الخارج أعظم من ذلك الذي أستطيع أن أجده في داخل هذا الحاسوب الشخصي الباهت المستنسخ الغريب، بمعالجه «إنتل 486»، 25 ميغاهرتز، وقد بدا في ذلك الوقت سريعًا بشكلٍ لا يُعقل، وبقرصه الصلب سعة 200 ميغابايت وقد بدا أنه لا ينضب. وانتبه جيّدًا، فهو كان مزوّدًا بشاشة ملوّنة، وهذا يعني، بدقّة أكبر، أنه كان في استطاعته عرض 256 لونًا مختلفًا (قد يمكن لشاشتك الحالية أن تعرض ملايين الألوان).

بات هذا «الكومباك» رفيقي الدائم وشقيقي الثاني، وحبي الأول. دخل حياتي بالتحديد في العمر الذي كنت قد أخذت اكتشف فيه الذات المستقلة والعوالم المتعدّدة التي يمكن أن توجد في وقتٍ متزامنٍ في داخل هذا العالم. وكانت عملية الاستكشاف هذه على قدرٍ كبيرٍ من الإثارة بحيث جعلتني، لفترة على الأقل، أستخفّ، بل وحتّى أُهمل، العائلة والحياة اللتين كانتا لديّ بالفعل. أو، بتعبير آخر، كنت في طور اختبار النوبات المبكرة لسن البلوغ. لكنها كانت سن بلوغ ذات سمة تكنولوجية، والتغييرات الضخمة التي أحدثتها فيّ كانت، وبطريقةٍ ما، تحصل في كلّ مكانٍ وعند الجميع.

كان والداي يناديانني باسمي لتهيئة نفسي للمدرسة، غير أنني ما كنت أسمعهما. وعندما يناديانني ليطلبا مني الاغتسال للعشاء، كنت أتظاهر بأنني لم أسمع. وكلما كانا يذكّرانني بأنّ الحاسوب كان حاسوبًا مشتركًا وليس آلتي الشخصية، كنت أتخلّى عن مقعدي على مضضٍ بحيث أنه كلما حان دور والدي أو والدتي أو شقيقتي، كنت أتلقى الأمر بمغادرة الغرفة لئلا أحوم بمزاجية من فوق أكتافهم وأقدّم المشورة، مبيّنًا لشقيقتي وحدات الماكرو Macros ومختصرات معالج النصوص عندما كانت تكتب ورقة بحثية، أو مزوّدًا والديّ بمعلومات تتعلّق بجداول البيانات وهما يحاولان احتساب ضرائبهما.

كنتُ أحاول استعجال أعمالهم لأتمكّن من العودة إلى أعمالي، التي كانت أكثر أهمية بكثير-مثل ممارسة لعبة لوم Loom (النول). كانت التكنولوجيا قد أحرزت تقدّمًا، فالألعاب التي تشتمل على مضارب كرة الطاولة والهليكوبتر - من النوع الذي كان والدي قد لعبها على ذلك الحاسوب «كومودور» الذي كان الآن قد شبع تقاعدًا - تقهقرت لمصلحة تلك التي أدركتُ أنه يوجد في قلب كلّ مستخدم للحاسوب قارئ كتب، كائن لا يمتلك الرغبة في الإثارة وحسب بل في الرواية أيضًا. فألعاب طفولتي البدائية «نينتندو» و«أتاري» و«سيغا»، بحبكاتها التي تقوم على إنقاذ رئيس الولايات المتحدة من النينجا (وهذا مثال حقيقي)، قد أفسحت الآن في المجال لإعادة تخيّل مفصّلة للأساطير القديمة التي كنت قد تصفّحتها وأنا مستلقٍ على سجادة منزل جدتي.

كانت لعبة النول تحكي عن مجتمع حائكين كانت كبيراتهم (وقد دعين على اسم الأخوات الثلاث اللواتي يجسّدن القدر، كلوثو Clotho، لاتشيسيس Lachesis، وأتروپوس Atropos) قد ابتكرن نولًا سرّيًا يتحكّم بالعالم، أو، بحسب نص اللعبة، يحيك «أنماطًا خفيّة من التأثير في نسيج الواقع بالذات». وعندما اكتشف صبي صغير قدرة النول نُفي، وتدهور كلّ شيء إلى الفوضى، إلى أن قرّر العالم أنّ آلة القدر ليست، في النهاية، بالفكرة الجيدة.

إنّه أمر لا يُصدّق، بالتأكيد، لكنها مجرّد لعبة فحسب.

ومع ذلك، لم يخفَ عليّ، حتى في تلك السن المبكرة، أنّ مسمّى الآلة في اللعبة كان نوعًا من رمز للحاسوب الذي كنت ألعبها عليه. فخيوط النول، وهي بألوان قوس قزح، كانت تشبه أسلاك الحاسوب الداخلية وهي بألوان قوس قزح، والخيط الرمادي الوحيد الذي تكهّن بمستقبل غامض كان أشبه بسلك الهاتف الطويل الذي يخرج من خلف الحاسوب ويربطه بالعالم الواسع العظيم في الخارج. وهنا، بالنسبة إليّ، كان يكمن السحر الحقيقي: استطعت بهذا السلك وبطاقة التوسعة Expansion Card في الكومباك وجهاز الوصل Modem، بالإضافة إلى خطٍّ هاتفي يعمل، أن أطلب الرقم وأتّصل بشيء جديد اسمه الإنترنت.

قد لا يفهم القرّاء الذين وُلدوا بعد الألفية كلّ هذا الصخب، لكنّ ذلك كان معجزة لعينة. والربط الشبكي Connectivity في أيامنا هذه هو في حكم المُفترَض. فالهواتف الذكية والحواسيب المحمولة وحواسيب المكتب، كلها متّصلة بالشبكة. بمَ هي متّصلة بالضبط؟ وكيف؟ هذا لا يهم. انقرْ على الأيقونة التي يسميها أقرباؤك المتقدّمون في السن «زر الإنترنت»، تنلْ مرادك: الأخبار، خدمة توصيل البيتزا، التشغيل المتدفّق للموسيقا streaming music، والتشغيل المتدفّق للڤيديو الذي تعوّدنا بوساطته أن نحضر الأفلام من خلال التلفاز. غير أننا كنا، يومها، نسير صعودًا في الاتجاهين، إلى المدرسة ومنها، ونوصل «مودِماتنا» مباشرة في قابس الجدار بالأيدي الرجولية لأبناء الثانية عشرة.

أنا لا أقول إنني كنت أعرف أشياء كثيرة عن ماهية الإنترنت، وكيف كنت أتّصل بها بالضبط، لكنني فهمت ما في ذلك كله من إعجاز. لأنه عندما كنتَ تطلب، في تلك الأيام، من الحاسوب أن يتّصل، فإنّك كنت تطلق عملية يأخذ فيها الحاسوب بالهسيس والفحيح وكأنك تستمع لمجموعةٍ من الأفاعي، وكان بإمكانك بعدها - وقد يستغرق الأمر وقتًا لا ينتهي، أو أقلّه دقائق كاملة - أن ترفع سماعة آلة هاتف أخرى في المنزل على أيّ خط فرعي وتسمع الحاسوب يتكلّم. لكنك لا تستطيع بالتأكيد، أن تفهم ما يقوله واحدهم للآخر حيث أن الحاسوب يتحدث لغة آلةٍ تَبثّ ما يصل إلى أربعة عشر ألف رمزٍ في الثانية. ومع ذلك، فإن عدم الفهم هذا كان، وبشكلٍ مدهشٍ، مؤشّرًا واضحًا إلى أنّ المكالمات الهاتفية لم تعد وقفًا على الشقيقات المراهقات الأكبر سنًّا فحسب.

كان الاتصال بالإنترنت، وظهور الشبكة العنكبوتية، أشبه، بالنسبة إلى أبناء جيلي، بالانفجار الكوني الكبير Big Bang أو بما قبل الانفجار الكامبري Precambrian Explosion (حصل الانفجار الكامبري منذ 540 مليون عام بالظهور المفاجئ والتنويع السريع للكائنات الحيّة الدقيقة). وهو قد بدّل مسار حياتي بما لا رجعة فيه، على غرار ما فعل بحياة الجميع. وقد حاولت، مذ كنت في الثانية عشرة تقريبًا، أن أمضي كلّ لحظة أكون فيها صاحيًا على الإنترنت. وفي كلّ مرّة لا أتمكّن من ذلك، كنت أنشغل بالتخطيط للجلسة المقبلة. كانت الإنترنت ملاذي؛ وباتت الشبكة العنكبوتية، قاعتي الرياضية، بيتي على الشجرة، قلعتي، قاعة صفّي، بلا جُدُر. وشيئًا فشيئًا خفّت حركتي، وزاد شحوبي. وتوقّفت عن النوم ليلًا، لأنام بدلًا من ذلك نهارًا في المدرسة. وتراجعت علاماتي في ما يشبه السقوط الحرّ.

لكنّ هذه الانتكاسة الأكاديمية لم تصبني بالقلق، ولست متأكدًا من أن والدَيّ كانا قلقين أيضًا. فالعلم الذي كنت أتلقّاه على الإنترنت بدا، في مآل الأمر، أفضل، بل وحتّى عمليًّا أكثر من أي شيء توفّره المدرسة. هذا، أقلّه، ما دأبت على قوله لوالدتي ووالدي.

شعرت كما لو أنّ فضولي واسع وسعَ الإنترنت ذاتها: مجال غير محدود ينمو باطّراد، مضيفًا في كلّ يوم، وفي كلّ ساعة، مزيدًا من صفحات الإنترنت عن موضوعات لم أكن أعرف عنها شيئًا، وموضوعات لم أسمع بها من قبل. بَيْدَ أنه، ومن اللحظة التي عرفتها فيها، نشأت عندي رغبة لا ترتوي في فهمها بكل تفصيل من تفاصيلها، ولم أُتِح لنفسي إلّا فترات قليلة من الراحة أو تناول الوجبات الخفيفة أو حتى الدخول إلى المرحاض. ولم تكن شهيّتي مقصورة على الموضوعات التقنية الجدية كمثل كيفية إصلاح محرّك الأقراص المدمجة. بل إنني صرفت أيضًا وقتًا طويلًا على مواقع الألعاب باحثًا عن رموز الغش للعبتي دوم Doom وكوايك Quake. وكان قد طغى عليّ في الغالب الكمّ الهائل من المعلومات المتوافرة بشكلٍ فوريٍّ بحيث أنني لست متأكّدًا من أنّه كان في وسعي القول أين انتهى موضوع ما وأين بدأ الآخر. وأدّت دورة مكثّفة في

كيفية تركيب حاسوبي الشخصي إلى دورة مكثّفة في هندسة المعالج، مع نزهة جانبية إلى معلومات عن الفنون القتالية، والمسدسات، والسيارات الرياضية - وبصراحة تامة - إلى الأفلام الإباحية القوطية الخفيفة.

كان يتملّكني شعور في بعض الأحيان بأنّه كان عليّ معرفة كلّ شيء، ولم أكن أسجّل خروجي (من صفحة الإنترنت) حتّى أدخل مجدّدًا. كان الأمر أشبه باشتراكي في سباق مع التكنولوجيا، تمامًا كما كان الصِّبْيَة المراهقون في سباق بعضهم مع بعض ليروا من الذي سينمو ليصير الأطول قامة، أو من الذي سينبت شعر وجهه أولًا. كنت في المدرسة محاطًا بالأولاد، بعضهم من بلدان أجنبية، وكانوا يحاولون أن يندمجوا ويبذلوا جهدًا ضخمًا ليبدوا رائعين، ويواكبوا الاتجاهات السائدة. لكنّ اقتناء آخر صيحات القبعات المطبوع عليها «لا خوف»، ومعرفة كيفية حني حافتها كانا لعبة أطفال بالمقارنة مع ما كنت أفعله. وجدت أنه يتطلّب مني على نحو مستفيض أن أواكب كلّ المواقع والدورات التعليمية التطبيقية التي تابعتها بحيث أنني شرعت في الاستياء من والديّ كلما أكرهاني على الابتعاد عن الحاسوب في ليلة مدرسية، ردًّا منهما على بطاقة علامات مدرسية دون المستوى المطلوب، أو على حجزي في المدرسة عقابًا لي.

لم أستطع تحمّل إلغاء هذه الامتيازات، وقد أزعجتني فكرة أنّ كلّ لحظة لا أكون فيها على الإنترنت سيظهر مزيد ومزيد من المواد التي ستضيع عليّ. وفي النهاية، وبعد التحذيرات المتكرّرة من أهلي، والتهديدات بالاحتجاز في المنزل، كنت أنصاع وأطبع أيّ ملفٍ كنت أقرأه وآخذ الأوراق المطبوعة بالطريقة النقطية dot-matrix إلى الفراش. وأواصل دراسة النسخ المطبوعة إلى أن يكون والداي قد أويا هما أيضًا إلى الفراش، وعندها أنسلّ على رؤوس قدميّ وأخرج في الظلمة، متوخّيًا الحذر من صرير الباب ومن صريف ألواح الأرضية عند الدرج. كنت أبقي الأضواء مطفأة، متلمّسًا طريقي على وهج حافظ الشاشة Screen Saver، وأوقظ الحاسوب وأتصل بالإنترنت وأنا أضع الوسادة على الآلة لخنق صوت نغمة اتصال المودم والهسيس الذي يزداد اشتدادًا خلال عملية الاتصال.

كيف أستطيع تفسير ذلك لمن لم يعشْ في تلك الحقبة؟ ربما ظنّ قرّائي الأصغر سنًّا، بمعاييرهم الأحدث، أنّ الإنترنت والشبكة العنكبوتية الحديثتي النشأة كانتا بشعتين جدًّا وغير ممتعتين. لكنّ ذلك خطأ. فيومها كان الاتصال بالإنترنت بمنزلة حياة أخرى، اعتبر أناس كُثُر أنّها منفصلة عن الحياة الفعلية ومتمايزة عنها. لم يكن قد دُمج بعد بين الافتراضي والواقعي. وكان يتوقّف على كلّ مستخدم أن يحدّد لنفسه أين ينتهي أحدهما وأين يبدأ الآخر.

وكان هذا بالضبط مصدر الإلهام الكبير: حرّية تصوّر أمرٍ جديدٍ تمامًا، حرّية البدء من جديد. فكل ما قد تكون الشبكة العنكبوتية 1.0 قد افتقرت إليه من سهولة في الاستخدام ومن حصافة في التصميم، عوّضته بتعزيزها الاختبار وأصالة التعبير، وتوكيدها على الأولوية الإبداعية للفرد. فقد يحتوي، مثلًا، موقع جيوسيتيز GeoCities (خدمة إضافية مجانية ومدفوعة لإنشاء مواقع الإنترنت وهي الآن مغلقة)، على خلفية يتناوب فيها الأخضر والأزرق، مع نص بالأبيض أشبه بـ «كايرون» Chyron (وهو النص المركّب المتحرّك فوق الصورة على الشاشة) تعجّبي، يزحف في منتصف جملة - اقرأ هذا أوّلًا!!! - تحت الصورة المتحرّكة (gif أي نسق الرسوم المتبادلة) لحيوان همستر راقص. لكن كلّ هذه الغرابات والخزعبلات الهوجاء لما ينتجه الهواة، كانت، بالنسبة إليّ، تشير إلى أنّ الذكاء الموجِّه وراء الموقع كان بشريًّا واستثنائيًّا. فأساتذة علوم الحاسوب ومهندسو الأنظمة، والمتخصّصون في اللغة الإنكليزية العاملون ليلًا، وخبراء الاقتصاد السياسي المتربعون على مقاعدهم الوثيرة وما يزالون يقيمون مع أهلهم، كانوا جميعًا سعداء جدًّا بمشاركة بحوثهم وقناعاتهم، ليس للحصول على أي مكافأة مالية، بل لمجرّد كسب الناس إلى اعتناق قضيتهم-وسواء كانت تلك القضية هي الحواسيب الشخصية (العاملة بنظام الويندوز) أو الماكينتوش، نظام المكروبيوتيك للحمية الغذائية، أو إلغاء عقوبة الاعدام، فإنها كانت تثير اهتمامي. اهتممت لأنهم كانوا متحمّسين. واستطعت الاتصال بكثير من هؤلاء الأشخاص الغريبي الأطوار واللامعين وكانوا يسرّون كثيرًا بالإجابة عن أسئلتي من خلال الاستمارات (اضغطْ على هذه الوصلة التشعبية hyperlink أو انسخْه والصقْه في متصفّحك) وعناوين البريد الإلكتروني (@usenix.org, @frontier.net) التي توفّرها مواقعهم.

مع اقتراب الألفية، أخذ عالم الاتصال بالإنترنت يصير باطراد أكثر مركزيةً ورسوخًا، مع قيام كلّ من الحكومات وشركات

الأعمال بتسريع محاولاتها التدخّل في ما كان في الأساس، دومًا، علاقة من الند إلى الند. لكنْ، ولفترةٍ زمنيةٍ وجيزةٍ وجميلةٍ - فترةٍ كادت تتزامن بالضبط، ولحسن حظي، مع فترة مراهقتي - كانت الإنترنت مكوّنة في الغالب من الناس وبهم ولهم. وكان هدفها التنوير وليس تحويلها إلى نقود، وكانت تديرها كوكبة انتقالية من المعايير الجماعية الدائمة التحوّل، أكثر مما تديرها اتفاقات شروط الاستخدام الاستغلالية المُلزِمة عالميًّا. وما أزال، حتى اليوم، اعتبر أن الاتصال بالإنترنت في التسعينيات كان أكثر «أناركية» (غياب السلطة) سبق أن اختبرتها متعةً ونجاحًا.

كنت منخرطًا في أنظمة اللوحات الإعلانية Bulletin-boards Systems على الإنترنت، حيث كان عليك أن تختار اسم المستخدم وتطبع أي رسالة تريد وضعها، فإما أن تضيف إلى حلقة نقاش جماعي موجودة من قبل، وإما أن تشرع في واحدة جديدة. وكان أي من الرسائل أو كلها، التي تجيب عن ما تنشره، تُرتَّب وفق الموضوعات. فتخيّل أطول سلسلة من الرسائل الإلكترونية التي سبق أن شاركت فيها، ولكنها مفتوحة على الملأ. وكانت هناك أيضًا تطبيقات للمحادثة، مثل «خدمة المحادثة على الإنترنت» Internet Relay Chat التي كانت توفّر، في الاختبار نفسه، صيغة من الارتياح المباشر والرسالة الفورية. وكان في وسعك عندها أن تناقش في أي موضوع في الوقت الحقيقي، أو أقله أقرب ما يكون إلى الوقت الحقيقي للمكالمة الهاتفية، والبث الإذاعي الحي، أو أخبار التلفاز.

إنّ معظم ما قمت به من محادثات ورسائل كان بحثًا عن إجابات عن أسئلتي حول كيفية تركيب حاسوبي الشخصي، وما تلقّيته من إجابات كان على درجة كبيرة من التروّي والدقة، ومن السخاء واللطف، وهي أمور باتت شيئًا مُحالًا في أيامنا هذه. وعندما أخذتُ أنقّب مذعورًا عن رقاقة، كنت قد ادّخرت كلّ مصروف جيبي لشرائها، ولم تكن متوافقة مع اللوحة الأم التي كنت قد تلقيتها هدية في عيد الميلاد، اجتذب ذلك شرحًا من ألفي كلمة ونصيحة من عالم حواسيب محترف في المقلب الآخر من البلاد. وهذه الملاحظة، التي لم تُقتبس من أي كتيّب إرشادات، كانت قد كُتِبت خصّيصًا لي لتشخيص مشكلاتي خطوة فخطوة إلى أن قمت بحلّها. كنت يومها في الثانية عشرة وكان مراسلي شخصًا غريبًا بالغًا في منطقة بعيدة جدًّا، لكنّه عاملني مع ذلك مثل ندٍّ له لأنني كنت قد أبديت احترامًا للتكنولوجيا. وأردُّ هذه الكياسة، البعيدة كلّ البعد عن القنص الذي تعتمده وسائل تواصلنا الاجتماعي الراهنة، إلى السقف المرتفع للانضمام (إلى تلك اللوحات الإعلانية) في ذلك الوقت. فالأشخاص الوحيدون على هذه اللوحات كانوا، في كلّ حال، الأشخاص الذين كان بإمكانهم الوجود فيها - ممن رغبوا بشدّة الوجود فيها - وممّن امتلكوا الكفاءة والشغف، لأن إنترنت التسعينيات لم تكن مجرّد كبسة زر. كان الأمر يتطلّب جهدًا ذا شأن لمجرّد تسجيل الدخول.

أحد أنظمة اللوحات الإعلانية، الذي كنت مشاركًا فيه، حاول مرّة تنسيق اجتماعاتٍ شخصيةٍ غير رسميةٍ لأعضائه العاديين في مختلف أنحاء البلاد، وفي العاصمة، نيويورك، في معرض الإلكترونيات الاستهلاكية في لاس فيغاس. وبعدما تعرّضت لضغطٍ قويٍّ للحضور-ووُعدت بأمسياتٍ باذخة من المأكل والمشرب - أخبرت الجميع في النهاية عن عمري. كنت أخشى من أن يكفّ بعض مراسليّ عن التفاعل معي، لكنهم عوضًا عن ذلك صاروا أكثر تشجيعًا. وأُرسلت إليّ تحديثات من معرض الإلكترونيات وصور عن دليله. كما عرض أحدهم أن يشحن لي بالبريد قطع كمبيوتر مستعملة، من دون أي كلفة.

قد أكون أخبرت مُستخدِمي أنظمة اللوحات الإعلانية عن عمري، لكنّني لم أطلعهم على اسمي، لأنّ واحدة من أعظم متع هذه المنصات ألّا أكون أنا نفسي. كنت قادرًا على أن أكون أيّ أحد. فمزايا إغفال الهوية أو استخدام الأسماء المستعارة جلبت توازنًا إلى كلّ العلاقات، مصحِّحة اختلالاتها. كان بإمكاني الاختباء وراء أي لقب، أو «نيم» nym، كما كانت تُسمّى، وأمسي فجأة نسخةً أكبر سنًّا وطولًا ورجولةً عني. بل أستطيع أن أكون ذواتًا متعدّدة. استغللت هذه الميزة من خلال طرحي أسئلة عمّا بدا لي أنها لوحات هواة، منتحلًا في كلّ مرّة شخصية مختلفة. وكانت مهاراتي الحاسوبية تتحسّن بسرعة بحيث إنني، بدلًا من أن أفتخر بكل ما حقّقته من تقدّم، شعرت بالحرج من جهلي السابق، وأردت أن أبعد نفسي عنه. أردت أن أنأى بنفسي عن ذواتي. وكنت أقول لنفسي إن squ33ker كان على درجة كبيرة من الحماقة عندما طرح «هو» قديمًا، منذ زمن بعيد، يوم الأربعاء الماضي، ذلك السؤال عن مواءمة الرقاقة.

بالرغم من كلّ روح الثقافة الحرّة التعاونية، الجَماعية، هذه، لن أدّعي بأنّ المنافسة لم تكن ضارية، وبأنّها لم تكن تندلع بين الجماعة-وهم يكادون يكونون في شكلٍ موحّدٍ من الرجال، ذوي الميول الجنسية الطبيعية، والمشحونين بالهرمونات - مشاحنات قاسية وسخيفة. لكنْ، وفي غياب الأسماء الحقيقية، لم يكن الناس الذين أعلنوا كرههم لك أناسًا حقيقيين. لم يكونوا يعرفون أي شيء عنك باستثناء الأمر الذي جادلت فيه والطريقة التي جادلت بها. وإذا، أو بالأحرى متى، استجلب أحد تعليقاتك بعض غضب الإنترنت، كان بإمكانك، وببساطة، أن تتخلّى عن ذلك الاسم المُستعار وترتدي قناعًا آخر تحتمي وراءه فتتمكّن حتّى من الانضمام إلى المعمعة المتنكِّرة، والتهجّم على صورتك الرمزية التي تكون قد تبرّأت منها كما لو أنها شخص غريب. ولا أستطيع أن أقول لكم كم شكّل ذلك أحيانًا من راحة لذيذة في النفس.

في التسعينيات، سقطت الإنترنت ضحية الإثم الأكبر في التاريخ الرقمي، المتمثّل في الخطوة التي أقدم عليها كلّ من الحكومة والشركات للربط الوثيق الممكن بين ما ينتحله مستخدمو الإنترنت من شخصيات، وبين هوّيّاتهم القانونية خارجها. كان الأولاد يستطيعون، حينها، الاتصال في أحد الأيام بالشبكة والتحدّث بأسخف الأمور من دون أن يحاسَبوا عليها في اليوم التالي. وقد لا يبدو لك أنها البيئة الأصح للترعرع فيها، لكنها مع ذلك البيئة الوحيدة بالضبط التي يمكن لك أن تترعرع فيها - وأعني بذلك أن الفرص الفصامية التي وفّرتها الإنترنت في بداياتها قد شجّعتني بالفعل، كما شجّعت أبناء جيلي، على تغيير وجهات نظرنا الراسخة، بدلًا من الاكتفاء بالتنقيب وبالدفاع عنها عند الطعن فيها. وعنت هذه القدرة على إعادة تشكيل ذواتنا بأنه لم يكن علينا أن نغلق أذهاننا، أو أن نرص صفوفنا خوفًا من إلحاق ضررٍ لا يمكن جبره بسمعتنا. فالأخطاء التي جلبت عقابًا سريعًا لكنها صُحّحت سريعًا أتاحت لكلّ من الجماعة «والمرتكب» المضي قُدُمًا. بدا لي ذلك، ولكُثُر غيري، أشبه بالحرّية. تخيّل، لو شئت، أنّ بإمكانك أن تستيقظ في كلّ صباح وتختار اسمًا جديدًا ووجهًا جديدًا يعرفك بهما العالم. تخيّل أنّ بإمكانك اختيار صوت جديد وكلمات جديدة تتحدّث بهما، كما لو أن «زرّ الإنترنت» كان في الحقيقة زر إعادة ضبط لحياتك. وستُحوَّل تكنولوجيا الإنترنت في الألفية الجديدة إلى غايات مختلفة جدًّا: فرض الإخلاص للذاكرة، والهويّة المتطابقة، وبالتالي الامتثال الأيديولوجي. وهي في الماضي، لفترة على الأقل، وفّرت لنا الحماية من خلال إغفال تجاوزاتنا وغفران خطايانا.

بَيْدَ أنّ أهمّ مواجهاتي المبكرة مع تقديم الذات على الإنترنت لم تحصل على أنظمة اللوحات الإعلانية بل في مجال أكثر خيالًا: أراضي الإقطاع الزائفة والأبراج المحصّنة الوهمية لألعاب تقمّص الأدوار، وبخاصة ألعاب تقمّص الأدوار الكثيفة اللاعبين على الإنترنت MMORPGs (massively multiplayer online role-playing games). وكان عليّ، لألعب ألتيما أونلاين Ultima Online، أن أبتدع هوّيّة جديدة وأحمل هوّيّة بديلة أو alt. واستطعت، مثلًا اختيار أن أكون ساحرًا أو مقاتلًا، سمكريًّا أو لصًّا، وأن أتنقّل بين هذه البدائل بحرّية لم تكن متوافرة لي في الحياة خارج الشبكة لأن مؤسّساتها كانت تنظر بعين الريبة إلى كلّ تحوّل.

كنت أجوب عالم اللعبة الافتراضي متقمّصًا واحدة من شخصياتي البديلة، ومتفاعلًا مع شخصيات الآخرين البديلة. وبينما شرعت في معرفة هذه الشخصيات البديلة الأخرى، من خلال التعاون معها في مهامّ محدّدة، كنت أتوصّل أحيانًا إلى إدراك أنّني التقيت مستخدميها من قبل، لكن تحت هويّات مختلفة، بينما يكونون قد أدركوا، بدورهم، الأمر نفسه في شأني. إذ كانوا يقرأون رسائلي ويستنتجون، من خلال جملة محدّدة كنت قد استخدمتها، أو من خلال مسعى معيّن كنت قد اقترحته، أنني - وأنا الآن، مثلًا، فارسة تطلق على نفسها اسم شرايك Shrike - كنت أيضًا، شاعرًا سمّى نفسه كوروين Corwin، وحدّادًا سمّى نفسه بلغاريون. وكنت أستمتع أحيانًا بهذه التفاعلات بوصفها فرصًا للدعابة، لكنّني كنت في الغالب أتعامل معها تنافسيًّا، وكنت أقيس نجاحي من خلال قدرتي على كشف الهوّيّات البديلة للمُستخدِمين الآخرين أكثر من قدرتهم على كشف هويتي. وكانت هذه المنافسات لتحديد إنْ كنت سأتمكّن من كشف الآخرين من دون أن يكشفوني، تتطلّب مني الحذر من عدم الوقوع في أنماط رسائل قد تفضحني، بينما أنخرط في الوقت ذاته مع الآخرين وأبقى متنبّهًا للسُّبُل التي قد يكشفون فيها عن غير قصد هوّيّاتهم الحقيقية.

كانت الهويات البديلة في لعبة ألتيما متنوّعة الأسماء، لكنّ طبيعة أدوارها أدّت أساسًا إلى استقرارها، وهي أدوار كانت محدّدة جيّدًا، بل ونموذجية، ومتداخلة إلى حدٍّ كبيرٍ داخل النظام الاجتماعي المعتمد في داخل اللعبة بحيث يبدو لعبها أحيانًا أشبه بتأدية واجب مدني. فبعد يوم في المدرسة أو في وظيفة قد تبدو عقيمة وغير مجدية، يمكن أن تشعر كما لو أنك تؤدّي خدمة نافعة بصرف الأمسية بصفة كونك شافيًا أو راعيًا، خيميائيًّا مفيدًا أو ساحرًا. وقد ضمن الاستقرار النسبي لعالم ألتيما - تطويرها المستمر وفق قوانين وقواعد سلوك محدّدة - حصول كلّ هوّيّة بديلة على مهامها المحدّدة بدورها، وأنه سيُحكم عليها بحسب قدراتها، أو استعدادها لإنجازها والاضطلاع بالتوقّعات الاجتماعية لوظيفتها.

أحببت هذه الألعاب والحيوات البديلة التي أتاحت لي عيشها، لكنّ الحبّ لم يكن على هذا القدر من التحرّر بالنسبة إلى أفراد عائلتي الآخرين. فالألعاب، وبخاصّة ذلك النوع الذي يتميّز بالتعدّد الهائل للاعبين، تشتهر بأنها تستهلك وقتًا طويلًا، وكنت أقضي ساعات كثيرة جدًّا وأنا ألعب بحيث باتت فواتير هاتفنا باهظة، وانتفى إمكان إجراء الاتصالات العادية أو تلقّيها. كان الخط دائم الانشغال، واستشاطت شقيقتي غضبًا، وهي التي باتت في عزّ سنوات مراهقتها، عندما اكتشفت أنّ حياتي على الإنترنت قد فوّتت عليها بعض الثرثرات البالغة الأهمية في المدرسة الثانوية. لكنها لم تستغرق وقتًا طويلًا لتكتشف بأنّ كلّ ما عليها أن تفعله لتنتقم هو رفع سماعة الهاتف، الأمر الذي سيقطع الاتصال بالإنترنت. فتتوقّف هسهسة المودم، وأبدأ بالصراخ ملء فمي من الطابق السفلي حتى قبل أن تكون قد تلقّت طنين الاتصال الهاتفي العادي.

لو أنك قوطعت وأنت، مثلًا، في عز قراءة الأخبار على الإنترنت، فيمكنك دومًا العودة واستعادة كلّ ما فاتك. لكنك لو قوطعت في لعبة لا تستطيع وقفها أو حفظها - لأن مئات الآلاف الآخرين يلعبونها في الوقت ذاته - فأنت هالك. بإمكانك أن تكون في قمة السعادة، قاتل تنانين أسطوريًّا ولك قصرك وجيشك، لكن بعد ثلاثين ثانية من فقدان الاتصال ستجد نفسك تعيد الاتصال بشاشة بلون العظم الرمادي تحتوي على شاهدِ قبرٍ قاسٍ: أنت مَيْت.

أشعر ببعض الحرج في هذه الأيام لمدى الجدّية التي أخذتُ بها ذلك كلّه، لكنني لا أستطيع تحاشي واقع أنني شعرت، في ذلك الوقت، كما لو أن شقيقتي مصمِّمة على تدمير حياتي، وبخاصة في تلك المناسبات التي كانت تتأكّد فيها من لفت انتباهي عبر الغرفة قبل أن ترفع سماعة هاتف الطابق السفلي، لا لإجراء اتصالٍ هاتفيٍّ، بل لمجرّد أنها أرادت تذكيري بمن هو صاحب الأمر. ضاق والدانا ذرعًا بمشادّاتنا الكلامية فقاما بأمرٍ متساهلٍ غير معهود. بدّلا طريقة احتساب الفاتورة من الدفع على الدقيقة إلى الاتصال المقطوع غير المحدود، واشتركا كذلك بخطّ هاتفٍ ثان.

فحلّت بسمة السلام على منزلنا.

5

قرصنة

جميع المراهقين قراصنة كمبيوتر. عليهم أن يكونوا كذلك لا لشيء إلّا لأن ظروف حياتهم لا تُطاق. يعتقدون أنهم بالغون، لكنّ البالغين يعتقدون أنهم أولاد.

تذكّر إذا استطعت، سنوات مراهقتك. فقد كنت، أيضًا، قرصانًا، على استعداد للقيام بأي شيء للتملّص من رقابة الأهل. لأنك في الأساس قد ضقت ذرعًا من معاملتك كولد.

تذكّر شعورك عندما سعى شخص أكبر منك سنًّا وقامةً إلى السيطرة عليك، كما لو أنّ العمر والحجم مرادفان للسلطة. فأهلك، وأساتذتك، ومدرّبوك، وقادة كشافتك، ورجال دينك، جميعهم، سيستغلون، في وقتٍ ما، موقعهم لانتهاك حياتك الخاصة، وإملاء توقعاتهم على مستقبلك، وفرض امتثالك لمعايير الماضي. وكلّما أحلّ هؤلاء البالغون آمالهم وأحلامهم ورغباتهم محل آمالك وأحلامك ورغباتك فهم كانوا يفعلون ذلك، بحسب قولهم: «من أجل مصلحتك» أو «لأننا في صميم قلوبنا نهتم بمصلحتك». قد يصح ذلك أحيانًا، إلّا أننا جميعًا نتذكّر تلك الأوقات التي لم تكن فيها عبارة «لأنني قلت ذلك» كافية، وكان لعبارة «ستشكرني في يوم من الأيام» رنّة جوفاء. لو أنك كنت مراهقًا، فلا بدّ من أنك كنت عند الطرف المتلقّي لواحدة من هذه الكليشيهات، وبالتالي عند الطرف الخاسر للاختلال في ميزان القوة.

أن ينضج المرء يعني أن يدرك إلى أي مدى كان وجوده محكومًا بنظمٍ من القواعد، والإرشادات الغامضة، والأعراف التي افتقدت باطّراد إلى الدلائل، وفُرضت عليك من دون رضاك، وكانت عرضةً للتغيير في أي لحظة. بل إنه توجد أيضًا قواعد لن تعرف بها إلّا بعدما تكون قد انتهكتها.

لو كنتَ تشبهني في شيء، لكنتَ أُصبتَ بالخزي.

لو كنتَ تشبهني في شيء، لكنتَ ضعيف النظر، هزيلًا، وشرعتَ للمرّة الأولى تتساءل في السياسة، وأنت، من حيث العمر، بالكاد تدخل خانة العشرات.

قيل لك في المدرسة إنّ المواطنين، في النظام السياسي الأميركي، يوافقون، من خلال حقّ التصويت، على أن يحكمهم مساوون لهم. إنها الديمقراطية. لكن لم يكن هناك مكان للديمقراطية في صف التاريخ، لأنه لو كنا، رفاقي في الصف وأنا، نمتلك حق التصويت لأصبح الأستاذ مارتن عاطلًا عن العمل. وبدلًا من ذلك وضع الأستاذ مارتن القواعد لتاريخ الولايات المتحدة، ووضعت الأستاذة إيفانز القواعد للغة الإنكليزية، والأستاذ سويني وضع القواعد للعلوم، والأستاذ ستوكتون وضع القواعد للرياضيات، وغيّر جميع هؤلاء الأساتذة تلك القواعد باستمرار لما لهم فيه من إفادة ولمضاعفة سلطتهم. وإذا لم يشأ أحد الأساتذة السماح لك بالذهاب إلى دورة المياه، فمن الأفضل لك أن تمسك نفسك. ولو أنّ أحد الأساتذة وعد برحلةٍ مدرسيةٍ إلى مؤسسة سميثونيان Smithsonian Institution ثمّ عاد وألغاها بسبب مخالفة مزعومة، فهو لن يعطي أي تفسير أكثر من التذكير بسلطته الواسعة وبالحفاظ الواجب على النظام. وأدركت، حتى في ذلك الوقت، أنّ أيّ معارضة لهذه المنظومة ستكون صعبة، ليس أقلّه لأنّ تغيير قواعدها خدمة لمصالح الأغلبية سيتضمّن إقناع الذين يسنّون القواعد بوضع أنفسهم في موقع الضعف المقصود. ذلك، في مآل الأمر، هو الخلل الخطير أو العيب في التصميم المدمج في كلّ منظومة، في السياسة والمعلوماتية؛ لا يوجد لدى الأشخاص الذين وضعوا القواعد أي حافز للتصرّف ضدّ أنفسهم.

كان ما أقنعني بأن المدرسة، على الأقل، منظومة غير شرعية، هو عدم اعترافها بأيّ معارضةٍ مشروعة. كان بإمكاني أن أدافع عن قضيتي إلى أن يبحّ صوتي، أو كان بإمكاني قبول حقيقة أنني لم أمتلك في الأساس، أيّ صوت.

لكنّ للطغيان الخيّر للمدرسة، على غرار كلّ طغيان، عمرًا افتراضيًّا محدودًا. فالإنكار الذي تمارسه المؤسّسة يُمسي، عند حدٍّ ما، مسوّغًا للمقاومة، مع أنّ من ميّزات المراهقة أن تخلط بين المقاومة وبين الهروب من الواقع أو تخلط حتّى بينها وبين العنف. كانت المتنفّسات الأكثر شيوعًا للمراهق المتمرّد عديمة الجدوى بالنسبة إليّ، لأنني كنت أكثر وعيًا من أن أقوم بأعمال التخريب وأكثر اتزانًا من أن أتعاطى المخدّرات. (وأنا، إلى هذا اليوم، لم أثمل يومًا من المشروبات الروحية، ولم أدخّن أي سيجارة). وشرعت، بدلًا من ذلك، في القرصنة التي، بحسب علمي، تبقى الطريقة الأسلم والأصح والأكثر تثقيفًا للأولاد لتأكيد الاستقلالية والتعامل مع البالغين على أساسٍ من المساواة.

لم أحبّ القواعد على غرار معظم رفاق صفّي، لكنني كنت أخشى مخالفتها. كنت أعرف طريقة عمل المنظومة: تصحّح للأستاذ خطأه، فتحصل على تنبيه؛ تواجه الأستاذ عندما لا يعترف بالخطأ، فتحصل على احتجاز؛ غشّ أحدهم ونقل عنك في الامتحان، تحصل على احتجاز، بالرغم من أنك لم تسمح له صراحة بالغش، ويُفصل الغشّاش مؤقّتًا من المدرسة. هذا هو مصدر كلّ القرصنة: إدراك الرابط المنهجي بين المدخلات والمخرجات input and output، بين السبب والنتيجة. فموطن القرصنة الأصلي ليس الحوسبة، وهو موجود حيثما توجد القواعد. ويتطلّب اختراقُ المنظومة، التوصّل إلى معرفة قواعدها أكثر ممّا يعرفها الذين ابتدعوها أو يديرونها، واستغلال كلّ المسافة الهشّة بين الكيفية التي أراد هؤلاء الناس للمنظومة أن تعمل، وبين كيفية عملها بالفعل، أو كيف يجعلونها تعمل. فالقراصنة، من خلال استثمار هذه الاستخدامات غير المقصودة، لا ينتهكون القواعد بقدر ما يكشفون زيفها.

البشر مبرمَجون للتعرّف إلى الأنماط. فكلّ الخيارات التي نتّخذها تسترشد بذاكرة تخزين مؤقّتة من الافتراضات، الاستقرائية والمنطقية معًا، المستمَدّة من اللّاوعي والمُطوّرة بالوعي. ونحن نستخدم هذه الافتراضات لتقييم العواقب المُحتمَلة لكلّ خيار، ونَصِفُ القدرة على القيام بهذا كلّه، بسرعة ودقّة، بأنها الذكاء. ولكن حتّى الأذكى بيننا يعتمد على الافتراضات التي لم توضع على المحكّ، ولأننا نفعل ذلك، فإن الخيارات التي نتّبعها تشوبها في الغالب شائبة. فكلّ من يعرف أكثر، أو يفكّر بطريقة أسرع وأكثر دقّة منّا، يستطيع أن يستغل هذه الشائبة لتحقيق نتائج لم نتوقّعها. إنّ طبيعة القرصنة هذه، القائمة على المساواة - التي لا تبالي بمن تكون، بل بكيف تفكّر فحسب - هي التي تجعل منها تلك الطريقة الموثوق بها في التعامل مع أنواع رموز السلطة المقتنعين للغاية بصلاح منظومتهم إلى حد أنه لم يخطر لهم أن يختبروها.

وأنا بالتأكيد، لم أتعلّم أيًّا من هذا في المدرسة، بل تعلّمته من الإنترنت. وفّرت لي الإنترنت فرصة متابعة كلّ الموضوعات التي كانت تهمّني، وكل الروابط بينها، وأنا غير مقيّد بوتيرة رفاق صفّي وأساتذتي. ولكنْ كلّما أمضيت وقتًا على الإنترنت، شعرت بأنّ واجباتي المدرسية من خارج المنهاج.

قرّرت، في الصيف الذي بلغت فيه الثالثة عشرة، ألّا أعود أبدًا إلى صفي الدراسي، أو، أقلّه، أن أخفّض إلى حدٍّ كبير التزاماتي فيه. لكنني لم أكن متأكّدًا تمامًا من كيفيّة ترتيب ذلك. كان من المرجّح أن كلّ الخطط التي خرجت بها سترتدّ عليّ. فلو أنه أُمسك بي وأنا متغيّب عن الحصص، فسينتزع أهلي مني امتيازاتي الحاسوبية؛ وإذا قرّرت الانقطاع عن الدراسة فسيدفنانى عميقًا في الأحراج ويخبرا الجيران بأنني هربت من المنزل. كان عليّ أن أخرج بخطّة اختراق، وعندها عثرت على خطّة في اليوم الأول من السنة الدراسية. وكانت في الأساس قد أُعطيت لي.

وزّع الأساتذة في بداية كلّ صف مقرّراتهم الدراسية، مفصّلين ما تشتملها من مواد، وما يجب قراءته، والجدول الزمني للمسابقات والاختبارات والفروض. وأطلعونا إلى جانب ذلك على سياساتهم في وضع العلامات، وهي في الأساس شرح لطريقة احتساب درجات ممتاز، وجيّد جدًّا، وجيّد، ومقبول (A, B, C, and D). لم يسبق لي أن واجهت معلومات كهذه. كانت هذه الأرقام والأحرف أشبه بمعادلة غريبة أوحت بحلٍّ لمشكلتي.

في ذلك اليوم، جلست بعد المدرسة ومعي المقرّرات الدراسية وأجريت عملية حسابية لمعرفة أي جوانب من كلّ حصّة بإمكاني أن أغفلها وأظلّ أتوقّع الحصول فيها على علامة مقبول. فلنأخذ، على سبيل المثال، حصة تاريخ أميركا في صفي. فبحسب المقرّر، كانت الاختبارات تساوي 25 %، والمسابقات تساوي 35 %، وورقة البحث الفصلي تساوي 15 %، والفروض

تساوي 15 %، والمشاركة في الصف - وهي أكثر تقييم شخصي بين الفئات - تساوي 10 %. ولأنني كنت في العادة أبلي حسنًا في مسابقاتي واختباراتي من دون أن يكون عليّ القيام بكثير من الدراسة، أصبح بإمكاني الاعتماد عليها للحصول على مجموعة موثوق بها، ومختصِرة للوقت، من العلامات. لكنّ أوراق البحث الفصلية والواجبات المنزلية كانت الأكثر امتصاصًا للوقت: قيمة متدنّية، وإلزامات باهظة الثمن تأكل من الوقت الذي أخصّصه لنفسي.

ما قالته لي تلك الأرقام كلّها أنني إذا لم أقم بأي واجبٍ منزليٍّ وتفوّقت في كلّ شيء آخر، فسينتهي بي الأمر بعلامة تراكمية من 85، أي جيّد جدًّا. وإذا لم أقم بأي واجب منزلي أو أكتب أي ورقة بحث فصلية وتفوّقت في كلّ شيء آخر، فسينتهي بي الأمر بعلامة تراكمية من 70، أي أقل من جيّد بقليل. أما العشرة في المئة التي كانت للمشاركة في الصف فستكون حاجزي الوقائي. فحتى لو أعطاني الأستاذ صفرًا - في حال فسّر مشاركتي بأنها إخلال - فسأبقى متمكّنًا من الحصول على 65، أي درجة مقبول. وسأتمكّن من النجاح.

كانت ترتيبات أساتذتي معيبة بشكلٍ ميئوس منه. كان يمكن لتعليماتهم حول كيفيّة تحقيق العلامة الأعلى، أن تُستخدم كتعليمات عن كيفيّة تحقيق أعلى درجة من الحريّة؛ مفتاح لكيفيّة تحاشي القيام بما لم أحب القيام به، وأتمكّن مع ذلك من الإفلات.

في اللحظة التي استخلصت فيها ذلك توقّفت كليًّا عن القيام بواجباتي المنزلية. فكلّ يوم كان نعيمًا، ذلك النوع من النعيم المحظور على كلّ من هو كبير كفاية ليعمل ويدفع الضرائب، إلى أن سألني الأستاذ ستوكتون أمام الصف كلّه لماذا لم أسلّم الفروض المنزلية الستة الماضية. وكوني لم أكتسب دهاء خبرة العمر - ونسيت للحظة أنني بكشفي لخدعتي أكون قد حرمت نفسي من أفضلية-طرحت بكلّ سرور معادلتي أمام أستاذ الرياضيات. ولم يدم ضحك رفاقي في الصف سوى لحظةٍ قبل أن يشرعوا في الخربشة، وهم يحسبون إذا كان بإمكانهم هم أيضًا أن يتحمّلوا تبنّي حياة ما بعد الفروض المنزلية.

«هذا فطن جدًّا، يا إدي»، قال الأستاذ ستوكتون، منتقلًا إلى الدرس التالي وهو يبتسم.

كنت الفتى الأذكى في الصف، حتى ما بعد ذلك بأربعٍ وعشرين ساعة، عندما وزّع الأستاذ ستوكتون المقرّر الجديد. وأعلن فيه أنّ أيّ تلميذ لا يسلّم أكثر من ستة فروض منزلية مع نهاية الفصل يحصل تلقائيًا على علامة راسب.

فطنٌ جدًّا، يا أستاذ ستوكتون.

ثمّ أخذني بعد الحصّة جانبًا وقال: «يجب أن تستخدم دماغك هذا، لا لتفكّر في كيف تتحاشى العمل، بل في كيف تقوم بأفضل ما تقدر عليه من عمل. لديك إمكانات كثيرة يا إد. لكنّني لا أظن أنّك تدرك أنّ العلامات التي تحصل عليها هنا سترافقك لباقي حياتك. يجب أن تشرع بالتفكير في سجلّك الدائم».

أمّا وقد تحرّرتُ من الفروض المنزلية، لفترة على الأقل، وتوفّر لديّ مزيد من الوقت، فقد قمت أيضًا ببعض القرصنة - الحاسوبية. وبذلك، تحسّنت قدراتي. كنت، في متجر بيع الكتب، أتصفّح مجلات قرصنة منسوخة بآلات المسح الضوئي ومثبّتة بالدبابيس، وفيها أسماء مثل «2600» و«فراك» Phrack، متشرّبًا تقنياتها، ومتشرّبًا في الوقت ذاته سياساتها المناهضة للسلطوية.

كنت في أسفل السلّم الوظيفي التقني، طفلًا حديث العهد في البرمجة، أستخدم معداتٍ لم أكن أفقهها تعمل وَفْق مبادئ كانت أبعد منالًا مني. وكان الناس يسألونني، بعدما اكتسبتُ في النهاية بعض المهارة، لماذا لم أهرع إلى إفراغ حسابات مصرفية أو سرقة رموز بطاقات الائتمان. ويتمثّل الجواب الصادق في أنني كنت أصغر وأكثر حماقة من أن أعرف حتى أنّ ذلك كان خيارًا، ناهيك بمعرفة ماذا سأفعله بغنيمة مسروقة. فكلّ ما أردته، وكل ما احتجته، كنت قد حصلت عليه بالمجان. واكتشفت بدلًا من ذلك وسائل بسيطة لقرصنة بعض الألعاب، مانحًا نفسي حيواتٍ إضافيةً وقدرةً على رؤية الأشياء عبر الجدران. كذلك، لم يكن يوجد، في تلك الأيام، مال كثير على الإنترنت، أقله ليس بالمقاييس الراهنة. وأقرب ما توصّل إليه أيٌّ ممّن عرفتُهم أو قرأتُ عنهم إلى السرقة، كان إجراء مكالمات هاتفية مجّانية.

لو أنّك سألت بعض قراصنة المعلومات الكبار في تلك الأيام عن اختراقهم موقعًا كبيرًا للأخبار ومن دون القيام بأمر ذي مغزى أكثر من تبديل العناوين الرئيسية بـ «جيف» GIF هي أشبه بصورة عن الهلوسة تعلن عن مهارات البارون ڤون هاكرفيس Baron von Hackerface والتي لن تلبث أن تُزال في أقل من نصف ساعة، فستكون الإجابة نسخة من الإجابة التي أعطاها متسلّق الجبال عندما سُئل عن السبب الذي جعله يتسلّق جبل إڤرست: «لأنه موجود». فمعظم القراصنة، وبخاصّة اليافعين بينهم، ينطلقون لا للبحث عن المكسب أو السلطة، بل عن حدود موهبتهم وعن أي فرصة لإثبات أنّ المستحيل ممكنٌ.

كنت يافعًا، وكان فضولي بريئًا، إلّا إنه كان أيضًا، باستحضار الذاكرة، ينمّ عن وضعي النفسي، إذْ إنّ بعض محاولاتي في القرصنة كانت موجّهة صوب تسكين اضطراباتي. فكلّما ازدادت معرفتي بهشاشة الأمن الحاسوبي، ازداد قلقي من عواقب الثقة بالآلة الخطأ. وكانت القرصنة الأولى لي التي قاربت المتاعب، كمراهق، ذات صلة بخوفٍ تحوّل فجأة إلى كلّ ما أستطيع التفكير فيه: التهديد الناجم عن مذبحة نووية شاملة تحرق الأرض.

كنت أقرأ مقالة عن تاريخ البرنامج النووي الأميركي، وقبل أن ألاحظ، كنت، وببضع نقرات، على الموقع الإلكتروني لمختبر لوس ألاموس الوطني، مَرفق البحوث النووية في البلاد. تلك هي الطريقة بالضبط التي تعمل بها الإنترنت: ينتابك الفضول، وتقوم أصابعك بالنقر عنك. لكنني أُصبتُ فجأة بالجزع المشروع: لاحظت وجود ثغرة أمنية شديدة الوضوح في موقع أكبر وأهم مؤسسة أميركية للبحوث ولتطوير الأسلحة. وكانت ثغرة ضعفه في الأساس النسخة الافتراضية لأحد الأبواب غير المقفلة: بِنية دليل مفتوحة Open Directory Structure.

سأشرح. تخيّلوا أنني أرسلت لكم رابطًا لتحميل ملف پي دي أف PDF محفوظ على صفحته الخاصة في موقع إلكتروني متعدّد الصفحات. وسيكون العنوان الإلكتروني لهذا الملف شيئًا يشبه التالي: website.com/files/pdfs/filename.pdf. ولمّا كانت بِنية دليل العنوان الإلكتروني تُشتق مباشرة من هيكل الدليل، فإن كلّ جزء من هذا العنوان يشكّل «فرعًا» مميّزًا من «شجرة» الدليل. وفي هذه الحال، يوجد في دليل website.com محفظة من الملفات، وفي داخلها محفظة فرعية من ملفات pdf وداخل كلّ منها اسم ملف filename.pdf تسعى لتحميله. أما اليوم، فستقتصر زيارتك معظم المواقع الإلكترونية على ذلك الملف المحدّد، وتُترك بِنية الدليل مقفلة وسرّية. لكن، حتّى المواقع الإلكترونية، في عصر الديناصورات ذاك، كان يبتكرها ويديرها أناس جدد على التكنولوجيا، وغالبًا ما تركوا بِنى الدليل مفتوحة على مصاريعها، ما يعني أنك إذا اقتطعت العنوان الإلكتروني لملفّك - إذا غيّرته ببساطة إلى شيء مثل website.com/files- ستتمكّن من الوصول إلى كلّ ملف في الموقع، سواء كان pdf أو غيره، بما في ذلك تلك غير المخصّصة أساسًا للزوّار. وهذه كانت الحال مع موقع لوس ألاموس.

هذه، في مجتمع القرصنة، أشبه بمشية الطفل الأولى؛ عملية عبور بدائية تمامًا تُعرف بـ Dirwalking أو Directory Walking. وذلك بالضبط ما فعلتُه: سرت بأسرع ما أمكنني من ملف إلى محفظة فرعية إلى محفظة المستوى الأرفع لأعود من جديد، مراهقًا وقد أُفلت داخل الدلائل الأصلية Parent Directories. وفي غضون نصف ساعة على قراءة مقالة عن التهديد الذي تشكّله الأسلحة النووية، صادفت مجموعة نفيسة من الملفات مخصّصة لعمال المختبر الحائزين تصاريح الأمنية.

من المؤكّد أنّ الوثائق التي وصلت إليها لم تكن بالضبط تلك المخطّطات السرّية لبناء جهاز نووي في مرأبي. (كما لو أنّ هذه المخطّطات غير متوافرة بالفعل في حوالى اثني عشر موقعًا من مواقع «اصنعْها بنفسك» DIY على الإنترنت). وما حصلت عليه، بدلًا من ذلك، كان أكثر على غرار مذكّرات سرّية داخلية وغير ذلك من معلومات شخصية عن الموظفين. ومع ذلك، بوصفي شخصًا قلقًا للغاية من الغيوم الفطرية في الأفق، وأيضًا - وبنوع خاص - بوصفي ابن والدين عسكريين، قمت بما تصوّرت أنّ عليّ فعله: أخبرت شخصًا بالغًا. بعثت برسالة إلكترونية تفسيرية إلى مدير الموقع الإلكتروني للمختبر تتّصل بمواطن ضعفه، وانتظرت جوابًا لم يأتِ على الإطلاق.

كنت في كلّ يوم، بعد المدرسة، أزور الموقع لأتحقّق إذا كان قد حصل تغيير في بِنية الدليل، لكنّ ذلك لم يحصل. لم يتغيّر شيء سوى شعوري بالصدمة وبالاستياء. ولجأت في النهاية إلى الهاتف، الخط الثاني في منزلي، واتصلت برقم الاستعلامات العامة الموجود في أسفل صفحة الموقع الإلكتروني للمختبر.

رفعتْ عاملة الهاتف السمّاعة، وفي اللحظة التي فعلتْ ذلك أخذتُ أتلعثم. لا أعتقد حتى أنني بلغت نهاية جملة «بِنية الدليل» قبل أن ينقطع صوتي. قاطعتني عاملة الهاتف بخشونة بقولها: «الرجاء انتظار قسم تكنولوجيا المعلومات»، وحوّلتني، قبل أن أتمكّن من شكرها، إلى مجيب آلي.

في الوقت الذي صدرت فيه إشارة المجيب، كنت قد استعدت الجزء اليسير من رباطة جأشي، وباتت حنجرتي أكثر ثباتًا فتركت رسالة. وكل ما أذكره الآن عن تلك الرسالة هو كيفية إنهائها بارتياح، وبتكرار اسمي ورقم هاتفي. وأعتقد أنني قمت حتى بتهجئة اسمي، على غرار ما كان والدي يفعله أحيانًا، مستخدمًا الأبجدية الصوتية العسكرية: «سييرا، نوفمبر، أوسكار، ويسكي، دلتا، أيكو، نوفمبر». ثم أقفلت الخط وواصلت حياتي، التي اقتصرت بشكلٍ شبه حصريٍّ على التحقّق من موقع لوس ألاموس الإلكتروني.

في أيامنا هذه، وبالنظر إلى قدرات الحكومة في مجال الاستخبارات الإلكترونية، فإنّ أيّ شخصٍ يتعقّب خوادم لوس ألاموس عشرات المرات يكاد يصير بالتأكيد موضع شبهة. لكنّني كنت، يومها، مجرّد شخص مهتم لم يفهم. ألم يكن هناك من يبالي؟

مرّت أسابيع، والأسابيع قد تبدو كالأشهر بالنسبة إلى مراهق، إلى أن رنّ الهاتف في إحدى الأمسيات تمامًا قبل موعد العشاء. رفعت والدتي، وكانت في المطبخ، السماعة.

كنت أمام الحاسوب في غرفة الطعام عندما سمعتُ أنّ المكالمة لي: «نعم، آه، هه، إنه هنا». ثمّ: «أيمكنني أن أسأل من المتّصل؟».

استدرت في مقعدي وكانت تقف من فوقي، ممسكةً بالهاتف عند صدرها. كانت الألوان كلها قد اختفت من وجهها، وهي ترتجف.

كان في همستها إلحاح محزن لم يسبق لي أن سمعته من قبل، وهو ما أرعبني: «ماذا فعلتَ؟».

لو كنت أعرف لأخبرتها. وسألتُ بدلًا من ذلك: «من المتّصل؟».

«لوس ألاموس، المختبر النووي».

«أوه، أشكرك يا اللّه».

انتزعت منها السماعة بلطفٍ وأجلستها.

«ألو؟».

كان على الخط ممثّل ودود من قسم تكنولوجيا المعلومات في لوس ألاموس، استمرّ في مناداتي سيّد سنودن. شكرني على الإفادة عن المشكلة وأبلغني أنهم قد عالجوها للتوّ. كبحت نفسي عن السؤال عن سبب استغراقهم كلّ ذلك الوقت، ومنعت نفسي من بلوغ الحاسوب والتحقّق من الموقع على الفور.

لم تكن والدتي قد رفعت ناظريها عني. كانت تحاول أن تجمع معًا تفاصيل المحادثة، لكنها لم تتمكّن إلّا من سماع طرف واحد. أشرت لها بإبهامي بأن كلّ شيء على ما يرام، ومن ثمّ، لطمأنتها أكثر، اصطنعت صوت شخص أكبر سنًّا، عميقًا، وغير مقنع وشرحت بتصنّع لممثل قسم تكنولوجيا المعلومات ما كان قد عرفه بالفعل: كيف وجدت مشكلة العبور إلى الدليل، وكيف أفدت عنها ولم أحصل على أي إجابة لغاية الآن. وأنتهيت بالقول: «أقدّر فعلًا أن تخبرني بذلك، آمل في أنني لم أتسبّب بأي مشكلات».

«أبدًا، على الإطلاق»، قال ممثّل قسم تكنولوجيا المعلومات، وسألني عمّا أعمله لكسب لقمة العيش.

قلت: «لا شيء على الإطلاق».

سألني إذا كنت أبحث عن عمل، فقلت: «أكون منشغلًا جدًّا في خلال أيام المدرسة، لكنني أحصل على كثيرٍ من العطلات، وفصول الصيف حُرّة».

عندها لمعت معه وأدرك أنه يتعامل مع مراهق. وقال، «حسنًا يا فتى، لديك رقمي. تأكّد من أن تتّصل بي عندما تبلغ الثامنة عشرة. والآن مرّر لي تلك السيدة اللطيفة التي تحدّثتُ معها».

سلّمتُ سمّاعة الهاتف لوالدتي القلقة فأخذتها معها إلى المطبخ، الذي كان قد أخذ يمتلئ دخانًا. كان العشاء قد احترق، لكنني كنت أخمّن أنّ ممثّل قسم تكنولوجيا المعلومات قال ما يكفي من الأمور الجميلة عنّي بحيث طار ما تخيّلته من قِصاص عبر النافذة.

6

غير مكتمل

لا أتذكّر المدرسة الثانوية جيّدًا، لأنني قضيت معظمها نائمًا، وعوّضت بذلك عن كلّ ليالي الأرق التي قضيتها على الحاسوب. لم يمانع معظم أساتذتي في ثانوية أرونديل عادتي هذه في أخذ القيلولة، وتركوني وشأني ما دمت لا أشخر، وكان هناك قلّة من القساة، الذين لا يعرفون البهجة، والذين اعتبروا دومًا أنّ من واجبهم إيقاظي-من خلال صرير طبشورة أو خبطة ممحاة - وكانوا يفاجئونني بالسؤال: «وما رأيك، يا سيّد سنودن؟».

كنت أرفع رأسي، وأجلس مستقيمًا على الكرسي، بينما يحاول رفاق صفّي خنق ضحكتهم. سيكون عليّ أن أجيب.

كنت، في الحقيقة، أحبّ هذه اللحظات التي كانت من بين أكبر التحديات التي توفّرها الثانوية. أحببت أن أوضع في موقفٍ حرجٍ، وأنا مترنّح ومذهول، بوجود ثلاثين زوجًا من الأعين ومثلها من الآذان شاخصة عليّ وهي تتوقّع فشلي، بينما أفتّش عن دليل على اللوح نصف الفارغ. ولو استطعت التفكير بالسرعة اللازمة للخروج بجواب جيّد، فسأكون أسطورة. لكنني إذا كنت بطيئًا جدًّا، فبإمكاني دومًا أن أروي نكتة. لا يفوت الأوان أبدًا على النكتة. وفي أسوأ الحالات على الإطلاق، كنت أتأتئ فيعتقد رفاقي في الصف أنني أبله. دعهم في ذلك. عليك أن تجعل الناس يقلّلون دومًا من شأنك؛ لأنّ الناس عندما يسيئون تقدير ذكائك، فإنهم يشيرون إلى مواطن ضعفهم؛ الفجوة الكبيرة في حكمهم على الأمور التي يجب أن تبقى مفتوحة إذا أردت أن تقتحمها لاحقًا على حصانٍ ناريٍّ مصحّحًا السجلّ بسيف العدالة.

أعتقد أنني، عندما كنت مراهقًا، كنت مغرمًا جدًّا بفكرة أنّ أهمّ أسئلة الحياة ثنائية، بمعنى أنّ إجابة واحدة تكون دومًا صحيحة، وكل الإجابات الأخرى خطأ. أعتقد أنني كنت مفتونًا بنموذج البرمجة الحاسوبية التي لا يمكن الإجابة عن أسئلتها إلّا بطريقة من اثنتين: واحد أو صفر، وهي نسخة رمز الآلة لنعم أو لا، صح أو خطأ. وتمكّنت حتى من مقاربة الأسئلة المتعدّدة الخيارات في اختباراتي وامتحاناتي من خلال المنطق المعاكس للثنائية. فلو أنني لم أدرك على الفور صحّة واحد من الإجابات الممكنة، باستطاعتي دومًا أن أحاول خفض خياراتي من خلال عملية الاستبعاد، باحثًا عن تعابير مثل «دائمًا» أو «أبدًا» وباحثًا عن الاستثناءات الداحضة.

كنت، في نهاية سنتي الجامعية التحضيرية أواجه نوعًا مختلفًا جدًّا من الفروض؛ سؤالًا لا يمكن الإجابة عنه بملء الدوائر الصغيرة بقلم رصاص رقم 2، بل من خلال البلاغة فحسب: جمل تامّة بفقرات كاملة. كان ذلك، بعبارات بسيطة، فرضًا في صف اللغة الإنكليزية، موضوعًا إنشائيًا: «الرجاء إعداد تقرير سيرة ذاتية بما لا يقل عن ألف كلمة». كان غرباء يصدرون لي الأمر بالكشف عن أفكاري في الموضوع الوحيد، ربّما، الذي لا أمتلك فيه أي أفكار: الموضوع المتعلّق بي، مهما أكن. لم أستطع القيام بذلك. أُغلقت أفكاري، ولم أقدّم أي شيء وحصلت على درجة غير مكتمل.

كانت مشكلتي، كموضوع الإنشاء ذاته، شخصية. لم أستطع «إعداد تقرير سيرة ذاتية» لأن حياتي في ذلك الوقت كانت مشوّشة جدًّا. ذلك أن عائلتي كانت آخذة في الانهيار. كان والداي على وشك الطلاق، وحصل ذلك بسرعة كبيرة. انتقل والدي من البيت ووضعت والدتي المنزل في كروفتون برسم البيع، ثمّ انتقلت معي ومع شقيقتي إلى إحدى الشقق، ومن بعدها إلى شقّة خاصة في إيليكوت سيتي المجاورة. وكان لي أصدقاء يقولون لي إنك لن تصير بالغًا إلّا عندما تدفن واحدًا من أهلك أو عندما تصبح والدًا بنفسك. لكن ما لم يشرْ إليه أحد هو أنّ الطلاق، بالنسبة إلى أولاد في عمر معيّن، أشبه بحصول الاثنين في شكلٍ متزامن. فجأة تختفي رموز طفولتك التي لا تُقهر. وهناك بدلًا منها، إذا كان من بديل على الإطلاق، شخص أشدّ ضياعًا منك، تفيض عيناه دموعًا ويسيطر عليه غضب شديد، وهو يتلهّف لمن يطمئنه بأن كلّ شيء سيكون على ما

يرام. لكنه لن يكون كذلك، أقلّه لفترة.

بينما شرعت المحاكم في تحديد حقوق الوصاية والزيارة، عكفت شقيقتي على تقديم طلبات الانتساب إلى الجامعة، وقُبلت، وبدأ العد العكسي للأيام التي تفصلها عن المغادرة إلى جامعة نورث كارولينا في ويلمنغتون. وبفقدانها، فقدت أقرب رابط لي إلى ما كانته عائلتنا.

كان ردّ فعلي أنني انغلقت على نفسي. صمّمت بجدٍّ أن أصير شخصًا آخر، متحوّلًا، متلبّسًا قناع أيٍّ من يحتاج إليه الناس الذين يهمّني أمرهم. كنت ضمن العائلة شخصًا يُركن إليه وصادقًا. وكنت بين الأصدقاء مرحًا وغير مكترث. لكنني كنت، وأنا وحدي، مقهورًا، بل ومتجهّمًا، وأنا دائم الخشية من أن أكون عبئًا. سكنتني كلّ الرحلات البرية إلى كارولينا الشمالية التي كنت أتبرّم في خلالها؛ كلّ أعياد الميلاد التي أفسدتها بجلبي دفاتر علامات سيّئة إلى المنزل؛ وكل الأوقات التي رفضت فيها قطع الاتصال بالإنترنت والقيام بواجباتي. وومض كلّ ما تسبّبت به من إزعاج في ذهني أشبه بأفلام مسرح الجريمة، وكأنه دليل إلى مسؤوليتي عمّا كان قد حدث.

حاولتُ أن أتخلّص من الذنب بتجاهل انفعالاتي متظاهرًا بالاكتفاء الذاتي، إلى أن ظهر عندي نوع من البلوغ السابق أوانه. توقّفت عن قول إنني «ألعب» بالحاسوب، وشرعت في القول إنني «أعمل» عليه. وشكّل مجرّد استخدام هاتين الكلمتين، من دون أن أغيّر شيئًا في ما كنت أقوم به، فارقًا في نظرة الآخرين إليّ، بل وحتّى في نظرتي إلى نفسي.

توقّفتُ عن مناداة نفسي «إدي». كنت، من الآن وصاعدًا، «إد». استحصلت لنفسي على أول هاتف خلوي وكنت أشبكه بحزامي مثل رجلٍ ناضج.

علّمتني نعمة الصدمة، أي الفرصة لإعادة اختراع الذات، أن أقدّر العالم بما هو أبعد من جُدُر المنزل الأربعة. وكنت متفاجئًا لاكتشاف أنني كلما تركتُ مسافةً أطول بيني وبين الشخصين البالغين اللذين هما أكثر من يكنّان لي الحب، ازددت قربًا من الآخرين الذين عاملوني كندٍّ لهم: إنهم المرشدون الذين علّموني كيف أبحر، ودرّبوني على القتال، ومرّنوني على إلقاء الخطب، وأعطوني الثقة للوقوف على المسرح. وقد ساعدوا جميعًا في تربيتي.

لكنني كنت، في بداية سنتي التحضيرية الأولى في الجامعة، قد بدأت أُصاب كثيرًا بالتعب وأغفو أكثر من العادة، ليس في المدرسة فحسب، بل حتّى أمام الحاسوب. كنت أستيقظ في منتصف الليل، في وضعية شبه مستقيمة، والشاشة أمامي ملأى بالهراء لأنني كنت قد فقدت وعيي على لوحة المفاتيح. وسرعان ما أخذت مفاصلي تؤلمني، وعقدي تتورّم، وتحوّل بياض عينيّ إلى الأصفر، وكنت مرهقًا جدًّا إلى حدّ عدم قدرتي على مغادرة السرير، حتى بعد نومي اثنتي عشرة ساعة أو أكثر دفعة واحدة.

سُحب منّي دمٌ أكثر مما تخيّلت وجوده في جسمي، ليتم تشخيصي في مآل الأمر بالإصابة بداء الوَحيدات العَدوائية Infectious Mononucleosis. كانت إصابتي بتلك العدوى موهنة فعلًا، ومُذلّة فعلًا ليس أقلّه أنك تُصاب بها من خلال ما أسماه رفاق صفّي «الروابط (الجسدية)» وكان «الرابط» الوحيد الذي قمت به، وأنا في الخامسة عشرة، يحتوي على مودم. نُسي أمر المدرسة كلّيًّا، وتراكمت أيام غيابي، وحتى هذا لم يسعدني. وحتى الحمية المؤلفة كليًّا من المثلجات لم تسعدني. بالكاد كنت أمتلك الطاقة لأفعل أي شيء باستثناء ممارسة الألعاب التي أعطاني إياها أهلي. كلّ واحد منهما يحاول أن يجلب لي أجمل لعبة، وأحدث لعبة، كما لو كانا يتنافسان لرفع معنوياتي أو التخفيف من ذنبهما بالطلاق. وعندما لم تعد لديّ الطاقة حتى لتحريك ذراع التحكّم، تساءلت عن سبب بقائي حيًّا. كنت أستفيق أحيانًا غير قادر على تمييز محيطي. وأحتاج إلى فترةٍ لأتبيّن هل إنّ خفوت الضوء يعني أنّني في شقة والدتي الخاصة أم في منزل والدي ذي غرفة النوم الواحدة، ولا أتذكّر عملية نقلي بالسيارة بينهما. وبات كلّ يوم نسخة عن ما قبله.

كنت في حالة تشوّش. وأذكر قراءتي ضمير مقرصن The Conscience of a Hacker (الشهير باسم مانيفستو المقرصن The Hacker's Manifesto)، وكتاب نيل ستيفنسن، الانهيار الثلجي Snow Crash، ورزمًا ورقية من تأليف ج. ر. ر. توكيين J. R. R. Tolkien. وأغفو في منتصف الفصل وأخلط بين الشخصيات والقضية، إلى أن أحلم أن غولّوم Gollum

(شخصية المسخ في رواية سيّد الخواتم) يقف بجوار سريري وينوح: «سيّدي، سيّدي، المعلومات تريد أن تتحرّر».

كنت قد استسلمت لكلّ ما جلبه لي النوم من أحلام الحمّى، لكنّ الكابوس الحقيقي كان فكرة أنه عليّ استلحاق عملي المدرسي. كنت قد غبت حوالى أربعة أشهر عن الدراسة تلقّيت من بعدها رسالة من ثانوية أروندل تعلمني فيها بأنّه سيكون عليّ أن أعيد سنتي التحضيرية الأولى. كنت سأقول بأنني صُدمت، لكنني في اللحظة التي قرأت فيها الرسالة أدركت أنّ ذلك حتمي وكنت أتوجّس منه لأسابيع. استحال عليّ تصوّر عودتي إلى المدرسة، ناهيك بإعادة فصلين دراسيين، وكنت على استعداد لتحاشي ذلك مهما يكلّف الأمر.

جاء تلقّي أخبار المدرسة ليخرجني من تدهوري، تمامًا في الوقت الذي تحوّل فيه مرضي الغدّي اكتئابًا تامًّا. استقمت فجأة وارتديت شيئًا آخر غير البيجاما. وصرت فجأة أتّصل بالإنترنت وعلى الهاتف، مفتّشًا عن تخوم النظام، باحثًا عن قرصنة. وبعد قليلٍ من البحث، وكثيرٍ من تعبئة الاستمارات، حطّ حل مشكلتي في صندوق البريد: لقد قُبلت في المعهد. فأنت، على ما يبدو، لا تحتاج إلى الشهادة الثانوية للتقدّم بطلب.

كانت كلّية آن أروندل العامّة مؤسّسة محليّة، وهي لا تتمتّع بالتأكيد بالوقار نفسه الذي يتمتع به معهد شقيقتي، لكنها ستفي بالغرض. كان كلّ ما يهمّ هو أنني حزت الموافقة. أخذتُ عرض القبول إلى مديري ثانويّتي الذين، بمزيجٍ غريبٍ من التسليم والغبطة، وافقوا على السماح لي بالالتحاق. سألتحق بصفوف الكلّية مرتين في الأسبوع، أي الفترة التي أستطيع فيها، أكثر ما يكون، أن أجلس منتصبًا وأكون فعّالًا. وبمتابعتي صفوفًا أعلى من مستوى صفي، لن يكون عليّ أن أعاني من إعادة السنة التي تغيّبت عنها. سأكون قد فوّتها فحسب.

كانت الكلّية على بعد خمس وعشرين دقيقة، وكانت المرّات القليلة الأولى التي قدت فيها السيّارة بنفسي محفوفة بالخطر. كنت قد حزت رخصة القيادة حديثًا، وبالكاد أستطيع البقاء مستيقظًا وراء المقود. كنت أذهب إلى الصف وأعود مباشرةً إلى المنزل للنوم. وكنت الأصغر سنًّا في كلّ الصفوف، بل ربّما الأصغر سنًّا في الكلّية، وكنت، أحيانًا، شيئًا جديدًا أشبه بالتميمة الجالبة للحظ، وكان حضوري، في أحيان أخرى، مثيرًا لعدم الارتياح. وعنى ذلك، إضافة إلى واقع أنني كنت ما أزال أتعافى، أنني لم أتسكّع في المكان كثيرًا. لم تكن لي حياة ناشطة في الحرم الجامعي، لأن كلّية آن أروندل العامّة كانت مدرسة خارجية. وكون الجامعة غير متميّزة ناسبني جيّدًا، وكذلك ناسبتني صفوفي ومعظمها كان أكثر إثارة للاهتمام من أي شيء غفوت خلاله في ثانوية أروندل.

لكنني، وقبل أن أمضي قدمًا وأغادر الثانوية إلى الأبد، يجب أن أشير إلى أنني كنت ما أزال مدينًا بذلك الفرض في صف اللغة الإنكليزية، ذلك الذي أخذت عليه علامة «غير مكتمل». وهو إعداد تقرير سيرتي الذاتية. وكنت كلّما تقدّمت في السن زاد ثقله الملقى على كاهلي، ومع ذلك لم تصبح الكتابة أكثر يسرًا.

والواقع هو أن لا أحد يملك سيرة ذاتية كسيرتي يرتاح إلى كتابة مثل هذه السيرة. فمن الصعب بعدما قضيت وقتًا طويلًا من حياتي محاولًا تفادي التعريف بهوّيتي، أن أستدير استدارةً كاملةً وأشارك الآخرين «بالكشف عن أمور شخصية» في كتاب. فمجتمع الاستخبارات يحاول أن يغرس في العاملين معه قاعدةً من إغفال الهوية، ونوعًا من شخصية الصفحة البيضاء تُكتب عليها السرّية وفن انتحال الشخصية. تُدرّب نفسك على ألّا تجذب الانتباه، أن تبدو وتتحدّث مثل الآخرين. تعيش في بيتٍ عاديٍّ جدًّا، تقود سيّارةً عاديةً جدًّا، وترتدي الثياب العادية ذاتها التي يرتديها الآخرون. والفارق هو في أنك تتقصّد فعل ذلك: فالحياة السويّة، والأمور العادية هي غطاؤك. هذه هي المكافأة الشاذّة لوظيفة تتنكّر للذات ولا تجلب مجدًا علنيًّا: ولا يأتي المجد الشخصي في خلال العمل، بل بعده، عندما تعود من جديد إلى الناس الآخرين وتنجح في إقناعهم بأنك واحد منهم.

بالرغم من أن هناك كثير من التعابير النفسية الأكثر شعبية وبالتأكيد الأكثر دقّة لهذا الانفصام في الهويّة، فإنني أميل إلى اعتباره تشفيرًا بشريًّا. وكما في أي عملية تشفير، فإن المادة الأصلية- هوّيتك الأساسية- تبقى موجودة، لكن بصيغة مقفلة ومشوّشة. فالمعادلة التي تتيح هذا التشفير كناية عن معادلة تناسبية: كلّما ازدادت معرفتك بالآخرين، تضاءلت معرفتك

بنفسك. وقد تنسى بعد فترة ما تحبّه، وحتى ما لا تحبّه. قد تفقد حياتك السياسية، بالإضافة إلى أي جانبٍ من جوانب الاحترام، أو كلّ جوانب الاحترام الذي كنت تكنّه للعملية السياسية. فكل شيء سيُدرج في إطار الوظيفة التي تبدأ بنكران الشخصية وتنتهي بنكران الضمير. «المَهمّة أوّلًا».

كنت قد استخدمت، لسنوات، إحدى صيغ ما سبق ذكره كتفسير لتكرّسي للخصوصية، وعجزي، أو عدم استعدادي، للتطرّق إلى حياتي الشخصية. وأدركت الآن، بعدما بات لي خارج مجتمع الاستخبارات المدّة نفسها تقريبًا، التي انقضت عليّ وأنا فيه: أنها فترة تكاد تكون غير كافية. فأنا، في النهاية، بالكاد كنت جاسوسًا - لم أكن أحلق ذقني حتّى- عندما فشلت في تقديم فرض اللغة الإنكليزية. بل كنت بالأحرى فتى يمارس حرفة التجسّس لفترة بالفعل، في جزء من ذلك، من خلال تجاربي على الإنترنت، مع ما كنت أنتحله من هويات للعب، ولكن أكثر من كلّ شيء من خلال التعامل مع الصمت والأكاذيب التي أعقبت طلاق والديّ.

بتنا، مع هذا الانفصام، عائلة من كاتمي الأسرار، خبراء في الخداع والإخفاء. كتم والداي الأسرار واحدهما عن الآخر، وعني وعن شقيقتي. وفي مآل الأمر، سنحتفظ شقيقتي وأنا، أيضًا، بأسرارنا عندما يكون واحدنا مع الوالد في عطلة نهاية الاسبوع والآخر مع والدتنا. فأحد أصعب الاختبارات التي يواجهها الولد في هذه الحالة هي في أن يخضع لاستجواب أحد الوالدين عن الحياة الجديدة للآخر.

كانت والدتي تغيب فترات طويلة وقد عادت إلى مسرح المواعدة. وبذل والدي جهده لملء الفراغ، لكنه كان يُصاب أحيانًا بحنق كبير بسبب عملية الطلاق الطويلة الأمد والباهظة الكلفة. وكان يبدو لي، كلّما حصل ذلك، أن أدوارنا قد انقلبت. كان عليّ أن أكون حازمًا وأقف في وجهه لأعيده إلى رشده.

من المؤلم كتابة هذا، ليس لأن استذكار أحداث هذه الفترة مؤلم، بل لأنها ليست، بأي شكلٍ من الأشكال، مؤشّرًا إلى ما يتمتع به والداي من لياقة جوهرية، أو كيف أنهما، حبًّا بولديهما، تمكّنا في النهاية من دفن خلافاتهما، والتصالح باحترام، وتحقيق النجاح بسلام وهما منفصلان.

هذا النوع من التغيير دائم، وشائع، وإنساني. لكن موضوع السيرة الذاتية ساكن، إنه مُستنَد ثابت لشخص في حالة من الفيض. ولهذا فإنّ أفضل رواية يمكن لأي شخص أن يقدّمها عن نفسه على الإطلاق ليست موضوعًا إنشائيًّا بل عهد للمبادئ التي يقدّرها، ولرؤيته للشخص الذي يأمل في أن يصبحه.

كنت قد التحقت بالكلّية العامة لأوفّر على نفسي الوقت بعد إخفاقٍ، وليس لأنني نويت إكمال دراستي العليا. لكنني تعهّدت لنفسي على الأقل بأن أحصل على شهادتي الثانوية. وفي النهاية وفيت بهذا الوعد في نهاية أحد الأسابيع عندما قدت سيارتي إلى مدرسة رسمية على مقربة من بالتيمور للخضوع لآخر اختبار لي في ولاية ميريلاند: امتحان شهادة تطوير التعليم العام GED التي تعترف بها الحكومة الأميركية بوصفها المستوى المعادل للشهادة الثانوية.

أذكر أنني غادرت قاعة الامتحان وأنا أشعر أنني أخفّ وزنًا من قبل، وقد استوفيت سنتَي الدراسة اللتين كنت ما أزال أدين بهما للولاية بخضوعي لامتحانٍ استغرق يومين. بدا الأمر أشبه بالقرصنة، لكنه كان أكثر من ذلك. كان يعني أنني وفيت بوعدي.

7

11 أيلول/سبتمبر

بدأت في عمر السادسة عشرة، أعيش وحدي. فغالبًا ما كنت أجد نفسي وحيدًا في شقة والدتي التي أغرقت نفسها في عملها. حدّدتُ جدولي الزمني، وكنت أطبخ وجباتي، وأغسل ثيابي. كنت مسؤولًا عن كلّ شيء ما عدا دفع الفواتير.

امتلكتُ سيارة هوندا سيڤيك 1992 قدت بها في مختلف أنحاء الولاية وأنا أستمع إلى محطة «دبليو إتش أف إس» WHFS 99.1 التي تبثّ موسيقا الإندي البديل - وكان أحد مطالعها الشائعة: «والآن استمعوا إلى هذا» - لأن ذلك ما كان يفعله الجميع. لم أكن أحسن التصرّف على طبيعتي، لكنني كنت أحاول.

صارت حياتي كالحَلَبة، أتتبّع فيها الطريق بين منزلي، ومعهدي، وأصدقائي، وبخاصة مجموعة جديدة التقيتها في صف اللغة اليابانية. ولست متأكّدًا تمامًا كم صرفنا من الوقت لندرك أننا بتنا شلّة، لكننا كنا، بحلول الفصل الثاني، نحضر إلى الصف لنلتقي بعضنا بعضًا بقدر ما نحضر لتعلّم اللغة. وهذه، بالمناسبة، الطريقة الأفضل «لتبدو طبيعيًّا»: أحِطْ نفسك بأشخاص على القدر نفسه من غرابة أطوارك، إنْ لم يكونوا أكثر غرابة. كان معظم هؤلاء الاصدقاء فنانين طامحين، ومصمّمي غرافيك مهووسين «بالأنيمي» anime، أو الصور المتحرّكة اليابانية التي كانت في يومها مثيرة للجدل. ومع تعمّق صداقتنا، تعمّقت كذلك درايتي بأنواع «الأنيمي»، إلى أن بات في وسعي أن أسرد بسرعة آراء مستنيرة حول مكتبة جديدة من التجارب المشتركة مع عناوين مثل: مقبرة اليراعات Grave of the Fireflies، وأوتينا الفتاة الثورية Revolutionary Girl Utena، ونيون إيڤانغيليون جينيسيس Neon Evangelion Genesis، و(موسيقا) بيبوپ رعاة البقر Cowboy Bebop، ورؤيا إسكالفلاون The Vision of Escalflowne، وروروني كنشين Rurouni Kenshin، ونوسيكا وادي الريح Nausicaa of the Valley of the Wind، والقتلة The Slayers، إضافة إلى شبح في القوقعة Ghost in the Shell وهو العنوان المفضّل عندي.

كانت واحدة من هؤلاء الأصدقاء - سأدعوها ماي - امرأة أكبر سنًّا بكثير، راشدة ويمكن القول براحة إنها في الخامسة والعشرين. كانت نوعًا من القدوة للآخرين منّا كونها فنانة نُشرت أعمالها، ولديها تعطّش لتقمّص الأدوار. كانت رفيقتي في المحادثة باليابانية، وكنت منبهرًا لاكتشافي أنها تدير مؤسسة لتصميم صفحات الإنترنت، والتي سأدعوها سكويرّلينغ إندستريز Squirrelling Industries، تيمّنًا بحيوانها الأليف السنجاب الطائر الذي كانت تحمله من وقتٍ إلى آخر في حقيبة قرمزية من اللباد ماركة «كراون رويال».

تلك هي رواية كيف صرت أعمل بالقطعة: بدأتُ العمل مصمِّمًا لصفحات الإنترنت للفتاة التي التقيتها في الصف. استخدمتني، أو أظن أن شركتها استخدمتني، في الخفاء بإجرة، كانت تُعتبر سخية في حينها، تبلغ 30 دولارًا في الساعة تُدفع نقدًا. ويكمن السرّ في عدد الساعات التي ستُحتسب في الدفع لي.

من المؤكّد أنه كان يمكن لماي أن تدفع لي ابتسامات، لأنني كنت متيّمًا، غارقًا كلّيًّا في حبّها. وبالرغم من أنني لم أفلح تمامًا في إخفاء ذلك، فإنني غير متأكّد من أن ماي مانعت، لأنني لم أفوّت مهلة تسليم العمل، بل إنني لم أفوّت أقلّ فرصة لإسدائها معروفًا. كما أنني كنت سريع التعلّم. عليك في شركة مؤلّفة من شخصين أن تتمكّن من القيام بكل شيء. وبالرغم من أنني كنت قادرًا على القيام بعملي الخاص بشركة «سكويرّلينغ إندستريز» من أي مكان - تلك هي، في النهاية، الفكرة من العمل على الإنترنت - فإنها كانت تفضّل مجيئي إلى المكتب، وأعني بذلك منزلها، وهو بيت صغير من طابقين تقيم فيه مع زوجها، وهو رجل مهندم وفطن سأدعوه نورم.

نعم، كانت ماي متزوّجة. والأكثر من ذلك أنّ المنزل الذي تقيم فيه مع نورم يقع في القاعدة عند الطرف الجنوبي الغربي من فورت ميد حيث كان نورم يعمل لغويًّا ملحقًا بوكالة الأمن القومي. وليس بإمكاني أن أقول لكم هل من المشروع إدارة شركة من منزلكم إذا كان المنزل ملكية فدرالية أو منشأة عسكرية. فأنا كمراهقٍ مولعٍ بامرأةٍ متزوّجة، كانت أيضًا ربّة عملي، لن أقوم بالتأكيد بالتدقيق في حقوق الملكية.

يكاد الأمر لا يُعقل الآن، لكن قاعدة فورت ميد كانت في ذلك الوقت شبه متاحة تمامًا لأيٍّ يكن. لم تكن كلّها عوائق وحواجز مغلّفة بالشريط الشائك، فاستطعت أن أدخل بسيارتي السيڤيك طراز 1992 والنوافذ مُسدَلة، وصوت الراديو مرتفع، إلى قاعدة الجيش التي تؤوي وكالة الاستخبارات الأكثر سرّية في العام، من دون أن يكون عليّ التوقف عند البوابة وإبراز بطاقة هويتي. بدا أنه بين نهاية أسبوع وآخر، أو ما شابه، كان ربع صفي في اللغة اليابانية يتجمّع في منزل ماي الصغير الواقع وراء مقرّ وكالة الأمن القومي لمشاهدة رسوم «أنيمي» المتحرّكة وابتداع القصص المصوّرة. كانت الأمور على تلك الصورة في تلك الأيام الغابرة: «إنها بلاد حرّة، أليس كذلك؟» هي الجملة التي تسمعها في كلّ باحة مدرسة ومسلسل كوميدي.

كنت أصل في أيام العمل إلى منزل ماي صباحًا، وأركن سيارتي في زقاقها بعدما يكون نورم قد غادر إلى وكالة الأمن القومي، وأبقى طوال اليوم حتى ما قبل عودته بقليل. وفي المناسبات التي تزامن وجودي ونورم معًا في خلال السنتين، أو ما يقاربهما، اللتين أمضيتهما في العمل لصالح زوجته، كان، في الإجمال، لطيفًا معي وكريمًا. افترضت، في البداية، أنه تناسى افتتاني، أو أنه قلّل من حظوظي بالنجاح كغاوي نساء، بحيث أنه لم يمانع بتركي وحيدًا مع زوجته. غير أنه عندما صادف في أحد الأيام أن مرّ واحدنا بالآخر - كان خارجًا وأنا داخل - أشار بتهذيب إلى أنه يحتفظ بمسدس على طاولة السرير.

كانت «سكويرّلينغ إندستريز»، المؤلّفة، في الواقع، مني ومن ماي فحسب، نموذجًا فعليًّا للشركات الناشئة التي انطلقت من طوابق المنازل السفلى إبان فورة الـ «دوت كوم» (الشركات التي تقوم بمعظم أعمالها على الإنترنت)، وهي مؤسسات صغيرة كانت تتنافس على الفتات قبل أن يضربها الكساد. وتمثّلت طريقة عملها في أن تقوم شركة كبرى - شركة صنع سيارات على سبيل المثال - باستخدام وكالات إعلانات كبرى أو شركة علاقات عامة لبناء موقعها الإلكتروني، وتؤنّق في الغالب وجودها على الإنترنت. ولا تعرف الشركة الكبرى شيئًا عن إنشاء المواقع الإلكترونية، ولا تعرف وكالة الإعلانات أو شركة العلاقات العامة إلّا اليسير، وبما يكفي تمامًا لنشر مواصفات وظيفة لمصمّم مواقع إلكترونية في واحدة من بوابات العمل الحرّ التي كانت رائجة يومها.

وعندها ستقوم مؤسّسات مؤلّفة من الأم والأب - وفي هذه الحالة مؤسّسة مؤلفة من امرأة أكبر سنًّا متزوجة ومن فتى عازب صغير السن - بتقديم العروض للحصول على العمل، وتكون المنافسة من الشدّة بحيث تأخذ الأسعار في التدني بشكلٍ سخيف. وأحد عوامل الاقتطاع من المال أنّ على الفائز بالعقد أن يدفع لبوابة العمل الإلكترونية، فيكاد المبلغ المالي المتبقي لا يكفي ليعتاش منه شخص بالغ، ناهيك بعائلة. وزيادة على النقص في المكافأة المالية، كان هناك أيضًا عدم الاعتراف بالفضل في القيام بالعمل: فمن النادر أن يتمكّن العاملون في المجال الحر من ذكر المشاريع التي نفّذوها، لأن شركة الإعلان أو مؤسسة العلاقات العامة ستدّعي أنها طوّرتها كلها داخليًّا.

ولأن ماي ربة عملي تمكّنتُ من معرفة أشياء كثيرة عن العالم، وبخاصة عالم الأعمال. كانت على مقدار ملحوظ من الدهاء، تعمل بجهدٍ مضاعفٍ لجهد أندادها للنجاح في صناعة كانت يومها، إلى حدٍّ كبير، حكرًا على الرجال، وحيث كان كلّ زبون يحاول خداعك للحصول على عملٍ مجّاني. كانت ثقافة الاستغلال العادية هذه قد حفّزت العاملين في المجال الحرّ على إيجاد السُّبُل للالتفاف على المنظومة، وكانت ماي تمتلك موهبة إدارة علاقاتها بطريقة تمكّنها من تجاوز بوابات العمل الإلكترونية. عملتْ على إزاحة الوسطاء والأطراف الآخرين والتعامل مباشرة مع أكبر الزبائن الممكنين. كانت رائعة في هذا، وبخاصة بعدما كانت مساعدتي في الجانب التقني قد أتاحت لها أن تركّز حصريًّا على العمل والفن. واستغلّت مهاراتها في الرسم في تصميم الشعارات وقدّمت خدمات العلامات التجارية الأساسية. أما بالنسبة إلى عملي، فإن المناهج والبرمجة كانت

بسيطة بما يكفي لأتمكّن من التقاطها سريعًا، ولم أكن أشتكي بالرغم من أنه كان يمكن أن تتّسم بالتكرار القاسي. بل إنني أخذت على عاتقي بسرور أكثر أعمال محرّر الكود الأصلي Notepad++ تفاهة. فمن المدهش ما الذي تفعله من أجل الحب، وبخاصّة عندما لا يكون متبادلًا.

لا أستطيع إلّا أن أتساءل إنْ كانت ماي على إدراكٍ تامٍّ بمشاعري حيالها كلّ الوقت، وقامت ببساطة باستغلالها لتجني منها أفضل فائدة. لكنني إذا كنت ضحيّة، فإنني كنت ضحية راغبة، والوقت الذي صرفته في ظلّها جعلني أفضل حالًا.

غير أنني أدركت، بعد نحو عامٍ على وظيفتي مع «سكويرّلينع إندستريز»، أنّه يجب عليّ التخطيط لمستقبلي. فقد بات تجاهل الشهادات المهنية في قطاع تكنولوجيا المعلومات صعبًا. إذ اشترط معظم طلبات التوظيف والعقود في مجال العمل أن يكون المتقدّمون بالطلبات حائزين إجازات رسمية من الشركات الكبرى، مثل «أي بي أم» و«سيسكو»، لخدمة منتجاتها وتشغيلها. كان ذلك، على الأقل، فحوى الإعلان الذي دأبت على سماعه من الراديو. وفي أحد الأيام، وقد عدت إلى المنزل بعد تنقلي بالسيارة وسماعي الإعلان ربما للمرّة المئة، وجدت نفسي أطلب رقم الاتصال المجاني الذي يبدأ بـ 1-800، وأتسجّل لمتابعة دورة شهادة في المايكروسوفت في المعهد المهني للكمبيوتر في جامعة جونز هوپكنز. فاحت من العملية كلّها، بدءًا من كلفتها الباهظة بشكلٍ محرج، وحتى موقعها في «حرمٍ رديف» بدلًا من الجامعة الأساسية، نفحة خفيفة من الاحتيال، لكنني لم أبالِ. كانت مسألة صفقة واضحة - تتيح لمايكروسوفت أن تفرض أتاوة على الطلب المتزايد بشدّة على جماعة تكنولوجيا المعلومات، وأن يدّعي مديرو الموارد البشرية أنّ في وسع قصاصة ورق مرتفعة الثمن أن تميّز بين المحترفين الحقيقيين وبين الدجالين القذرين، وأن يضع نكرة مثلي عبارتي «جونز هوپكنز» السحريتين على سيرة حياته ويقفز إلى طليعة خط الاستخدام.

شُرع في تبني الشهادات المُعتمدَة بوصفها المعيار المهني بالسرعة ذاتها تقريبًا التي أمكن فيها للصناعة أن تخترعها. وكانت شهادة «A+ Certification» تعني أنك تستطيع خدمة الحواسيب وإصلاحها. وتعني «Net+ Certification» أنّ بإمكانك تولّي بعض الربط الشبكي الأساسي. لكن هذه كانت مجرّد وسائل لتصبح من يشغّل مكتب الدعم. وكانت أفضل قصاصات الورق مصنَّفة تحت عنوان سلسلة «المحترفين المجازين من مايكروسوفت». كان هناك المحترف المجاز من مايكروسوف برتبة مبتدئ؛ ومشغّل الأنظمة المجاز من مايكروسوفت وهو أكثر براعة؛ أما الصفة التقنية الأرفع شأنًا المطبوعة على قصاصة الورق، فكانت «مهندس الأنظمة المجاز من مايكروسوفت». وكان هذا هو السبيل إلى الثروة، والبطاقة المضمونة لتأمين لقمة العيش. ففي أسفل الحدود الدنيا كان الراتب البدائي لمهندس الأنظمة المجاز من مايكروسوفت يبلغ أربعين ألف دولار في السنة، وهو مبلغ وجدته مذهلًا، عند مقلب الألفية وأنا في السابعة عشرة. لكن لِمَ لا؟ فقد كان سعر سهم المايكروسوفت في البورصة يفوق المئة دولار، وكان بيل غيتس قد صُنّف للتوّ أغنى رجلٍ في العالم.

وبعبارات الدراية الفنية، لم تكن إجازة مهندس الأنظمة من مايكروسوفت الأسهل في الحصول عليها، لكنها لم تكن تتطلّب أيضًا ما سيعتبره قراصنة المعلومات الذين يحترمون أنفسهم عبقريّ زمانه. فمن ناحية الوقت والمال كان الالتزام كبيرًا. كان عليّ الخضوع لسبعة اختباراتٍ منفصلة، كلفة كلّ منها 150 دولارًا، ودفع نحو 18 ألف دولار رسم تعليمٍ لهوپكنز لقاء مجموعةٍ كاملةٍ من الصفوف التحضيرية التي - كما هو متوقّع - لم أنجزها، وقد فضّلت أن أمضي مباشرة إلى الاختبارات بعدما شعرت بأنني قد ضقت ذرعًا بها. ومن سوء الحظ أن هوپكنز لم تكن تسمح باسترداد المال.

أمّا وقد أخذ موعد سداد قرض القسط يلوح في الأفق، بات لدي الآن سبب عملي أكبر لقضاء الوقت مع ماي: المال. طلبت منها مزيدًا من الساعات، فوافقت. وطلبت مني أن أبدأ بالحضور في التاسعة صباحًا. كانت تلك ساعة مبكرة بشكلٍ فاضح، خصوصًا بالنسبة إلى من يعمل لحسابه الخاص، وكان ذلك هو سبب تأخّري في الحضور في صباح يوم ثلاثاء.

كنت أقود مسرعًا عبر الطريق 32 تحت سماء بلون مايكروسوفت الأزرق، محاولًا عدم الوقوع في أحد أفخاخ السرعة. وإذا أسعفني بعض الحظ فسأتمكّن من بلوغ ماي قبل التاسعة والنصف. كنت أشعر - وقد أنزلت نافذتي، ويدي تعانق الريح - بأنه نهار سعدي. وكنت قد رفعت صوت الراديو بانتظار أن تنتقل الأخبار إلى حالة الطرق.

وبينما أنا على وشك سلوك طريق «كاناين رود» التي تختصر المسافة إلى فورت ميد، أُعلن نبأ عاجل عن حادث تحطّم طائرة في مدينة نيويورك.

جاءت ماي إلى الباب وتبعتها إلى أعلى الدرج من المدخل المعتم إلى المكتب الضيّق على مقربة من غرفة نومها. كان المكتب يضم طاولتَينا الموضوعَتين جنبًا إلى جنب، وطاولة رسمٍ لها، وقفصًا لسناجبها. وبالرغم من أن الخبر شتّت ذهني قليلًا، إلّا أنه كان لدينا عمل نقوم به. أجبرت نفسي على التركيز على المَهمّة التي بين يدي. وكنت أهم بفتح ملفات أحد المشاريع في محرّر النصوص البسيطة. كنا نكتب رمز تشفير مواقع الإنترنت باليد عندما رن الهاتف.

رفعت ماي السماعة: «ماذا؟ حقًّا؟».

كنّا نجلس متقاربين، فسمعت صوت زوجها، وكان يصرخ.

تحوّلت تعابير ماي جزعًا، وفتحت صفحة موقع للأخبار على حاسوبها. فالتلفاز الوحيد كان موجودًا في الطابق السفلي. كنت في صدد قراءة تقرير الموقع عن طائرة صدمت واحدًا من البرجين التوأمين في مركز التجارة العالمية، عندما قالت ماي: «حسنًا. واو. حسنًا».

استدارت صوبي وقالت: «صدمت طائرة ثانية للتوّ البرج الآخر».

كنت، حتى تلك اللحظة، أعتقد أنّ الأمر كان حادثًا.

قالت ماي: «يعتقد نورم أنهم سيقفلون القاعدة».

قلت: «مثل إقفال البوابات؟»، لم أكن قد استوعبت بعد حجم ما قد جرى. كنت أفكّر في أمر تنقّلي.

قالت ماي: «يقول نورم إنّ عليك الذهاب إلى المنزل. لا يريدك أن تعلق».

تنهّدتُ، وحفظت العمل الذي بالكاد كنت قد شرعت فيه. وفي الوقت تمامًا الذي نهضت فيه للمغادرة، رنّ الهاتف من جديد، وكانت المحادثة هذه المرّة أكثر اختصارًا. كانت ماي شاحبة: «لن تصدّق هذا».

المعمعة، الفوضى: أقْدم أشكال رعبنا. كلتاهما تشيران إلى انهيار النظام وإلى الذعر الذي يهرع لملء الفراغ. وسأذكر، ما حييت، إعادة تتبع دربي عبر «كاناين رود»- الطريق الذي يقع وراء مقرّ وكالة الأمن القومي- بعد تعرّض الپنتاغون للهجوم. دفَق الجنون من أبراج الوكالة الزجاجية السوداء، مدٌّ من الصراخ، رنين الهواتف الخلوية، وسيارات تسرّع محرّكاتها في باحات وقوف السيارات وتحارب لشق طريقها إلى الشارع. ففي اللحظة التي حصل فيها أسوأ هجوم إرهابي في التاريخ الأميركي، كان موظّفو وكالة الأمن القومي - وكالة استخبارات الإشارة الأكبر في مجتمع الاستخبارات الأميركي - يتركون عملهم بالآلاف، ووجدت نفسي منجرفًا مع السيل.

أصدر مدير وكالة الأمن القومي مايكل هايدن الأمر بالإخلاء حتى قبل أن تعرف البلاد ما قد حصل. وفي ما بعد ستشرح وكالة الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية - اللتان قامتا أيضًا، في 11 أيلول/سبتمبر بإخلاء جميع موظفيهما من مقرّيهما باستثناء طاقم أساسي - تصرفهما بحجة أن إحدى الوكالتين كان يمكن، وربما يُحتمل، أن تكون هدفًا للطائرة المخطوفة الرابعة والأخيرة التابعة للرحلة 93 لشركة يونايتد إيرلاينز، بدلًا من أن تقولا إنها ربما كانت ستستهدف البيت الأبيض أو مبنى الكاپيتول.

ومن المؤكّد جدًّا أنني لم أكن أفكّر بالأهداف التالية الممكنة وأنا أزحف بسيارتي عبر الاختناق المروري، بينما يحاول الجميع في وقت واحد الخروج بسياراتهم من باحة وقوف السيارات نفسها. لم أكن أفكّر بأي شيء على الإطلاق. ما كنت أفعله هو أنني كنت أتبعهم بانصياع، في ما أستذكره اليوم بوصفه لحظة شمولية؛ صخب الأبواق (لا أظنّ أنّه سبق لي أن سمعت بوق سيارة في منشأةٍ عسكريةٍ أميركية) وأصوات راديوهات مختلفة الأنواع تزعق بالأخبار عن انهيار البرج الجنوبي بينما السائقون يحرّكون المقود بركابهم ويضغطون بشكل محموم على زر إعادة الاتصال على هواتفهم. ولا أزال أشعر بذلك؛ فراغ الزمن الحاضر في كلّ مرّة كانت الشبكة الخلوية المُجهَدة تُسقط اتصالي، والإدراك التدريجي، وقد انقطعتُ عن

العالم والسيارات ملتصقة بعضها ببعض، أنني بالرغم من احتلال مقعد السائق كنت مجرّد راكب.

أفسحت إشارات السير على طريق «كاناين رود» المجال للبشر، إذ شرعت الشرطة الخاصة بوكالة الأمن القومي في تنظيم السير. وانضمّت إليهم، في الساعات والأيام والأسابيع التالية قوافل من آليات «هامفي» تعلوها الرشاشات وتقيم الحواجز ونقاط التفتيش الجديدة. وصار بعض من هذه الاجراءات الأمنية دائمًا، واستُكملت بلفّات من الشريط الشائك التي لا تنتهي وبمنشآت ضخمة من كاميرات المراقبة. وبات من الصعب عليّ، مع كلّ هذه الإجراءات الأمنية، أن أعود إلى القاعدة وأقود سيارتي مرورًا بوكالة الأمن القومي، إلى اليوم الذي كنت فيه موظّفًا هناك.

لم تكن هذه المظاهر لما سيُسمّى الحرب على الإرهاب السبب الوحيد الذي جعلني أتخلّى عن ماي بعد 11 أيلول/سبتمبر، لكنها أدّت بالتأكيد دورًا في ذلك. فقد أثارت أحداث ذلك اليوم اضطرابها. وتوقّفنا، مع الوقت، عن العمل معًا وتباعدنا. كنت أتحادث معها من وقت إلى آخر، لأكتشف أن مشاعري قد تغيّرت، وأنا قد تغيّرت أيضًا. وفي الوقت الذي هجرت فيه ماي نورم وانتقلت إلى كاليفورنيا، بدت كالغريبة عليّ. فقد كانت معارضةً جدًّا للحرب.

8

١٢ أيلول/سبتمبر

حاول أن تتذكّر أكبر مناسبة عائلية - ربّما لمّ الشمل العائلي - سبق أن شاركت فيها. كم شخصًا حضر؟ ربما ثلاثون أو خمسون؟ وبالرغم من أنهم جميعًا يؤلّفون عائلتك، لعلّك لا تعرف كلّ فرد من أفرادها. «رقم دنبار» (Dunbar´s Number)، التقدير الشهير لعدد العلاقات ذات المعنى التي بإمكانك إقامتها في الحياة، هو مئة وخمسون علاقة فقط. عُد الآن بتفكيرك إلى المدرسة. كم كان عدد الأشخاص في صفّك في المدرسة الابتدائية، وفي الثانوية؟ كم منهم كانوا من الأصدقاء، وكم هم الآخرون الذين كانوا من المعارف فحسب، وكم هم الآخرون الذين تستطيع التعرّف إليهم؟ إذا كنت قد دخلت المدرسة في الولايات المتحدة لنقل إنّ عددهم ألفًا. من المؤكد أن ذلك بمنزلة توسيع دائرة من بوسعك أن تسمّيهم «جماعتك»، لكنك قد تكون شعرت برابط معهم أيضًا.

مات حوالى ثلاثة آلاف شخص في 11 أيلول/سبتمبر. تخيّل كلّ من تحبه، كلّ من تعرفه، وكل من له اسم مألوف أو مجرّد وجه مألوف. تخيّل أنهم رحلوا. تخيّل البيوت الفارغة، تخيّل المدارس الفارغة، الصفوف الفارغة. جميع هؤلاء الناس الذين عشت بينهم، وشكّلوا معًا نسيج أيامك، وقد غابوا عن الوجود. فقد تركت أحداث 11 أيلول/سبتمبر ثغرات. ثغرات في العائلات، ثغرات في الجماعات، ثغرات في الأرض.

والآن، تأمّل هذا: قُتل ما يزيد على المليون شخص في سياق الردّ الأميركي.

كان العقدان اللذان أعقبا 11 أيلول/سبتمبر بمنزلة قائمة طويلة من الدمار الأميركي عبر الدمار الذاتي الأميركي، وذلك من خلال إصدار سياسات سرّية، وقوانين سرّية، ومحاكم سرّية، وحروب سرّية، كان تأثيرها الصادم - بل وجودها بالذات - قد صنّفته الحكومة الأميركية تكرارًا سرّيًّا، ونفت وجوده، وتنصّلت منه، وحرّفته. وبعدما أمضيتُ نصف تلك الفترة موظّفًا في مجتمع الاستخبارات الأميركي والنصف الثاني تقريبًا في المنفى، صرت أدرى من غيري كم كانت وكالات هذا المجتمع تفهم الأمور بطريقة خطأ. وأعرف أيضًا كيف أنّ جمع الاستخبارات وتحليلها يمكن أن يفيد في التضليل وفي الدعاية اللذين يُستخدمان تكرارًا ضد حلفاء أميركا كما ضد أعدائها، وأحيانًا ضد مواطنيها بالذات. لكنني، حتّى مع امتلاكي هذه المعرفة، ما أزال أكافح لقبول ضخامة حجم التغيير وسرعته من أميركا، التي كانت تسعى إلى تحديد نفسها، من خلال احترام محسوب وإجرائي للمعارضة، إلى أميركا الدولة الأمنيّة التي تطالب شرطتها ذات الطابع العسكري بالإذعان لها، وتشهر مسدساتها وتصدر الأمر بالاستسلام الذي بات يُسمع في كلّ مدينة: «كُفّ عن المقاومة».

ولهذا، فإنني في كلّ مرّة أحاول أن أفهم مجريات هذين العقدين، أعود إلى شهر أيلول/سبتمبر ذاك، إلى يوم الانفجار وتداعياته المباشرة. وتعني العودة إلى ذلك الخريف، الاصطدام بحقيقة أحلك من الأكاذيب، تلك التي ربطت الطالبان بالقاعدة واستحضرت ترسانة صدام حسين من أسلحة الدمار الشامل الموهومة. وهي تعني في مآل الأمر مجابهة واقع أنّ المذبحة والانتهاكات التي تركت علامة فارقة في أول شبابي لم تولد في السلطة التنفيذية ووكالات الاستخبارات فحسب، بل أيضًا في قلوب جميع الأميركيين وعقولهم، بمن فيهم أنا.

أذكر تخلّصي من الازدحام المذعور للجواسيس الهاربين من فورت ميد في اللحظة التي سقط فيها البرج الشمالي. وما إن بلغت الطريق العام حتى حاولت التحكّم في المقود بيدٍ، فيما رحت أضغط على الأزرار بالأخرى، لأتصل بأيّ من أفراد عائلتي بلا جدوى. وتمكّنت في النهاية من الاتصال بوالدتي التي كانت عند هذا الحد من حياتها المهنية قد تركت وكالة الأمن القومي وتعمل كاتبة في المحاكم الفدرالية في بالتيمور. فهناك، على الأقل، لم يكونوا يخلون المكان.

أفزعني صوتها، وفجأة بات الشيء الوحيد في العالم الذي يهمّني هو إعادة الطمأنينة إليها.

قلت: «لا بأس. أنا متوجّه إلى خارج القاعدة. لا يوجد أحد في نيويورك، أليس كذلك؟».

«لا، لا أعرف. لا أستطيع الاتصال بجدّك».

«هل الوالد في واشنطن؟».

«بحسب علمي قد يكون في البنتاغون».

انقطع نَفَسي. كان الوالد قد تقاعد بحلول العام 2001 من خفر السواحل وبات الآن مسؤولًا كبيرًا في مكتب التحقيقات الفدرالي، يعمل كأحد رؤساء قسم الطيران التابع له. وهذا يعني أنه كان يمضي وقتًا طويلًا في المباني الفدرالية في العاصمة واشنطن ومحيطها.

وقبل أن أتمكّن من استحضار كلام يبعث على الراحة، عاودت والدتي الحديث: «هناك أحد على الخط الآخر. ربما كان جدّك. يجب أن أذهب».

ولمّا لم تعاود الاتصال بي، جرّبت الرقم من دون توقّف لكنني لم أتمكّن من الاتصال، فذهبت إلى المنزل للانتظار جالسًا أمام التلفاز بصوته المدوي فيما واصلت إعادة تحميل مواقع الأخبار. وسرعان ما أثبت المودم الجديد الذي يعمل بالكابل أنه أكثر قدرة على الصمود من أقمار الاتصالات التي أخذت تتوقّف في مختلف أنحاء البلاد.

كانت عودة والدتي بالسيارة من بالتيمور شاقّة في أزمة السير. وصلت باكية، لكننا كنا من بين المحظوظين. كان والدي بأمان.

جرت أحاديث كثيرة في المرّة الثانية التي شاهدنا فيها جدّي ووالدي- عن مشاريع عيد الميلاد ورأس السنة - لكن لم يؤتَ أبدًا على ذكر البنتاغون والبرجين.

وعلى النقيض من ذلك، أخبرني والدي وحدي، وبوضوح، عن تجربته في 11 أيلول/ سبتمبر. كان في المقرّ العام لخفر السواحل عندما أصيب البرجان، وغادر وثلاثة من رفاقه الضباط مكاتبهم في مديرية العمليات بحثًا عن قاعة اجتماعات تحتوي على شاشة ليتمكّنوا من مشاهدة التغطية الإخبارية. مرّ بهم ضابط صغير مسرعًا عبر الردهة وقال: «لقد قصفوا البنتاغون للتوّ». ولما قوبل بتعابير من عدم التصديق، كرّر الضابط الصغير القول: «أنا جاد، لقد قصفوا البنتاغون للتوّ». هرع والدي إلى نافذة بعرض الجدار أتاحت له النظر عبر نهر البوتوماك إلى نحو خمسَيْ البنتاغون وإلى غيوم من الدخان الأسود ترتفع كالدوّامة.

وكلّما استحضر والدي هذه الذكرى، أثارت اهتمامي جملة: «لقد قصفوا البنتاغون للتوّ». وأذكر أنني كنت أفكّر في كلّ مرّة يقولها، «قصفوا». من يُقصد بالذين قصفوا؟

وقسمت أميركا العالم على الفور إلى «نحن» و«هم،» وكان الآخرون جميعهم إما «معنا» وإما «ضدنا»، كما ورد ذلك في ملاحظة الرئيس بوش الشهيرة فيما كان الركام ما يزال مشتعلًا. ورفع الناس في حيّنا أعلامًا أميركية جديدة وكأنهم أرادوا أن يظهروا الجانب الذي اختاروه. وكدّس الناس أكواب كرتون Dixie cups باللون الأحمر والأبيض والأزرق وحشروها عبر كلّ سياج محاط بالسلاسل، وعلى كلّ معبر في كلّ طريق سريع بين منزل والدتي ومنزل والدي، لتهجئة تعابير مثل «نقف متّحدين،» و«قفوا معًا ولا تنسوا».

كنت أذهب أحيانًا إلى حقل الرماية، وبات يوجد الآن، إلى جانب الأهداف القديمة، أي اللوحات المستديرة وصور الظلّ المسطّحة، دمى لرجال يرتدون الكوفية العربية والعقال. والأسلحة التي كانت تقبع لسنوات وراء الزجاج المغبّر لواجهات العرض باتت تحمل علامة مباع. واصطف الأميركيون كذلك لشراء الهواتف الخلوية، أملًا منهم بالحصول على إنذار مبكر بالهجوم التالي، أو أقلّه للقدرة على القول «وداعًا» من طائرة مخطوفة.

عاد حوالى مئة ألف جاسوس إلى العمل في الوكالات وهم يعرفون أنهم فشلوا في مهمتهم الأساسية، وهي حماية أميركا.

فكّروا في ما شعروا به من ذنب. تملّكهم الغضب نفسه الذي تملّك الآخرين، لكنهم شعروا أيضًا بالذنب. يمكن لتقييم أخطائهم أن ينتظر. لكن الأهم في تلك اللحظة كان في أن يكفّروا عن ذنبهم. وانشغل رؤساؤهم، في غضون ذلك، في الحملة من أجل الحصول على موازنات استثنائية وسلطات استثنائية، مستخدمين خطر الإرهاب رافعة لتوسيع قدراتهم وتفويضاتهم بما يتجاوز، ليس مخيّلة الجمهور فحسب، بل وحتى مخيّلة الذين ختموا على ذلك بالموافقة أيضًا.

كان الثاني عشر من أيلول/سبتمبر هو اليوم الأول من حقبةٍ جديدةٍ واجهتها أميركا بتصميمٍ واحدٍ، عزّزه شعور منتعش من الوطنية والإرادة الطيبة ومن تعاطف العالم. واستطاعت بلادي، في استذكار للماضي، أن تقوم بما هو أكثر مع توافر هذه الفرصة. استطاعت معاملة الإرهاب، ليس بوصفه ما زعمت أنه ظاهرة لاهوتية، بل بوصفه على حقيقته جريمة. كان بإمكانها أن تستخدم هذه اللحظة النادرة من التضامن لتعزيز القيم الديمقراطية وغرس المَنَعَة في الجمهور العالمي المترابط الآن.

لكنها مضت، بدلًا من ذلك، إلى الحرب.

ندمي الأكبر في الحياة هو دعمي الغريزي الأعمى لذلك القرار. صحيح أنني كنت ساخطًا، لكن ذلك كان البداية لعملية هَزَمَ فيها قلبي، كلّيًّا، تقديري العقلاني للأمور. قبلتُ كلّ المزاعم التي باعتها وسائل الإعلام على أنها وقائع، وكرّرتُها كما لو أنه دُفع لي للقيام بذلك. أردت أن أكون محرِّرًا. أردت تحرير المضطَهدين. اعتنقتُ الحقيقة المصنّعة لمصلحة الحكومة، والتي خلطتُ في انفعالي بينها وبين مصلحة البلاد. كما لو أنّ قناعاتٍ سياسيةً شخصيةً كوّنتها قد تحطّمت - روحية المقرصن المناهضة للمؤسّسة التي غرستها الإنترنت في داخلي، والوطنية غير السياسية التي ورثتها عن أهلي، وقد امّحت كلتاهما من منظومتي - وخضعت لإعادة تشغيل كوني وسيلة طوعية للانتقام. والجزء الأمضى من الإذلال يأتي من إدراك مدى سهولة هذا التحوّل، وكم أنني رحّبت به طوعًا.

أعتقد أنني أردت أن أكون جزءًا من شيء. كنت، قبل 11 أيلول/سبتمبر، متردّدًا في شأن الانخراط في الخدمة لأنها كانت قد بدت عديمة الجدوى، أو مضجرة فحسب. وكان جميع الذين عرفتهم قد خدموا في نظام ما بعد الحرب الباردة، بين سقوط جدار برلين وهجمات 2001. تلك الحقبة الزمنية، التي تزامنت مع حداثتي، التي افتقرت فيها أميركا إلى الأعداء. فالبلاد التي ترعرعت فيها كانت القوة العظمى الوحيدة، وبدا كلّ شيء - أقلّه بالنسبة إليّ، أو إلى من هم مثلي - مزدهرًا ومستقرًّا. لم تكن هناك حدود جديدة لغزوها أو مشكلة وطنية كبرى لحلّها، إلّا على الإنترنت. لكن هجمات 11 أيلول/سبتمبر بدّلت ذلك كلّه. والآن، بات هناك في النهاية قتال.

لكنّ خياراتي أفزعتني. اعتقدتُ أنّ بإمكاني أن أخدم بلادي بأفضل ما يكون من وراء محطة طرفية، لكنّ عملًا عاديًّا في تكنولوجيا المعلومات بدا مريحًا جدًّا وآمنًا بالنسبة إلى هذا العالم الجديد من النزاع غير المتناظر. أملتُ في أن أتمكّن من القيام بشيء كما في الأفلام أو التلفاز، تلك المشاهد التي تضع مقرصنًا في مواجهة مقرصنٍ مع جُدُرٍ ملأى بالأضواء التي تومض محذّرة من الفيروسات، متقفّيًا أثر الأعداء ومحبطًا مخطّطاتهم. ومن سوء حظّي أنّ الوكالتين الأساسيتين اللتين تقومان بذلك - وكالة الأمن القومي NSA، ووكالة الاستخبارات المركزية CIA - كان لها شروط التوظيف المكتوبة منذ نحو نصف قرن، وتتطلّب في الغالب بشكلٍ متصلّبٍ شهادة جامعية تقليدية، ما يعني أنّه بالرغم من أنّ صناعة التكنولوجيا تعتبر ساعاتي المعتمدة credit courses في كلّية آن أرونديل العامّة وإجازة مهندس الأنظمة من مايكروسوفت مقبولة، فإن الحكومة لن تقبل بها. إلّا أنني كلّما توسّعت في القراءة على الإنترنت، أدركت أن عالم ما بعد 11 أيلول/سبتمبر كان عالم استثناءات. كانت الوكالات قد أخذت تتوسّع كثيرًا وبسرعة، وبخاصة في الجانب التقني، بحيث أنها تتجاوز أحيانًا شرط الشهادة الجامعية لقدامى المحاربين. وعندها قرّرت الالتحاق.

ربما تفكّرون في أنّ قراري بدا معقولًا، أو كان محتومًا، بالنظر إلى سجلّ عائلتي في الخدمة. لكنه لم يكن كذلك. فأنا، بتطوّعي، كنت أتمرّد على ذلك الإرث الراسخ بقدر ما كنت ممتثلًا له، لأنني، وبعد تحدّثي مع المسؤولين عن التجنيد في كلّ فرع، قرّرتُ الالتحاق بالجيش، الذي لطالما اعتبرت عائلتي العاملة في خفر السواحل قادته «الأعمام المجانين» للجيش

الأميركي.

بكت والدتي لأيام عندما أخبرتها. وكنت أعرف جيّدًا أنه ليس عليّ أن أخبر والدي، الذي كان قد أوضح أشدّ الوضوح في خلال نقاشاتنا الافتراضية بأنني سأضيّع مواهبي التقنية هناك. كنت في العشرين من العمر؛ وكنت أعرف ماذا أفعل.

في اليوم الذي غادرت فيه، كتبت لوالدي رسالة - بخط اليد وليست مطبوعة - تشرح قراري، ودسستها من تحت باب شقته. وانتهت بتعبير ما يزال يجعلني أجفل. كتبت: «آسف، يا أبي. لكن هذا حيوي لنموّي الشخصي».

9

أشعَّة سينية

التحقت بالجيش لأكون، كما جاء في شعاره، كلّ ما بإمكاني أن أكون عليه، ولأن الجيش أيضًا ليس خفر السواحل. وكان من الجيّد أنني أحرزت، في امتحانات الدخول، علامات مرتفعة بما يكفي لتؤهّلني للحصول على فرصة الخروج من التدريب برتبة رقيب في القوات الخاصّة، على مسار دعاه المسؤولون عن التجنيد برنامج «إكس-راي 18» X-Ray 18، وقد صُمّم لتعزيز صفوف الوحدات الصغيرة التي تتميّز بالمرونة، وكانت تخوض أصعب العمليات القتالية في حروب أميركا التي تزداد غموضًا وتشتّتًا. كان برنامج «إكس-راي 18» حافزًا هائلًا، لأنه، قبل أيلول/سبتمبر، كان يجب عليّ تقليديًا أن أكون ملتحقًا بالفعل بالجيش قبل أن تُعطى لي فرصة الالتحاق بدورات التدريب التأهيلية الصعبة للغاية في القوات الخاصّة. كان النظام الجديد يعمل من خلال الغربلة المباشرة للجنود المُحتمَلين، محدِّدًا من يمتلكون المستوى الأعلى من اللياقة البدنية والذكاء والقدرة على تعلّم اللغات - أولئك الذين قد يتمكّنون من النجاح - ومستخدمًا حوافز التدريب الخاص والتقدّم السريع في الرتبة لتجنيد المرشحين الواعدين الذين، بخلاف ذلك، قد يذهبون إلى مكان آخر. أخضعتُ نفسي، في إطار الاستعداد، لشهرين من العَدْو الشاق- كنت أتمتّع بلياقة ممتازة، لكنني كنت دومًا أكره العَدْو - قبل أن يتّصل المسؤول عن التجنيد ليبلغني أنه تمت الموافقة على معاملاتي الورقية: لقد قُبلت، لقد نجحت. كنت أوّل مرشح على الإطلاق يتسجّل في البرنامج، وسمعت الفخر في صوته والبهجة عندما أبلغني أنني ربّما أُعيّن، بعد التدريب، رقيبًا في سلاح الإشارة في القوات الخاصة، أو الهندسة، أو الاستخبارات.

ربّما.

لكن عليّ أوّلًا أن أخضع للتدريب الأساسي في فورت بنّينغ، في جورجيا.

جلست بجانب الفتى نفسه في الطريق إلى هناك، من الباص إلى الطائرة إلى الباص، من ميريلاند إلى جورجيا. كان ضخم الجثة، لاعب كمال أجسام منتفخًا يزن ما بين 90 كلغ و130. تحدّث بلا توقّف، وتنقّل حديثه بين شرحه كيف سيصفع رتيب التدريب على الوجه إذا قلّل من احترامه، وتوصيته بدورة المنشّطات التي عليّ تناولها لنفخ عضلاتي بأقصى قدر من الفاعلية. لا أعتقد أنه التقط نَفَسًا إلى أن وصلنا إلى منطقة التدريب ساند هيل (تلة الرمل) التابعة لفورت بنّينغ، التي عليّ أن أقول، ولو متأخّرًا، أنْ لم يبدُ في الواقع أنها تحتوي على تلك الكمية الكبيرة من الرمل.

استقبلَنا رتباء التدريب بضراوة شديدة وأطلقوا علينا الألقاب على أساس مخالفاتنا الأولية وأخطائنا الجسيمة، كخروجنا من الباص ونحن نرتدي قمصانًا ذات ألوان زاهية تحمل نقوشًا من الأزهار، أو تحمل أسماء يمكن تحويرها قليلًا إلى أشياء أكثر إضحاكًا. وسرعان ما أصبحتُ «سنوفلايك»، وأصبح الذي كان يجاورني في المقعد «ديزي»، فاكتفى بإطباق فكّيه بشدّةٍ وغيظ، فما من أحدٍ تجرّأ على إطباق قبضته.

ما إن لاحظ رتباء التدريب أنه سبق لي ولديزي أن تعارفنا، وأنني الأخف وزنًا في الفصيلة، بطول 180 سم وبوزن 56 كلغ، وهو كان الأثقل وزنًا، حتى قرّروا أن يسلّوا أنفسهم بضمّنا معًا قدر الإمكان. وما أزال أتذكّر «نقل الرفيق»، وهو تمرين عليك فيه أن تنقل رفيقك الذي يُفترض أنّه مُصاب على طول ملعب لكرة القدم مستخدمًا عددًا من الطرائق مثل «الجر بالعنق،» وطريقة «رجل الإطفاء،» وطريقة «حمل العروس الجديدة» المضحكة. وما كان بوسعكم أن تروني تحت جثة ديزي الضخمة عندما يحين دوري في نقله. بدا ديزي وكأنه يطفو، بالرغم من أنني كنت تحته أتعرّق وألعن وأجهد لنقل جثته الضخمة إلى الجانب الآخر من خط المرمى قبل أن أنهار بنفسي. وعندها كان ديزي ينهض وهو يضحك، ويلفّني حول

عنقه مثل منشفةٍ رطبة، ويمضي منطنطًا أشبه بطفلٍ في غابة.

كنّا دائمي الاتساخ ودائمي الألم، لكنني أصبحت في خلال بضعة أسابيع في لياقة بدنية هي الأفضل في حياتي. وسرعان ما باتت بنيتي الهزيلة مكسبًا، بعدما كانت تبدو أشبه باللعنة، لأن كثيرًا ممّا فعلناه كان تمارين مرتبطة بوزن الجسم. عجِز ديزي عن تسلّق الحبل الذي تسلّقتُه مسرعًا أشبه بالسنجاب. وكافح لسحب حجمه الضخم فوق العارضة للقيام بالحدّ الأدنى من الرفعات، بينما تمكّنت من القيام بضعفَيْ هذا العدد مستخدمًا ذراعًا واحدة. بالكاد استطاع القيام ببضعة تمارين ضغط push-ups قبل أن يطلق شتيمة، بينما استطعت القيام بها مع التصفيق، أو باستخدام إبهام واحدة فقط. وعندما أجرينا اختبار تمارين الضغط على مدى دقيقتين، أوقفوني باكرًا لأنني كسرت الرقم القياسي.

كنا، أينما نذهبْ نسِرْ بخطى عسكرية أو نعدو. عدَوْنا باستمرار، أميالًا قبل الطعام، وأميالًا بعد الطعام، عبر الطرق والحقول وحول الملعب، بينما رتيب التمرين ينادي بالإيقاع:

ذهبت إلى الصحراء
حيث هرب الإرهابيون
سحبت ساطوري
شهرت مسدسي.

يسار، يمين، يسار، يمين. اقتلْ اقتلْ اقتلْ!
اعبثْ معنا تعرفْ أنّنا سنفعل!

ذهبت إلى المغاور
حيث يختبئ الإرهابيون
فتحت رمّانة يدويّة
ورميتها في الداخل.

يسار، يمين، يسار، يمين. اقتلْ اقتلْ اقتلْ!
اعبثْ معنا تعرفْ أنّنا سنفعل!

الركض في تشكيلة، على النداء الإيقاعي، يهدهدك، يخرجك من ذاتك، يملأ أذنيك بصياح عشرات الرجال الذين يشكّلون صدى لصوتك، ويجبر عينيك على الثبات عند مواطئ قدم العدّاء الذي أمامك. وبعد فترة، لا تعود تفكّر، بل تعدّ فحسب، ويذوب ذهنك في الجنود بينما تقطع بخطاك الميل تلو الآخر. وسأقول إنه كان مسكّنًا لولا أنه تسبّب بذلك القَدْر الكبير من الوهن. وكنت سأقول إنني في سلام لو لم أكن على هذا القَدْر من التعب. كان هذا بالضبط ما تقصّده الجيش. فلا تتم مواجهة رتيب التدريب، ليس خوفًا بقدْر ما هو بسبب الإعياء. فالجيش لا يستحق بذل الجهد. الجيش يصنع مقاتليه بسحب روح القتال منهم من خلال التدريب أوّلًا، إلى أن يصيروا أضعف من أن يكترثوا، أو يفعلوا أي شيء، ما عدا الانصياع للأوامر.

لم نكن نستطيع الحصول على بعض الراحة إلّا ليلًا في المهاجع، وهي راحة كان علينا أن نستحقها بالوقوف في صف أمام أسرّتنا، نردّد «عقيدة الجندي»، ومن ثمّ ننشد «الراية الموشّحة بالنجوم» (النشيد الوطني الأميركي). وكان ديزي دومًا ينسى الكلمات، ولا يملك أذنًا موسيقية.

كان بعض الفتية يبقون مستيقظين حتى وقتٍ متأخّرٍ وهم يتحدّثون عمّا سيفعلونه ببن لادن ما إن يعثروا عليه، وكانوا جميعًا واثقين بأنّهم سيعثرون عليه. وكانت أكثر خيالاتهم عن الرؤوس، والخصي، والجمال الشبقة. وكنت أحلم بالركض، ليس

عبر طبيعة جورجيا العشبية والصلصالية، بل عبر الصحراء.

ذات يومٍ من أسبوع التدريب الثالث أو الرابع خرجنا في جولةٍ ملاحة برّية، أي عندما يمضي فصيلك في الأحراج ويقطع تضاريس متنوّعة للوصول إلى إحداثيات محدّدة مسبقًا، متسلّقًا الصخور بجهد وخائضًا في الجداول، وليس معه إلّا خارطة وبوصلة؛ لا جهاز تحديد المواقع GPS، ولا تكنولوجيا رقمية. سبق لنا أن قمنا بمثل هذه الجولة، لكن ذلك لم يكن بالعتاد الكامل، حيث يجرّ كلّ منا حقيبة ظهر محشوّة بنحو خمسين رطلًا (حوالى 23 كلغ) من العتاد. لكنّ الأسوأ من ذلك هو أنّ الجزمة التي استلمتها من الجيش كانت واسعة جدًّا بحيث أنني عمت فيها. شعرت بأصابع قدمي تتقرّح حتّى وأنا أنطلق، متبخترًا عبر الميدان.

كنت، قرابة منتصف الجولة، في الطليعة، وتسلّقت شجرة لوتها العاصفة وتقوّست فوق الدرب بعلو الصدر تقريبًا، لأتمكّن من تحديد الهدف والتأكد من اتّجاهنا. وبعدما أكّدت أننا على المسار الصحيح، شرعت في القفز نزولًا، لكنني لاحظت، وقد مددت إحدى رجليّ، أفعى ملتفّة تحتي مباشرة. وأنا في الحقيقة لست بعالم أحياء ولا أعرف بالتالي أيّ نوع من الأفاعي كانت، لكنني، من ناحية أخرى لم أهتم فعلًا بمعرفة ذلك. فالأولاد في كارولينا الشمالية يعتبرون، كما قيل لهم، أنّ كلّ الأفاعي مميتة، ولم أكن لأشك في الأمر.

شرعت، بدلًا من ذلك، في محاولة السير في الهواء. وسّعت خطوة رجلي الممدودة، مرّة، اثنتين، وأنا ألتوي لبلوغ مسافة أكبر، عندما أدركت فجأة أنني أهوي. ولما اصطدمت قدماي بالأرض، على بعد مسافة من الأفعى، شعرت بنار في ساقيّ كانت أكثر إيلامًا من أي عضّة أفعى سامّة تخيّلتها. اضطررت للقيام ببضع خطوات متعثّرة لأتمكّن من استعادة توازني، وهو ما جعلني أدرك وجود خطبٍ ما، خطبٍ شديد. كنت أشعر بألمٍ مبرّح، ولم أقدر على التوقّف، لأنني كنت في الجيش، والجيش كان في قلب الأحراج. استجمعت عزيمتي، وركّزت على الاحتفاظ بخطوات ثابتة - يسار، يمين، يسار، يمين - معتمدًا على الإيقاع لصرف انتباهي.

ومع تقدّمي، بات السير أكثر صعوبة، لكنني تحمّلت وبلغت خط النهاية، والسبب الوحيد في ذلك أنه لم يكن لديّ الخيار. ومع عودتي إلى الثكنة، كانت ساقاي خدرتين. وكان مضجعي في الأعلى وبالكاد تمكّنت من بلوغه. اضطررت إلى التمسّك بالدعامة الحديدية، ورفع صدري كما لو أنني أخرج من حوض السباحة، ومن ثمّ جرّ جزئي السفلي.

في الصباح التالي، انتزعتني من نومي المتقطّع قرقعة صندوق قمامة معدني رُمي في المهجع، وهذا نداء استيقاظ يعني أنّ هناك من لم يقم بعمله بما يرضي رتيب التدريب. انتفضت تلقائيًّا، وترجّحت من فوق الحافة وقفزت على الأرض. ولمّا هبطت خانتني ساقاي، فانهارتا ووقعت. كما لو أنه لم يكن لديّ ساقان.

حاولت النهوض، متمسّكًا بالسرير السفلي ورفعت نفسي بذراعيّ، لكنني ما إن تحرّكت حتى شُلّ جسمي وسقطت على الفور.

في غضون ذلك تجمّع حولي رفاق المهجع وهم يضحكون. وسرعان ما تحوّلت ضحكاتهم إلى قلق ثمّ إلى صمت بينما اقترب رتيب التدريب.

«ما أمرك، أيها القضيب العاجز؟ انهض عن الأرض قبل أن أجعلك جزءًا دائمًا منها». وعندما شاهد علامات المعاناة تومض على وجهي وأنا أكافح بتهوّر للاستجابة لأوامره، وضع يده على صدري لإيقافي.

«ديزي! انقل سنوفلايك إلى المقعد». ثمّ ربض من فوقي، كما لو أنه لم يرد للآخرين أن يسمعوه، وقال هامسًا:

«عليك أيها الجندي، أن تجرّ جسمك العليل إلى عيادة المرضى ما إن تفتح أبوابها»، وهو يقصد المكان الذي يرسل إليه الجيش المصابين لتُساء معاملتهم على أيدي محترفين.

إن التعرّض للإصابة في الجيش وصمة عار كبرى، خصوصًا أن الجيش مكرّس لجعل جنوده يشعرون بأنهم لا يُقهرون، ولحماية نفسه من الاتهامات بسوء التدريب. ولهذا يُعامل كلّ ضحايا التدريب، تقريبًا، على أنهم نائحون أو متمارضون، وهذا أسوأ.

كان على ديزي أن يذهب بعدما نقلني إلى المقعد. لم يكن مصابًا، وكان على المصابين بيننا أن يبقوا منفصلين عن الباقين. كنّا المنبوذين، البرص، الجنود الذين لا يستطيعون التدرّب بسبب إصابتهم بأي شيء، من الالتواء والحروق إلى كسور في الكاحل ولسعات عناكب عميقة في الأنسجة. والآن فإن رفاقي الجدد في المعركة سيأتون من مقعد العار هذا. ورفيق المعركة هو الشخص الذي، بحسب السياسة الموضوعة، يذهب أينما تذهب، تمامًا كما تذهب أنت حيث يذهب، بحيث تكاد تنتفي فرصة أن تكون وحدك. فأن تكون وحدك قد يؤدّي إلى التفكير، والتفكير قد يتسبّب بمشكلات للجيش.

كان رفيق المعركة المناط بي فطنًا، وسيمًا، فتى غلاف سابق من طراز «كابتن أميركا»، وقد آذى وركه قبل نحو أسبوع، لكنه لم يهتمّ إلّا بعدما بات الألم لا يُحتمل، وصيّره أعرج مثلي. لم يشعر أي منّا بالرغبة في الكلام ونحن نسير معًا ببطء وبصمتٍ كئيب، مستخدمين العكازات - يسار، يمين، يسار، يمين- ولكنْ بتمهّل. خضعتُ في المستشفى للفحص بالأشعة السينية وقيل لي إنني مصاب بكسور مزدوجة في عظمة قصبة الساق. وهذه كسور إجهاد، تشقّقات في سطح العظام يمكن أن تتعمّق مع الوقت وتضغط إلى أن تكسر العظام حتى النخاع. والشيء الوحيد الذي كان بإمكاني فعله للمساعدة هو إراحة قدميّ، والاستمرار في إراحتهما. وصُرفت من غرفة الفحص بعدما تلقّيت هذه الأوامر في انتظار مجيء آلية تعيدني إلى الفصيلة.

لم يكن في وسعي بعدُ المغادرة. فليس باستطاعتي المغادرة من دون رفيقي في المعركة. وكان قد مضى من بعدي ليخضع للفحص بالأشعة السينية ولم يعد. افترضتُ أنه ما يزال يخضع للفحوصات، فانتظرت، وانتظرت. مرّت ساعات. وأمضيت الوقت أقرأ الصحف والمجلات، وهذا ترف غير واردٍ لشخصٍ يخضع للتدريب الأساسي.

جاءني ممرّض وقال إنّ رتيب التدريب على الخط عند مكتب الاستقبال. وفي الوقت الذي سرت فيه وأنا أعرج لاستلام المكالمة، كان يستشيط غضبًا.

«سنوفلايك، أتستمتع بالمطالعة؟ ربّما تستطيع الحصول على بعض المهلبية وأنت تفعل ذلك، وبعض نسخ مجلة كوزمو للبنات؟ لماذا بحق الجحيم لم تغادرا بعد يا كيسَيْ الأوساخ؟».

«يا رتيب التدريب»، قلتها كما يقولها الجميع في جورجيا حيث عادت لكنتي الجنوبية لتظهر في تلك اللحظة، «ما أزال أنتظر رفيق المعركة، يا رتيب التدريب».

لم ترضِه الإجابة، فصاح بصوت أعلى:

«انطلق بجسمك العليل واذهب للعثور عليه، عليك اللعنة».

نهضت، وسرت بالعكّازين إلى واجهة الاستقبال للاستفسار. فقالوا لي إنّ رفيقي في المعركة كان يخضع لعملية جراحية.

قرابة المساء، وبعد سلسلةٍ من الاتصالات من رتيب التدريب، عرفت ما كان قد حصل. كان رفيقي في المعركة يسير طوال الأسبوع الماضي بورك مكسور، ولو أنه لم يُخضَع للجراحة على الفور ويعاد لحمه لربما كان قد بقي معوّقًا طول الحياة. وربما انقطعت أعصاب رئيسية، لأن الكسر كان حادًا كالسكين.

أُرجعت إلى فورت بنّينغ لوحدي، وعدت إلى المقعد. وكان الذين يبقون على المقعد لأكثر من ثلاثة أو أربعة أيام يواجهون الخطر الحقيقي بأن «يُعاد تدويرهم» - أي أن يُجبروا على إعادة التدريب الأساسي من الأول - أو، وهذا هو الأسوأ، أن يُحالوا إلى الوحدة الطبية ويُرسلوا إلى بيوتهم. إنهم فتية كان قد راودهم طوال حياتهم حلم أن يكونوا في الجيش، وكان الجيش بالنسبة إليهم المهرب الوحيد من عوائلهم القاسية وحياتهم المهنية التي بلغت جدارًا مسدودًا. وكان عليهم الآن أن يواجهوا احتمال الفشل ويعودوا إلى حياة مدنية وهم مصابون بأضرار يتعذّر إصلاحها.

كنّا المرذولين، «حرس الجحيم» (حرس الجحيم في لعبة داركسايدرز Darksiders على الحاسوب هم جزء من قوّات النعيم المكرّسة للقضاء على شياطين الجحيم)، الذين لا شغل لهم سوى الجلوس على المقعد اثنتي عشرة ساعة في اليوم في مواجهة جدار من الطوب. وقد حُكم علينا بسبب إصابتنا بأنّنا غير مؤهّلين للجيش وبات علينا الآن أن ندفع ثمن هذا الواقع بفصلنا واجتنابنا، كما لو أنّ رتيب التدريب خشي أنْ نصيب الآخرين بعدوى ضعفنا أو بالأفكار التي يمكن أن تراودنا

ونحن مبعدون. عوقبنا بما هو أبعد من ألم إصاباتنا نفسها، وقد استُثنينا من المتع الوضيعة مثل مشاهدة الألعاب النارية في الرابع من تموز/يوليو. وبدلًا من ذلك، عُيّنا في تلك الليلة، «حرس إطفاء» على الثكنة الفارغة، وهي مَهمة تتضمّن الانتباه والتأكّد من عدم احتراق المبنى الفارغ.

قمنا بمهمة حرس الإطفاء على أساس اثنين في كلّ نوبة، ووقفتُ في الظلمة، إلى جانب رفيقي، مستعينًا بعكّازيّ، متظاهرًا بأنني نافع. كان في الثامنة عشرة، لطيفًا، بسيطًا، وسمينًا ذا إصابة مريبة، ربّما ألحقها بنفسه. وبحسب روايته، فإنه ما كان عليه أن يتطوّع في المقام الأول. كانت الألعاب النارية تفرقع في البعيد وهو يخبرني عن مدى الخطأ الذي ارتكبه، وكم يشعر بالوحدة الأليمة، وكم اشتاق إلى أهله وبيته، ومزرعة العائلة في مكان بعيد جدًّا في أپالاتشيا.

تعاطفت معه، لكن لم يكن في وسعي القيام بشيء سوى بإرساله للحديث مع قسيس الثكنة. حاولت أن أقدّم النصح، لكنّني تغاضيت عن الأمر فهذا قد يكون أفضل ما إن تتعوّده. لكنه وضع جسمه السمين في مواجهتي، بطريقة محبّبة أشبه بالأولاد، وقال لي بصراحة إنه سوف يفر من الخدمة- وهي جريمة في الجيش- وسألني إذا كنت سأخبر أحدًا. عندها فقط لاحظت أنه كان قد جلب معه كيس الغسيل الخاص به. وهذا يعني أنه سوف يفرّ في تلك اللحظة بالذات.

لم أكن متأكّدًا من كيفية التعامل مع الوضع في ما هو أبعد من محاولة التحدّث معه ببعض المنطق. حذّرته من أنّ الفرار من الخدمة كان فكرة سيئة، وسينتهي به الأمر وقد صدرت مذكّرة توقيف بحقه وإنّ أيّ شرطي في البلاد قد يقبض عليه لما تبقّى من حياته. لكن الفتى اكتفى بهزّ رأسه. وقال إنه لم يكن لديهم حتّى شرطة في مكان إقامته، في عمق الجبال. وقال إن هذه هي فرصته الأخيرة ليكون حرًّا.

أدركت، عندها، أنه كان قد اتّخذ قراره. كان أكثر مني قدرة على الحركة، وكان ضخم الجثة. ولو ركض فلن أتمكّن من مطاردته؛ ولو حاولت إيقافه فقد يشطرني إلى نصفين. جل ما كنت أستطيع فعله هو الإفادة عنه، لكنني لو فعلت فسأُعاقب لتركي الحديث يصل إلى هذا المدى من دون أن أتّصل طالبًا الدعم وأضربه بالعكّاز.

كنت غاضبًا، وأدركت أنني كنت أصرخ في وجهه. لماذا لم ينتظر حتى أكون في المرحاض ليهرب؟ لماذا كان يضعني في هذا الموقف؟

تحدّث بهدوء:

«أنت الوحيد الذي يصغي»، قالها وشرع في البكاء.

أكثر ما أحزنني في تلك الليلة هو أنني صدّقته. كان وحيدًا رفقة حوالى 250 شخصًا. وقفنا صامتين بينما كانت الألعاب النارية تنفجر وتفرقع في البعيد. تنهّدت وقلت:

«يجب أن أقصد المرحاض. سأغيب لفترة». ثمّ ابتعدت عنه وأنا أعرج ولم ألتفت إلى الوراء.

كانت تلك المرّة الأخيرة التي أراه فيها. أعتقدُ أنني أدركت في ذلك الحين أنه لن يمضي عليّ وقت طويل في الجيش أنا الآخر.

ولم يكن موعدي التالي مع الطبيب إلّا تأكيدًا على ذلك.

كان الطبيب جنوبيًّا طويل القامة، نحيفًا، كثير السخرية. بعد أن فحصني وأخضعني إلى مجموعة جديدة من الفحوص بالأشعة السينية، قال إنني لست في وضع يتيح لي الاستمرار مع فرقتي. فالمرحلة التالية من التدريب كانت مجوقلة، وقال لي: «بُنيّ، إذا قفزت على هاتين الساقين فستتحولان مسحوقًا».

كنت قانطًا. فإذا لم أنهِ دورة التدريب الأساسي على الوقت سأخسر فرصتي في «18 أكس»، ما يعني أنه سيعاد تشكيلي وفق حاجات الجيش. بإمكانهم تحويلي إلى أي عمل يريدون: جندي مشاة عادي، ميكانيكي، مكتبيّ، مقشّر بطاطا، أو- وهذا هو كابوسي الأكبر-تولّي تكنولوجيا المعلومات في مكتب الدعم الفني في الجيش.

لا بدّ من أنّ الطبيب رأى مدى قنوطي، لأنه تنحنح وقدّم لي خيارًا: يمكن أن يُعاد تدويري وأجرّب حظي مع إعادة

التشكيل، أو أن يكتب لي ملاحظة يضعني فيها بما أسماه «إنهاء خدمة إداري». وشرح أنّ هذا نوع خاص من إنهاء الخدمة لا يوصف بأنه مشرّف أو غير مشرّف، وهو متوافر فقط للمجنّدين الذين أمضوا في الخدمة أقل من ستة أشهر. كان انفصالًا نظيفًا، أشبه ببطلان الزواج منه بالطلاق، ولكن يمكن تدبيره بسرعة.

سأعترف بأن الفكرة راقت لي. بل إنني فكّرت في خلفية ذهني أنها ربما كانت نوعًا من المكافأة، من الكارما، للرحمة التي أظهرتها للأپالاتشي الذي كان قد فرّ من الخدمة. وتركني الطبيب لأفكّر، ولمّا عاد بعد ساعة وافقتُ على عرضه.

كنت بعد ذلك بفترةٍ قصيرةٍ قد نُقلت إلى الوحدة الطبية، حيث أُبلغت أنه عليّ أن أوقّع على بيان يفيد بأنني كنت في حال أفضل وبأن عظامي قد شُفيت كلّها، وذلك كي يأخذ «إنهاء الخدمة الإداري» مجراه. كان توقيعي شرطًا، لكنه طُرح عليّ بوصفه مجرّد أمر شكلي. مجّرد شحطات قلم قليلة وسأتمكّن من الذهاب.

حملت البيان بيد والقلم بالأخرى، وارتسمت على وجهي ابتسامة العارف. أدركت اللعبة: ما كنت قد اعتقدت أنه عرض لطيف وسخيّ تقدّم به طبيب عسكري مهتم، كان أسلوب الحكومة في اجتناب المسؤولية والمطالب المتعلّقة بالتعويض عن العجز. فلو أنني صُرفت من الخدمة لسببٍ طبي، لكان على الحكومة، بحسب القوانين العسكرية، أن تدفع فواتير أي مشكلات تنتج من إصابتي، وما تتطلّبه من مداواة أو علاجات. فالصرف الإداري يرمي العبء على كاهلي، وكانت حرّيتي معلّقة باستعدادي للقبول بذلك العبء.

وقّعت، وغادرت في ذلك اليوم ذاته، على عكازين سمح لي الجيش بالاحتفاظ بهما.

10

تصريح أمني ووقوع في الحب

لا أتذكّر متى بالتحديد، لكنني شرعتُ، في غمرة فترة نقاهتي، في إعادة التفكير بوضوح. بدأ الألم ينحسر أوّلًا، وبعد ذلك أخذت الكآبة تنحسر تدريجًا. بعد أسابيع من الاستيقاظ من دون أي هدف سوى مشاهدة الساعة تتبدّل على الوقت بدأت أتنبّه ببطء لما كان يقوله لي كلّ مَنْ حولي: ما تزال يافعًا والمستقبل أمامك. لكنّني لم أشعر بذلك بنفسي إلّا بعدما صرت في النهاية قادرًا على الوقوف منتصبًا والسير بمفردي. كان ذلك واحدًا من أمور كثيرة كنت أعتبرها من المسلّمات، على غرار محبّة أهلي.

أدركت، وأنا أتوغّل في الباحة خارج شقة والدتي، أنّ هناك أمرًا آخر كنت قد اعتبرته من المسلّمات: موهبتي في فهم التكنولوجيا.

سامحوني لو بدوت كالأحمق، ولكنْ ليس هناك طريقة أخرى لقول هذا: لطالما كنت أشعر براحة كبيرة مع الحواسيب بحيث كنت لا آخذ قدراتي على محمل الجد، ولم أُرِد أن أُمدَح بسببها أو أن أنجح بسببها. أردت، بدلًا من ذلك، أن أُمدَح وأنجح لسبب آخر؛ لشيء يكون أكثر صعوبة. أردت أن أُظهر أنني لست مجرّد دماغ في إناء؛ فقد كنت أيضًا قلبًا وجسدًا.

كانت تلك تجربتي في الجيش. وتوصلّت، في فترة نقاهتي، إلى إدراك أنّ التجربة التي جرحت كبريائي، عزّزت أيضًا ثقتي بنفسي. لقد أصبحتُ الآن أكثر قوّة، لا أخاف الألم بقدر ما أنا شاكر لأنه أدّى إلى تحسّني. فالحياة خارج الأسلاك الشائكة أصبحت أكثر سهولة. وفي محصّلة نهائية، فإنّ كلّ الكلفة التي دفعتها في الجيش كانت شعري الذي عاد ينبت، والعرجة التي أخذت تشفى.

كنت جاهزًا لمواجهة الوقائع: فلو كنت ما أزال أمتلك الرغبة في خدمة بلادي، وأنا كذلك بالتأكيد، فعليّ إذًا أن أخدمها من خلال رأسي ويديّ؛ من خلال الحوسبة. ذلك، وذلك فقط، سيعني أن أقدّم لبلادي أفضل ما عندي. لم أكن ذلك المحارب القديم، لكنّ نجاحي في التدقيق الأمني الذي أجراه الجيش سيُسهم في حظوظي بالعمل في وكالة أمنية، حيث ستكون مواهبي مطلوبة جدًّا، وربما تواجِه التحدّي الأكبر.

وهكذا صرت، باستحضار ذلك، متصالحًا مع ما كان محتّمًا: الحاجة إلى الموافقة الأمنية. توجد، في شكل عام، ثلاثة مستويات من التصريحات الأمنية: وهي من الأدنى إلى الأعلى، خاص وسرّي وسرّي للغاية. ويمكن توسيع الأخير بمؤهّل المعلومات الحسّاسة المجزّأة Sensitive Compartmented Information، عبر استحداث الحق المرغوب في الوصول إلى ما هو «سرّي للغاية/معلومات حسّاسة مجزّأة» المطلوب في مناصب وكالات الدرجة الأولى؛ وكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الأمن القومي. وكان الوصول إلى ما هو «سرّي للغاية/معلومات حسّاسة مجزّأة» هو الأصعب ومن بعيد، لكنه يفتح أيضًا معظم الأبواب، فعدت بالتالي إلى كلية آن أرونديل العامة. كنت أبحث عن وظائف ترعى طلب انتسابي إلى «التحقيق في خلفية النطاق الواحد» Single Scope Background Investigation الذي يتطلّبه التصريح الأمني. ولمّا كانت عملية الموافقة على حق الوصول إلى ما هو «سرّي للغاية/معلومات حسّاسة مجزّأة» يمكن أن تستغرق سنة أو أكثر، فقد أوصيتُ بها بقوةٍ كلّ من يتعافى من الإصابة. ويتطلّب ذلك أن تعبئ بعض المعاملات الورقية فحسب، ثم تجلس وترفع رجليك وتحاول ألّا ترتكب جرائم كثيرة بينما تصدر الحكومة الفدرالية حكمها. والباقي، في النهاية، خارج سيطرتك.

كنت مرشّحًا مثاليًّا، على الورق. فأنا فتى من عائلة خدمت في المؤسّسات العسكرية، يكاد كلّ شخص بالغ فيها يكون حاصلًا على مستوى ما من التصريح الأمني؛ وكنت قد حاولت التطوّع والقتال من أجل بلادي إلى أن أقعدني حادث مؤسف.

لم يكن لديّ سجلّ جرميّ، ولم أدمن المخدّرات. وكان دَيْني المالي الوحيد هو قرض الطالب للحصول على إجازة من مايكروسوفت، ولم أكن قد تخلّفت بعد عن أيّ دفعة.

لم يَحُلْ ذلك دون شعوري بالتوتّر.

تنقّلت بالسيارة إلى كلية آن أرونديل ومنها، بينما أخذ المكتب الوطني للتحقيق في الخلفيات ينقّب في كلّ جانب من جوانب حياتي. وقد حقّق، تقريبًا، مع كلّ شخص عرفته: والديّ، عائلتي الواسعة، رفاق صفّي وأصدقائي. خاضوا في سجلّاتي المدرسية المتفاوتة، وأنا متأكّد من أنّهم تحدّثوا مع بعض أساتذتي. وكان لديّ انطباع بأنّهم تحدّثوا حتى مع ماي ونورم، ومع فتى كنت قد عملت معه في كشك لبيع المثلّجات في متنزهّ سيكس فلاغز أميركا Six Flags America. ولم يكن الهدف من هذا التحقيق اكتشاف ما ارتكبته من خطأ فحسب، بل أيضًا معرفة كيف يمكن أن أتعرّض للفضيحة أو للابتزاز. الشيء الأكثر أهمية لمجتمع الاستخبارات ليس أن تكون نظيفًا مئة في المئة، لأنه لو كانت هذه هي الحال لما استخدموا أحدًا. بل أن تكون نزيهًا من الناحية الآلية؛ أي أنه لا يوجد سرّ قذر يمكن لقوة عدوّة أن تستخدمه ضدّك وبالتالي ضد الوكالة.

دفعني ذلك، بالتأكيد، إلى التفكير، وأنا عالق في زحمة السير، وقد أخذت كلّ اللحظات التي أندم عليها في حياتي تدور في دوّامة داخل رأسي. ولم يكن أيّ ممّا فكّرت فيه يثير ولو ذرّة واحدة من مخاوف المحقّقين الذين كانوا متعوّدين اكتشاف أنّ محللًا ما في أحد مراكز البحوث، وهو في منتصف العمر، يحب أن يرتدي حفاضات وأن يتعرّض للصفع على المؤخرة من نساء في عمر جدّته يرتدين اللباس الجلدي. ومع ذلك، كانت العملية قد ولّدت حالة من الارتياب، لأنه ليس عليك أن تكون فيتيشيًّا fetishist بالسرّ لتكون قد قمت بأشياء تحرجك ولتخاف بأن يسيء غرباء فهمك لو انكشفت تلك الأشياء. أقصد أنّني ترعرعت على الإنترنت، وعرفت أنّك إذا لم تُدخل شيئًا معيبًا أو صارخًا في خانة البحث، فسيعني ذلك أنه لم يمضِ وقت طويل على ارتباطك بالإنترنت، مع أنني لم أكن قلقًا بسبب المواد الإباحية. فالجميع يشاهدون المواد الإباحية، وبالنسبة إلى الذين يهزّون برؤوسهم من بينكم، أقول لهم: لا تقلقوا، فسرّكم بأمان معي. كانت مخاوفي ذات طابع شخصي أكثر، أو بدت كذلك: سلسلة لا تنتهي من الأمور الشوفينية الغبية التي كنت قد تفوّهت بها، وحتّى الآراء الأغبى القائمة على كره البشر، والتي كنت قد طرحتها في سياق نشأتي على الإنترنت. كنت قلقًا بالتحديد بسبب سجلّ دردشاتي وما نشرتُه في المنتديات، وكل التعليقات المغفّلة للغاية التي بخختها عبر عشرات مواقع الألعاب والقرصنة. كانت الكتابة تحت اسم مستعار تعني الكتابة بحرّية، لكن في الغالب من دون تفكير. ولمّا كان المظهر الرئيسي للمراحل الأولى لثقافة الإنترنت تتمثّل بالتنافس مع الآخرين على أكثر الأمور التحريضية، لم أكن أتردّد في الدعوة، مثلًا، إلى قصف بلاد فرضت ضرائب على ألعاب الفيديو، أو إلى تجميع الأشخاص الذين لم يحبّوا «الأنيمي» في معسكرات لإعادة التأهيل. وما من أحد في كلّ هذه المواقع أخذ أيًّا من ذلك على محمل الجد، وأنا بالأخص.

انكمشتُ خوفًا وأنا أعيد قراءة المنشورات. لم أكن في ذلك الوقت قد عنيت نصف الأمور التي قلتها - أردت لفت الانتباه فحسب - لكنني لم أُعجب باحتمالات شرح ذلك لرجل أشيب يضع نظّارة سميكة الإطار يحدّق بإضبارة ضخمة مصنّفة تحت اسم «سجل دائم». وكان النصف الآخر، أي الأمور التي أعتقد أنني كنت قد عنيتها في ذلك الوقت، أكثر سوءًا، لأنني لم أعد بعد ذلك الفتى. كنت قد نضجت، ولم أتعرّف إلى الصوت بوصفه صوتي، وأعارض الآن بشدّة آراءه المحمومة، الهُرمونية. وجدت أنني أريد الجدال مع شبح. أردت أن أتعارك مع تلك الذات التابعة لي، الغبية، الصبيانية، والقاسية عَرَضًا، التي لم يعد لها وجود. لم أقدر على تحمّل فكرة أن أكون مسكونًا به إلى الأبد، لكنّني لم أكن أعرف الطريقة الفضلى للتعبير عن ندمي وترك مسافة بينه وبيني، أو إذا كان يجب أن أحاول القيام بذلك. كان من البشع أن أُقيّد برباط تكنولوجي لا ينفصم، بماضٍ ندمت عليه أشد الندم لكنّني بالكاد أتذكّره.

لا بدّ من أنّ هذه هي المشكلة المألوفة أكثر ما يكون لدى أبناء جيلي الذين كانوا أول من ترعرع على الإنترنت. كنّا قادرين على اكتشاف هويّاتنا واستطلاعها من دون أي إشراف تقريبًا، ومن دون أن نفسح في المجال للتفكير في واقع أنّ ملاحظاتنا القاسية ومزاحاتنا الدنسة كانت تُحفَظ إلى الأبد، وبأنّ علينا أن نتوقّع بأننا قد نُحاسب عليها في أحد الأيام. أنا

متأكد من أن كلّ من حصل على ربط بالإنترنت قبل حصوله على عمل يمكن أن يتعاطف مع هذا، ولكل واحد بالتأكيد ذلك المنشور الذي يحرجه، أو تلك الرسالة الإلكترونية التي قد تتسبّب بطرده.

لكن وضعي كان مختلفًا قليلًا إذ إنّ معظم لوحات الرسائل في أيامي كانت تتيح لك محو منشوراتك القديمة. تمكّنت من وضع برنامجٍ نصّيٍّ صغيرٍ جدًّا - ليس برنامجًا حقيقيًّا - فيختفي كلّ ما نشرته في أقل من ساعة. وسيكون القيام بذلك أسهل ما في العالم. صدّقوني، لقد فكّرت في ذلك.

لكنني، في النهاية، لم أستطع. لم يكن حذف ما نشرته غير قانوني، ولم يكن ذلك يجعلني غير مؤهلٍ للحصول على التصريح الأمني لو اكتشف أحدٌ ذلك. ومع هذا، فإن إمكانية القيام به ضايقتني. كان ذلك سيساعد في تعزيز بعض المبادئ الأكثر إفسادًا للحياة على الإنترنت: أنه غير مسموحٍ لأحدٍ بارتكاب خطأ، وعلى كلّ من يرتكب خطأ أن يتحمّل مسؤوليته إلى الأبد. ما كان يهمني ليس نزاهة السجلّ المكتوب بقدر ما كان نزاهة روحي. لم أرد أن أعيش في عالم كان على كلّ واحد فيه أن يزعم أنه كامل، لأنه لم يكن لي ولأصدقائي مكان في ذلك العالم. فمحو هذه التعليقات كان سيعني محو من كُنتُه، ومن أين كنت، وإلى أي مدى ذهبت. وسيعني تنكّري لذاتي الأصغر تنكّري لصدقية ذات أهلي.

قرّرت أن أبقي على التعليقات وتصوّر كيفية التعايش معها. بل إنني قرّرت أنّ الإخلاص الحقيقي لهذا الموقف سيتطلّب مني الاستمرار في النشر. وأنا، مع الوقت، سأتخطّى أيضًا هذه الآراء الجديدة، لكن دافعي الأوّلي يبقى راسخًا، ولو لمجرّد أنه كان خطوة مهمّة في نضجي. ليس بإمكاننا محو الأمور التي تخجلنا، أو الطريقة التي أخجلنا بها أنفسنا على الإنترنت. وجلّ ما نقدر على فعله هو السيطرة على ردود أفعالنا، سواء أن نترك الماضي يرهق كاهلنا، أو نأخذ منه العِبَر، وننضج، ونمضي قُدُمًا.

صدّقوا أو لا تصدّقوا، إن الآثار الوحيدة لوجودي على الإنترنت التي لم تصبني مضايقاتها الماضية بما هو أسوأ من شعورٍ خفيفٍ بالإحراج هي في ملفات التعريف بي في مواقع المواعدة. وأظنّ أنّ السبب في ذلك هو أنه كان عليّ أن أكتبها متوقّعًا أن تلقى كلماتها من يهتم فعلًا، ولأنّ الغاية من المبادرة كلّها أن يكترث لها أحد في الحياة الحقيقية، وبالتالي يكترث لأمري.

كنت قد انضممت إلى موقع يدعى هوت أور نات HotOrNot، وهو الأكثر شعبية في مواقع التصنيف في بداية الألفية الثانية، مثل رايت ماي فايس RateMyFace وإماي هات AmIHot. (جمع مارك زوكربرغ أكثر مزاياها فاعلية في موقع دُعي فايسماش FaceMash، الذي صار لاحقًا فايسبوك Facebook). كان هوت أور نات الأكثر شعبية في مواقع التصنيف هذه، السابقة لفايسبوك، لسبب بسيط: كان الأفضل بين تلك المواقع التي احتوت على مكوّن خاص بالمواعدة.

كانت طريقة عمله تتمثّل، في الأساس، في أن يصوّت المستخدمون على صور الآخرين: مثيرة أم لا. وكانت هناك خدمة إضافية للمستخدمين المسجّلين، مثلي، تتمثّل في القدرة على الاتصال بمستخدمين مسجّلين آخرين إذا كان كلّ منهم صنّف صور الآخر بأنها «مثيرة» وضغط على «قابلني» (Meet Me). وبهذه الطريقة التافهة والحمقاء التقيت ليندسي ميللز، رفيقة دربي وحب حياتي.

أعجب، وأنا أنظر إلى الصور الآن، لاكتشاف أنّ ليندسي ابنة التاسعة عشرة كانت خرقاء، غريبة، وخجولة بشكلٍ محبّب. لكنّها كانت بالنسبة إليّ في ذلك الوقت شقراء ملتهبة، بركانية بالتأكيد. والأكثر من ذلك هو أنّ الصور بذاتها كانت جميلة: كانت تمتلك نوعية فنية جدّية، بورتريهات ذاتية أكثر منها سيلفي selfies. كانت تلفت النظر وتأسره، وقد تلاعبت بخفر، بالضوء والظل. بل كانت تمتلك لمحة من المرح الرائع: كانت هناك واحدة التُقطت في مختبر التصوير حيث كانت تعمل، وأخرى حيث كانت لا تواجه فيها الكاميرا.

صنّفتُها مثيرة، عشرة على عشرة. تطابقنا، ويا للمفاجأة (صنّفتني ثمانية، يا للملاك)، وفي وقتٍ قصيرٍ شرعنا في التحادث. كانت لندسي تدرس التصوير الفني، وكانت تمتلك موقعها الخاص على الإنترنت، تكتب فيه يوميّاتها وتنشر مزيدًا من اللقطات: غابات، أزهار، مصانع مهجورة، ومزيدًا من صورها، وهي المفضّلة عندي.

تفحّصتُ الشبكة واستخدمت كلّ واقعٍ جديدٍ عثرت عليه عنها لخلق صورة أكثر اكتمالًا: البلدة التي وُلدت فيها (لوريل،

ميريلاند)، اسم مدرستها («ميكا»، كلية الفنون في ميريلاند). واعترفتُ لها في النهاية بأنني كنت ألاحقها على الإنترنت. شعرتُ بأنّني أشبه بالوغد، لكن ليندسي قاطعتني: «كنت، أنا أيضًا، أبحث عنك، يا سيّد»، وعدّدت لائحة من الوقائع عني.

كان هذا من أعذب الكلام الذي سمعته، ومع ذلك كنت متردّدًا في لقائها شخصيًّا. حدّدنا موعدًا، ومع مرور الأيام ازداد توتّري، فنَقْلُ العلاقة من الإنترنت إلى خارجها، عرض مخيف. وسيكون مخيفًا حتى في عالم خالٍ من القَتَلَة والمخادعين. وبحسب خبرتي، فإنك كلّما ازداد تواصلك مع شخصٍ ما على الإنترنت، ازدادت خيبتك عندما تلتقيه شخصيًّا. لأن الكلام يكون أكثر سهولة على الشاشة لكنه وجهًا لوجه هو الأصعب. فالمسافة تصب في صالح الحميمية: ما من أحدٍ يتكلّم بصراحة أكثر من صراحته عندما يكون في الغرفة وحيدًا، يتحادث مع شخصٍ لا يراه، موجودٍ في غرفة أخرى. قابلْ ذلك الشخص تخسرْ مجالك في التعبير. يصير حديثك أكثر أمانًا ووداعةً، حديثًا عامًّا على أرضٍ محايدة.

بتنا، ليندسي وأنا، مقرّبين تمامًا على الإنترنت، وكنت أخشى أن أخسر الرابط بيننا في اللقاء الشخصي. بعبارات أخرى، كنت أخشى أن أتعرّض للرفض.

ولم يكن عليّ ذلك.

أبلغتني ليندسي - التي أصرّت على قيادة السيارة - أنها ستقلّني من أمام شقّة والدتي. وجدْتني في ساعة الموعد أقف في الخارج في برد الشفق، وأنا أدلّها عبر الهاتف إلى المكان الذي تقيم فيه أمي عبر الشوارع ذات التسميات المتشابهة والمناظر المتطابقة في البناء. كنت أبقي عينيّ مفتوحتين مترقّبًا «شيڤي شوڤالييه 98» ذهبية اللون، عندما أعمتني فجأة حزمة ضوء آتيةٍ من المنعطف. كانت ليندسي تومض أضواء كشافاتها عبر الثلج.

«ضعْ حزام الأمان». تلك كانت الكلمات الأولى التي قالتها لي ليندسي وجهًا لوجه بعد دخولي سيارتها. ثمّ قالت: «ما المشروع؟».

أدركت عندها أنني بالرغم من كلّ الأفكار التي راودتني، لم أفكّر في وجهتنا.

لو كنت قد واجهت مثل هذا الموقف مع أي امرأة أخرى، لارتجلت، للتمويه على نفسي. لكن الأمر كان مختلفًا مع ليندسي. لم يكن لذلك أهمية معها. قادت بنا السيارة عبر طريقها المفضّل - كان لها طريق مفضّل - وتحدّثنا إلى أن قطعنا أميالًا كثيرة وانتهى بنا الأمر في موقف سيارات «لوريل مول». اكتفينا بالجلوس في السيارة وتحدّثنا.

كان ذلك مثاليًّا. تبيّن أنّ الحديث وجهًا لوجه كان مجرّد امتداد لكلّ اتّصالاتنا الهاتفية ورسائلنا الإلكترونية ودردشاتنا. كان موعدنا الأوّل استمرارًا لاتّصالنا الأوّل عبر الإنترنت وبداية لمحادثة ستستمر إلى ما نشاء. تحدّثنا عن عائلتينا، أو من تبقّى منهما. كان والدا ليندسي مطلّقان أيضًا؛ عاشت والدتها ووالدها على مسافة عشرين دقيقة أحدهما من الآخر، وكانت ليندسي تتنقّل وهي طفلة بينهما جيئةً وذهابًا. عاشت في حقيبة؛ نامت أيام الاثنين والأربعاء والجمعة في غرفتها في منزل والدتها، ونامت أيام الثلاثاء والخميس والسبت في غرفتها في منزل والدها. أما الأحد، فكان يومًا مأسويًّا لأنه كان عليها أن تختار.

أخبرتني كم كان ذوقي سيئًا، وانتقدت الثياب التي ارتديتها للموعد: قميص بأزرار مزيّنة بألسنة لهب فوق قميص بلا أكمام وبنطال جينز (آسف). أخبرتني عن الشخصين الآخرين اللذين واعدتهما، وقد سبق لها أن أشارت إليهما على الإنترنت، وكان ماكيافيللي ليحمرّ خجلًا للطريقة التي شرعتْ فيها في الانتقاص منهما (لستُ آسفًا). أخبرتها أنا أيضًا بكل شيء، بما في ذلك أنني لن أتمكّن من التحدّث إليها عن عملي، العمل الذي لم أبدأ به بعد. كان هذا ادعاء سخيفًا، وهو ما أوضحته بهزّ رأسها بجدّية.

أخبرتها بأنني كنت قلقًا بسبب الخضوع المقبل لجهاز فحص الكذب المطلوب من أجل تصريحي الأمني، وعرضتْ أن تتمرّن معي، وهو نوع أخرق من المداعبة. كانت الفلسفة التي تعيش بموجبها هي التمرين الأفضل: قلْ ما تريد، قلْ من أنت، ولا تخجلْ مطلقًا. إذا رفضوك، فهذه مشكلتهم. لم أكن على هذا القدر مع الارتياح مع أي شخص، ولم أكن على هذا الاستعداد لأن ينتقدني أحد على أخطائي. بل إنني سمحت لها حتّى بالتقاط صورتي.

كان صوتها في رأسي إبان توجهي بالسيارة إلى مجمّع في مبنى وكالة الأمن القومي أُطلق عليه بغرابة اسم «ملحق الصداقة»، لإجراء المقابلة الأخيرة لتصريحي الأمني. وجدت نفسي في غرفة بلا نوافذ، مقيّدًا كالرهينة إلى كرسي مكتبٍ وضيع. وقد وُضعت حول صدري وبطني أنابيب مِخطاط لقياس قوة تنفّسي. وقاست ملاقط وُضعت على رؤوس أصابعي كهرباء جلدي، ووُضع رباط آلة قياس ضغط الدم حول ذراعي لقياس معدّل ضربات قلبي، كما رَصد لوح استشعار حسّاس على الكرسي كلّ تململٍ لي وتحوّل. وكانت كلّ هذه الأجهزة - الملفوفة، والمعلّقة، والمُكبِّلة، والتي تحزّمني بشدة - مربوطة إلى آلة كشف كذب كبيرة سوداء موضوعة على الطاولة قبالتي.

جلست المشرفة على جهاز فحص الكذب وراء الطاولة، على كرسي أفضل. ذكّرتني بإحدى معلّماتي. وأمضيت كثيرًا من فترة الاختبار محاولًا تذكّر اسم المعلّمة، أو محاولًا عدم تذكّره. وأخذت المشرفة في طرح الأسئلة. لم تستدعِ الأسئلة الأولى تفكيرًا: هل كان اسمي إدوارد سنودن؟ هل كان 21/06/83 تاريخ ميلادي؟ ثمّ: هل سبق لي أن ارتكبت جريمة خطيرة؟ هل كانت لي مشكلة مع القمار؟ هل كانت لي مشكلة مع الكحول أو المخدرات؟ هل سبق أن كنت عميلًا لقوة أجنبية؟ هل سبق أن دعوت إلى إطاحة حكومة الولايات المتحدة؟ كانت الإجابات الوحيدة المقبولة ثنائية: «نعم» و«لا». أجبت «لا» كثيرة، وبقيت أنتظر الأسئلة التي كنت أرهبها. «هل سبق أن طعنت على الإنترنت بكفاءة وميزة الجسم الطبي في فورت بنّينغ؟»، «عن ماذا كنت تبحث على موقع الإنترنت التابع للمختبر النووي في لوس ألاموس؟»، لكن مثل هذه الأسئلة لم تُطرح، وقبل أن أُدرك كان الاختبار قد انتهى.

نجحت بامتياز.

كان عليّ، كما هو مطلوب، أن أجيب عن سلسلة الأسئلة ثلاث مرّات في المجموع، ونجحت في المرّات الثلاث، ما يعني أنني لم أتأهل للوصول إلى الـ «سرّي للغاية/المعلومات الحسّاسة المجزّأة» فحسب، بل اجتزت أيضًا اختبار «كاشف الكذب ذي النطاق الشامل»، وهو أرفع تصريح أمني في البلاد.

كان لي معشوقة أحبها، وكنت في قمّة السعادة.

كنت في الثانية والعشرين من العمر.

الجزء الثاني

11

النظام

سأتمهّل هنا قليلًا لأشرح أمرًا عن انتماءاتي السياسية وأنا في الثانية والعشرين من عمري: لم يكن لديّ أي انتماء. لكنني، على غرار معظم الشبان، كان لديّ بالمقابل قناعات صلبة رفضتُ القبول بأنها ليست حقًّا قناعاتي بل إنها، بالأحرى، مجموعة متناقضة من المبادئ الموروثة. كان ذهني خليطًا من القيم التي تربّيت عليها والمثل العليا التي تعرّفت إليها على الإنترنت. واستغرقني الأمر حتى نهاية عشريناتي لأدرك أنّ كثيرًا ممّا اعتقدت به، أو ظننت أنّني اعتقدت به، لم يكن سوى انطباعات شبابية. فنحن نتعلّم الكلام بتقليد خطاب البالغين حولنا، وينتهي بنا الأمر، في سياق هذا التعلّم، إلى أن نقلّد آراءهم، إلى حدٍّ نكون فيه قد أوهمنا أنفسنا باعتقاد أنّ الكلمات التي نستخدمها هي كلماتنا نحن.

إن لم يرفض والداي السياسة عمومًا، فإنهما بالتأكيد كانا رافضين السياسيين. ولا صلة لهذا الرفض بنفور الممتنعين عن التصويت في الانتخابات أو الازدراء بالحزبيين. بل كان بالأحرى نوعًا من الانفصال المرتبك الخاص بطبقتهم، التي دعاها كبار السن الوظيفة العامة الفدرالية أو القطاع العام، ولكنها تتوجّه في زمننا للإشارة إلى الدولة العميقة Deep State أو حكومة الظل. لكنّ أيًّا من هذه النعوت لا يدرك كنهها بالفعل: طبقة (ربما هي واحدة من آخر الطبقات الوسطى الفاعلة في الحياة الأميركية) من المسؤولين المحترفين - غير المنتَخَبين وغير المُعَيّنين - الذين يخدمون أو يعملون في الحكومة، إما في واحدة من الوكالات المستقلة (وكالة الاستخبارات المركزية، وكالة الأمن القومي، مصلحة الضرائب، لجنة الاتصالات الفدرالية، وما سوى ذلك) وإما في واحدة من الوزارات (الخارجية، الخزينة، الدفاع، العدل، وغيرها).

هؤلاء هم أهلي، هؤلاء هم ناسي: قوة عاملة مُحترِفة تعمل لمصلحة الحكومة مؤلّفة من نحو ثلاثة ملايين شخص، مكرّسة لمعاونة الهواة الذين يختارهم الناخبون، أو يعيّنهم المنتخَبون، في الاضطلاع بواجباتهم السياسية، أو بعبارات القَسَم، في تنفيذ متطلّبات مناصبهم بأمانة. هؤلاء الموظّفون العامون، الذين يبقون في مناصبهم حتى مع مجيء الإدارات وذهابها، يعملون بالقدر نفسه من الجدّية في ظلّ الجمهوريين كما في ظلّ الديمقراطيين لأنهم يعملون في مآل الأمر للحكومة ذاتها، موفّرين لبّ استمرارية الحكم واستقراره.

هؤلاء هم أيضًا الأشخاص الذين لبّوا النداء عندما مضت بلادهم إلى الحرب. وذلك ما كنت قد فعلته بعد 11 أيلول/ سبتمبر، واكتشفت أنّ الوطنية التي كان والداي قد ربّياني عليها يمكن أن تتحوّل بسهولة غيرةً قومية. ولفترة، وبخاصة في أثناء تحضيري للالتحاق بالجيش، بات إدراكي للعالم يشبه ثنائية أقل ألعاب الفيديو تطوّرًا، حيث يمكن تحديد الخير والشر بوضوح وبشكلٍ لا لبس فيه.

ما إن عدت من الجيش وعاودت تكريس نفسي للحوسبة، شرعت شيئًا فشيئًا في الندم على توهّماتي الحربية. فكلّما طوّرتُ قدراتي، نضجت وأدركت أنّ تكنولوجيا الاتصالات كانت تمتلك حظًّا في النجاح حيث كانت تكنولوجيا العنف قد فشلت. فلا يمكن فرض الديمقراطية على سن الرمح، وربّما كان بالاستطاعة بذرها بنشر السيليكون والألياف. كانت الإنترنت، في أوائل الألفين، ما تزال تخرج للتو من سنوات تأسيسها، وهي، أقلّه في ذهني، قدّمت تجسيدًا للمثل العليا الأميركية أكثر أصالة واكتمالًا ممّا قدّمته أميركا ذاتها. هل هي مكان يتساوى فيه جميع الناس؟ صح. هل هي مكان مكرّس للحياة، والحرية، والبحث عن السعادة؟ صح، صح، صح. وساعد في ذلك أنّ كلّ الوثائق الأساسية، تقريبًا، لثقافة الإنترنت تأطّرت بعبارات تذكّر بالتاريخ الأميركي: هناك كانت هذه الحدود الجديدة الجامحة المفتوحة التي، امتلكها من يتمتّع بالجرأة الكافية لاستيطانها، والتي سرعان ما استعمرتها الحكومات ومصالح الشركات التي كانت تسعى لتنظيمها من أجل السلطة

والمنفعة. فالشركات الكبرى التي كانت تفرض رسومًا كبيرة - على المعدات الحاسوبية، والبرمجيات، والاتصالات الهاتفية البعيدة التي كنت تحتاجها يومها للربط بالإنترنت، وعلى المعرفة نفسها التي كانت الإرث العام للإنسانية، وعليها بالتالي أن تكون متوافرة بالمجان - كانت رموزًا معاصرة لا تُقاوَم عن الإنكليز الذين أشعلت ضرائبهم القاسية الحماسة للاستقلال.

لم تكن الثورة حاصلة في كتب التاريخ، بل تحصل الآن، بين أبناء جيلي، وباستطاعة أي واحد منّا أن يشارك فيها من خلال قدراتنا المحض. كانت المشاركة في تأسيس مجتمعٍ جديدٍ أمرًا مشوّقًا، مجتمعٍ لا يرتكز على المكان الذي أبصرنا فيه النور، أو على الكيفية التي نشأنا فيها، أو على شعبيتنا في المدرسة، بل على معرفتنا وكفايتنا التكنولوجية. كان عليّ في المدرسة أن أحفظ عن ظهر غيب ديباجة الدستور الأميركي: وكلماته مستقرّة اليوم في ذاكرتي إلى جانب «إعلان استقلال الفضاء السيبراني» لجون پيري بارلو John Perry Barlow، الذي استخدم ضمائر الجمع البديهية والمختارة نفسها: «إننا ننشئ عالمًا يمكن للجميع دخوله من دون امتياز أو تحيّز على أساس العرق، أو القوة الاقتصادية، أو القوة العسكرية، أو مكان الولادة. إننا ننشئ عالمًا يمكن فيه لأي شخص، في أي مكان، أن يعبّر عن معتقداته، بغض النظر عن مدى شذوذها، من دون خوفٍ من إكراهه على الصمت أو الامتثال».

من المؤكّد أن هذه التكنولوجيا القائمة على أساس الجدارة كانت تمكينية، لكنها استطاعت أيضًا أن تكون باعثًا على التواضع، وهو ما أدركتُه عندما شرعت أولًا في العمل في مجتمع الاستخبارات. شدّدتْ لامركزية الإنترنت على لامركزية تجربة الحوسبة. لربّما كنت الشخص الأكثر خبرة في مجال الحاسوب في عائلتي، أو في جواري، لكنّ العمل لمجتمع الاستخبارات يعني اختبار مهاراتي في مواجهة جميع مَنْ في البلاد وفي العالم. بيّنت لي الإنترنت المقدار الهائل والمتنوّع للموهبة الموجودة، وأوضحت لي أنه عليّ أن أتخصّص لأزدهر.

لم تكن تتوافر لي، باعتباري تقنيًّا، سوى قلّة من الوظائف المختلفة. كان بوسعي أن أصير مطوّر برمجيات، أو مبرمِجًا، كما تُسمّى الوظيفة عمومًا، أو كاتبًا للرموز التي تجعل الحاسوب يعمل. كما كان بإمكاني، بدلًا من ذلك، أن أصير اختصاصي أجهزة حاسوب أو شبكات، أضع الخوادم على رفوفها وأمدّ الأسلاك، وأحبك النسيج الضخم الذي يربط كلّ حاسوب، وكل جهاز، وكل ملف. كانت الحواسيب وبرمجيات الحواسيب مثيرة لاهتمامي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الشبكات التي تربطها بعضها ببعض. لكنّني كنت أشدّ افتتانًا بأدائها الإجمالي في مستوى من التجريد أكثر عمقًا، ليس كمكوّنات فردية بل كمنظومة شاملة.

فكّرت بذلك طويلًا وأنا أقود السيارة إلى منزل ليندسي ومنه، وإلى كلية آن أرونديل العامة ومنها. الوقت الذي كنت أصرفه في السيارة كان دومًا وقتًا للتفكير، والتنقّل الطويل على الطريق الدائري المزدحم. فأنْ تكون مطوِّر برمجيات يعني أن تدير محطات الاستراحة من المخارج وأن تتأكّد من أن كلّ سلاسل مطاعم الوجبات السريعة ومحطات الوقود متوافقة بعضها مع بعض ومع توقّعات المستخدم؛ ويعني أن تكون متخصّصًا في أجهزة الحاسوب أن تنشِئ البنية التحتية، وأن تسوّي الطرق نفسها وتزفّتها؛ ويعني أن تكون اختصاصي شبكات أن تكون مسؤولًا عن تنظيم السير، وتشغيل إشارات المرور والأضواء لتوجّه الحشود التي تسابق الوقت إلى مقصدها بسلام. أما تركيب الأنظمة فيعني أن تكون خبير تخطيط مدني، أن تأخذ كلّ المكوّنات المتوافرة وتتأكّد من تفاعلها بأكبر قدر من الفاعلية. كان، ببساطة كلّية، أشبه بأن تتقاضى أجرًا لتأدية دور إله، أو على الأقل دور دمية ديكتاتور.

هناك طريقتان رئيستان لتكون فتى تركيب أنظمة. إحداهما أن تستحوذ على نظام قائم بأكمله وتصونه، وتجعله تدريجًا أكثر كفاءة، وإصلاحه عندما يتعطّل. ويُدعى الذي يتولّى هذا المركز مدير الأنظمة أو Sysadmin. وتتمثّل الثانية في أن تحلّل مشكلة، مثل كيفية تخزين المعطيات أو كيفية البحث في قاعدة البيانات، وتحلّها من خلال هندسة حلٍّ مؤلفٍ من تركيبة من المكوّنات الموجودة، أو باختراع مكوّناتٍ جديدةٍ بالكامل. ويُدعى الذي يتولّى هذا المركز مهندس أنظمة. وأنا، في النهاية، سأقوم بكلتا هاتين الوظيفتين، شاقًّا طريقي إلى إدارة الأنظمة ومنها إلى هندستها، متغافلًا في كلّ المراحل عن الكيفية التي كان هذا الالتزام الشديد بأعمق مستويات إدماج تكنولوجيا الحوسبة يمارس تأثيرًا في قناعاتي السياسية.

سأحاول هنا ألّا أكون شديد التجريد، لكنّني أريدك أن تتخيّل نظامًا. لا يهمّ شكل النظام: بإمكانه أن يكون نظام حاسوب، أو نظامًا بيئيًّا، أو نظامًا قانونيًّا، أو حتى نظام حكم. تذكّر أن المنظومة هي مجموعة من القطع التي تعمل كلها معًا، ولا يتذكّرها الناس إلّا عند حدوث عطل. من أكبر وقائع العمل مع الأنظمة، الذي يعطي درسًا بليغًا، هو أنّ الجزء الذي يتعطّل من النظام يكاد لا يكون القطعة التي لاحظتَ فيها العطب. عليك، للعثور على ما تسبّب بانهيار النظام، أن تبدأ من النقطة التي رصدتَ فيها المشكلة، وتتتبّع تأثيرات المشكلة منطقيًّا عبر كلّ مكوّنات النظام. ولأنّ مسؤولية مثل هذه التصليحات تقع على عاتق مدير الأنظمة، أو مهندسها، فعليهما أن يجيدا بالقدر نفسه البرمجيات والأجهزة والتواصل الشبكي. فلو تبيّن أنّ سبب العطل مشكلة في البرنامج، فقد يتطلّب الإصلاح تحريك سطر بعد سطر من الرموز بلغات برمجة تضاهي لغات الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولو أنها مشكلة معدّات، فقد تتطلّب مراجعة لوحة الدائرة الكهربائية مع مصباح إنارة في الفم وآلة لِحام في اليد، والتدقيق في كلّ وصلة. ولو أن الأمر كان يعود إلى التواصل الشبكي، فقد يعني ذلك تتبّع كلّ صغيرة وكبيرة في الكابلات التي تمر من فوق السقف وتحت الأرضية، والتي تربط مراكز الداتا البعيدة الملأى بالخوادم مع مكتبٍ مليء بالحواسيب المحمولة.

ولأنّ الأنظمة تعمل وفق تعليمات، أو أحكام، فإن مثل هذا التحليل يشكّل في النهاية بحثًا عن القاعدة التي فشلت، وكيف ولماذا، في محاولة لتحديد النقاط المعيّنة التي لم يُعبّر فيها كما يجب عن مقصد الحكم، إن كان من حيث الصياغة أو من حيث التطبيق. هل فشل النظام لأنه لم يتم تبليغ شيء ما، أم لأن هناك من انتهك النظام بولوجه إلى مورد غير مسموح له بولوجه، أم بولوجه إلى مورد يُسمح له بولوجه لكنه استخدمه بطريقة استغلالية؟ هل أدّى مركّب ما إلى وقف وظيفة مركّب آخر أو تعويقها؟ هل إنّ برمجةً ما، أو حاسوبًا، أو مجموعةً من الأشخاص استولوا على أكثر من نصيبهم العادل من النظام؟

أصبح صعبًا عليّ باطّراد، على امتداد وظيفتي، أن أطرح هذه الأسئلة عن التكنولوجيات التي أتولّى المسؤولية عنها ولا أطرحها عن بلادي. وبات يحبطني بازدياد أنّني كنت قادرًا على إصلاح الأولى وليس الأخيرة. أنهيت مدّة عملي في الاستخبارات وأنا على قناعة بأن نظام تشغيل بلادي - أي حكومتها - قد قرّر أنه يعمل بأفضل ما يكون وهو معطّل.

12

الإنسان المقاوِل

كنت آمل في خدمة بلادي، لكنني مضيت بدلًا من ذلك إلى العمل لحسابها. هذا ليس تمييزًا تافهًا، فذلك النوع من الاستقرار المشرّف، الذي حظي به والدي وجدّي، لم يكن متوافرًا بهذا القدر بالفعل لي، أو لأي من أبناء جيلي. فوالدي وجدّي التحقا في خدمة بلادهما في اليوم الأول من حياتهما العملية وتقاعدا من الخدمة في اليوم الأخير. تلك كانت الحكومة الأميركية التي ألفْتُها منذ نعومة أظفاري - عندما أسهمت في إطعامي وإلباسي وإيوائي - إلى اللحظة التي صرّحَتْ لي فيها بالدخول إلى مجتمع الاستخبارات. كانت تلك الحكومة قد تعاملت مع خدمة مواطنيها في ما يشبه الاتّفاق الرسمي: تعيلك أنت وعائلتك في مقابل نزاهتك وزهرة سنوات شبابك.

لكنني جئت إلى مجتمع الاستخبارات في عصرٍ مختلف.

حين وصلت كانت صدقيّة القطاع العام قد أفسحت في المجال أمام طمع القطاع الخاص، واستُبدل بالاتفاق الرسمي المقدّس مع الجندي والموظّف الحكومي المحترف مساومة الإنسان المقاول غير المقدّسة، بما يمكن وصفه بأنه الأنواع البدائية للحكومة الأميركية بنسخة US Government 2.0. لم يكن هذا الكائن موظّفًا أقسم اليمين بل كان عاملًا عابرًا يُحفّز وطنيّتَه راتبٌ أفضل، ولم تكن الحكومة الفدرالية بالنسبة إليه هي السلطة العليا بقدر ما كانت الزبون الأسمى.

كان منطقيًّا إبان الثورة الأميركية أن يستخدم الكونغرس الإقليمي القراصنة والمرتزقة لحماية استقلال جمهورية تكاد تكون غير عاملة. لكن أن تلجأ أميركا، القوة الأعظم في الألفية الثالثة، إلى الاعتماد على القوات المخصخصة في دفاعها الوطني، فذلك صعقني لغرابته وخُبثه المُبهَم. وغالبًا ما تقترن المقاولة اليوم بالإخفاقات الكبرى، مثل عمل شركة المرتزقة بلاكووتر (التي بدّلت اسمها إلى شركة الخدمات إكس إي Xe Services بعدما أدين موظّفوها بقتل أربعة عشر مدنيًّا عراقيًّا، ثم بدّلت اسمها من جديد إلى أكاديمي Academi بعدما استحوذت عليها مجموعة من المستثمرين من القطاع الخاص)، أو عمل شركات مرتزقة التعذيب مثل كاسي CACI وتيتان Titan (كلتاهما وفّرتا العناصر الذين روّعوا سجناء أبو غريب).

يمكن لهذه الحالات المثيرة أن تقود العامة إلى الاعتقاد بأن الحكومة توظّف مقاولين من أجل توفير الغطاء والقدرة على الإنكار، فتزيح عن كاهلها الأعمال الوسخة غير المشروعة أو شبه المشروعة، وتبقي يديها نظيفتين وضميرها مرتاحًا. لكن هذا ليس صحيحًا تمامًا، أو أقله لا يصحّ تمامًا في مجتمع الاستخبارات الأقل تركيزًا على القدرة على الإنكار والأكثر تركيزًا على عدم كشفه. لكنّ الغاية الأولى من التلزيمات التي يقوم بها مجتمع الاستخبارات أبسط: إنها أسلوب التفاف، ومَنْفَذ، وتحايل يتيح للوكالات الالتفاف على الحد الأقصى الفدرالي للتوظيف. فلكل وكالةٍ عدد محدّد من الموظفين، وهو حدٌّ قانوني يفرض عدد الأشخاص الذين يمكن توظيفهم للقيام بنوعٍ معيّنٍ من العمل. ولا يُدرج المقاولون في هذا العدد لأن الحكومة الفدرالية لا توظّفهم بشكل مباشر. وبإمكان الوكالات أن تستخدم أي عدد منهم ما دامت تستطيع أن تدفع لهم، وهي تستطيع أن تدفع لأي عدد تريده منهم. كلّ ما عليها القيام به هو الإدلاء بشهادة أمام لجانٍ فرعيةٍ متخصّصةٍ في الكونغرس بأن الإرهابيين يسعون وراء أولادنا، أو أن الروس اخترقوا بريدنا الإلكتروني، أو أن الصينيين يسيطرون على شبكتنا الكهربائية. ولا يرفض الكونغرس هذا النوع من الاستجداء، الذي هو بالفعل نوع من التهديد، ويستسلم دومًا لمطالب مجتمع الاستخبارات.

تضمّنت الوثائق التي زوّدتُ بها الصحافيين الموازنة السرّية للعام 2013. وهي موازنة سرّية خُصِّص 68 % من أموالها،

52.6 مليار دولار، لمجتمع الاستخبارات، بما في ذلك اعتمادات لمئة وسبعة آلاف وخمسة وثلاثين موظّفًا في مجتمع الاستخبارات؛ أكثر من خمسهم، أي حوالى واحد وعشرين ألفًا وثمانمئة شخص، من المقاولين بدوام كامل. ولا يشمل هذا العدد عشرات ألوف أكثر من موظفي الشركات التي وقّعت عقودًا (أو عقودًا فرعية، أو عقودًا باطنية) مع الوكالات للقيام بخدمة محدّدة أو مشروع. ولا تحصي الحكومة هؤلاء المقاولين، ولا حتى في الموازنة السرّية، لأن إضافة أعدادهم إلى مجموع المقاولات سيؤدي إلى توضيح كبير لواقع مثير للقلق: إنّ الموظّفين الخاصّين يقومون بالقدر نفسه من عمل الاستخبارات الأميركية الذي يقوم به موظّفون حكوميون.

لا شكّ في أنّ كثيرًا من المسؤولين في الحكومة، يؤكّدون أنّ هذا المخطط الانسيابي مفيد. يقولون إنه، مع المقاولين، بإمكان الحكومة أن تشجّع المناقصات التنافسية لخفض النفقات، وإنها لن تكون مضطّرة لدفع معاشات التقاعد والمستحقات. لكن الإفادة الحقيقية لمسؤولي الحكومة تتمثّل في تضارب المصالح المتأصّل في عملية وضع الموازنة نفسها. يطلب مديرو مجتمع الاستخبارات المال من الكونغرس لاستئجار عمّال مقاولين من شركات خاصة، فيوافق أعضاء الكونغرس على ذلك التمويل، ومن ثم يكافىء مديرو مجتمع الاستخبارات ورجال الكونغرس هؤلاء بمنحهم، بعد تقاعدهم من الخدمة، مناصب وأعمال خدماتٍ استشاريةٍ ذات رواتب مرتفعةٍ في الشركات ذاتها التي عملوا على إثرائها للتو. فمن موقع مجالس إدارة الشركات، تعمل المقاولة بوصفها فسادًا مدعومًا حكوميًّا. إنها طريقة أميركا الأكثر قانونية والأنسب في تحويل المال العام إلى محفظة الشركات الخاصة.

لكن، مهما تبلغْ درجة خصخصة عمل الاستخبارات، تبقَ الحكومة الفدرالية هي السلطة الوحيدة المخوّلة منح الترخيص لشخصٍ ما بالوصول إلى المعلومات السرّيّة. ولأنّ على المرشّحين، للحصول على التصريح الأمني، أن يحظوا بمن يرعاهم ليتمكّنوا من تقديم طلبهم - بمعنى أن يكون لديهم بالفعل عرض عمل لمنصب يتطلّب تصريحًا أمنيًّا - يبدأ معظم المقاولين مسيرتهم المهنية في منصب في الحكومة. فمن النادر في النهاية، بالنسبة إلى شركةٍ خاصة، أن تستحق رعايةُ طلبك الحصول على تصريح أمني، المصاريفَ، ومن بينها أن تدفع لك لتنتظر على مدى سنة موافقة الحكومة. فمن المنطقي أكثر، من الناحية المالية، أن تعمد الشركة إلى توظيف موظّفٍ حكوميٍّ حاصلٍ على التصريح الأمني بالفعل. والوضع الذي يخلقه هذا الاقتصاد هو وضع تتحمّل فيه الحكومة كلّ أعباء التحقّق من الخلفية لكنها لا تجني سوى قليلٍ من الفوائد. فعليها أن تقوم بكلّ العمل وتتحمّل مصاريف تسوية وضع المرشّح الذي ما إن يحصل على تصريحه الأمني حتى يهرع في معظم الأحيان إلى باب الخروج، مبدّلًا ببطاقة الحكومة الزرقاء بطاقة المقاول الخضراء. ومن سخرية الأمور أن الأخضر يرمز إلى «المال».

لم تكن الوظيفة الحكومية التي رعت طلبي الحصول على التصريح الأمني هي الوظيفة التي أردتها، بل الوظيفة التي استطعت إيجادها: كنت رسميًّا موظفًا في ولاية ميريلاند، أعمل في جامعة ميريلاند في «كولدج پارك». وكانت الجامعة تعاوِن وكالة الأمن القومي في افتتاح مؤسسةٍ جديدةٍ تُدعى «كاسل»، أي مركز الدراسات العليا للغة.

كانت مَهمّة «كاسل» الظاهرية هي دراسة كيفية تعلّم الأشخاص اللغات والاستعانة بالحاسوب لتطوير أساليب تساعدهم على القيام بذلك بطريقة أسرع وأفضل. أما الرديف الخفيّ لهذه المَهمّة فهو أنّ وكالة الأمن القومي أرادت كذلك تطوير وسائل لتحسين السُّبُل في فهم الحاسوب للغة. إذا كانت الوكالات الأخرى تجد صعوبات في العثور على أشخاصٍ أكفاء ينطقون بالعربية (والفارسية، والداري، والبشتو، والكردية) نجحوا في التحقيقات الأمنية، التي غالبًا ما تكون سخيفة، ليترجموا ويفسّروا ميدانيًا - أعرف كثيرًا جدًّا من الأميركيين الذين رُفضوا لمجرّد أنّ لهم نسيبًا غير مناسب لم يسبق لهم أن التقوه أبدًا - فإن وكالة الأمن القومي كانت قد واجهت وقتًا عصيبًا في التأكّد من أنّه يمكن لحواسيبها أن تفهم وتحلّل الاتصالات الأجنبية الهائلة التي كانت تعترضها.

ليس لديّ فكرة أوضح عن نوع الأمور التي كان يُفترض بـ«كاسل» أن تفعلها، لسبب بسيط هو أنني عندما ذهبت إلى العمل ومعي تصريحي الأمني الساطع والبرّاق، لم يكن المكان قد فُتح بعد. والواقع أنّ المبنى كان ما يزال قيد الإنشاء. وإلى

حين انتهاء العمل فيه وتركيب المعدات التقنية، كانت وظيفتي في الأساس حارسًا ليليًا. وانحصرت مسؤولياتي بأن آتي في كلّ يوم بعد انتهاء دوام عمّال البناء - هؤلاء المقاولين الآخرين - للقيام بالدورية في القاعات الفارغة والتأكّد من عدم قيام أحد بحرق المبنى، أو دخوله عنوة وزرع أدوات تنصّت. وأمضيت الساعة بعد الساعة أجول في الهيكل شبه المكتمل متفقّدًا ما أُحرِزَ من تقدّم في خلال النهار: مجرّبًا الكراسي التي رُكّبت للتو في قاعة المحاضرات المتطوّرة، ملقيًا الحصى جيئة وذهابًا عبر السطح الذي يرتصف فجأة بالحجارة، مبديًا إعجابي بجُدُر ألواح الجصّ، وأنا أشاهد الطلاء وهو يجف.

هذه هي حياة حارس الأمن بعد ساعات العمل في منشأة أمنية سرّيّة للغاية، وأنا في الحقيقة لم أمانع في ذلك. كنت أتقاضى أجرًا كي لا أفعل في الأساس شيئًا سوى التجوال في الظلام مع أفكاري، وكنت أمتلك كلّ الوقت لاستخدم الحاسوب الواحد العامل الذي كان متاحًا لي في المقر بحثًا عن وظيفة جديدة. عوّضت في النهار ساعات نومي، وذهبت في رحلة تصوير مع ليندسي التي - بفضل تودّداتي ومكائدي - كانت قد تخلّت في النهاية عن خليليْها الآخرَيْن.

كنت في ذلك الوقت على قدرٍ كبيرٍ من السذاجة لأعتقد أنّ وظيفتي في «كاسل» ستشكّل جسرًا لعبوري إلى وظيفة فدرالية بدوامٍ كامل. لكنني كلما نظرت من حولي، استغربت وجود فرص قليلة جدًّا لأخدم بلادي بشكلٍ مباشر، أقلّه في دورٍ تقنيٍّ ذي مغزى. كنت أملك حظًّا أكبر في العمل مقاولًا في شركةٍ خاصةٍ تخدم بلادي لقاء مكسب؛ وتبيّن أنني كنت أملك أفضل فرصة في العمل مقاولًا فرعيًّا في شركة خاصّة تعاقدت مع شركة خاصّة أخرى كانت تخدم بلادي لقاء مكسب. كان هذا إدراكًا يصيب بالدوار.

استغربت توافر معظم وظائف هندسة الأنظمة وإدارتها في القطاع الخاص، لأنّ هذه الوظائف كانت تأتي متضمّنة وصولًا شبه عامٍّ إلى الكيان الرقمي لربّ العمل. ولا يمكن تخيّل مصرفٍ كبيرٍ وحتّى موقع تواصلٍ اجتماعيٍّ يستخدم دخلاء لعملٍ على مستوى الأنظمة. أما، في حالة الحكومة الأميركية، فكان يُنظر إلى إعادة هيكلة وكالات الاستخبارات، بحيث تُدار أنظمتك الأكثر حساسية من شخصٍ لا يعمل حقًّا عندك، بوصفها تحديثًا.

كانت الوكالات تكلّف شركات تكنولوجيا لاستخدام أولاد، وتعطيهم من ثمّ مفاتيح المملكة، لأنّه- كما قيل للكونغرس وللصحافة - لم يكن أمام الوكالات من خيار. وما من أحد آخر يعرف كيف تعمل المفاتيح، أو المملكة. أردتُ أن أسوّغ كلّ هذا ليكون ذريعة للتفاؤل. ابتلعت ريبتي، وكتبت سيرتي الذاتية، ومضيت إلى معارض الوظائف التي كانت، في أوائل الثمانينيات، الأمكنة الأساسية التي يجد فيها المقاولون أعمالًا جديدة والتي كان يتم فيها اصطياد موظفي الحكومة. وأُطلق على هذه المعارض الاسم المريب «وظائف التصريح الأمني». أعتقد أنني كنت الوحيد الذي وجد هذا الازدواج في المعنى طريفًا.

كانت هذه المناسبات تُقام في ذلك الوقت في فندق ريتز-كارلتون في تايسون كورنر، فرجينيا، أسفل الطريق المؤدّي إلى مقرّ وكالة الاستخبارات المركزية، أو في فنادق أكثر تواضعًا على غرار «ماريوت» على مقربة من مقرّ وكالة الأمن القومي في فورت ميد. قيل لي إنها تشبه كثيرًا أي معرض وظائف، مع فارقٍ أساسيٍّ: هنا، يشعر المرء أنه يوجد مجنِّدون أكثر ممّا يوجد مجنَّدون. ويجب أن يعطيك ذلك مؤشّرًا إلى مدى الإقبال على تلك الصناعة. دفع المجنِّدون مبالغ طائلة لاشتراكهم في تلك المعارض، لأن تلك الأماكن كانت الوحيدة في البلاد حيث يُفترض بكل من يعبر الباب، واضعًا بطاقة لاصقة تحمل اسمه، أن تكون الوكالات قد فرزته بالفعل على الإنترنت وتحقّقت منه. وكان يُفترض بالتالي أن يكون قد حصل بالفعل على الترخيص الأمني، وربما يتمتّع أيضًا بالمهارات المطلوبة.

ما إن تغادر ردهة الفندق المترفة إلى الصالة الكبرى حيث الشركات، حتّى تكون قد دخلت «كوكب المقاول». ستجد أن الجميع موجودون في المكان: لم تعد هذه جامعة ميريلاند، بل لوكهيد مارتن، بي آي إي سيستمز BAE Systems، بوز ألن هاميلتون Booz Allen Hamilton، دينكورب DynCorp، تيتان Titan، كاسي CACI، سايك SAIC، كومسو Comso، بالإضافة إلى مئة تسمية مختصرة أخرى لم يسبق لي أن سمعت بها. كان لدى بعض شركات المقاولة طاولات، وكان للأكبر حجمًا أكشاك مفروشة بالكامل ومزوّدة بالمرطبات.

بعدما يتسلّم رب عملك المُحتمَل نسخة من سيرتك الذاتية وتتحدّث معه قليلًا، في ما يشبه المقابلة غير الرسمية، سيعمد إلى إخراج سجلٍّ يحتوي على لائحةٍ بكل الوظائف الحكومية التي يحاولون إشغالها. ولأنّ هذا العمل يمسّ بالخفي، لم تكن اللوائح مرفقة بمسمّيات الوظيفة ومتطلباتها، بل بصفّ كلام قُصد أن يكون غامضًا ومرمَّزًا، يتفرّد به كلّ مقاول. وعلى سبيل المثال، فإن الـ «مطوّر الرئيسي 3» في إحدى الشركات، قد يكون، معادلًا للـ «محلّل الأساسي 2» في شركة أخرى. وكثيرًا ما تكون الطريقة الوحيدة للتمييز بين هذه المراكز هي في ملاحظة أنّ كلًّا منها يحدّد متطلّباته الخاصة من سنوات الخبرة، ومستوى الشهادة، ونوع التصريح الأمني.

ستقوم الحكومة الأميركية، بعد ما أفشيت به في العام 2013، بمحاولة الانتقاص من كفاءتي بالإشارة إلى أنني مجرّد متعاقد أو موظف سابق في دل Dell، ما يعني ضمنًا أنني لم أتمتّع بالتصريحات الأمنية ذاتها وبحق الوصول إلى المعلومات الذي يتمتّع به موظّف الوكالة حامل بطاقة التعريف الزرقاء. ما إن رُسِّخ التوصيف بقصد ضرب الصدقيّة، حتى شرعت الحكومة في اتهامي بالتنقّل بين الوظائف، ملمّحةً إلى أنني نوع من العامل الناقم الذي لا يتّفق مع رؤسائه، أو موظف طموح بشكل استثنائي، مصمّم على التفوّق بأي ثمن. والحقيقة أنّ كلتا الوظيفتين كانتا كذبًا ملائمًا. فمجتمع الاستخبارات يعرف أكثر من أيٍّ يكن أنّ تبديل الوظائف جزء من المسار الوظيفي لكلّ مقاول: إنّه وضع متحرّك أوجدته الوكالات نفسها، وتستفيد منه.

غالبًا ما تجد نفسك، في مقاولات الأمن القومي، وبخاصّة في المقاولات التكنولوجية، تعمل جسديًّا في منشأة تابعة لإحدى الوكالات، لكنك تكون اسميًّا - على الورق - تعمل لشركة «دل» أو «لوكهيد مارتن»، أو لواحدة من الشركات الأصغر التي تُعد ولا تحصى والتي غالبًا ما تشتريها «دل» أو «لوكهيد مارتن». ويتمّ أيضًا بالطبع، في مثل هذا الاستحواذ، شراء عقود الشركات الأصغر، وفجأة تحمل بطاقة عملك اسم ربّ عملٍ ولقبًا وظيفيًّا جديدين. لكنّ عملك اليوميّ يبقى على حاله: ما تزال تجلس في منشأة الوكالة، تقوم بمهامك. لم يتغيّر شيء على الإطلاق. وفي غضون ذلك، فإنّ عشرات الزملاء في العمل الجالسين إلى يسارك ويمينك- الزملاء أنفسهم الذين تعمل معهم يوميًّا على المشاريع نفسها - قد يكونون يعملون من الناحية التقنية في عشرات الشركات المختلفة، وتلك الشركات نفسها قد تكون بعيدة بضع درجات عن الكيانات التجارية التي تمسك بالعقود الأساسية مع الوكالة.

أتمنّى لو أنّني أتذكّر التسلسل الزمنيّ الدقيق لتعاقدي. لكنّني لم أعد أملك نسخة من سيرتي الذاتية؛ ذلك الملف، Edward_Snowden_Resume.doc، مقفل عليه في مجلّد المستندات في واحد من حواسيب بيتي القديم، وقد صادره مكتب التحقيقات الفدرالي. لكنّني أتذكّر أنّ أول وظيفة تعاقد كبير لي كانت في الواقع عقدًا فرعيًّا: كانت وكالة الاستخبارات المركزية قد استخدمت بي آي إي سيستمز، التي استخدمت كومسو، التي استخدمتني.

إن BAE Systems هي فرع أميركي متوسط الحجم لشركة بريتيش إيروسبيس British Aerospace، أنشئ خصيصًا للفوز بعقودٍ من مجتمع الاستخبارات الأميركية. وكانت كومسو، في الأساس، هي التي تتولى الاستخدام لحسابها، حيث يمضي بضعة أشخاص وقتهم يقودون سياراتهم حول الطريق الدائري محاولين العثور على مقاولين فعليين (المؤخّرات) ويوقّعون معهم العقود (إجلاس المؤخّرات على المقاعد). ومن بين كلّ الشركات التي تحدّثتُ معها في معرض الوظائف، كانت كومسو أشدّها نهمًا، ربّما لأنّها كانت من بين الأصغر. لم أعرف ما تعنيه تسمية كومسو المختصرة، أو إذا كانت تعني شيئًا. فمن الناحية العملية ستكون كومسو هي ربّ عملي، لكنني لم أعمل يومًا واحدًا في مكتب كومسو، أو في BAE Systems، وقليل هم المتعاقدون الذين سيفعلون. سأعمل فقط في مقرّ وكالة الاستخبارات المركزية.

لم أزر مكتب كومسو، الواقع في غرينبلت، سوى مرتين أو ثلاث مرّات في حياتي. وكانت إحدى هذه المرّات عندما ذهبت إلى هناك للتفاوض على راتبي والتوقيع على بعض المعاملات الورقية. كنت في كاسل أجني حوالى ثلاثين ألف دولار في السنة، لكن لم تكن لتلك الوظيفة أي علاقة بالتكنولوجيا، وبالتالي شعرت بالراحة بطلب خمسين ألف دولار من كومسو. وعندما طرحتُ هذا الرقم على الشخص الجالس خلف المكتب، قال: «وما رأيك بستين ألف دولار؟».

كنت في ذلك الوقت أفتقر افتقارًا شديدًا إلى الخبرة، ولم أفهم لماذا يحاول أن يدفع لي مزيدًا. أعتقد أنني عرفت أن هذه الأموال ليست أموال كومسو، لكنّني لم أدرك إلّا لاحقًا أنّ بعض العقود التي تولّتها كومسو وBAE وغيرهما كانت من النوع الذي يُدعى «التكلفة الإضافية». وهذا يعني أن وسطاء المقاولة يفوترون على الوكالات المبلغ الذي يتقاضاه الموظف بزيادة رسم ثلاثة % إلى خمسة % في كلّ سنة. كان نفخ المعاشات يصبّ في مصلحة الجميع؛ أعني الجميع، باستثناء دافعي الضرائب.

وفي النهاية فاوضني فتى كومسو، أو فاوض نفسه، ورفع المعاش إلى 62 ألف دولار، نتيجة قبولي بالعمل في الدوام الليلي. مدّ يده، وبينما كنت أصافحها، عرّفني إلى نفسه بأنّه «مديري». ومضى شارحًا بأنّ اللّقب مجرّد إجراء شكلي، وبأنّني سأتلقّى أوامري من وكالة الاستخبارات المركزية مباشرة. وقال، «إذا سار كلّ شيء على ما يُرام، فلن نلتقي مجدّدًا».

عندما يقول لك أحدٌ أمرًا كهذا، في أفلام التجسّس وبرامج التلفاز، فإنّه يعني في العادة أنك على وشك المضي في مُهمّة خطرة وربما تموت. لكنّه يعني في حياة الجاسوس الحقيقية، «تهانينا بالوظيفة». وأنا واثق من أنه كان قد نسي وجهي بمجرّد خروجي من الباب.

غادرت ذلك الاجتماع وأنا في مزاجٍ بهيج. لكن بان لي الواقع وأنا في طريق العودة بالسيارة: أدركت أن هذا سيكون طريق تنقّلي اليومي إذا كنت سأبقى مقيمًا في «إيلليكوت سيتي» في ميريلاند، على مقربة من ليندسي، لكنّ العمل في وكالة الاستخبارات المركزية في فرجينيا سيعني ساعة ونصف الساعة في السيارة في كلّ اتجاه في الاختناق المروري على الطريق الدائري، وهذه ستكون نهايتي. عرفت أنّني لن استغرق طويلًا قبل أن أشرع في فقدان صوابي. فلا يوجد في الكون ما يكفي من الكتب المسجلة على أشرطة.

لم يكن بوسعي الطلب من ليندسي الانتقال معي إلى فرجينيا لأنها كانت ما تزال في سنتها الثانية في «ميكا»، وتحضر الصفوف ثلاثة أيام في الأسبوع. ناقشنا المسألة، واعتمدتُ التغطية في الإشارة إلى عملي هناك في كومسو - كما في: «لماذا على كومسو أن تكون على هذا البعد؟» وقرّرنا، في النهاية، أن أجد مكانًا صغيرًا هناك، على مقربة من كومسو-مجرّد مكانٍ صغيرٍ أنام فيه نهارًا بينما أعمل ليلًا، في كومسو - ثم أعود من جديد في نهاية كلّ أسبوع إلى ميريلاند، أو تأتي هي إليّ.

انطلقت بحثًا عن ذلك المكان، عن شيء نظيف في تلك الأبنية المتداخلة الشبيهة بـ «مخطّط ڤن» Venn Diagram يكون رخيصًا بما يكفي لأتمكّن من تحمّل كلفته وجميل بما يكفي بحيث تتمكّن ليندسي من العيش فيه. وتبيّن أنه بحث صعب: بالنظر إلى عدد الأشخاص الذين يعملون في وكالة الاستخبارات المركزية، وفي مقرّها في فرجينيا - حيث الكثافة السكانية شبه ريفية - كانت الأسعار مرتفعة للغاية. فالمناطق ذات الأرقام البريدية التي تبدأ من 22,100 هي من بين المناطق الأغلى في أميركا.

عثرت، في مآل الأمر، وأنا أتصفّح كريغسلست Craigslist على غرفة كانت، ويا للمفاجأة، في حدود ميزانيتي، والمنزل قريب - أقل من ربع ساعة - من مقرّ الوكالة. مضيت للتحقّق منه متوقّعًا مقرًّا كريهًا لشخص عازب، أشبه بزريبة خنازير. وتوقّفت بدلًا من ذلك أمام منزلٍ أشبه بالقصر ذي واجهة زجاجية كبيرة، في حالة رائعة وكان عشب الحديقة مزخرفًا بالزهور الموسمية. كانت كما رائحة اليقطين تزداد قوة كلما اقتربت من المكان.

فتح شخص اسمه غاري الباب، كان أكبر سنًّا منّي، وهو ما توقّعته من نبرة «عزيزي إدوارد» في بريده الإلكتروني، لكنني لم أتوقّعه أن يكون على هذه الأناقة الشديدة. كان طويل القامة، شعره رمادي قصير، وكان يرتدي بِزّة، وفوق البِزّة مئزرًا. وسألني بكل تهذيب إذا كنت لا أمانع الانتظار لبرهة. كان مشغولًا في المطبخ، حيث كان يحضّر صينية من فطيرة التفاح، يحشر فيها كبوش القرنفل، ويرشّها بجوز الطيب والقرفة والسكّر.

ما إن شرع غاري في خبز هذه التفاحات في الفرن، حتى أراني الغرفة، التي كانت في الطابق الأرضي، وأبلغني أنّ بإمكاني الانتقال إليها على الفور. وافقت على العرض ودفعت مبلغ التأمين وإيجار شهرٍ كامل.

ثم أطلعني على قواعد المنزل:

لا فوضى.

لا حيوانات أليفة.

لا ضيوف يبيتون.

أعترف بأنني كدت، على الفور، أنتهك القاعدة الأولى، وبأنه لم تكن لديّ النيّة في انتهاك الثانية. أما بالنسبة إلى الثالثة، فقد استثنى غاري ليندسي منها.

13

التلقين العقائدي

أتعرفون أنّ هناك لقطة راسخة في معظم أفلام التجسّس وكل الحلقات التلفزيونية، وتحمل العنوان الفرعي «مقرّ CIA، لانغلي، فرجينيا»؟ ومن ثمّ تتحرّك الكاميرا عبر البهو الرخامي بجُدُره المزيّنة بالنجوم، وأرضيته الموسومة بخاتم الوكالة؟ الحقيقة هي أن لانغلي هو الاسم التاريخي للموقع الذي تفضّل الوكالة أن تستخدمه هوليوود؛ فمقرّ الوكالة موجود رسميًّا في ماكلين، فرجينيا؛ ولا أحد يمرّ في الحقيقة عبر ذلك البهو سوى كبار الشخصيات، أو غرباء في جولةٍ سياحية.

ذلك المبنى هو «مبنى المقرّ القديم». أمّا المبنى الذي يكاد يدخله كلّ من يعمل في الوكالة، فليس متاحًا لالتقاط الصور عن قرب: إنّه مبنى المقرّ الجديد. كان يومي الأول واحدًا من أيّامٍ قليلةٍ جدًّا صرفتها هناك في ضوء النهار. ومع ذلك، فقد أمضيت معظم النهار تحت الأرض، في غرفة جُدُرها من حجارة الطوب، فيها كلّ سحر الملجأ النووي والرائحة اللاذعة للمنظّفات الحكومية.

«هذه هي إذًا الدولة العميقة،» قال أحد الفتية، وضحك معظم الموجودين. أعتقد أنه كان يتوقّع حلقة من البروتستانت الأنغلو-ساكسونيين البيض خريجي جامعات آيفي، ينشدون وهم يخبئون وجوههم تحت الأقنعة، بينما كنت أتوقّع مجموعة من صنف الموظّفين الحكوميين العاديين يشبهون نسخة أصغر سنًّا عن أهلي. كنا جميعًا فتية حاسوبٍ متأنّقين - نعم، نكاد نكون متأنّقين بشكلٍ موحّد - نرتدي، لأول مرّة في حياتنا، «ملابس عمل غير رسمية». كان بعضنا موشومًا ومثقوبًا، أو يحمل الدليل على قيامه بنزع دبابيسه لمناسبة اليوم الكبير. وكان أحدهم ما يزال يحتفظ بخطوط صبغة «پانكية» punky في شعره. وكادوا جميعًا يضعون شارات متعاقد، خضر ونضرة كأوراق المئة دولار الجديدة. ولم نبدُ بالتأكيد مثل جمعية سرّية مُحكَمة الإغلاق متعطّشة للسلطة تتحكّم في أفعال المسؤولين الأميركيين المنتخَبين من حُجيرات مظلمة تحت الأرض.

كانت هذه الجلسة هي المرحلة الأولى من تحويلنا. وهي تُدعى التلقين العقائدي، وكانت كلّ غايتها إقناعنا بأنّنا كنّا النخبة، وبأنّنا مميزون، وقد اختارونا لنطّلع على ألغاز الدولة وعلى الحقائق التي لم يكن في وسع باقي البلاد- وحتّى الكونغرس والمحاكم أحيانًا - التعامل معها.

لم أستطع منع نفسي، وأنا في جلسة التلقين العقائدي هذه، من التفكير بأنّ المحاضرين كانوا كمن يبشّر المقتنعين. أنت لا تحتاج لأن تقول لمجموعة من عباقرة الحاسوب إنهم يمتلكون معرفة فائقة ومهارات تؤهّلهم، بشكلٍ فريدٍ، للتصرّف باستقلالية واتخاذ القرارات نيابة عن إخوانهم المواطنين من دون أي إشرافٍ أو مراجعة. فما من شيء يوحي بالعنجهيّة مثل عيْش حياة بأكملها وأنت تتحكّم في آلاتٍ عاجزة عن توجيه الانتقاد.

شكّل هذا الأمر، بحسب تفكيري، الرابط الكبير بين مجتمع الاستخبارات ومجال التكنولوجيا: كلاهما سلطة متجذّرة وغير مُنتخَبَة، ويفاخران بالاحتفاظ بالسرّيّة المطلقة حول مشاريعهما. كلاهما يعتقدان امتلاك الحلول لكلّ شيء ولا يتردّدان في فرضها من جانب واحد. وفوق ذلك كلّه، كلاهما يعتقدان أنّ هذه الحلول بطبيعتها غير سياسية لأنها ترتكز على المعطيات التي يُنظر إلى مزاياها بأنها مُفضَّلة على نزوات المواطن العادي المتّسمة بالفوضى.

التلقين العقائدي الذي يخضع له المرء في مجتمع الاستخبارات، مثل صيرورة المرء خبيرًا في التكنولوجيا، له تأثيرات نفسيّة قويّة. يتوفّر لك فجأة وصول إلى القصّة وراء القصة، إلى التواريخ الخفيّة لأحداث معروفة، أو يُفترض أنها معروفة. وبإمكان ذلك أن يصيب بالثمالة، خصوصًا لشخص مثلي لا يتناول الكحول. ولا تمتلك فجأة ترخيصًا بالكذب، والحجب، والتظاهر،

والإخفاء وحسب، بل أنت ملزم بذلك أيضًا. ويولّد ذلك شعورًا بالانتماء القَبَلي ما يدفع بكثيرٍ إلى الاعتقاد أن ولاءهم الأول هو للمؤسسة وليس لحكم القانون.

لم تكن تراودني، بطبيعة الحال، كلّ تلك الأفكار في جلسة التلقين العقائدي. بل كنت بدلًا من ذلك أحاول أن أبقى مستيقظًا بينما المحاضر يدرّبنا على الممارسات الأمنية التنفيذية الأساسية، كجزء من مجموعة التقنيات الجاسوسية التي يُجمع مجتمع الاستخبارات على تسميتها «أسرار الحِرفة». وكانت هذه في الغالب على درجة كبيرة من البداهة بحيث أنها تخدّر الذهن: لا تخبر أحدًا لحساب من تعمل. لا تترك المعدات الحسّاسة، من دون مراقبة. لا تأتِ بهاتفك الخلوي غير الآمن للغاية إلى المكتب الآمن للغاية، أو تتحدّث عبره عن العمل. لا تضع بطاقة التعريف الخاصّة بك وفحواها «هاي، أنا أعمل لصالح الـ CIA» للذهاب إلى المجمّع التجاري.

أخيرًا، انتهت القائمة الطويلة، أُطفئت الأنوار، وبدأ عرض «الباور بوينت»، وظهرت وجوه على الشاشة المثبتة بالجدار. سوّى جميع من في القاعة وضعية جلوسهم. قيل لنا إن هذه هي وجوه عملاء ومقاولين سابقين أخفقوا في اتّباع القواعد سواء بسبب الطمع، أو سوء القصد، أو عدم الكفاءة، أو الإهمال. ظنّوا أنهم فوق كلّ هذه الأمور التافهة وأدّت غطرستهم إلى سجنهم وخراب حياتهم. ويعني ذلك ضمنًا أن الأشخاص الموجودين على الشاشة هم الآن في أقبية أسوأ من هذا القبو، وأن بعضهم سيبقون فيها حتى مماتهم.

وفي المجمل كان ذلك عرضًا فعّالًا.

قيل لي إنه في السنوات التي أعقبت انتهاء حياتي الوظيفية، وُسِّع موكب هؤلاء السيئين - عدم الأكفياء، العملاء، المنشقّين، والخونة - ليشمل صنفًا إضافيًا: أصحاب المبادئ، كاشفي الفساد في سبيل المصلحة العامة. وليس بإمكاني إلّا أن آمل بأن أبناء العشرينات الجالسين هناك اليوم سيصعقهم خلط الحكومة بين بيع الأسرار للعدو وبين الكشف عنها للصحافيين، عندما تظهر وجوه جديدة أو وجهي على الشاشة.

جئت للعمل في وكالة الاستخبارات المركزية عندما كانت معنوياتها في أسفل الدرك. ففي أعقاب الإخفاقات الاستخباراتية في 11 أيلول/سبتمبر، كان الكونغرس والسلطة الإجرائية قد شرعا في حملة إعادة تنظيم نشطة تضمّنت تجريد موقع مدير وكالة الاستخبارات المركزية من دوره المزدوج كرئيس وكالة المخابرات ورئيس لمجتمع الاستخبارات الأميركية وهو دور مزدوج أُعطي للموقع منذ تأسيس الوكالة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وعندما أُجبر جورج تينيت على المغادرة في العام 2004، غادر معه نصف قرن من هيمنة الوكالة على كلّ الوكالات الأخرى.

اعتبر أفراد السلك في الوكالة أنّ رحيل تينيت وخفض الرتبة بطريقة ديكتاتورية هو أكثر أنواع رموز الخيانة التي ارتكبتها الطبقة السياسية في حق الوكالة التي أُنشئت للخدمة. وأدّى الشعور العام بأن إدارة بوش قد تلاعبت بها ومن ثمّ لامتها على أسوأ تجاوزاتها، إلى توليد ثقافة من الشعور بالاضطهاد ومن التخندق. وفاقم الوضع سوءًا تعيين بورتر غوس، وهو ضابط CIA سابق أصبح عضوًا جمهوريًا في الكونغرس عن فلوريدا، مديرًا جديدًا للوكالة، وكان أول من يتولّى المنصب بعد اختزاله. واعتُبر تعيين سياسيٍّ عقوبة تأديبيّة ومحاولة لإعادة تنظيم الوكالة بوضعها تحت إشراف حزبي. وسارع المدير غوس على الفور إلى القيام بحملة طرد وإنهاء خدمة وتقاعد إلزامي، الأمر الذي أدى إلى افتقار الوكالة إلى الموظّفين وإلى ازدياد اعتمادها على المقاولين. وفي غضون ذلك، لم يسبق لعامّة الناس أن كوّنوا مثل هذا الرأي السلبي بالوكالة، أو مثل هذا الإدراك لآلية عملها الداخلي، وكل ذلك بفعل التسريبات والإفشاءات عن عمليات تسليم المساجين الاستثنائية والسجون السرّية.

كانت الوكالة في تلك الفترة قد قُسّمت إلى خمس مديريّات. كان هناك مديرية العمليات، المسؤولة عن التجسّس الفعلي؛ مديرية الاستخبارات، المسؤولة عن موالفة نتائج ذلك التجسّس وتحليلها؛ مديرية العلوم والتكنولوجيا، التي كانت تصنع الحواسيب ومعدات الاتصال والأسلحة وتزوّد الجواسيس بها وتدرّبهم على طريقة استخدامها؛ مديرية الإدارة، وتضم أساسًا المحامين، والموارد البشرية، وجميع الذين كانوا ينسّقون الأعمال اليومية للوكالة، وهم وسيلة التواصل مع الحكومة؛

وهناك، أخيرًا، مديرية الدعم، وهي مديرية غريبة وكانت في حينه هي الأكبر. ضمّت مديرية الدعم كلّ من يعمل للوكالة بصفة مساند، من غالبية خبراء التكنولوجيا وأطباء الصحة إلى موظفي الكافيتيريا وقاعة الرياضة وحرّاس البوابات. كانت المَهمّة الأساسية لمديرية الدعم تتمثّل في إدارة عموم البِنية التحتية للاتصالات في الوكالة، وهي المنصّة التي تضمن وصول تقارير الجواسيس إلى المحلّلين، ووصول تقارير المحلّلين إلى المديرين. وضمّت مديرية الإدارة الموظفين الذين وفّروا الدعم الفني في كلّ أنحاء الوكالة، وصانوا الخوادم، وحافظوا على أمانها؛ الأشخاص الذين بنوا، وخدموا، وحموا كامل شبكة الوكالة وربطوها بشبكات الوكالات الأخرى وتحكّموا في القدرة على الوصول إليها.

هؤلاء كانوا، باختصار، الأشخاص الذين استخدموا التكنولوجيا لربط كلّ الأشياء معًا. وليس مفاجئًا أن يكون معظمهم شبّانًا متعاقدين.

كان فريقي مرتبطًا بمديرية الدعم وقضت مهمتنا بإدارة هندسة خادم واشنطن الكبرى، أي الغالبية الكبرى من الخوادم المتجاورة للوكالة في الولايات المتحدة، القاعة الكبرى التي تحتوي على حواسيب ضخمة باهظة الثمن تضم الشبكات الداخلية وقواعد بيانات الوكالة، أي على كلّ أنظمتها التي تبث الاستخبارات وتتلقّاها وتحفظها. ومع أن الوكالة نشرت خوادم مؤازرة في مختلف أنحاء البلاد، فإن أكثر خوادم الوكالة أهمية كانت موضوعة هنا في الموقع. كان نصفها في مبنى المقرّ الجديد، حيث يوجد فريقي؛ والنصف الآخر في مبنى المقرّ القديم المجاور. وقد رُكّبت في جانبين متعاكسين في مبنى كلّ منها، بحيث لا نخسر آلاتٍ كثيرةً إذا فُجّر أي جانب من الجوانب.

تجلّى تصريحي الأمني، الذي يحق لي فيه الوصول إلى الـ «سرّي جدًّا/المعلومات الحساسة المجزّأة»، في تمكّني من الاطّلاع على بضعة «أقسام» مختلفة من المعلومات. بعض هذه الأقسام كان تابعًا لاستخبارات الإشارة (أو الاتصالات التي يتم اعتراضها)، والآخر كان الاستخبارات البشرية (العمل المنجز والتقارير التي يفيد بها العملاء والمحلّلون)، ويتضمن عمل الوكالة الروتيني كلا هذين المجالين. وتمكّنت، فوق ذلك، من الاطّلاع على قسم أمن الاتصالات ما أتاح لي استخدام أداة مفاتيح الترميز، وهي الشيفرات التي كانت تُعتبر تقليديًّا أهم أسرار الوكالة لأنها تُستخدم لحماية كلّ أسرارها الأخرى. كانت أداة الترميز هذه تُعالج وتخزن في الخوادم التي كنت مسؤولًا عن إدارتها ومن حولها. وكان فريقي واحدًا من قلّة في الوكالة يُسمح له أن يضع يده على هذه الخوادم، وربما الفريق الوحيد الذي يُسمح له بتسجيل الدخول إليها كلّها تقريبًا.

تُدعى المكاتب المأمونة في الوكالة «خزنات»، وكانت خزنة فريقي موجودة على بعد قليل من قسم مكتب تقديم المساعدة. كانت تشغل مكتب تقديم المساعدة نهارًا فرقة من الأشخاص الأكبر سنًّا، أقرب إلى عمر أهلي. كانوا يرتدون سترات رياضيّة وسراويل، وحتّى بلوزات وتنانير؛ كان هذا واحدًا من أماكن قليلة في عالم التكنولوجيا في وكالة الاستخبارات المركزية أتذكّر فيه رؤية هذا العدد الكبير من النساء. حمل بعض منهم شارة التعريف الزرقاء التي تعني أنهم موظفون في الحكومة، أو كما يسمّيهم المقاولون، «حكوميون» «govvies». وقد أمضوا نوباتهم يجيبون على صف من الهواتف التي ترن ويرشدون أشخاصًا في المبنى أو في الميدان إلى طريقة حلّ مشكلاتهم التقنية. كان ذلك نوعًا من نسخة مجتمع الاستخبارات لعمل مركز الاتصالات call-center: إعادة تعيين كلمة المرور، فتحُ قِفلِ الحسابات، والبحث عن ظهر قلب في قوائم استكشاف الأخطاء. «هل بإمكانك أن تسجل الخروج ثم تعود إلى الدخول؟»، «هل كابل الاتصال بالشبكة موصول؟». وإذا لم يتمكّن «الحكوميون»، بخبرتهم التقنية القليلة، من التعامل بأنفسهم مع مشكلة معيّنة، فإنهم كانوا يرفعونها إلى الفرق الأكثر اختصاصًا، وبخاصة إذا كانت المشكلة حاصلة في «ميدان أجنبي،» أي في محطات وكالة الاستخبارات المركزية في ما وراء البحار مثل كابول أو بغداد أو بوغوتا أو باريس.

أشعر ببعض الخجل للاعتراف بمدى شعوري بالفخر وأنا أسير للمرّة الأولى عبر هذا النسق الكئيب. كنت أصغر بعقودٍ من الأشخاص العاملين في مكتب تقديم المساعدة وكنت أتجاوزهم متوجّهًا إلى «الخزنة» التي لا يحق لهم، ولن يحق لهم أبدًا، دخولها. لم يكن بعد قد خطر لي، في ذلك الوقت، أن المدى الذي يُسمح لي فيه بالوصول إلى المعلومات كان يعني، بلا شك، في أن العملية بذاتها معطوبة، وأن الحكومة تخلّت عن إدارة مواهبها من الداخل وعن ترقيتهم بطريقة فاعلة لأن

ثقافة المقاولة الجديدة كانت تعني أنه لم يعد عليها أن تهتم. فطريقي هذا الذي كان يمر مجاوزًا مكتب تقديم المساعدة في وكالة الاستخبارات المركزية، صار، أكثر من أي ذاكرة أخرى أملكها عن حياتي المهنية، يرمز إلى التغيير في الجيل والثقافة في مجتمع الاستخبارات الذي كنت جزءًا منه، اللحظة التي عمدت فيها شلّة القديمي الطراز، الذين شكّلوا تقليديًّا موظفي الوكالات، وكانوا بأمس الحاجة إلى اللحاق بركب التكنولوجيات التي لم يتعبوا أنفسهم في فهمها، إلى الترحيب بموجة جديدة من قراصنة المعلومات الشبان إلى حضن المؤسسة، وتركوهم يطوّرون، ويمتلكون حقّ الوصول الكلّي والتحكّم التام في نظم تكنولوجية لا مثيل لها لسيطرة الدولة.

صرت مع الوقت أحب «حكوميّي» مكتب تقديم المساعدة الذين كانوا لطفاء وأسخياء معي، وقدّروا دومًا استعدادي للمساعدة حتى ولو لم يكن ذلك من ضمن موجبات عملي. وأنا، بدوري، تعلّمت منهم كثيرًا، في شكل متقطّع، كيف أن الجهاز الأكبر حجمًا يعمل بما هو أبعد من الطريق الدائري. كان بعض منهم قد عمل في ما مضى بالفعل في الميدان الأجنبي، على غرار العملاء الذين يساعدونهم الآن عبر الهاتف. وكانوا يعودون بعد فترة إلى الديار في الولايات المتحدة، ولا يجدون دومًا أن عائلاتهم باقية على حالها، فيُحالون إلى مكتب المساعدة للسنوات المتبقية من حياتهم الوظيفية لأنهم يفتقرون إلى المهارات الحاسوبية المطلوبة للمنافسة في وكالة تركّز باطراد على توسيع قدراتها التكنولوجية.

كنت فخورًا بفوزي باحترام «الحكوميين»، وكنت أنزعج من أناسٍ كُثُرٍ في فريقي كانوا يشفقون بتعالٍ، بل ويسخرون من هؤلاء الأشخاص اللامعين والملتزمين؛ رجال ونساء أعطوا الوكالة سنوات من حياتهم، وغالبًا في أمكنة في الخارج غير مضيافة، بل وحتّى خطرة للغاية، لقاء أجرٍ ضئيلٍ ومجدٍ قليل، وكانت مكافأتهم في نهاية ذلك وظيفة يرفعون فيها سماعات الهاتف في رواق موحّد.

بعد بضعة أسابيع قضيتها موالفًا نفسي مع الأنظمة في النوبة النهارية، انتقلت إلى النوبات الليلية - 6:00 مساء إلى 6:00 صباحًا - حيث كان يتولّى مكتب المساعدة فريقٌ صغير يغفو سرًّا بينما كان ما يتبقّى من الوكالة ساكنًا سكون الموت.

في الليل، وبخاصة بين العاشرة ليلًا والرابعة صباحًا، كانت الوكالة تمسي فارغة وخالية من الحياة، مجمّعًا كبيرًا ومسكونًا بإحساس ما بعد انتهاء العالم. كانت السلالم المتحركة تتوقّف، وكان عليك أن تصعدها كما تصعد الدرج. وكان نصف المصاعد فقط يعمل، وأصوات الأزيز التي تصدرها، والتي تكاد لا تُسمع في صخب النهار، باتت الآن صاخبة بشكل مفزع. حدّق مديرو وكالة الاستخبارات المركزية السابقون من صورهم ولم تعد العقبان الرخماء (bald eagles) تبدو كتماثيل بقدر ما كانت تبدو طيورًا كاسرة تنتظر بصبرٍ لتنقضّ وتقتل. تموّجت الأعلام الأميركية كالأطياف؛ أشباح بالأحمر، والأبيض، والأزرق. وكانت الوكالة قد التزمت أخيرًا سياسة توفير للطاقة صديقة للبيئة، وركّبت أضواء في السقف حسّاسة للحركة، فيكون الممشى أمامك غارقًا في الظلمة وتشتعل الأضواء مع اقترابك منها، ويشعرك ذلك بأن هناك من يلاحقك، ويتردّد صدى خطواتك بلا انقطاع.

كنت، لاثنتي عشرة ساعة كلّ ليلة، ثلاثة أيام عمل ويومَي عطلة، أجلس في المكتب الآمن، بين عشرين طاولة مكتب تحمل كلّ منها محطتين أو ثلاث محطات حاسوب طرفية مخصّصة لمديري الأنظمة الذين يبقون شبكة وكالة الاستخبارات المركزية العالمية متّصلة بالإنترنت. وبغض النظر عن مدى الروعة التي قد يبدو الأمر عليها، فإن العمل بحد ذاته كان تافهًا نسبيًّا، ويمكن بسهولة وصفه بأنّه الانتظار إلى حين وقوع الكارثة. لم تكن المشكلات، بصفة عامّة، صعبة على الحل. وكان عليّ، في الوقت الذي يحدث فيه خطأ ما، أن أسجّل دخولي وأحاول إصلاحه عن بعد. وفي حال لم أستطع، كان عليّ أن أنزل إلى مركز الداتا المخفي في الطابق الذي تحت طابقي في مبنى المقرّ الجديد - أو أقطع سيرًا نصف الميل المخيف عبر النفق المربوط بمركز المعطيات في مبنى المقرّ القديم - وأعبث بالآلية ذاتها.

كان شريكي في هذه المهمة-الشخص الآخر الوحيد المسؤول عن الأداء الليلي لكامل بِنية خادم وكالة الاستخبارات المركزية - فتًى سأدعوه فرانك. كان استثناءً رائعًا في فريقنا وشخصية مميّزة. فبالإضافة إلى امتلاكه وعيًا سياسيًّا (تحرّري إلى درجة تكديسه الـ «كروغرّاند» [عملة ذهبية جنوب إفريقية]) واهتمامًا ثابتًا بموضوعات من خارج التكنولوجيا (يقرأ روايات

الغموض والتشويق الكلاسيكية الورقي غلافها)، كان في الخمسين تقريبًا، عامل لاسلكي سابقًا في البحرية من النوع الذي سافر وقام بأعمال كثيرة، وقد تمكّن من التخرّج في صفوف مركز الاتصالات لكونه متعاقدًا.

عليّ أن أقول إنني عندما قابلت فرانك للمرّة الأول، فكّرت: تخيّل لو أن حياتي بأكملها كانت مثل الليالي التي أمضيتها في كاسل. لأنه، وبصراحة، كاد فرانك أن لا يقوم بأيّ عملٍ على الإطلاق. أقلّه كان هذا هو الانطباع الذي أَحَبَّ أن يتركه. استمتَع بإخباري، أنا والآخرين، بأنه لا يعرف في الحقيقة شيئًا عن الحوسبة ولم يفهم لماذا وضعوه في فريقٍ مهمٍّ كهذا. وتعوّد القول إنّ «المقاولة هي ثالث أكبر خديعة في واشنطن»، بعد الضريبة على الدخل والكونغرس. وزعم أنه كان قد أخطر رئيسه بأنه سيكون «أقرب إلى عدم النفع» عندما اقترحوا نقله إلى فريق الخوادم، لكنهم مع ذلك نقلوه. وبحسب روايته، فإنّ كلّ ما كان قد أنجزه في العمل في الجزء الأكبر من العقد الماضي هو الجلوس في المكان وقراءة الكتب، مع أنه كان يلعب أحيانًا السوليتير - بأوراق اللعب الحقيقية، طبعًا، وليس على الحاسوب - ويستغرق في الذكريات عن زوجات سابقات (كانت تستحق الاحتفاظ بها) وصديقات حميمات (أخذت سيارتي، لكنها كانت تستحق هذا العناء). وكان يكتفي أحيانًا بالمشي طوال الليل ويعيد تحميل موقع درادج ريبورت Drudge Report الإخباري.

وعندما يرنّ الهاتف في إشارة إلى عطلٍ ما، ولم ينجح قطع الكهرباء عن خادم ما وإعادة وصلها، كان يكتفي بإبلاغ الأمر لنوبة النهار. وفلسفته (إذا أسميتها كذلك) كانت تتمثّل في الأساس بأنّ على نوبة الليل أن تنتهي في وقتٍ ما، ونوبة النهار تمتلك أشخاصًا أفضل. لكن نوبة النهار سئمت، كما يبدو، وهي تأتي إلى العمل في كلّ صباح لتجد فرانك رافعًا رجليه أمام المعادل الرقمي لحريق صندوق القمامة، وهكذا تم استخدامي.

كانت الوكالة، ولسببٍ من الأسباب، قد قرّرت أنّ من الأفضل الإتيان بي بدلًا من ترك هذا الشخص المتقدّم في السن يذهب. وبعد نحو أسبوعين على عملنا معًا، كنت قد اقتنعت بأنه لا بدّ من أنّ الاستمرار في توظيفه هو نتيجة علاقة شخصية أو منّة. وحاولت، اختبارًا لهذه النظرية، استدراج فرانك، وسألته عن مديري وكالة الاستخبارات المركزية أو كبار ضباط الوكالات الأخرى الذين خدم معهم في البحرية. لكنّ سؤالي لم يؤدِّ إلّا إلى استثارة خطبة عصماء عن أنّ قدامى البحرية، من ذوي المناصب الرفيعة في الوكالة، لم يكن أيّ منهم من المجنّدين، بل كانوا جميعهم ضبّاطًا، وهو ما يفسّر أشياء كثيرة عن سجلّ الوكالة المزري. واستمرّت المحاضرة من دون توقّف، إلى أن ظهر فجأة تعبير مذعور على وجهه، وقفز واقفًا وقال: «يجب أن أبدّل الشريط!».

لم أمتلك فكرة عمّا كان يتحدث عنه. لكن فرانك كان قد توجّه بالفعل إلى الباب الرمادي في خلفية خزنتنا، والذي يفتح على درجٍ قذرٍ يصل مباشرة إلى مركز البيانات نفسه؛ غرفة طنّانة، باردة، بلون سواد الليل كنا نجلس فوقها مباشرة.

قد يشكّل الذهاب إلى خزنة الخوادم، وبخاصة في وكالة الاستخبارات المركزية، تجربة مربكة. تنزل إلى ظلمة تومض بأضواء الليد الخضر والحمر، أشبه باحتفال ميلادي شرّير، تهتزّ بطنين المراوح الصناعية التي تبرّد الآلات الثمينة المركّبة على رفوف لمنعها من الذوبان. كان الوجود هناك يصيب دومًا ببعض الدوار، حتى من دون وجود شخصٍ مهووسٍ أكبر سنًّا يلعن كالبحّار الذي كانه، وهو يندفع مسرعًا نزولًا إلى قاعة الخوادم.

توقّف فرانك عند زاوية متهالكة تضم حُجَيرة مرتجلة للتجهيزات المستعادة التي تحمل علامة تدلّ إلى أنها ملك لمديرية العمليات. وكان حاسوب قديم يحتل معظم المكتب الكئيب، المتداعي. كان، بعد الفحص عن كثب، كناية عن شيء من أوائل التسعينيات، بل وحتى من أواخر الثمانينيات، أقدم من أي شيء أذكره من مختبر والدي في خفر السواحل؛ كان حاسوبًا قديمًا جدًّا بحيث أنه يجب أن لا يُسمّى حاسوبًا. كان بصورة أصح آلة، تُشغّل نوعًا من شريط التسجيل المصغّر لم أتعرّف إليه لكنني كنت متأكّدًا تمام التأكّد من أنه سيلقى الترحيب في متحف «سميثونيان».

كانت توجد على مقرّبة من هذه الآلة خزنة ضخمة فتحها فرانك.

تعامل مع الشريط الذي كان في الآلة، وأخرجه بصعوبة، ووضعه في الخزنة. ثم أخرج شريطًا أثريًّا آخر من الخزنة ووضعه في الآلة بدلًا من الآخر مدخلًا إياه من خلال اللمس فقط. نقر بعناية بضع مرّات على لوحة المفاتيح القديمة -

Down, Down, Down, tab, tab, tab. لم يتمكّن من رؤية تأثير تلك النقرات، لأنّ شاشة الآلة توقّفت عن العمل، لكنه نقر زر الرجوع بثقة.

لم يكن باستطاعتي تبيان ما يجري. لكن الشريط الصغير شرع في إصدار صوت تكتكة، «تِك، تِك، تِك» ثمّ بدأ يدور، وافترّ ثغر فرانك عن ابتسامة رضى.

قال: «هذه أهم آلة في المبنى فالوكالة لا تثق بهذا الهراء التكنولوجي الرقمي. إنهم لا يثقون بخوادمهم الخاصة. وأنت تعرف أنها تتعطّل بشكل دائم. لكن عندما تتعطّل الخوادم، فإنهم يخاطرون بفقدان ما يخزنونه، ولهذا، وكي لا يفقدوا كلّ ما يأتي خلال النهار، يقومون بالنسخ الاحتياطي backup على الشريط ليلًا».

«تقوم هنا إذًا بتخزين النسخ الاحتياطي؟».

«تخزين النسخ الاحتياطي على شريط، على الطريقة القديمة، موثوق كالذبحة القلبية. يصعب جدًا على الشريط أن ينهار».

«لكن ماذا يوجد على الشريط؟ هل هي أمور شخصية، أم هي الاستخبارات الفعلية الواردة؟».

وضع فرانك يده على ذقنه في وضعية المفكّر وادّعى أنه يأخذ السؤال على محمل الجد، ثم قال: «يا رجل، إد، لم أشأ أن اضطر إلى إخبارك. لكنها تقارير ميدانية من صديقتك الحميمة، ولدينا كثير من العملاء الذين يرسلون التقارير. إنها استخبارات خام. خام جدًّا».

ضحك وهو يصعد إلى الطابق العلوي، وتركني وقد أعياني الكلام وأنا أحمرّ خجلًا في ظلمة الخزنة.

بعد أن كرّر فرانك شعائر تغيير الشريط نفسها في الليلة التالية، وفي الليلة التي بعدها، وفي كلّ ليلة عملنا فيها معًا بعد ذلك، بدأتُ أدرك سبب احتفاظ الوكالة به في الجوار بالإضافة إلى حس الفكاهة. كان فرانك الشخص الوحيد المستعد للبقاء في المكان بين السادسة مساءً والسادسة صباحًا، وكان كبيرًا في السن كفاية ليعرف كيفية استخدام نظام الشريط المسَجَّل الملكية هذا. أما جميع التقنيين الآخرين الذين كانوا قد عاشوا في العصور المظلمة، حيث كان الشريط هو الوسيلة، فقد بات لديهم الآن عائلات يفضّلون البقاء معها في الليل. لكن فرانك كان عازبًا ويتذكّر ما كان عليه العالم قبل عصر التنوير.

بعدما عثرتُ على طريقةٍ لأتمتة معظم عملي - وضعت برنامجًا نصيًّا لتحديث الخوادم وإعادة العمل بالاتصالات المقطوعة مع الشبكة - بدأ يتوافر لي وقت طويل أخصّصه لفرانك. أي، أنه كان لديّ الليل بأكمله لأقوم، تقريبًا، بكل ما أردته. وأمضيت ساعات كثيرة في أحاديث طويلة مع فرانك، وبخاصة في الأمور السياسية التي كان يقرأها، مثل كيفية عودة البلاد إلى معيار الذهب، أو تعقيدات الضريبة الثابتة. لكن، كان هناك دومًا فترات في كلّ نوبة يختفي فيها فرانك. فهو إما يدفن رأسه في رواية حول «من الجاني» ولا يرفعه حتى الصباح، وإما يجول في أروقة الوكالة، مارًّا بالكافيتيريا لتناول قطعة من البيتزا الفاترة أو بالقاعة الرياضية لرفع الأثقال. وكانت لديّ، بالتأكيد، طريقتي للاختلاء بنفسي، وهي الاتصال بالإنترنت.

عندما تتّصل بالإنترنت في وكالة الاستخبارات المركزية، عليك أن تضع علامة في خانة «الموافقة على اتفاق المراقبة»، الذي يعني في الأساس أن كلّ ما تفعله يُسجّل وأنك توافق على أنك لا تتوقع أي خصوصية مهما تكن. وينتهي بك الأمر وأنت تضع في أغلب الوقت علامة في هذه الخانة بحيث يصبح ذلك طبيعة ثانية. ولا تعود هذه الاتفاقات مرئية لك عندما تعمل في الوكالة لأنها تظهر باستمرار وأنت تحاول دومًا أن تنقر عليها فحسب وتزيلها وتعود إلى ما كنت تفعله. وهذا، في رأيي، سبب رئيسي يفسّر لماذا لا يشارك معظم العاملين في مجتمع الاستخبارات المدنيين مخاوفهم في شأن تعقّبهم على الإنترنت: ليس لأنهم يمتلكون أي معلومات من الداخل حول كيف تسهم الرقابة الرقمية في حماية أميركا، بل لأنه بالنسبة إلى العاملين في مجتمع الاستخبارات، يُعتبر تعقّب رئيسهم لهم إحدى مواصفات الوظيفة.

في أي حال، لم يكن الأمر وكأنه يوجد على الإنترنت العام ما هو أكثر إثارة للاهتمام مما لدى الوكالة داخليًّا بالفعل. وقلّة هم الذين يدركون هذا، ولكن لدى وكالة الاستخبارات المركزية الإنترنت والشبكة العنكبوتية الخاصّتان بها. لديها نوعها الخاص من الفيسبوك ما يتيح للعملاء التفاعل اجتماعيًّا؛ ونوعها الخاص من الويكيبيديا التي تزوّد العملاء بالمعلومات عن

فِرَق الوكالة، ومشاريعها، ومهامها؛ ونسختها الداخلية من جوجل - وهي في الواقع تقدمة من جوجل - التي تتيح للعملاء البحث في هذه الشبكة السرّية المترامية الأطراف. ولكل مكوّن من مكوّنات وكالة الاستخبارات المركزية صفحته الخاصة على هذه الشبكة، والتي تناقش ما يفعله، وتُنشر فيها محاضر الاجتماعات والعروض الإيضاحية. كان ذلك تثقيفي على مدى ساعات وساعات في كلّ ليلة.

بحسب فرانك، إنّ أول الأمور التي يبحث عنها الجميع على الشبكة الداخلية لوكالة الاستخبارات المركزية هي الكائنات الفضائية و11 أيلول/سبتمبر، ولهذا، ودائمًا بحسب فرانك، لن يحصل الواحد أبدًا على أي نتيجة بحث ذات مغزى. ومع ذلك، قمت بالبحث. ولم تعطني نسخة وكالة الاستخبارات المركزية عن محرّك البحث «جوجل» نتيجة ذات مغزى لأي منهما، لكن مهلًا، ربما كانت الحقيقة موجودة على محرّك أقراص شبكة أخرى. وللعلم، وإلى حدٍّ ما أستطيع قوله، فإن الكائنات الفضائية لم تتّصل مطلقًا بالأرض، أو أقلّه لم تتّصل بالاستخبارات الأميركية. لكن القاعدة احتفظت بروابط وثيقة غير معهودة مع حلفائنا السعوديين، وهي حقيقة عمل البيت الأبيض في عهد بوش بقوة على طمسها، ونحن نمضي إلى الحرب مع دولتين أخريين.

هاكُم أمرًا لم تفقهه وكالة الاستخبارات المركزية، المختلّة النظام، جيّدًا في ذلك الوقت، كما لم يفهمه أيضًا أيّ صاحب عمل أميركي كبير خارج وادي السيليكون: يمكن لفتى الحاسوب أن يعرف كلّ شيء، أو بالأحرى يستطيع أن يعرف كلّ شيء. وكلّما ارتفع منصب هذا الموظف، ازدادت امتيازاته على مستوى أنظمة الحواسيب، وازداد وصوله إلى كلّ وحدة (بايت byte) من وحدات الوجود الرقمي لصاحب عمله. ولا يتمتّع كلّ شخص، بالتأكيد، بدرجة كافية من الفضول للاستفادة من هذه المعرفة، كما أنّ الفضول الصريح لا يستحوذ على كلّ شخص. فقد كانت توغّلاتي في أنظمة وكالة الاستخبارات المركزية امتدادًا لرغبتي الطفولية في فهم كيفية عمل كلّ شيء، وكيف تتوالف مختلف مكوّنات الآلية في الكل. وتمكّنتُ، بفضل وظيفتي الرسمية وامتيازات مدير الأنظمة، وبفضل مهاراتي التقنية التي أتاحت لي استخدام ترخيصي الأمني إلى الحد الأقصى، من إشباع كلّ قصورٍ معلوماتيّ عندي، وأكثر. وفي حال كنتم تتساءلون: نعم، لقد هبط الإنسان على سطح القمر. التغيُّر المناخي حقيقي. ونظرية مؤامرة غازات الكيمتريل chemtrails ليست حقيقية.

قرأت على الموقع الإخباري الداخلي لوكالة الاستخبارات المركزية برقيات سرّية للغاية ذات صلة بمحادثات تجارية وبانقلابات كانت ما تزال تتكشّف. وغالبًا ما كانت روايات الوكالة للأحداث شبيهة جدًّا بالروايات التي ستظهر في النهاية، بعد ذلك بأيام، على الشبكات الإخبارية مثل CNN، أو فوكس. وكانت الفروقات الأساسية تتّصل بالمصدر وبمستوى التفاصيل. لكن رواية الصحف أو المجلّات لانتفاضة في الخارج قد تُنسب إلى «مسؤول كبير تحدّث بشرط عدم ذكر اسمه»، في حين سيكون لرواية وكالة الاستخبارات المركزية مصدر محدّد-لنقُل، ZBSMACKTALK/1، وهو موظف في وزارة الداخلية يستجيب بانتظام لمهام يُكلّف بها، يدّعي معرفة غير مباشرة بالأمر، وكان في السابق قد أثبت صدقيّته. وسيكون الاسم الحقيقي لـ BSMACKTALK/1 وتاريخه الشخصي الكامل، وهو ما يُدعى ملف الحالة، على بعد بضع نقرات فحسب.

أحيانًا، لا يظهر موضوع إخباري داخلي معيّن في وسائل الإعلام، وهكذا فإن الإثارة وأهمية ما كنت أقرؤه ستزيدان من تقديري لأهمية عملنا وتجعلانني أشعر وكأنني أفوّت على نفسي الفرص بالاكتفاء بالجلوس أمام محطة العمل. قد يبدو هذا ساذجًا، ولكنّني فوجئت لمعرفتي إلى أي مدى كانت وكالة الاستخبارات المركزية عالمية؛ ولا أعني عملياتها، بل أعني قواها العاملة. كان عدد اللغات التي سمعتها في الكافيتيريا مذهلًا، ولم أستطع إلّا الشعور بمدى ريفيّتي. كان العمل في مقرّ وكالة الاستخبارات المركزية مثيرًا، لكنه كان ما يزال يبعد بضع ساعات عن المكان الذي كنت قد نشأت فيه والذي كان، في جوانب كثيرة منه، بيئة مماثلة. كنت في العشرين، ولم أخرج فعلًا من نطاق الطريق الدائري باستثناء بعض أشغالي في كارولينا الشمالية، والرحلات التي قمنا بها في صغري لزيارة جدّي في قواعد خفر السواحل التي كان يتولّى قيادتها.

بينما كنت أقرأ عن الأحداث في واغادوغو، كينشاسا، وغيرها من المدن الغريبة التي لا يمكن العثور عليها على خرائط

غير محوسبة، أدركت أنه عليّ، ما دمت شابًا، أن أخدم بلادي من خلال القيام بشيء ذي مغزى فعلي في الخارج. وفكّرت بأن البديل عن ذلك كان أن أمسي نسخة أكثر نجاحًا عن فرانك: جالسًا إلى مكاتب أكبر، جانيًا تدريجًا مالًا أكثر، إلى أن يتخطّاني الزمن أنا أيضًا، وأبقى في الجوار لأتعامل مع المُعادل المستقبلي لآلة تسجيل الشرائط المهترئة.

حينذاك قمت بما لا يُعقل. خطّطت لأصير «حكوميًّا».

أعتقد أن ذلك أدهش بعض رؤسائي، لكنهم شعروا أيضًا بالإطراء، لأنّ المسار التقليدي هو العكس: يمضي الموظف الحكومي في نهاية وظيفته إلى المجال الخاص ويجني مالًا كثيرًا. وما من تقني متعاقد، بدأ عمله للتو، يتحوّل إلى القطاع العام ويحصل على غنيمة. لكن أن أصير «حكوميًّا» فقد كان، في ذهني، أمر منطقي: سأتقاضى أجرًا لأسافر.

حالفني الحظ، وأُتيحت وظيفة. فبعد مرور تسعة أشهر عليّ وأنا مدير أنظمة، تقدّمت بطلب إلى وظيفة تقنية في وكالة الاستخبارات المركزية في الخارج، وبعد فترة قصيرة قُبلت.

كان آخر يوم لي في مقرّ وكالة الاستخبارات المركزية مجرّد شكليّات. كان قد سبق أن أنهيتُ كلّ الإجراءات الورقية واستبدلت ببطاقتي الخضراء واحدة زرقاء. وكان كلّ ما تبقى لي عمله هو المرور بتلقين عقائدي آخر، أجري، وقد صرت الآن حكوميًّا، في غرفة اجتماعات فاخرة على مقرّبة من كافيتيريا «دانكن دونتس» Dunkin Donuts. أدّيت هنا الشعائر المقدّسة التي لا يشارك فيها المقاولون على الإطلاق. رفعت يدي لأقسم يمين الولاء، ليس للحكومة أو الوكالة التي باتت الآن توظّفني مباشرة، بل للدستور الأميركي. أقسم جازمًا بأن أساند وأدافع عن دستور الولايات المتحدة ضد جميع الأعداء، الخارجيين والمحلّيين.

وفي اليوم التالي، قدت سيارتي الهوندا سيڤيك الوفيّة إلى ريف ڤرجينيا. كان عليّ، لأصل إلى محطة أحلامي الخارجية، أن أعود أوّلًا إلى المدرسة، في أوّل صف دراسة أتابعه أبدًا حتى النهاية.

14

كونت «التلّة»

قضت الأوامر الأولى التي تلقّيتها، باعتباري موظفًا معيّنًا حديثًا في الحكومة، أن أتوجّه إلى كومفورت إن في وارنتون، فرجينيا، وهو نُزُل كئيب متهالك كانت «وزارة الخارجية»، وأعني بذلك وكالة الاستخبارات المركزية، زبونه الأساسي. كان أسوأ نُزُل في بلدة تضم الأسوأ، وقد يكون هذا هو سبب اختيار وكالة الاستخبارات المركزية له. فكلّما قلّ عدد الضيوف انخفضت احتمالات أن يلاحظ أحدٌ أن هذا الكومفورت إن بالذات يُستخدم مقرًّا لنوم من يلتحق بمركز وارنتون للتدريب، أو كما يسميه الأشخاص الذين يعملون هناك، «التلّة».

نبّهني موظف الاستقبال، لدى تسجيل دخولي، إلى عدم استخدام الدرج، الذي كان مغلقًا بشريط تحذير من الشرطة. أُعطيتُ غرفة في الطابق الثاني من المبنى الرئيسي تطلّ على المباني الملحقة بالنُزُل وعلى موقف السيارات. بالكاد كانت الغرفة مضاءة، وكان هناك عفن في الحمام، والسجّادات متّسخة مع وجود آثار حروق سجائر تحت إشارة «ممنوع التدخين»، والفرشة القذرة كانت ملطّخة باللون القرمزي الداكن بما أمِلتُ في أن يكون كحولًا. ومع ذلك أحببتها - كنت ما أزال في عمر يمكن أن أجد فيه رومانسية في هذه القذارة - وأمضيت ليلتي الأولى مستيقظًا وأنا ممدّد في السرير، أراقب الحشرات تجتاح المصباح العلوي الوحيد المقبّب وأحصي الساعات التي توصلني إلى موعد الإفطار الأوروبي الموعود.

واكتشفت في الصباح التالي أن الإفطار في أوروبا وارنتون يتألّف من علبة من حبوب «فروت لوبس» Froot Loops واللبن الرائب (الزبادي). أهلًا بكم في الحكومة.

سيكون كومفورت إن منزلي على مدى الأشهر الستة التالية. امتنعنا، رفاقي النزلاء وأنا، كما دعوْنا أنفسنا، عن إطلاع أحبائنا على مكان إقامتنا وعلى ما كنّا نقوم به. واستندتُ بقوّة إلى هذه البروتوكولات، ونادرًا ما توجّهت إلى ميريلاند، أو تحدّثت مع ليندسي على الهاتف. وفي أيّ حال، لم يكن مسموحًا لنا أن نأخذ هواتفنا إلى المدرسة، لأنّ الصفّ كان سرّيًّا، وكانت لدينا صفوف طوال الوقت. وأشغلت وارنتون معظمنا طوال الوقت فلم نشعر بالوحدة.

إذا كانت «المزرعة»، في الأسفل عند كمپ پيري Camp Peary، هي مؤسسة التدريب الأكثر شهرة في وكالة الاستخبارات المركزية، خصوصًا لأنها الوحيدة التي يُسمح لفريق العلاقات العامة في الوكالة بالحديث عنها لهوليوود، فإن «التلّة» هي بلا شك الأكثر غموضًا. فـ«التلّة»، المتّصلة عبر المايكروويف والألياف الضوئية بنقطة الارتباط عبر الأقمار الصناعية في براندي ستايشن Brandy Station - جزء من كوكبة المواقع الشقيقة في مركز وارنتون للتدريب - تعمل بوصفها قلب شبكة الاتصالات الميدانية لوكالة الاستخبارات المركزية، وقد اختير موقعها بعناية خارج مدى القنبلة الذرية من واشنطن العاصمة. ويحب التقنيون اللاذعون الكبار في السن الذين عملوا هناك أن يقولوا إنّ وكالة الاستخبارات المركزية قد تنجو إذا فقدت مقرّها العام في هجوم كارثي، لكنها ستموت إذا خسرت وارنتون. أما الآن، وقد احتوت قمة التلة على مركزين للبيانات سريين للغاية وضخمين - وقد أسهمت لاحقًا في بناء أحدهما - فإنّني أميل إلى الموافقة.

اكتسبت «التلة» اسمها بسبب موقعها، في أعلى منحدرٍ ضخم. كان لا يوجد، عندما وصلتُ، إلّا طريق واحد يؤدّي إليها، مرورًا بسياجٍ خارجيٍّ غير محدّدٍ عن قصد، ومن ثم صعودًا عبر طلعةٍ قاسيةٍ جدًّا بحيث أنه في كلّ مرّة تهبط فيها الحرارة ويتكوّن الجليد على الطريق، تفقد الآليات قوّة الدفع وتنزلق إلى الوراء عبر المنحدر.

في الخلف مباشرة لنقطة التفتيش المحروسة، تقع المنشأة المتهالكة التابعة لوزارة الخارجية والمخصّصة للتدريب على الاتصالات الدبلوماسية، والتي أريد لموقعها البارز أن يعزّز دورها كغطاء: جعل «التلّة» تبدو وكأنها مجرّد مكان تقوم فيه

الخارجية الأميركية بتدريب خبراء التكنولوجيا. وفي ما بعد ذلك، وسط المنطقة الخلفية، كانت تقع مختلف الأبنية الخفيضة غير المصنّفة التي درستُ فيها، بل ويوجد أبعد من ذلك حقل الرماية الذي يستخدمه مُطلقو النار في مجتمع الاستخبارات للتدريب الخاص. كانت الطلقات تدوّي، بأسلوب إطلاق نار لم أكن متعوّدًا عليه: طخ-طخ، طخ؛ طخ-طخ، طخ. طلقتان بهدف شلّ القدرة، تعقبهما طلقة مسدّدة بقصد الإعدام.

كنت هناك كمنتسبٍ إلى صف «06-6» في برنامج التدريب الأساسي على الاتصالات السلكية واللاسلكية، الذي يخفي اسمه المتّسم بالحياد المقصود واحدًا من أكثر المقرّرات الدراسية سرّيةً واستثنائيةً في الوجود. والهدف من البرنامج هو تدريب «ضباط أمن المعلومات التقنية» TISO - كادر وكالة الاستخبارات المركزية المؤلف من نخبة موظفي الاتصالات communicators، أو، بصفة أقلّ رسمية، commo guys. ويُدرّب ضابط أمن المعلومات التقنية ليكون «متعدّد المهن»، شخصًا واحدًا بديلًا للأدوار المتخصّصة التي كان يلعبها أفراد الجيل السابق أمثال مسجّل الشيفرات، وعامل اللاسلكي، والكهربائي، والميكانيكي، ومستشار الأمن المادي والرقمي، وتقني الحواسيب. وتمثّل عملي الأساسي، في كوني موظفًا سرّيًّا، في إدارة البِنية التكنولوجية التحتية لعمليات وكالة الاستخبارات المركزية، غالبًا في ما وراء البحار في محطات مخفيّة داخل البعثات الأميركية والقنصليات والسفارات. من هنا ندرك صلة وزارة الخارجية. والفكرة هي أنك، إذا كنت في سفارة أميركية ما، يعني القول إنه إذا كنت بعيدًا من الديار ومحاطًا بأجانب غير جديرين بالثقة - سواء كانوا معادين أو حلفاء، فهم جميعهم، بالنسبة إلى وكالة الاستخبارات المركزية غير جديرين بالثقة-فسيكون عليك أن تتولّى كلّ حاجاتك التقنية داخليًّا. فلو طلبتَ من عامل صيانةٍ محليٍّ أن يصلّح قاعدة التجسّس السرّية، فسيصلّحها بالتأكيد، حتى بسعرٍ بخس، لكنه سيزرع أجهزة تنصّت، يصعب اكتشافها، لحساب قوّة أجنبية.

بات موظفو أمن المعلومات التقنية، نتيجة ذلك، مسؤولين عن كيفية صيانة كلّ آلة تقريبًا في المبنى، من الحواسيب الشخصية وشبكات الحواسيب، إلى كاميرات المراقبة، وأنظمة التدفئة والتهوئة والتبريد، وألواح الطاقة الشمسية، والسخّانات والبرّادات، ومولّدات الطوارئ، والحجز على الأقمار الصناعية، وآلات الترميز العسكرية، وأجهزة الإنذار، والإقفال، وما إلى ذلك. وتقضي القاعدة أنّه إذا كان الشيء يوصل بالكهرباء أو توصل الأجهزة به، فهي إذًا مشكلة الموظّف في أمن المعلومات التقنية.

على موظّفي أمن المعلومات التقنية أن يعرفوا أيضًا كيف يصنعون بعضًا من هذه الأنظمة نفسها، تمامًا كما عليهم أن يعرفوا كيف يتلفونها، عندما تتعرّض السفارة للحصار مثلًا، بعدما يكون قد أُجلي جميع الدبلوماسيين ومعظم رفاقهم من موظفي وكالة الاستخبارات المركزية. فموظفو أمن المعلومات التقنية هم دومًا آخر من يرحل. من واجبهم بثّ رسالة «انقطاع الإرسال» الأخيرة إلى المقرّ الرئيسي بعدما يكونون قد فرموا وأحرقوا ومحوا وأزالوا المغنطة وفكّكوا كلّ ما يحمل بصمات أصابع وكالة الاستخبارات المركزية، من الوثائق العملانية في الخزنات، إلى الأقراص التي تحتوي على المواد المشفّرة، لضمان عدم بقاء أي شيء له قيمة يستولي عليه العدو.

أما لماذا كانت هذه وظيفة وكالة الاستخبارات المركزية وليس وزارة الخارجية - وهي الكيان الذي يملك بالفعل مبنى السفارة - فهو أكثر من مجرّد الفارق بين الكفاية والثقة: السبب الحقيقي هو الإنكار المعقول. فالسر المكشوف في الدبلوماسية الحديثة هو أن الوظيفة الأساسية للسفارة في أيامنا هذه هي في أن تكون منصّة للتجسّس. وقد محى الزمن التفسير القديم عن سبب محاولة دولة ما الاحتفاظ بوجودٍ ماديٍّ سياديٍّ على أرض دولة أخرى، وذلك مع ظهور الاتصالات الإلكترونية والطائرات ذات المحرّكات النفاثة. والدبلوماسية الأكثر مغزى اليوم تكون مباشرة بين الوزارات والوزراء. وبالتأكيد ما تزال السفارات تقوم أحيانًا بالمسعى وتساعد في مؤازرة مواطنيها في الخارج. ومن ثمّ هناك الأقسام القنصلية التي تصدر تأشيرات السفر وتجدّد الجوازات. وغالبًا ما تقع هذه في مبنى مختلف تمامًا. وفي أي حال فإنّ أيّ نشاطٍ من هذه الأنشطة لا يبرّر مصاريف الاحتفاظ بكل تلك البنية التحتية. بل إن ما يبرّر الإنفاق هو قدرة دولة ما على استخدام جهاز سياستها الخارجية غطاء لممارسة تجسّسها وإضفاء الطابع الشرعي عليه.

يعمل موظفو أمن المعلومات التقنية تحت غطاء دبلوماسي بأوراق اعتماد تخفيهم بين موظفي جهاز السياسة الخارجية، بصفة ملحقين. وربما يوجد في أكبر السفارات خمسة من هؤلاء الأشخاص، وفي السفارات الكبيرة ثلاثة، لكن لا يوجد في معظمها إلّا واحد، ويُدعون «الأحاديين». وأذكر أنّه قيل لي إنّ لديهم، من ضمن المراكز التي توفّرها وكالة الاستخبارات المركزية، النسبة الأعلى من الطلاق. فأن تكون «أحاديًّا» يعني أن تكون الموظّف التقنيّ الوحيد، بعيدًا من الديار، في عالم كلّ شيء فيه معطّل دائمًا.

بدأ فصلي الدراسي بحوالى ثمانية أعضاء ولم يخسر إلّا واحدًا قبل التخرّج، وهو ما قيل لي أنه كان غير مألوفٍ إلى حدٍّ ما. كذلك كان هذا الطاقم غير المتجانس غير مألوف أيضًا، مع أنه يمثّل إلى حدٍّ كبير نوع الساخطين الذين ينضمّون طوعًا إلى مسارٍ وظيفيٍّ لا يضمن لهم إلّا بأنهم سيمضون غالبية خدمتهم متخفّين في بلد أجنبي. وأنا، لأول مرّة في حياتي الوظيفية في مجتمع الاستخبارات، لم أكن الاصغر سنًّا في القاعة. وبإمكاني القول، وأنا في الرابعة والعشرين، إنني كنت تقريبًا في الوسط، وإن كانت خبرتي في العمل بالأنظمة في المقرّ العام أعطتني بالتأكيد دفعة من ناحية التآلف مع عمليات الوكالة. كان معظم الآخرين مجرّد فتية ميّالين إلى التكنولوجيا وقد تخرّجوا للتوّ من المعهد، أو مباشرة من الشارع، ممن كانوا قد تقدّموا بطلباتهم عبر الإنترنت.

وفي إيماءة إلى تطلّعات فروع الميدان الخارجي شبه العسكرية لوكالة الاستخبارات المركزية، أطلق بعضنا على بعضنا الآخر أسماء مستعارة - خُصِّصتْ سريعًا على أساس غرابة الأطوار - أكثر بكثير من استخدام أسمائنا الحقيقية. كان تاكو بل Taco Bell ابن ضاحية؛ عريض المنكبين، محبوبًا، وشارد الذهن. كان في العشرين، والعمل الوحيد الذي سبق أن تولاهّ قبل وكالة الاستخبارات المركزية، كان مدير النوبة الليلية في فرع المطعم الشهير في بنسلفانيا وقد سُمّي على اسمه. وكان رينمان Rainman في أواخر العشرينات وأمضى الفصل متنقّلًا حول طيف التوحّد بين الانعزال الجامد والارتعاش الغاضب. حمل الاسم الذي أطلقناه عليه بفخر وادّعى أنّه لقب تشريفي أميركي أصلي. فلوت Flute استحق اسمه لأن حياته الوظيفية في المارينز كانت أقل تشويقًا لنا من شهادته في المِصفار panpipe التي حصل عليها من أحد المعاهد الموسيقية. وكان سبو SPO في الخامسة والثلاثين أو ما حولها وواحدًا من أكبرنا سنًّا. وسُمّي كذلك لأنه كان ضابطًا في الشرطة الخاصة Special Police Officer في المقرّ العام لوكالة الاستخبارات المركزية، حيث ضجر كثيرًا من حراسة البوابة في ماكلين McLean إلى حدّ أنه صمّم على الهروب إلى ما وراء البحار حتى ولو كان يعني ذلك حشر عائلته في غرفة نُزُل واحدة (وهو وضع استمر إلى أن وجدت الإدارة أن ثعبان أولاده الأليف يعيش في درج دولاب الملابس). وكان أكبرنا سنًّا هو الكولونيل، وهو رتيب سابق في الاتصالات في القوات الخاصّة، الذي، وبعد جولات متعدّدة في المناطق الصحراوية، كان يقوم بتجربته لفصله الثاني. وأسميناه الكولونيل، بالرغم من كونه مجرّد مجنّد وليس ضابطًا، في الغالب بسبب شبهه بذلك الكنتاكي الودود الذي كنّا نفضل فراريجه المقلية على الطعام العادي في كافيتيريا وارنتون.

وكان لقبي - أعتقد أنني لا أستطيع تحاشي ذلك - هو الكونت. ليس بسبب محتدي الأرستقراطي أو بسبب حسّ الموضة المتأنّق لدي، بل لأنّني، على غرار دمية مصّاص الدماء الفلينية في سيزامي ستريت Sesame Street، أمتلك نزعة مقاطعة الصف برفع إبهامي، كما لو أنني أقول: «واحد، اثنان، ثلاثة، آه، ها، ها، لقد نسيتَ أمورًا ثلاثة!».

هؤلاء هم الرفاق الذين كنت أدور معهم في حلقة من حوالى عشرين حصّة مختلفة، لكلّ منها اختصاصها، لكن معظمها يتّصل بالكيفية التي بها نجعل التكنولوجيا المتوافرة في أي بيئة تخدم حكومة الولايات المتحدة، سواء في السفارة أو خارجها.

تضمّن أحد التمارين جرّ «حزمة الاستخدام الخارجي» صعودًا إلى سطح أحد المباني، وهي عبارة عن حقيبة تزن ثمانين رطلًا (حوالى 36 كلغ) تحتوي على معدات اتصال تعود إلى زمن سابق لعمري. وكان عليّ، مستعينًا ببوصلة وورقة إحداثيات مغلّفة بالبلاستيك، أن أعثر في كلّ تلك السماء الواسعة المتلألئة بالنجوم على واحد من أقمار وكالة الاستخبارات المركزية الصناعية الخفيّة الذي سيربطني بالسفينة الأم للوكالة، أي مركز اتصالات الطوارئ في ماكلين - إشارة النداء هي «المركز» - ومن ثمّ استخدم معدّات حقبة الحرب الباردة في داخل الرزمة لإقامة قناة اتصال مشفّرة. كان هذا التمرين تذكيرًا عمليًّا

لكون عامل الاتصالات هو الأول في الدخول والآخر في الخروج: يمكن لرئيس المحطة أن يسرق أعمق سرّ في العالم، لكن ذلك لا يعني شيئًا إلى أن يتمكّن أحدٌ من إيصاله إلى الديار.

في تلك الليلة، بقيت في القاعدة حتى ما بعد حلول الظلام، ثمّ قدت سيارتي صعودًا حتى قمة التلّة، وركنتها خارج الاصطبل الذي كان قد تم تحويل وجهة استخدامه، وكنا ندرس فيه المبادئ الكهربائية الهادفة إلى منع الخصوم من رصد أنشطتنا. وكانت الأساليب التي تعلّمناها تبدو أحيانًا أشبه بالـ «ڤودو» voodoo - مثل القدرة على إعادة إنتاج ما يُعرض على أي شاشة حاسوب، باستخدام الانبعاثات الكهرومغنطيسية الدقيقة التي تسبّبها التيارات المتذبذبة لمكوّناتها الداخلية، وهو أسلوب يُدعى قرصنة ڤان إك Van Eck phreaking. وإذا بدا ذلك صعبًا على الفهم، فإنني أُصدقك القول إننا، نحن أيضًا، شعرنا بالأمر ذاته. بل إن المدرّب نفسه اعترف من دون صعوبة بأنه لم يتمكّن من الإحاطة بكل التفاصيل وليس بإمكانه أن يثبت ذلك لنا، لكنه يعرف أن التهديد حقيقي: فوكالة الاستخبارات المركزية تفعله بالآخرين، ما يعني أنّ الآخرين بإمكانهم أن يفعلوا ذلك بنا.

جلست على سطح سيارتي السيڤيك البيضاء القديمة ذاتها، وبينما كنت أنظر من فوق ما بدا أنه كلّ فرجينيا، اتّصلتُ بليندسي للمرّة الأولى في أسابيع، أو ربما في شهر. تحادثنا حتى فرغت بطارية هاتفي وبات نَفَسي ظاهرًا للعيان مع اشتداد برودة الليل. لم أرد شيئًا أكثر من مشاركتها المشهد؛ الحقول المظلمة، التلال المتموّجة، وتوهّج النجوم العالية. لكن أفضل ما استطعت القيام به هو وصفه لها بأفضل ما أستطيع. كنت، باستخدام هاتفي، قد انتهكت القواعد بالفعل، ولو التقطت صورة لكنت قد انتهكت القانون.

تضمّن واحد من موضوعات الدرس الرئيسية في وارنتون كيفية خدمة المحطّات الطرفيّة والكوابل، وهي المكوّنات الأساسية - البدائية من جوانب عدّة - لِبنية الاتّصالات في أيّ محطّة من محطّات وكالة الاستخبارات المركزية. والمحطّة الطرفيّة في هذا السياق، هي مجرّد حاسوب يُستخدم لإرسال الرسائل واستقبالها عبر شبكة وحيدة مأمونة. وتتوجّه كلمة الكوابل في وكالة الاستخبارات المركزية إلى الإشارة إلى الرسائل نفسها، لكن الموظفين التقنيين يعرفون أن الكوابل أيضًا ملموسة أكثر بكثير: إنها الشرائط والأسلاك التي كانت حتى نصف القرن الماضي أو ما حوله تربط المحطّات الطرفيّة للوكالة - بالتحديد محطّاتها الطرفيّة البرقية القديمة - في كلّ أنحاء العالم، وتمتد تحت الأرض عبر الحدود الوطنية وفي قعر المحيط.

سنتنا كانت السنة الأخيرة التي يجب فيها على موظّفي أمن المعلومات التقنية أن يبرعوا في جهاز المحطّة الطرفيّة، ومجموعة البرمجيات المتعدّدة، والكابلات. وقد بدا من الجنون لبعض رفاقي في الصف، أن يكون عليهم التعامل مع مسائل العزل الكهربائي والتدريع في ما يُفترض أنه عصر اللّاسلكي. وحين يعبّر أيّ منهم عن شكوكه في شأن جدوى تدريسنا كلّ ما يبدو أنها تقنيات طواها الزمن، كان مدرّبونا يذكّروننا بأن سنتنا هي الأولى في تاريخ «التلة» التي لا يُطلب فيها من موظفي أمن المعلومات التقنية تعلّم رموز المورس.

كان علينا، مع اقترابنا من التخرّج، أن نعبّئ ما كان يُسمّى صفحات الأُمنيات. زُوّدنا بلائحة محطات وكالة الاستخبارات المركزية في العالم التي تحتاج إلى موظّفين، وطُلب منّا ترتيبها بحسب أفضليّاتنا. وأُرسلت صفحات الأُمنيات هذه من ثمّ إلى قسم الاحتياجات، الذي سارع إلى تجعيدها ورميها في النفايات، أقلّه بحسب ما أُطلق من شائعة.

بدأت ورقة أُمنياتي مع ما كان يُدعى أس. آر. دي SRD، أي قسم الاحتياجات الخاصة. وهذا من الناحية التقنية ليس توظيفًا في أي سفارة، بل هنا في فيرجينيا، ومنها سأُرسل إلى الخارج في جولات دوريّة على كلّ أقبح المواقع في المناطق الصحراوية، أماكن تعتبر الوكالة أنّ الوجود الدائم فيها قاسٍ جدًّا أو خطر جدًّا؛ قواعد عمليات متقدّمة صغيرة، منعزلة في أفغانستان، والعراق، والمناطق الحدودية في باكستان، على سبيل المثال. وكنت باختياري قسم الاحتياجات الخاصة أختار التحدّي والتنوّع على البقاء عالقًا في مدينة واحدة فقط طيلة فترة يُفترض أنها مَهمّة قد تمتد إلى ثلاث سنوات. وكان جميع مدرّبيّ واثقون جدًّا من أنّ قسم الاحتياجات الخاصّة سينتهز فرصة ضمّي إليه، وأنا كنت واثقًا جدًّا من إمكاناتي التي شُحذت حديثًا. لكن الأمور لم تجرِ تمامًا كالمتوقّع.

وكما كان قد اتّضح من حالة الكومفورت إن، فإنّ المدرسة كانت تعتمد بعض الأساليب الملتوية للتوفير. وكان بعض رفاق صفّي قد أخذوا يشكّون في أنّ الإدارة كانت بالفعل، صدّق أو لا تصدّق، تنتهك قوانين العمل الفدرالية. وكوني شخصًا منعزلًا مهووسًا بالعمل، لم أنزعج من ذلك، وكذلك كان كلّ من هو قريب من عمري. كان ذلك، بالنسبة إلينا، نوعًا من الاستغلال الرخيص كنّا قد اختبرناه مرّات كثيرة جدًّا بحيث كنا قد اعتبرنا، عن خطأ، بأنه أمر طبيعي. لكن الوقت الإضافي غير المدفوع، والحرمان من المأذونية، ورفض دفع الاستحقاقات العائلية أحدثت فارقًا لدى رفاق الصف الأكبر سنًّا. كان على الكولونيل أن يدفع نفقة، وكان سبو ربّ عائلة: فلكل دولارٍ حساب، ولكل دقيقةٍ أهمية.

بلغت هذه المظالم ذروتها عندما انهار في النهاية الدرج المتهالك في الكومفورت إن. ومن حسن الحظ أنه لم يُصب أحد، لكن الجميع فزعوا، وشرع رفاق صفّي في التبرّم من أنه لو قام أي كيان غير وكالة الاستخبارات المركزية بتمويل المبنى لكان حُكم عليه بالإعدام منذ أعوام، لانتهاكاته قانون مكافحة الحرائق. عمّت حالة الاستياء، وسرعان ما باتت المدرسة، التي افتُرض بها تخريج المخرّبين، على وشك تشكيل نقابة. وردّت الإدارة بالإصرار على موقفها الرافض وقرّرت إرهاقنا، بما أنه كان على جميع المتورّطين، في مآل الأمر، إمّا أن يتخرّجوا وإمّا أن يُطردوا.

تقرّب مني بعض رفاق صفّي. عرفوا أن المدرّبين كانوا يحبونني لأن مهاراتي وضعتني الأول في صفّي. كانوا أيضًا يدركون أنّني عملت في المقرّ الرئيسي، وأنني على دراية بالبيروقراطية. أضف إلى ذلك أن بإمكاني الكتابة بشكل جيّد، أقلّه بالمقاييس التقنية. أرادوني أن أكون ممثّل الصف، أو شهيد الصف، فأنقل رسميًّا شكاويهم إلى رئيس المدرسة.

كنت أودّ أن أقول إنّ شعوري بانتهاك العدالة هو الذي حفّزني لتولّي هذه القضية، وقد شكّل ذلك بالتأكيد أحد عوامل قراري، وبالرغم من ذلك لا أستطيع نكران أن مواجهة إدارة المدرسة الملتوية بدت أمرًا ممتعًا بالنسبة إلى شاب أخذ فجأة يتفوّق في كلّ شيء. وكنت، في غضون ساعة، قد أخذت في تجميع السياسات التي سأستشهد بها من الشبكة الداخلية، وقبل انقضاء النهار كنت قد أرسلتُ رسالتي الإلكترونية.

في صباح اليوم التالي استدعاني رئيس المدرسة إلى مكتبه. اعترفَ أنّ المدرسة قد خرجت عن السكّة، لكنه قال إنّ المشكلات ليست شيئًا يمكن حلّه. «أنت هنا لإثني عشر أسبوعًا أخرى فقط. أسْدِ لي معروفًا وقلْ لرفاق صفّك أن يتحمّلوا الأمر. ستصدر التعيينات قريبًا، وسيكون لديكم أمور أفضل تُقلِككم. وكل ما ستتذكرونه من الوقت الذي أمضيتموه هنا هو: من الذي حصل على أفضل مراجعةٍ للأداء».

كان ما قاله قد صيغ بطريقة يمكن فيها أن يكون تهديدًا، ويمكن أن يكون رشوة. وهو ضايقني في كلتا الحالتين. وفي الوقت الذي غادرت فيه مكتبه، كانت المتعة قد انتهت، وباتت العدالة هي التي أسعى وراءها.

سرت عائدًا إلى صفّ كان يتوقّع أن أفشل. وأتذكّر أن سبو لاحظ عبوسي وقال: «لا تشعر بالسوء، يا رجل. فأنت حاولت على الأقل».

قضى سبو في الوكالة أكثر من أيّ واحدٍ آخر في صفّي؛ كان يعرف طريقة سير الأمور، وسخف الثقة بالإدارة لإصلاح أمر كانت الإدارة نفسها قد أفسدته. وكنتُ بالمقارنة بيروقراطيًّا بريئًا، وقد أزعجتني الخسارة وكذلك السهولة التي قبلها بها سبو والآخرون. كرهت الشعور بأنّ مجرّد وهم المعالجة كان كافيًا لتبديد مطلبٍ فعليٍّ بالنتائج. ولم يكن الأمر أن رفاق صفّي لم يبالوا كفاية بالكفاح، بل كان أنهم لا يستطيعون تحمّل كلفة القيام بذلك؛ فقد تم تصميم النظام بطريقة تكون فيها الكلفة الملحوظة للتصعيد تفوق فوائد الحل. لكنني، وأنا في الرابعة والعشرين، لم أقم وزنًا للكلفة أو للفوائد؛ كنت مهتمًّا بالنظام فحسب، ولم أكن قد انتهيت بعد.

أعدت كتابة الرسالة الإلكترونية وإرسالها، ليس إلى رئيس المدرسة، بل إلى رئيسه مدير مجموعة الخدمة الميدانية. وبالرغم من أنه كان أرفع مرتبة من رئيس المدرسة، فهو كان برتبة بعض الموظفين الذين تعاملت معهم في المقرّ العام وأقدميّتهم. ثم نسخت الرسالة لرئيسه، الذي لم يكن قطعًا رئيسه.

بعد ذلك بأيامٍ قليلة، كنّا نتابع في الصف أمرًا مثل عملية الطرح الزائفة false subtraction كشكلٍ من أشكال التشفير

الميداني المرتجل field-expedient encryption، عندما جاءت سكرتيرة مكتب الاستقبال وأعلنت أن النظام القديم قد سقط. ولن يتم بعد الآن طلب العمل ساعات إضافية من دون أجر، وسيتم نقلنا جميعًا إلى فندق أفضل حالًا بكثير. وأذكر الفخر والابتهاج الذي أعلنت فيه: «فندق هامپتون إن!»

كان أمامي يوم أو نحوه لأنعم بمجدي قبل أن يُقاطع الصف من جديد. هذه المرّة كان رئيس المدرسة عند الباب ليستدعيني إلى مكتبه. قفز سبو على الفور من مقعده، وأحاطني بذراعيه، ومثّل أنّه يمسح دمعته، وأعلن أنه لن ينساني أبدًا. فقلب رئيس المدرسة عينيه انزعاجًا.

هناك، كان مدير مجموعة الخدمة الميدانية في مكتب رئيس المدرسة؛ المسؤول عن رئيس المدرسة، المسؤول عن كلّ واحد تقريبًا في المسار الوظيفي لموظفي أمن المعلومات التقنية، المسؤول الذي كنت قد بعثت إليه برسالة إلكترونية. كان ودّيًّا بطريقة استثنائية، ولم يُظهِر أي مظهرٍ من الغيظ الذي عبّر عنه رئيس المدرسة بشدّ فكّيه، فأثار ذلك أعصابي.

حاولت الحفاظ على هدوئي ظاهريًا، لكن داخلي كان يغلي. واستهل رئيس المدرسة حديثه بإعادة التأكيد على أنّ المشكلات التي أضاء عليها الصف هي في سياق الحل. وقاطعه رئيسه: «لكن سبب وجودنا هنا ليس للحديث عن ذلك. بل سبب وجودنا هنا هو للحديث عن العصيان وتسلسل القيادة».

لو أنه صفعني لما كانت الصدمة أقل.

لم أمتلك أي فكرة عمّا كان يعنيه المدير بالعصيان، وقبل أن تسنح لي الفرصة بالسؤال، تابع وقال إن وكالة الاستخبارات المركزية مختلفة إلى حدٍّ كبيرٍ عن باقي الوكالات المدنية، حتى ولو أن الأنظمة تصرّ على الورق على أنها ليست كذلك. وفي وكالةٍ تقوم بمثل هذا العمل المهم، لا يوجد ما هو أهم من تسلسل القيادة.

رفعت إبهامي، تلقائيًّا ولكن بتهذيب، وأشرت إلى أنني، قبل إرسالي رسالة إلكترونية تتجاوز محطتي، قد جرّبت تسلسل القيادة وخذلني. وهذا بالتحديد آخر ما كان يجب أن أشرحه لتسلسل القيادة نفسه الذي كان مُجسَّدًا إلى الطاولة قبالتي تمامًا.

اكتفى رئيس المدرسة بالتحديق إلى حذائه مع نظرةٍ خاطفة، من وقتٍ إلى آخر، عبر النافذة. بينما قال رئيسه:

«إد، أنا لست هنا لكتابة تقرير عن المشاعر المجروحة. استرخِ. أعرف أنّك فتى موهوب، وقد قمنا بجولة وتحدّثنا مع مدرّبيك وقالوا إنك موهوب وفطن. وإنّك تطوّعت حتى للخدمة في منطقة الحرب، وهو أمر نقدّره. نريدك هنا، لكننا نريد أن نعرف أنّ بإمكاننا الاعتماد عليك. عليك أن تفهم أنّه توجد منظومة هنا. علينا أحيانًا أن نتحمّل أشياء لا نحبّها، لأن المَهمّة تأتي أوّلًا، وليس بإمكاننا إنجاز المَهمّة إذا كان كلّ شخص في الفريق يشكّك في القرارات».

توقّف برهة، ابتلع ريقه، وأضاف: «لا مكان يصحّ فيه ذلك مثل الصحراء. تحدث أمور كثيرة في الصحراء، ولست متأكّدًا من أننا بعد في مرحلة أشعر فيها بالراحة بأنك ستعرف كيف تتعامل معها».

«لقد نلنا منك» كان هذا هو ثأرهم. وبالرغم من أن ذلك جاء بمنزلة هزيمةٍ ذاتية، أدار مدير المدرسة عندها وجهه صوب باحة ركن السيارات وابتسم. لا أحد غيري - وأعني لا أحد - تسجّل لقسم الاحتياجات الخاصة، أو أي وضع آخر يدور فيه قتال حيّ بوصفه الخيار الأول أو الثاني أو حتّى الثالث في ورقة الأمنيات. كان الجميع غيري قد أعطوا الأوّلية لكلّ المحطّات على حلبة الشمپانيا الأوروبية، كلّ البلدات النظيفة الجميلة التي تؤوي محطات العطلة بطواحينها الهوائية ودرّاجاتها، وحيث يندر أن تسمع فيها صوت انفجار.

وبشكل يكاد يكون منحرفًا، أعطياني الآن واحدًا من هذه الانتدابات، أعطياني جنيڤ. عاقباني بإعطائي ما لم أطلبه، لكن الجميع أرادوه.

قال المدير، كما لو أنه كان يقرأ أفكاري: «هذا ليس عقابًا، يا إد. إنّه فرصة حقًّا. فمن له مستواك من الخبرة سيكون خسارة في منطقة الحرب. أنت بحاجةٍ إلى محطةٍ أكبر، تختبر أحدث المشاريع، لتبقيك منشغلًا حقًّا وتوسّع مهاراتك».

كل الذين هنّأوني في الصف سيتحوّلون لاحقًا إلى حاسدين ويعتقدون أنني اشتُريت بموقعٍ مترفٍ لتفادي مزيدٍ من الشكاوى. وكان ردّ فعلي، حينها، معاكسًا: اعتقدت أنّه لا بدّ من أنّ رئيس المدرسة كان له مخبر في الصف حدّد له المحطة التي أملت في تفاديها.

نهض المدير مبتسمًا، ما يعني أنّ الاجتماع قد انتهى. «حسنًا، أعتقد أن لدينا خطّة. أريد، قبل أن أغادر، أن أتأكّد من أنّنا على وضوح هنا: لن أضطرّ إلى مواجهة إد سنودن آخر، أليس كذلك؟».

15

جنيف

تدور أحداث كتاب ماري شيللي، فرانكنشتاين، الذي وُضع في العام 1818، في جنيف، المدينة السويسرية التي تعجّ بالحركة، الأنيقة، النظيفة، المنتظمة كالساعة، حيث بات هناك الآن منزلي. وعلى غرار كثيرٍ من الأميركيين، كنت قد ترعرعت وأنا أشاهد الصيغ السينمائية المختلفة والرسوم المتحرّكة للكتاب، لكنني في الواقع لم أكن قد قرأته بعدُ. وفي الأيام التي سبقت مغادرتي الولايات المتحدة، بحثت عمّا أقرؤه عن جنيف، وفي كلّ ما وجدته تقريبًا من لوائح على الإنترنت، برز فرانكنشتاين من بين منشورات الدليل السياحي وكتب التاريخ. وأعتقد، في الحقيقة، أن ملفَّيْ الـ PDF الوحيدين اللذين حمّلتهما للقراءة خلال الرحلة بالطائرة، كانا فرانكنشتاين واتفاقات جنيف، ولم أنهِ إلّا قراءة الأول. وعلى مدى الأشهر الطويلة، الموحشة التي قضيتها وحدي، قبل أن تنتقل ليندسي للإقامة معي، كنت أقرأ ليلًا، وأنا متمدّد على فرشة عارية في غرفة الجلوس في الشقة الفاخرة بشكلٍ مضحك، الواسعة بشكلٍ مضحك، والتي كانت ما تزال غير مفروشة بالكامل، تدفع السفارة إيجارها، وتقع على الكي دو سوجي Quai du Seujet، في منطقة سان-جان فاليز Saint-Jean Falaises، وتطل إحدى نوافذها على نهر الرون والأخرى على جبال جورا Jura.

يكفي القول إنّ الكتاب لم يكن على قدر توقّعاتي. ففرانكنشتاين رواية رسائلية أشبه بنسق من الرسائل الإلكترونية المنمّقة، تتناوب فيها مشاهد الجنون والقتل الشنيع مع سردٍ تحذيريٍّ عن الطريقة التي تتوجّه فيها الابتكارات التكنولوجية إلى تجاوز كلّ الكوابح الأدبية والأخلاقية والقانونية. والنتيجة هي إنتاج وحشٍ لا يمكن السيطرة عليه.

غالبًا ما يتم الاستشهاد في مجتمع الاستخبارات بتأثير فرانكنشتاين مع أنّ التعبير العسكري الأكثر شيوعًا منه هو رد الفعل العكسي: وهو كناية عن أوضاع كانت القرارات السياسية تقصد فيها تعزيز المصالح الأميركية لينتهي الأمر وقد ألحقت بها أضرارًا لا يمكن إصلاحها. ومن بين الأمثلة البارزة عن تأثير فرانكنشتاين التي أشارت إليها، بعد الواقعة، التقييمات المدنية والحكومية والعسكرية، بل وحتّى الاستخباراتية، هناك التمويل والتدريب الأميركيان للمجاهدين لمحاربة السوفيت واللذان أدّيا إلى تطرّف أسامة بن لادن وإلى تأسيس القاعدة، وكذلك تطهير الجيش العراقي من البعثيين في حقبة ما بعد صدّام حسين، ما أدّى إلى بروز الدولة الإسلامية. غير أن المثال الكبير، ولا شك، لتأثير فرانكنشتاين في سياق حياتي الوظيفية الوجيزة يمكن إيجاده في حملة الولايات المتحدة السرّية لإعادة هيكلة الاتصالات العالمية. ففي جنيف، في البيئة نفسها التي اندفع فيها كائن ماري شيللي كالمسعور، كانت أميركا منهمكة في إنشاء شبكة ستكون لها في نهاية المطاف حياة ومَهمة خاصّتان بها وتعيث فسادًا في حياة من ابتدعوها، ومنها حياتي.

كانت محطة وكالة الاستخبارات المركزية في السفارة الأميركية في جنيف واحدًا من المختبرات الأوروبية الأساسية لهذه التجربة التي امتدت عقدًا من الزمن. فهذه المدينة، عاصمة العالم القديم للمصارف العائلية ولتقليد السرّية المالية الممعن في القدم، تقع أيضًا على مفترق شبكات الألياف البصرية الأوروبية والدولية، كما تقع تمامًا في داخل ظل أقمار الاتصالات التي تدور فوقها.

إنّ وكالة الاستخبارات المركزية هي وكالة الاستخبارات الأميركية الرئيسية المكرّسة للاستخبارات البشرية HUMIT، أو الجمع الخفي للاستخبارات من طريق التفاعل بين الأشخاص؛ شخص لشخص، وجه لوجه، من دون وساطة الشاشة. وكان ضبّاط الحالة، المتخصّصون في ذلك، ساحرين للغاية، كذّابين وساحرين، يدخّنون ويشربون، ويكنّون استياءً عميقًا لبروز استخبارات الإشارة SIGINT، أو للجمع الخفي للاستخبارات من طريق اعتراض الاتصالات، والتي كانت في كلّ سنة تمرّ

تقلّص من ميّزاتهم ومكانتهم. وبالرغم من أن ضبّاط الحالة يرتابون عامّة بالتكنولوجيا الرقمية، الأمر الذي يذكّر بفرانك في المقرّ العام، لكنهم كانوا يدركون بالتأكيد كم يمكن أن تكون مفيدة، الأمر الذي نتج عنه مودّة مُنتِجة وتنافسٌ صحّي. وحتى أكثر ضبّاط الحالة حنكةً وفتنةً سيواجه، في سياق حياته الوظيفية، بضعة مثاليين متعصّبين لن يكون بمقدوره شراء ولائهم بمغلّفات محشوّة بالأموال النقديّة. وكانت تلك هي اللحظة النموذجية التي يتوجّهون فيها إلى الموظّفين التقنيين، مثلي أنا، بالأسئلة، والإطراءات، والدعوات إلى الحفلات.

أن يخدم المرء موظّفًا ميدانيًّا تقنيًّا بين هؤلاء الناس، يعني أن يكون سفيرًا ثقافيًّا بقدر ما يكون مستشارًا خبيرًا، معرّفًا ضبّاط الحالة إلى مجالٍ جديدٍ غريبٍ على معظم الأميركيين، غرابة كانتونات سويسرا الستة والعشرين بلغاتها الرسمية الأربع. وقد يطلب ضابط حالة، يوم الاثنين، نصيحتي حول كيفية إقامة قناة خفية على الإنترنت مع مرتدٍّ مُحتمَلٍ كانوا يخشون إفزاعه. بينما يعرّفني ضابط حالة آخر، يوم الثلاثاء، إلى شخصٍ يقولون إنه «اختصاصي» جاء من واشنطن، بالرغم من أنه في الواقع ضابط الحالة نفسه الذي طلب نصيحتي أمس، وهو يقوم الآن بالاختبار وهو متنكّر، ما أزال مربَكًا بالقول إنني لم يراودني أي شكّ في شأنه، مع أنني أفترض أنّ ذلك كان المقصود. وقد أُسأل يوم الأربعاء عن الطريقة الفضلى لإتلاف (النسخة التكنولوجية «بالحرق بعد القراءة»)، وهذه النسخة هي أسطوانة تحتوي على سجلات المشتركين تمكّن ضابط حالة من شرائها من موظّف فاسد في سويسكوم Swisscom. وقد يكون عليّ، يوم الخميس، أن أكتب تقارير عن انتهاك أمني قام به ضباط الحالة، وبثّها، وهي توثّق انتهاكات صغيرة مثل نسيانهم قفل باب خزنةٍ ما لدى ذهابهم إلى المرحاض، وهي مَهمّة كنت أقوم بها بكثيرٍ من التعاطف، لأنّه كان عليّ مرّة أن أرفع تقريرًا في حقّ نفسي للغلطة ذاتها تمامًا. وبحلول يوم الجمعة، قد يستدعيني رئيس العمليات إلى مكتبه ويسألني إذا كان يمكن، من الناحية النظرية، أن يرسل المقرّ العام «فلاشة» Thumb drive تحمل فيروسًا يمكن لشخص ما أن يستخدمها لقرصنة حواسيب المندوبين إلى الأمم المتحدة التي كان مبناها الأساسي في أول الشارع تمامًا؟ وهل أظن أنه يوجد احتمال كبير بأن يتم ضبط هذا الشخص؟

لم أظن، ولم يُضبط.

في المجمل، كان الميدان يتغيّر بسرعة في الوقت الذي صرفته فيه. كانت الوكالة قد ازدادت تصميمًا على أن يدخل ضبّاط الحالة الألفية الجديدة، وكُلّف موظفو الميدان التقنيون أمثالي مساعدتهم في ذلك، إضافة إلى كلّ وظائفنا الأخرى. ربطناهم بالإنترنت، وتحمّلونا.

كانت جنيف تُعتبر نقطة البداية لهذه العملية لأنها احتوت على بيئة العالم الأغنى بالأهداف المتطوّرة، من المقرّ العالمي للأمم المتحدة إلى المكاتب الرئيسة لعددٍ كبيرٍ من وكالات الأمم المتحدة والمنظّمات الدولية غير الحكومية. كان هناك الوكالة الدولية للطاقة الذرّية التي تشجّع التكنولوجيا النووية ومعايير السلامة عالميًّا، بما في ذلك تلك المرتبطة بالأسلحة النووية؛ والاتحاد الدولي للاتصالات الذي - من خلال تأثيره في المعايير التقنية لكلّ شيء، من الطيف الراديوي إلى مدارات الأقمار الصناعية - يحدّد ما الذي يمكن توصيله وكيف؛ ومنظمة التجارة العالمية، التي - من خلال تنظيمها تجارة البضائع والخدمات والملكية الفكرية في ما بين الدول الأعضاء - تحدّد ما الذي يمكن بيعه وكيف. وكان هناك أخيرًا دور جنيف بوصفها عاصمة التمويل الخاص، ما يتيح إخفاء الثروات الطائلة وإنفاقها من دون كثير من التدقيق العام، بغضّ النظر عما إذا كانت هذه الثروات قد حُصّلت بطريقة غير مشروعة أو اكتُسبت عن جدارة.

من المؤكّد أنه كانت لوسائل التجسّس التقليدية، التي اشتهرت بالبطء والدقّة، نجاحاتها في التلاعب بهذه الأنظمة لمصلحة أميركا، لكنها كانت في النهاية أقل بكثير من أن تشبع الشهية المتزايدة باستمرار لراسمي السياسة الأميركية الذين يطلّعون على تقارير مجتمع الاستخبارات، وبخاصة بعدما تحوّل القطاع المصرفي في سويسرا وباقي دول العالم إلى الرقمية. أمّا وقد باتت أحلك الأسرار مخزّنة الآن في الحواسيب، المربوطة في معظم الأحيان بالإنترنت المفتوحة، فكان من المنطقي أن تسعى الاستخبارات الأميركية إلى استخدام هذه الروابط بالذات لسرقتها.

فلو أنّ وكالة ما أرادت، قبل مجيء الإنترنت، الدخول إلى حاسوب الهدف، كان عليها أن تجنّد عميلًا قادرًا على الوصول

إليه. كان ذلك بالطبع اقتراحًا خطرًا: فقد يتم الإمساك بالعميل بالجرم المشهود وهو يحمّل تلك الأسرار، أو يزرع معدّات وبرمجيات استغلالية تُرسل الأسرار لاسلكيًّا إلى الذين يحرّكونه. وقد سهّل الانتشار العالمي للتكنولوجيا الرقمية هذه العملية إلى حدٍّ كبير. ويعني هذا العالم الجديد من «الاستخبارات الشبكية الرقمية» أو «عمليات شبكات الكمبيوتر» أنّ الوصول المادي يكاد لا يكون مطلوبًا، وهو ما خفّض مستوى المخاطرة البشرية وأعاد تنظيم ميزان الاستخبارات البشرية/استخبارات الإشارة بشكلٍ دائم. وبات بإمكان العميل الآن أن يكتفي بإرسال رسالة إلى الهدف، مثل رسالة إلكترونية، مع مرفقات أو روابط تطلق العنان لبرمجيات خبيثة لا تتيح للوكالة مراقبة حاسوب الهدف فحسب، بل أيضًا الشبكة بأكملها. وبالنظر إلى هذا الابتكار، ستنصرف الاستخبارات البشرية في وكالة الاستخبارات المركزية إلى تحديد الأهداف المرجوّة، وتتولّى استخبارات الإشارة الباقي. فبدلًا من قيام ضابط الحالة بتعهّد الهدف وتحويله إلى عميل - من خلال رشوته بالدفع النقدي الفوري، أو إكراهه وابتزازه إذا لم تنفع الرشوة - ستوفّر بعض قرصنات الحاسوب الحذقة منفعة مشابهة. والأكثر من ذلك أن الهدف سيبقى بهذه الطريقة، جاهلًا ما يجري، في ما سيكون حتمًا عملية أكثر نظافة.

كان ذلك، على الأقل، هو المأمول. أما مع تحوّل الاستخبارات باطراد إلى «استخبارات سيبرانية» (تعبير استُخدم لتمييزها عن استخبارات الإشارة القديمة المتعلّقة بالهاتف والفاكس غير المتّصلين بالإنترنت)، فكان يجب تحديث الاعتبارات القديمة للتوافق مع الوسيط الجديد وهو الإنترنت. مثلًا: كيفية استطلاع الهدف على الإنترنت مع المحافظة على إخفاء هويتك.

ستبرز هذه المسألة بشكلٍ نموذجي عندما سيبحث ضابط الحالة عن اسم شخص من بلاد مثل إيران أو الصين في قاعدة بيانات الوكالة ويخرج خالي الوفاض. فبالنسبة إلى بحوث عَرَضية لأهداف مُحتمَلة كهذه، كانت «لا نتائج» هي، إلى حد كبير، المحصلة الشائعة في الواقع: كانت قواعد بيانات وكالة الاستخبارات المركزية ملأى في الغالب بأشخاص هم بالفعل مصدر اهتمام للوكالة، أو بمواطني دول صديقة كانت سجلاتهم متوافرة بشكل أسهل. وعندما يصطدم ضابط الحالة بـ «لا نتائج»، سيضطر إلى القيام بما تفعله أنت عندما تريد البحث عن شخصٍ ما: سيكون عليه اللجوء إلى الإنترنت العامة. وكانت تلك مجازفة.

عندما تتصل، في العادة، بالإنترنت، ينتقل طلبك الاتصال بأي موقع من حاسوبك بشكلٍ شبه مباشر إلى الخادم الذي يؤوي مقصدك النهائي؛ موقع الإنترنت الذي تحاول أن تزوره. لكنّ طلبك، عند كلّ محطّة على الطريق، يُعلن بكل سرور من أين يأتي بالضبط وإلى أين يذهب بالضبط على الإنترنت، وذلك بفضل مُعرِّفات تُدعى عناوين المصدر والمقصد، التي يمكن اعتبارها أشبه بالعنوان الموضوع على بطاقة بريدية. وبفضل هذه العناوين، يمكن للمسؤولين عن الموقع، والمسؤولين عن الشبكة، وأجهزة الاستخبارات الخارجية، من بين آخرين، التعرّف بسهولة إلى أنّك أنت من تتصفّح الإنترنت.

قد يصعب تصديق ذلك، لكن الوكالة لم تكن تملك، في حينه، جوابًا شافيًا على ما يجب على ضابط الحالة أن يفعله في هذا الوضع، بما هو أبعد من التوصية الضعيفة بالطلب من المقرّ العام لوكالة الاستخبارات المركزية أن يقوم بالبحث نيابة عنه. من الناحية الشكلية، كانت الطريقة، التي افتُرض بهذا الإجراء السخيف أن يعمل بها، تتمثّل في أن يتّصل أحدٌ في ماكلين بالإنترنت من حاسوب طرفي محدّد ويستخدم ما كان يُدعى «نظام البحث الذي لا يمكن نسبه». وهذا يعني إنشاء بروكسي proxy، أي تزييف مصدر الاستعلام قبل إرساله إلى جوجل. ولو حاول أحد التفتيش عمّن قام بهذا البحث المحدّد فإن كلّ ما سيجده سيكون شركة بريئة موجودة في مكانٍ ما في أميركا؛ واحدة من شركات مديري التوظيف أو شؤون الموظفين التي تُعدّ ولا تُحصى، وتستخدمها وكالة الاستخبارات المركزية غطاءً لها.

لم يفسِّر لي أحد، بشكلٍ قاطع، لماذا أحبّت الوكالة استخدام شركات «البحث عن عمل» كواجهة لها؛ ربّما لأنها كانت الشركات الوحيدة التي قد تبحث عن مهندسٍ نوويٍّ باكستانيٍّ في يوم، وعن جنرالٍ بولنديٍّ متقاعدٍ في اليوم التالي. لكنني أستطيع القول بيقين مطلق إن العملية كانت عقيمة، وشاقّة، وباهظة الكلفة. كان على الوكالة، لخلق غطاء واحدٍ من هذه الأغطية، أن تخترع للشركة غايةً واسمًا، وتوفّر لها عنوانًا ماديًّا مقْنِعًا في مكانٍ ما في أميركا، وتسجّل عنوانًا إلكترونيًّا حقيقيًّا، وتنشئ موقع إنترنت حقيقيًّا، وتستأجر من ثمّ خوادم باسم الشركة. أضفْ إلى ذلك أنه كان على الوكالة أن تقيم مع هذه

الخوادم رابطًا مشفّرًا يتيح لها التواصل مع شبكة وكالة الاستخبارات المركزية من دون أن يلاحظ أحد الاتصال. وهاك الأمر المضحك: بعد كلّ ذلك الجهد والمال الذي أنفق لمجرّد السماح لنا بالبحث في جوجل من دون الكشف عن هويتنا، كان يتم على الفور إلغاء أي شركة واجهة كانت قد استخدمت كپروكسي - وأعني بذلك أن يكون رابطها بوكالة الاستخبارات المركزية قد انكشف لأخصامنا - في اللحظة التي يكون فيها محلّل ما، قد قرّر أخذ استراحة قصيرة من بحثه ليسجّل على ذلك الحاسوب ذاته دخوله على حسابه الخاص في فيسبوك. ولمّا كان قليل من الأشخاص في المقرّ العام متخفّين، فإن ذلك الحساب على فيسبوك سيُعلن في الغالب صراحة: «أنا أعمل لوكالة الاستخبارات المركزية» أو بما هو على القدر نفسه من البلاغة: «أعمل لوزارة الخارجية، ولكن في ماكلين».

هيّا اضحكوا. فيومها كان ذلك يحصل دائمًا.

كلّما سألني أحد ضباط الحالة، في خلال عملي في جنيڤ، إذا كانت توجد طريقة أكثر أمانًا وسرعة وأشد فاعلية من كلّ النواحي للقيام بهذا، كنت أعرّفه إلى تور Tor.

كان مشروع تور Tor Project من إبداع الولاية التي انتهى بها الأمر بأن تمسي واحدة من الدروع الفاعلة في مواجهة رقابة الدولة. وتور كناية عن برمجية مجانية مفتوحة المصدر open source، إذا استُخدمت بحذر، تتيح لمستخدميها أن يتصفحّوا الإنترنت بأقرب ما يكون إلى إخفاء الهوية التي يمكن تحقيقها عمليًّا على نطاق واسع. كان مختبر البحوث البحرية الأميركي قد طوّر بروتوكولاتها في أواسط التسعينيات، ونُشرت في العام 2003 على السكان المدنيين في العالم الذين تعتمد قدراتها الوظيفية عليهم. تعمل تور بنموذج المجتمع التعاوني، وتعتمد على المتطوعين الملمّين بالتقنية الذين يشغّلون خوادم تور الخاصة بهم من أقبيتهم، وعلّياتهم، ومرائب سيّاراتهم. ومن خلال توجيه حركة الإنترنت إلى مستخدميها عبر هذه الخوادم، ولحماية مصدر هذه الحركة يقوم مشروع تور بالعمل ذاته الذي تقوم به منظومة «البحث غير القابل للإسناد» في وكالة الاستخبارات المركزية، مع الفارق الأساسي وهو أنّ تور يقوم بذلك بطريقة أفضل، أو أقلّه بكفاية أكبر. كنت بالفعل مقتنعًا بهذا، لكن إقناع ضباط الحالة الجلفين به كان مسألة مختلفة تمامًا.

باعتماد بروتوكول تور، تُوَزَّع حركة اتصالاتك وارتدادها عبر ممرات تُولَّد بطريقة عشوائية من خادم تور إلى خادم تور، والهدف من ذلك تبديل هويتك كمصدر الاتصال بهوية آخر خادم تور في السلسلة المتحوّلة باستمرار. من الناحية العملية، لا يعرف أيٌّ من خوادم تور التي تُدعى «الطبقات»، هوية حركة الاتصال، أو أيّ معلومات تعريفية عنها. وفي ضربة عبقرية حقّة، فإن خادم تور الوحيد - الأول تمامًا في السلسلة - الذي يعرف المصدر، لا يعرف المقصد الذي تتوجّه إليه الحركة. وببسيط العبارة: يعرف خادم تور الأول الذي يربطك بشبكة تور، ويدعى الوصلة الشبكية، أنك من يرسل الطلب، ولأنّ من غير المسموح له قراءة ذلك الطلب، فهو لا يمتلك أيّ فكرة عمّا إذا كنت تبحث عن ميمات memes الحيوانات الأليفة، أو معلومات عن احتجاجٍ ما. أما خادم تور الأخير، الذي يمرّ طلبك عبره، ويُدعى المخرج، فيعرف تمامًا ما هو المطلوب، لكنه لا يمتلك أيّ فكرة عن الطالب.

يُدعى أسلوب الطبقات هذا «تحديد مسارات البصلة» وهو ما يعطي تور اسمه: The Onion Router. وتقول النكتة السرّيّة إنّ محاولة مراقبة شبكة تور تدفع بالجواسيس إلى الرغبة في البكاء. وهنا مفارقة المشروع الساخرة: هذه هي التكنولوجيا التي طوّرها الجيش الأميركي وجعلت الاستخبارات السيبرانية أكثر صعوبة وسهولة في الوقت نفسه، مطبّقة الدراية الفنية للقراصنة لحماية سرّية هوية ضباط مجتمع الاستخبارات، لكن بثمن منح سرّية الهوية نفسها للخصوم وللمستخدمين العاديين عبر العالم. وبهذا المعنى كان تور حياديًّا حتّى أكثر من سويسرا. وبالنسبة إليّ شخصيًّا، كان تور مغيّرًا للحياة، معيدًا إليّ إنترنت طفولتي بمنحي أدنى مذاق من حرّية كوني غير مراقب.

لا يُقصد بكل هذه الرواية عن تحوُّل وكالة الاستخبارات المركزية إلى التجسّس السيبراني، أو استخبارات الإشارة على الإنترنت، أن الوكالة لم تكن مستمرّة في القيام بالاستخبارات البشرية بالطريقة نفسها التي كانت تقوم بها، أقلّه منذ نشوء مجتمع الاستخبارات الحديث في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فحتّى أنا شاركتُ في ذلك، بالرغم من إخفاق عمليتي التي لا تُنسى.

ففي جنيف كانت المرّة الأولى والوحيدة في وظيفتي الاستخباراتية التي تعرفت فيها شخصيًّا إلى مستهدَف، المرّة الأولى والوحيدة التي نظرت فيها مباشرة إلى عينَي كائنٍ بشريٍّ بدلًا من الاكتفاء بتسجيل حياته من بعيد. ويجب أن أقول إنني وجدت التجربة بأكملها مقزّزة ومؤسِفة.

كان الجلوس في جوار المستهدف ومناقشة كيفية قرصنة مجمّع بلا وجهٍ تابعٍ للأمم المتحدة أسهل نفسيًّا وبهامشٍ واسع. فالاتصال المباشر، الذي يمكن أن يكون قاسيًا ويستنزفك عاطفيًّا، لا يحصل كثيرًا في الجانب التقني من الاستخبارات، ويكاد لا يحصل مطلقًا في عالم الحوسبة. إذ تُنتزع الصفة الشخصية عن التجربة، ويتعزّز ذلك بالمسافة البعيدة الفاصلة عن الشاشة. يمكن استراق النظر إلى الحياة عبر النافذة أن يجرّدنا، في النهاية، من أفعالنا ويحدّ من أي مواجهة ذات مغزى مع تبعاتها.

التقيتُ الرجل في مناسبة حفلة أقامتها السفارة. كانت السفارة تقيم كثيرًا منها، وكان ضباط الحالة يحضرونها دومًا، يدفعهم إلى ذلك فرص تحديد مرشّحين مُحتمَلين للتجنيد، بقدر ما يدفعهم إليها أيضًا الشراب المجاني وصالونات السيجار.

كان ضبّاط الحالة يصطحبونني معهم أحيانًا. أعتقدُ أنه سبق لي أن حاضرت فيهم طويلًا جدًّا في اختصاصي، بحيث أنهم كانوا سعداء جدًّا الآن بأن يلقوا عليّ محاضرات في اختصاصهم، ويخضعوني لتدريب متنوّع لمساعدتهم في لعب «تعيين الساذج» في بيئة يلتقون فيها دومًا أناسًا يفوق عددُهم، قدرتَهم على التعامل معهم. وكان عشقي المتأصّل للحاسوب يعني أنّ بإمكاني أن أصل إلى الباحثين الشبان من المجلس الأوروبي للبحوث النووية CERN، وأحدّثهم عن عملهم بحماسة وفصاحة كان الحاصلون على شهادات الماستر في إدارة الأعمال والعلوم السياسية، الذين يشكّلون صفوف ضباط الحالة عندنا، يواجهون مشكلة في التحدّث بهما.

وجدتُ، باعتباري تكنولوجيًّا، أنّه يسهل، إلى حدٍّ لا يُصدّق، الدفاع عن غطائي. وفي اللحظة التي يسألني فيها أحد، يرتدي بزّة مفصّلة على مقاسه، عن عملي، وأجيبه بأربع كلمات: «أعمل في تكنولوجيا المعلومات» (أو بفرنسيتي الآخذة في التحسّن، je travaille dans l’informatique)، يكون اهتمامه بي قد انتهى. ولا يعني هذا أنّ المحادثة قد انتهت. فليس مفاجئًا على الإطلاق، عندما تكون وجهًا جديدًا في محادثة من خارج نطاق اختصاصك، أن تطرح أسئلة كثيرة، وبحسب خبرتي، فإن معظم الناس سينتهزون الفرصة ليشرحوا بالضبط كم يعرفون أكثر منك عن أمرٍ يهتمّون له كثيرًا.

جرت الحفلة التي أستذكرها في ليلةٍ دافئةٍ على الشرفة الخارجية لمقهى راقٍ في شارعٍ من الشوارع الجانبية بمحاذاة بحيرة جنيف. ولن يتردّد بعض ضباط الحالة في التخلّي عني في مثل هذه الحفلات إذا اضطرّوا لذلك، للجلوس أقرب ما يمكن بجانب أي امرأة مطابقة لمؤشّرات القيمة الاستخباراتية الأساسية لديهم، كونها جذّابة للغاية وليست أكبر سنًّا من أي طالب؛ لكنني لم أكن لأشتكي. فتعيين الهدف، بالنسبة إليّ، كان هواية تأتي مترافقة مع عشاء مجاني.

أخذتُ طبقي وجلست بجانب رجل شرق أوسطي أنيق الهندام يرتدي قميصًا سويسريًّا زهريًّا بحلقات أكمامٍ ذهبيةٍ بارزة. بدا وحيدًا، وظهر بوضوح أنّه متضايق لأنّ ما من أحد أبدى اهتمامًا به، فسألته عن نفسه. تلك هي الطريقة المتّبعة: كُنْ فضوليًّا ودعْهُ يتكلّم. وفي هذه الحالة، تحدّث الرجل كثيرًا حتى بدا وكأنني لست موجودًا. كان سعوديًّا، وأخبرني كم يحب جنيف، والجمال النسبي للغتين العربية والفرنسية، والجمال المطلق لتلك الحسناء السويسرية التي كان يتواعد معها بانتظام للعب الليزر تاغ Laser Tag. وقال بنبرةٍ فيها لمسة تآمرية، إنّه يعمل في مؤسّسة خاصّة لإدارة الثروات. وفي غضون لحظات كنت أحظى بعرضٍ ملمّعٍ شاملٍ عن ما الذي يجعل بالضبط من البنك الخاص بنكًا خاصًّا، وتحديّات الاستثمار من دون تحريك الأسواق عندما يكون زبائنك بحجم صناديق الثروات السيادية.

سألته: «زبائنك؟».

أجاب: «معظم عملي هو في الحسابات السعودية».

اعتذرتُ، بعد بضع دقائق، للتوجّه إلى المرحاض، وفي طريقي إلى هناك انحنيت لأخبر ضابط الحالة الذي يعمل على الأهداف المالية بما عرفته. وبعد فترة طويلة اقتضتها الضرورة، قمت في خلالها بتسوية شعري، وبإرسال رسالة نصّية إلى ليندسي من أمام مرآة الحمام، عدت لأجد ضابط الحالة جالسًا على كرسيّ. لوّحت بيدي لصديقي السعودي الجديد قبل أن

أجلس بجانب الفتاة التي جرى تجاهلها، ذات العينين المكحّلتين والتي تواعد الضابط. وبدلًا من شعوري بالسوء، شعرت وكأنني استحقيت الپاڤيه دو جنيڤ Pavés de Genève التي كانت تُقدّم كتحلية.

في اليوم التالي، أثنى عليّ ضابط الحالة، الذي سأدعوه «كال»، وشكرني كثيرًا. يُرقّى ضباط الحالة أو يُتجاوَز عنهم بالاستناد إلى مدى فاعليتهم في تجنيد العملاء القادرين على الوصول إلى المعلومات المهمّة بحيث تُرفع تقارير رسمية بها إلى المقرّ العام. وبالنظر إلى الشك في التورّط السعودي في تمويل الإرهاب، شعر كال بأنّه تحت ضغطٍ هائلٍ لتعهّد مصدرٍ مؤهّل. كنت متأكّدًا من أنه في وقتٍ قصيرٍ جدًّا سيتقاضى زميلنا ضيف الحفلة راتبًا شهريًّا ثانيًا من الوكالة.

لكن ذلك لم يجرِ تمامًا على هذا النحو. وبالرغم من غارات كال المنتظمة برفقة المصرفي على نوادي التعرّي والحانات، لم يكن المصرفي يطمئن إلى كال - أقلّه ليس إلى الحد الذي يمكن معه القيام بخطوة - وأخذ صبر كال ينفد.

بعد شهر من الإخفاقات، بلغ الإحباط بكال حدًّا اصطحب فيه المصرفي لتناول الكحول حتى تَعْتَعَهُ السُكْر. ثم ألحّ على هذا الشخص ليقود السيارة بنفسه عائدًا إلى المنزل بدلًا من استدعاء سيّارة أجرة. وقبل أن يغادر الشخص آخر حانة من حانات تلك الليلة، كان كال يبلغ عن نوع السيارة ورقم تسجيلها لشرطة جنيڤ التي قامت بعد أقل من ربع ساعة من ذلك بتوقيفه لقيادته تحت تأثير الكحول. وواجه المصرفي غرامةً ضخمة، لأنّ الغرامات في سويسرا ليست مبالغ ثابتة، بل تستند إلى نسبة مئوية من المدخول، كما عُلِّقت رخصة القيادة خاصته لثلاثة أشهر، وهي فترة زمنية سيقضيها كال، بوصفه صديقًا رائعًا حقًّا يُشعره ضميره بالذنب الكاذب، يقود ذلك الشخص، يوميًّا، جيئة وذهابًا بين منزله والعمل، بحيث يتمكّن الشخص من «الحؤول دون اكتشاف مكتبه الأمر». وعندما تم استيفاء الغرامة، ما تسبّب لصديقه بمشكلات في السيولة النقدية، كان كال جاهزًا مع قرض. صار المصرفي يعتمد عليه، وهذا حلم كلّ ضابط حالة.

لكن كانت هناك عقدة واحدة فقط: عندما خطا كال الخطوة النهائية، رفض المصرفي الطلب، واحتدم غيظًا بعدما اكتشف الجريمة المخطّط لها وعملية التوقيف المدبَّرة، وشعر بالخيانة من سخاء كال الذي لم يكن صادقًا، وقطع كلّ اتصال معه. وقام كال بمحاولة تعوزها الحماسة للمتابعة والحدّ من الخسائر، لكن بعد فوات الأوان. فالمصرفي الذي أحب سويسرا كان قد فقد عمله وعاد - أو أُعيد - إلى السعودية. وأُعيد نقل كال نفسه إلى الولايات المتحدة.

كانت المخاطرة مكلفة كثيرًا، ولم يُكسب منها سوى قليل. إنها خسارة، كنت أنا شخصيًّا قد حرّكتها، ثم كنت عاجزًا عن وقفها. بعد تلك التجربة، بتّ أهتمّ أكثر بإعطاء الأولوية لاستخبارات الإشارة على الاستخبارات البشرية.

احتفلت المدينة في صيف العام 2003 بأعياد جنيڤ Fêtes de Genève السنوية، وهي كناية عن كرنڤال ضخم ينتهي بالألعاب النارية. أذكر جلوسي عند الضفة اليسرى لبحيرة جنيڤ مع الموظفين المحلّيين في شعبة المجموعات الخاصة SCS، وهي برنامج مشترك بين وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي مسؤول عن وضع وتشغيل أجهزة مراقبة خاصة تتيح للسفارات الأميركية التجسّس على الإشارات الأجنبية. وكان هؤلاء الأشخاص يعملون في آخر الرواق من خزنتي في السفارة، لكنهم كانوا أكبر مني سنًّا، ولم يكن عملهم أرفع مرتبة من مرتبتي بكثير لكنه كان يتخطّى قدراتي بكثير، وكانوا قادرين على الوصول إلى معدات لوكالة الأمن القومي لم أكن أعرف حتّى بوجودها. ومع ذلك كنا على مودّة: كنت أعتبرهم قدوة، وكانوا يهتمّون بي.

بينما أخذت الألعاب النارية تنفجر فوق رؤوسنا، كنت أتحدث عن حالة المصرفي، معبّرًا عن امتعاضي ممّا آلت إليه من كارثة، عندما استدار أحدهم صوبي وقال: «في المرّة المقبلة التي تلتقي فيها أحدًا، يا إد، لا تتعب نفسك مع ضبّاط الحالة، أعطنا عنوانه البريدي الإلكتروني وسنتكفّل به». أذكر أنني أشرت بإيماءة متجهّمة، مع أنني بالكاد كنت أمتلك حينها أيّ فكرة عن العواقب التامة لما يعنيه هذا التعليق.

نأيْت بنفسي عن الحفلات لما تبقّى من السنة، واكتفيت، في الغالب، بالتسكّع بين مقاهي ومتنزّهات «سان-جان فاليز» Saint-Jean Falaises مع ليندسي، مسافرًا بين الحين والآخر معها في عطلة إلى إيطاليا وفرنسا وإسبانيا. يبقى، أن هناك ما عكّر مزاجي، ولم يكن نكبة المصرفي فحسب. وربما كان، بعد التفكير، العمل المصرفي عمومًا. فجنيڤ مدينة مُكلفة وثريّة

بشكل صارخ، لكن مع قرابة انتهاء العام 2008، بدا أن أناقتها تنقلب إسرافًا، مع التدفّق الضخم لفاحشي الثراء - معظمهم من دول الخليج، وأكثرهم سعوديون - مستمتعين بعائدات ذروة أسعار النفط على أعتاب الأزمة المالية العالمية. كانت هذه الفئات الملكية تحجز طوابق كاملة في أرقى الفنادق ذات النجوم الخمس وتشتري كامل مخزون المتاجر الفاخرة التي تقع في الجانب الآخر تمامًا من الجسر. كانوا يقيمون الولائم الباذخة في المطاعم الحائزة نجمة ميشلان Michelin-starred، ويقودون بسرعة سياراتهم اللامبرغيني المطلية بالكروم عبر الشوارع المرصوفة بالحجارة. وسيكون من الصعب، في أي وقت، تفويت المنظر المعروض للاستهلاك. لكنّ منظر التبذير الآن كان مزعجًا خاصة وأنه يأتي في خلال الكارثة الاقتصادية الأسوأ منذ الانهيار الاقتصادي الكبير، كما دأبت وسائل الإعلام الأميركية على إخبارنا، ومنذ حقبة ما بين الحربين وڤرساي، كما دأبت وسائل الإعلام الأوروبية على قوله لنا.

لم نكن أنا وليندسي نعاني: فالعم سام كان في النهاية هو الذي يدفع إيجار شقتنا. بل بالأحرى، في كلّ مرّة كنّا، هي أو أنا، نتحدث مع أهلنا في الديار، كان الوضع يبدو أكثر كآبة. كان أفراد عائلتينا يعرفون أناسًا عملوا طوال حياتهم، وبعضهم عمل للحكومة الأميركية، لتستولي المصارف على منازلهم بعدما أدّى مرض غير متوقّع إلى استحالة تسديد بعض مدفوعات الرهونات العقارية.

أن يعيش المرء في جنيڤ يعني أن يعيش واقعًا بديلًا، بل وحتى متعارضًا. ففي الوقت الذي ازداد فيه باقي العالم فقرًا، ازدهرت جنيڤ، وبينما لم تنخرط البنوك السويسرية في تلك الأنواع من المضاربات الخطرة التي تسببت بالانهيار، فإنها خبّأت بسرور أموال أولئك الذين استفادوا من الألم ولم يخضعوا للمساءلة. إن أزمة العام 2008، التي وضعت أسس أزمات شعبوية كثيرة اجتاحت أوروبا وأميركا بعد ذلك بعقد، ساعدتني في إدراك أنه يمكن لشيء هدّام للعامّة أن يكون، وهو كذلك في الغالب، مفيدًا للنخبة. وهي أمثولة ستؤكّدها لي الحكومة الأميركية، مرارًا وتكرارًا، في سياقات أخرى، في السنوات التالية.

16

طوكيو

الإنترنت أميركية في الأساس، وبالرغم من ذلك كان عليّ أن أغادر أميركا لأدرك تمامًا ما كان يعنيه ذلك. ربما كان مختبر البحوث في المجلس الأوروبي للبحوث النووية هو الذي ابتدع الشبكة العنكبوتية العالمية في جنيف في العام 1989، لكنّ السُّبُل التي يتم فيها الارتباط بالشبكة أميركية تمامًا مثل كرة القاعدة، وهو ما يعطي مجتمع الاستخبارات الأميركية أفضلية اللعب على ملعبه. فالكابلات والأقمار الصناعية، والخوادم، والأبراج، وكثير جدًّا من البنى التحتية للإنترنت، كلها تقع تحت السيطرة الأميركية بحيث أن 90 % من حركة الإنترنت العالمية تمر عبر تكنولوجيات طوّرتها الحكومة الأميركية والشركات الأميركية، أو تمتلكها و/ أو تشغّلها، ويقع معظمها فعلًا على أرضٍ أميركية. وحاولت بلدان تشعر تقليديًّا بالقلق من مثل هذه الأفضليّات، كالصين وروسيا، أن تقيم أنظمةً بديلة، مثل جدار النار العظيم Great Firewall، أو محرّكات البحث التي ترعاها الدولة وتخضع للرقابة، أو كوكبة الأقمار الصناعية المؤمّمة التي توفّر أنظمة انتقائية لتحديد المواقع. لكن أميركا تبقى المهيمنة، حافظة المفاتيح الرئيسية، التي بإمكانها أن تدير أو تطفئ أي مفتاح كما تشاء.

ليست البنية التحتية للإنترنت هي التي أحدّدها بوصفها أميركية في الأساس، بل هي أيضًا برمجيات الكمبيوتر (مايكروسوفت، جوجل، أوراكل) والأجهزة (إتش بي، أبل، دل). إنها كلّ شيء، من الرقاقات (إنتل، كوالكوم)، إلى الراوترات والمودمات (سيسكو، جونيبر)، إلى خدمات الشبكة والمنصّات التي توفّر البريد الإلكتروني والتواصل الاجتماعي والتخزين السحابي cloud storage (جوجل، فيسبوك، وأمازون وهي الأكثر أهمية من الناحية البنيوية، ولكنها غير مرئية وتوفّر الخدمات السحابية للحكومة الأميركية ولنصف الإنترنت). ومع أن بعضًا من هذه الشركات قد يصنّع أجهزته، في الصين مثلًا، فإن الشركات نفسها أميركية وتخضع للقانون الأميركي. وتكمن المشكلة في أنّ الأجهزة خاضعة أيضًا لسياسات أميركية سرّية تحرّف القانون وتتيح للحكومة الأميركية تقريبًا مراقبة كلّ رجل وامرأة وطفل لمس حاسوبًا أو رفع سمّاعة هاتف.

بالنظر إلى الطبيعة الأميركية للبِنية التحتية للاتصالات في العالم، كان واضحًا أنّ الحكومة الأميركية ستنخرط في هذا النوع من المراقبة الجَماعية. وكان يجب، بالأخص، أن يكون واضحًا لي. لكنّه لم يكن كذلك، لأنّ الحكومة دأبت على الإصرار بأنّها لم تقم بشيء من هذا النوع، وأصرّت عمومًا على إنكارها القيام بهذه الممارسة أمام المحاكم وفي وسائل الإعلام بطريقة عومِلَ فيها من تبقّى من مشكّكين قلائل، اتهموها بالكذب، كغريبي أطوارٍ مدمنين على نظرية المؤامرة. فتكاد شكوكهم في شأن البرامج السرّية لوكالة الأمن القومي أن لا تختلف عن الأوهام الارتيابية المتّصلة برسائل الكائنات الفضائية التي تُبثّ إلى أجهزة الاتصال المزروعة في أسناننا. كنّا- أنا، أنتم، جميعنا - نتمتّع بثقةٍ زائدة. لكن ما كان يجعل ذلك أشدّ إيلامًا على الصعيد الشخصي هو أنّني، في آخر مرّة ارتكبت فيها هذه الغلطة، كنت قد ساندت غزو العراق والتحقت بالجيش. وعندما جئت إلى مجتمع الاستخبارات كنت واثقًا بأنني لن أُخدع من جديد، خصوصًا مع تصريحي الأمني السرّي جدًّا. وكان على ذلك أن يعتمد بالتأكيد على درجةٍ ما من الشفافية. فلماذا على الحكومة، أن تخفي أسرارًا عن كاتمي أسرارها؟ وهذا كلّه للقول إن البديهي لم يُمسِ ممكنًا بالنسبة إليّ إلاّ بعد انتقالي إلى اليابان في العام 2009 للعمل لمصلحة وكالة الأمن القومي، وكالة استخبارات الإشارة (Signals) الأولى في أميركا.

تلك كانت وظيفة الأحلام، ليس لأنها كانت مع أكثر وكالة استخبارات تقدّمًا على وجه الأرض فحسب، بل أيضًا لأنها كانت في اليابان، المكان الذي طالما سحرنا أنا وليندسي. بدت وكأنها بلاد من المستقبل. وبالرغم من أن وظيفتي تعاقدية، فإن مسؤولياتها، وبخاصة موقعها، كانت أكثر من كافية لإغرائي. ومن سخرية الأمور أنّني لم أوضع في موقعٍ أُدرك فيه ما تقوم به حكومتي إلّا بعدما عدت إلى القطاع الخاص من جديد.

كنت، على الورق، موظّفًا في بيرو سيستمز Perot Systems، وهي شركة أسّسها ذلك التكساسي القصير القامة، المفرط في النشاط، الذي أنشأ حزب الإصلاح وترشّح مرتين للرئاسة. ولكن بُعَيْدَ وصولي إلى اليابان كانت دل قد استحوذت على بيرو سيستمز، وهكذا صرت، على الورق، موظّفًا في دل. وكما في وكالة الاستخبارات المركزية، فإن هذه الصفة التعاقدية كانت مجرّد شكليات وغطاء، ولم أعمل إلّا في منشأة تابعة لوكالة الأمن القومي.

احتل مركز المحيط الهادئ للتكنولوجيا التابع لوكالة الأمن القومي نصف أحد مباني قاعدة يوكوتا الجويّة الضخمة. وكانت القاعدة، بوصفها المقرّ العام للقوات الأميركية في اليابان، محاطة بأسوارٍ مرتفعة، وبواباتٍ فولاذية، ونقاط تفتيشٍ محروسة. وكانت يوكوتا ومركز المحيط الهادئ للتكنولوجيا يقعان على مسافة يسهل الوصول إليها بالدراجة الهوائية من الشقة التي أقمت فيها مع ليندسي في فوسا Fussa، وهي مدينة عند الطرف الغربي من مدينة طوكيو المترامية الأطراف.

تولّى مركز المحيط الهادئ للتكنولوجيا البِنية التحتية لوكالة الأمن القومي لكلّ منطقة المحيط الهادئ، ووفّر الدعم للمواقع الشعاعية التابعة للوكالة في البلدان المجاورة. وكان معظمها يركّز على إدارة العلاقات السرّية التي تتيح لوكالة الأمن القومي تغطية حافة المحيط الهادئ بأجهزة تجسّس بشرط أن تعطي الوكالة وعدًا بمشاركة بعض الاستخبارات التي تجمعها مع الحكومات الإقليمية ما دام مواطنو هذه الحكومات لم يكتشفوا ما كانت تفعله الوكالة. وكان اعتراض الاتصالات يشكّل الجزء الأكبر من المهمّة. ويتولّى مركز المحيط الهادئ للتكنولوجيا جمع مقاطع من الإشارات التي يتم التقاطها ويدفع بها عبر المحيط إلى هاواي، وتقوم هاواي بدورها بدفعها إلى الجزء القاري من الولايات المتحدة.

كان لقبي الوظيفي الرسمي هو محلّل الأنظمة، المسؤول عن صيانة أنظمة وكالة الأمن القومي المحلية، مع أنّ عملي الأساسي كان مشغّل الأنظمة، أساعد في ربط بِنية أنظمة وكالة الأمن القومي بتلك العائدة لوكالة الاستخبارات المركزية. كنت الوحيد في المنطقة المطّلع على بِنية أنظمة وكالة الاستخبارات المركزية، ولذا كان عليّ أيضًا أن أتنقّل بين سفارات أميركية، كتلك التي كنت قد غادرتها في جنيف، وأتولّى تركيب وصيانة روابط تتيح للوكالات تبادل الاستخبارات بطرائق لم تكن ممكنة من قبل. تلك كانت المرّة الأولى في حياتي التي أدرك فيها حقًّا تأثير أن تكون وحدك في غرفة تفكّر في كيفية عمل نظام ما داخليًّا، وفي كيفية عمله إلى جانب أنظمة متعدّدة، أو عدم عمله. ولاحقًا، مع إدراك رؤساء مركز المحيط الهادئ للتكنولوجيا أنني كنت أمتلك موهبة استنباط حلول لمشكلاتهم، أُطلِق لي العنان بما يكفي لاقتراح مشاريع من عندي.

هناك أمران يتعلّقان بوكالة الأمن القومي أذهلاني منذ البداية: كم أنها متطوّرة تكنولوجيًّا بالمقارنة مع وكالة الاستخبارات المركزية، وكم أنها أقلّ يقظة في شأن الأمن في كلّ مرحلة من مراحلها، من تجزئة المعلومات إلى تشفير المعطيات. كان علينا، في جنيف، أن نُخرج في كلّ ليلة الأقراص الصلبة من الحاسوب والإقفال عليها في الخزنة وكانت هذه الأقراص مشفّرة. أما وكالة الأمن القومي، فكانت بالكاد تكلّف نفسها، في المقابل، تشفير أي شيء.

وكان مربكًا، في الواقع، اكتشاف أنّ وكالة الأمن القومي كانت سبّاقة في ميدان الاستخبارات السيبرانية، ومع ذلك كانت متأخرة جدًّا في مجال الأمن السيبراني، بما في ذلك في أبسط مجال: التعافي من الكوارث، أو النسخ الاحتياطي. كان كلّ موقع شعاعي من مواقع وكالة الأمن القومي يجمع استخباراته الخاصة، ويخزّن المعلومات في خوادمه المحلّية، وبسبب القيود على النطاق الترددي - تحديد كمية المعطيات التي يمكن بثّها بسرعة - لم يكن يرسل نسخًا إلى الخوادم الرئيسية في المقرّ العام لوكالة الأمن القومي. ويعني هذا أنّه إذا تعرّضت المعطيات للتلف في موقع محدّد، فيمكن أن تضيع استخبارات عملت الوكالة جاهدة لجمعها.

أدرك رؤسائي في مركز المحيط الهادئ للتكنولوجيا المجازفة التي تقوم بها الوكالة بعدم الاحتفاظ بنسخ عن كثير من ملفاتها، فكلّفوني بهندسة حلّ وإرساله إلى صانعي القرار في المقرّ العام. وكانت النتيجة منظومة نسخ احتياطي وتخزين تعمل كوكالة ظل للأمن القومي: نسخة كاملة، ممكننة، ومُحدّثة باستمرار لكلّ أهم مواد الوكالة، ما يتيح للوكالة إعادة التشغيل والعودة مجدّدًا للعمل، وتكون كلّ محفوظاتها سليمة، حتى لو تحوّل فورت ميد ركامًا ملتهبًا.

كانت المعضلة الكبرى التي تواجه إنشاء نظام تعافٍ شامل من الكوارث - أو في الواقع إنشاء أي نوع من نظام النسخ

الاحتياطي الذي يتضمّن عددًا هائلًا من الحواسيب - تتمثّل في التعامل مع المعطيات المنسوخة. كان عليك، ببسيط العبارة، أن تتعامل مع وضع يكون فيه ألف حاسوب تحتوي كلّها على نسخ من الملف الوحيد نفسه: أي أن تتأكّد من أنك لا تقوم بالنسخ الاحتياطي ألف مرّة للملف نفسه، لأن ذلك سيتطلّب ألف ضعف كمية النطاق الترددي ومساحة التخزين. وكان هذا الإسراف في النسخ، بصفة خاصّة، هو الذي يمنع المواقع الشعاعية للوكالة من بثّ نسْخٍ احتياطيٍّ يوميٍّ لسجلّاتها إلى فورت ميد: فالاتصال سيختنق بآلاف النسخ للملف ذاته الذي يحتوي على الاتصالات الهاتفية التي تم اعتراضها والتي لا تحتاج الوكالة إلى 999 منها.

وكان «إلغاء التكرار» هو الطريقة لتفادي هذا: أي إيجاد طريقة لتقييم فرادة المعطيات. وسيقوم النظام الذي صمّمتُه بالمسح المستمر لكلّ الملفات في كلّ مرفقٍ تخزّن فيه وكالة الأمن القومي السجلّات، وباختبار كلّ «كتلة» من المعطيات حتى أصغر جزء من الملف لمعرفة هل هو فريد أم لا. ولن يتم وضع الملف في قائمة ترتيب البث إلّا إذا افتقرت الوكالة في الديار إلى نسخة منه؛ ما يقلّص الحجم الذي كان يتدفّق عبر رابط الألياف البصرية التابع للوكالة عبر المحيط الهادئ من شلّالٍ إلى قطرات.

كانت تركيبة إلغاء التكرار والتحسينات الدائمة في تكنولوجيا التخزين قد أتاحت للوكالة تدريجًا تخزين المعطيات الاستخباراتية لفترات زمنية أطول. وعلى امتداد حياتي الوظيفية فقط، انتقل هدف الوكالة من كونها قادرة على تخزين الاستخبارات بعد جمعها لأيّام، ثمّ لأسابيع، ولأشهر، ولخمس سنوات أو أكثر. وربما باتت الوكالة قادرة، مع تاريخ نشر هذا الكتاب بنسخته الإنكليزية، على خزنها لعقود. كان التصوّر التقليدي لوكالة الأمن القومي أن لا مغزى من جمع أيّ شيء ما لم يمكن خزنه إلى أن يصير مفيدًا، ولا يوجد أي سبيل لتوقّع متى يحصل ذلك بالضبط. كان هذا التبرير بمنزلة وقودٍ لأقصى أحلام الوكالة، وهو الديمومة - أن تخزن إلى ما لا نهاية كلّ ما جمعته أو أنتجته من ملفّات، وبالتالي خلق الذاكرة المثلى: السجلّ الدائم.

امتلكت وكالة الأمن القومي بروتوكولًا كاملًا يُفترض بك اتّباعه عندما تعطي برنامجًا ما اسمًا رمزيًّا. وهو في الأساس عملية تصادفية أشبه بالـ «إيجينغ» (كتاب فلسفي كان يستخدمه الصينيون القدامى لقراءة الطالع) تختار عشوائيًّا كلمات من قائمتين. إذ يرمي موقع إنترنت داخلي نردًا خياليًّا لاختيار اسم من القائمة «أ»، ثم يرميه من جديد لاختيار اسم من القائمة «ب». وهكذا ينتهي بك الأمر بأسماء لا تعني أي شيء، مثل «فوكسأسيد» FOXACID أو «إيغوتستيكلجيراف» EGOTESTICALGIRAFFE. والفكرة من الاسم الرمزي هي في أنه لا يُفترض أن يشير إلى ما يفعله البرنامج. (وكان قد أفيد، أن FOXACID كان الاسم الرمزي لخوادم وكالة الأمن القومي التي تؤوي نسخ برمجيات خبيثة لمواقع مألوفة على الإنترنت؛ وكان EGOTESTICALGIRAFFE برنامجًا للوكالة يهدف إلى استغلال مواطن الضعف في برامج تصفّح الإنترنت التي تشغّل تور، ما دام لم يُكسر تور بعينه). لكن عملاء وكالة الأمن القومي كانوا على ثقةٍ تامةٍ بقوّتهم وبالمناعة المطلقة للوكالة بحيث أنهم نادرًا ما تقيّدوا بالأنظمة. فهم، باختصار، سيغشّون ويعيدون رمي النرد إلى أن يحصلوا على تركيبة الاسم التي يريدونها، أي الاسم الذي يعتقدون أنه رائع مثل «ترافيكثيف» TRAFFICTHIEF: منسّق الهجمات على الشبكات الافتراضية الخاصة VPN.

أقسم أنني لم أقم بذلك عندما شرعت في البحث عن اسم نظام النسخ الاحتياطي خاصتي. وأقسم أنني رميت النرد وخرجت باسم «إيپيكشلتر» EPICSHELTER (الملاذ الأسطوري).

لاحقًا، وما إن تبنّت الوكالة النظام، أعادت تسميته شيئًا مثل «خطة تحديث التخزين» أو «برنامج تحديث التخزين». وفي غضون سنتين من اختراع «إيپيكشلتر»، طُبّقت نسخة معدّلة عنه وكانت في الاستخدام كمعيارٍ موحّدٍ لكن تحت اسمٍ آخر.

وثّقت المواد التي وزّعتُها على الصحافيين في العام 2013، طائفةً واسعةً من انتهاكات مجلس الأمن القومي، كانت قد أُنجزت من طريق تنوّعٍ كبيرٍ من القدرات التكنولوجية، التي لم يكن أي عميل، في خلال الاضطلاع اليومي بمسؤولياته، في

موقع من يعرف عنها كلّها، ولا حتى مديرو الأنظمة. كان عليك، لكشف أمر ولو كسرٍ من المخالفة، الشروع في البحث. وكان عليك للشروع في البحث أن تعرف أنها موجودة.

كان أمرًا تافهًا تفاهة مؤتمر لمّح لي في البداية إلى ذلك الوجود، ودلّني في البداية إلى النطاق الكامل لما كانت ترتكبه وكالة الأمن القومي.

في غمرة عملي على «إيبيكشلتر»، استضاف مركز المحيط الهادئ للتكنولوجيا مؤتمرًا عن الصين رعته الأكاديمية المشتركة للتدريب على مكافحة التجسّس لمصلحة وكالة استخبارات الدفاع، وهي وكالة مرتبطة بوزارة الدفاع متخصصة بالتجسّس على الجيوش الأجنبية والمسائل ذات الصلة بالمجال العسكري الأجنبي. تضمّن المؤتمر إيجازات يقدّمها خبراء من العناصر المكوّنة للاستخبارات، وكالة الأمن القومي، وكالة الاستخبارات المركزية، مكتب التحقيقات الفدرالي، والجيش، حول كيفية قيام أجهزة الاستخبارات الصينية باستهداف مجتمع الاستخبارات، وما الذي يمكن أن يفعله مجتمع الاستخبارات ليتسبّب لها بمشكلات. وبالرغم من أنّ الصين كانت تثير اهتمامي بالتأكيد، لكن هذا العمل ليس من النوع الذي كنت لأنخرط فيه في العادة، وبالتالي لم ألقِ بالًا كثيرًا للمؤتمر إلى أن أُعلن في اللحظة الأخيرة أنّ الذي سيقدّم الإيجاز التكنولوجي لن يتمكّن من الحضور. ولست متأكّدًا من سبب غيابه - ربما كان بسبب نزلة بردية، وربّما القسمة والنصيب - لكن مدير المؤتمر سأل إذا كان يوجد في مركز المحيط الهادئ للتكنولوجيا من قد يتمكّن من الحلول محلّه، لأنه كان قد فات الأوان على إعادة جدولة موعد جديد. أورد أحد الرؤساء اسمي، وعندما سُئلت إذا كنت أرغب في أن أحاول، وافقت. كنت أحب رئيسي وأردت مساعدته. وكنت أيضًا فضوليًّا، واستمتعت بفرصة القيام بأمرٍ لا يتعلّق بنسخ المعطيات على سبيل التغيير.

كان رئيسي سعيدًا للغاية. ثم أطلعني على المشكلة: كان على الإيجاز أن يحصل في اليوم التالي.

اتّصلت بليندسي وأبلغتها بأنني لن أعود إلى المنزل. كنت سأبقى مستيقظًا طوال الليل أعدّ الطرح الذي سأقدمه، والذي كان موضوعه الاسمي التقاطع بين النهج القديم جدًّا، وهو مكافحة التجسّس، وبين النهج الحديث جدًّا، وهو الاستخبارات السيبرانية، وهما يلتقيان في محاولة لاستغلال وكبح محاولات الخصم الآيلة إلى استخدام الإنترنت لجمع ما يُراقب. شرعتُ في استخراج كلّ شيء من شبكة وكالة الأمن القومي (ومن شبكة وكالة الاستخبارات المركزية، التي كنت قادرًا على الوصول إليها)، محاولًا قراءة كلّ تقريرٍ سرِّي للغاية استطعت العثور عليه، عمّا يقوم به الصينيون على الإنترنت. وقرأت، بالتحديد، عما يُسمّى نُظُم التسلّل، وهي حزم من المعطيات حول أنواع محدّدة من الهجمات والأدوات والأهداف. واستخدم محلّلو مجتمع الاستخبارات نُظُم التسلّل هذه لمعرفة هوية جهاز استخبارات سيبراني صيني عسكري محدّد أو مجموعات قراصنة معلومات، بالطريقة نفسها التي قد تحاول فيها المباحث الجنائية تحديد هوية المشتبه فيه المسؤول عن سلسلة من جرائم السطو من طريق مجموعة موحّدة من الخصائص أو أساليب العمل.

لكنّ الفكرة من قيامي بالبحث في هذه المادة المتفرّقة للغاية كانت أن أقوم بما هو أكثر من الاكتفاء بالإفادة عن كيفية قيام الصين بقرصنتنا. كانت مهمتي الأساسية توفير مختصرٍ عن تقييم مجتمع الاستخبارات لمقدرة الصين على التعقّب الإلكتروني للضباط الأميركيين والعملاء الناشطين في المنطقة.

يعرف الجميع، أو يظنّون أنّهم يعرفون، عن الإجراءات الصارمة التي تفرضها الحكومة الصينية على الإنترنت، ويعرف بعض الناس، أو يعتقدون أنهم يعرفون، أساس التهمة في ما كشفت عنه للصحافيين في العام 2013 عن قدرات حكومتي. لكنْ هناك فرق بين القول بشكلٍ عَرَضيٍّ، على طريقة تصوير الخيال العلمي للواقع المرير، إنه يمكن لحكومة ما، نظريًّا، أن ترى وتسمع كلّ ما يقوم به مواطنوها، وبين أن تحاول الحكومة تطبيق مثل هذه المنظومة. فما يمكن لكاتب الخيال العلمي أن يصفه بجملةٍ واحدة، قد يتطلّب العمل المتضافر لآلاف التكنولوجيين ومعدّات بملايين الدولارات. كانت قراءة التفاصيل التقنية لعملية المراقبة الصينية للاتصالات الخاصة - قراءة سردٍ كاملٍ ودقيقٍ عن الآليات والمعدّات المطلوبة للجمع والتخزين والتحليل المستمر لمليارات الاتصالات اليومية الهاتفية وبالإنترنت لما يزيد على المليار شخص - مذهلةً للغاية. كنت في البداية منبهرًا بالإنجاز الهائل للمنظومة وجرأتها، بحيث إنّني نسيت أن أحذَرَ تحكّمها التوتاليتاري.

فالحكومة الصينية هي، في النهاية، دولة الحزب الواحد المناهض للديمقراطية. وكان عملاء وكالة الأمن القومي، أكثر، حتّى من معظم الأميركيين، قد سلّموا جدلًا بأن ذلك المكان كناية عن حفرة جحيم استبدادية. لم تكن الحريات المدنية من اختصاصي، ولم يكن هناك ما أستطيع فعله. فقد عملتُ للأخيار، وكنت واثقًا من ذلك، وهو ما جعلني من الأخيار أيضًا.

لكنْ ثمة جوانب في ما كنت أقرؤه قد أزعجتني. ذكّرني ذلك بما قد يكون القاعدة الأساسية للتقدّم التكنولوجي: إذا كان يمكن القيام بشيء ما، فمن المرجّح أنه سيتم القيام به، ويُحتمل أن يكون قد تم القيام به بالفعل. وليس هناك، ببساطة، من سبيل لأميركا في أن تمتلك هذا القدر الكبير من المعلومات عمّا يفعله الصينيون من دون أن تكون قد قامت هي نفسها بالأمور ذاتها تمامًا. وتسلّل إلى داخلي شعور، وأنا أتفحّص هذه المادة الصينية، بأنني كنت أنظر في المرآة وأرى انعكاسًا لأميركا. فما كانت الصين تقوم به في العلن بمواطنيها، ربّما كانت أميركا - وقد تكون - تقوم به سرًّا بالعالم.

وبالرغم من أنكم قد تكرهونني لذلك، فإنّ عليّ القول إنني كبحت ضيقي. وأنا، بالفعل، عملت ما في وسعي لتجاهله. كانت الفروق ما تزال واضحة جدًّا بالنسبة إليّ. فجدار الصين الناري العظيم كان رقابيًّا وقمعيًّا داخليًّا، يهدف إلى إبقاء مواطنيه في الداخل وأميركا في الخارج بالطريقة الأكثر إثارةً للقشعريرة ووضوحًا، بينما كانت الأنظمة الأميركية خفيّة ودفاعيّة محض. وكنت عندها قد فهمت الرقابة الأميركية كالتالي: إذا كان في وسع أي شخص في العالم أن يتّصل من خلال البِنية التحتية لإنترنت أميركا والوصول إلى أي محتوى يرغب فيه، غير محجوب وغير منقّح، أو أقلّه محجوب ومنقّح من بلده بالذات أو من الشركات الأميركية التي يُفترَض أنها ليست تحت سيطرة الحكومة الأميركية. وحدهم أولئك الذين استُهدفوا لقيامهم، مثلًا، بزيارة مواقع الجهاديين التي تعلّم كيفية صنع القنابل، أو أسواق البرمجيّات الخبيثة، كانوا يجدون أنفسهم معرّضين للتعقّب والتمحيص.

كنت أجد أنّه لا بأس بنموذج الرقابة الأميركية، إذا فُهم بهذه الطريقة؛ كان في الواقع أكثر من جيّد. أيّدت كلّيًّا الرقابة الدفاعية والهادفة، والجدار الناري الذي لا يسدّ الباب في وجه أحد، لكنه يحرق المذنب فحسب.

أمّا في الأيام المؤرّقة، التي أعقبت تلك الليلة التي جافاني فيها النوم، فكان بعض من الشك الخافت ما يزال يتحرّك في ذهني. ولم أستطع، بعد وقتٍ طويلٍ على تقديم إيجازي عن الصين، إلّا أن أواصل التنقيب.

عندما بدأت وظيفتي مع وكالة الأمن القومي في العام 2009، كنت أعرف ممارساتها أكثر بقليلٍ من غيري. كنت مدركًا، من خلال تقارير الصحافيين، لعمليات المراقبة التي لا تُحصى التي أجازها الرئيس جورج دبليو. بوش بعد اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر. عرفتُ بصفة خاصة عن المبادرة التي لاقت أكثر ما يكون من الاعتراض العلني، وهي عنصر التنصّت من دون إذن قضائي في «برنامج الرئيس للمراقبة»، والذي كشفت عنه صحيفة النيويورك تايمز في العام 2005 بفضل شجاعة قلّة من كاشفي الفساد في وكالة الأمن القومي ووزارة العدل.

كان «برنامج الرئيس للمراقبة»، من الناحية الرسميّة، «أمرًا تنفيذيًّا،» وهو في الأساس مجموعة من التعليمات أصدرها الرئيس الأميركي، كان على الحكومة أن تعتبرها مساوية للقانون العام، حتّى ولو كانت مجرّد خربشة سرّية على منديل مائدة. خوَّل «برنامج الرئيس للمراقبة» وكالة الأمن القومي التقاط الاتصالات الهاتفية وعبر الإنترنت بين الولايات المتحدة والخارج. وأتاح على وجه الخصوص، لوكالة الأمن القومي القيام بهذا من دون أن يكون عليها الحصول على إذن قضائي من «محكمة مراقبة الاستخبارات الخارجية» وهي محكمة فدرالية سرّية أُنشئت في العام 1978 للإشراف على طلبات مجتمع الاستخبارات الإذن القضائي للمراقبة بعدما أُمسك بالوكالات تتجسّس محلّيًّا على الحركات المناهضة لحرب ڤيتنام وحركات الحقوق المدنية.

في أعقاب السخط الذي لحق بتسريبات التايمز، وتشكيك «اتحاد الحقوق المدنية الأميركية» بدستورية برنامج الرئيس للمراقبة في محاكم عادية غير سرّية، زعمت إدارة بوش أنها أوقفت البرنامج بعد انقضاء مدته في العام 2007. لكن تبيّن أن الوقف كان مهزلة. وأمضى الكونغرس السنتين الأخيرتين من ولاية إدارة بوش يقرّ قوانين تشرّع برنامج الرئيس للمراقبة

بمفعول رجعي. كذلك منح الكونغرس، بمفعول رجعي، حصانة من الملاحقة القانونية لشركات الاتّصالات ومقدّمي خدمة الإنترنت الذين شاركوا في الأمر. هذا التشريع - «قانون حماية أميركا» في العام 2007 وقانون التعديلات على «محكمة مراقبة الاستخبارات الخارجية» في العام 2008 - استخدَمَ عن قصد لغة مضلِّلة لطمأنة مواطني الولايات المتحدة بأنّ اتصالاتهم لم تكن مستهدَفة صراحة، حتّى وهو يمدّد، بشكلٍ فعّال، صلاحية برنامج الرئيس للمراقبة. فبالإضافة إلى قيام وكالة الأمن القومي بجمع الاتصالات الوافدة من بلدانٍ أجنبية، فإنها باتت تمتلك الآن موافقة سياسية للجمع غير المسوّغ قانونًا للاتصالات الهاتفية وبالإنترنت المنطلقة من داخل الحدود الأميركية.

تلك كانت، على الأقل، الصورة التي كوّنتُها بعد قراءتي خلاصة الحكومة عن الوضع، والتي أُصدِرت لعامة الناس في نسخة غير مصنّفة في تموز/يوليو 2009، في الصيف نفسه الذي أمضيته غائصًا في القدرات السيبرانية الصينية. هذا الملخّص الذي حمل العنوان العادي «تقرير غير مصنّف عن برنامج الرئيس للمراقبة»، كانت مكاتب المفتّشين العامّين لخمس وكالات (وزارة الدفاع، وزارة العدل، وكالة الاستخبارات المركزية، وكالة الأمن القومي، ومكتب مدير الاستخبارات الوطنية) قد جمعته وقدّمته للناس بديلًا من تحقيق شامل يجريه الكونغرس عن تجاوزات وكالة الأمن القومي في حقبة بوش. وواقع أنّ الرئيس أوباما رفض، ما إن أضحى في السلطة، الدعوة إلى تحقيق شامل يجريه الكونغرس، كان إشارة أولى، أقلّه بالنسبة إليّ، إلى أنّ الرئيس الجديد - الذي قامت ليندسي بحماسة بالحملة له - أراد المضي قُدُمًا من دون تصفية الحساب مع الماضي. وبعدما عمدت إدارته إلى إعادة تصنيف برنامج الرئيس للمراقبة وإعادة المصادقة عليه، سيثبت أكثر فأكثر أنّ أمل ليندسي به، بالإضافة إلى أملي، كان في غير محلّه.

كان التقرير غير المصنّف قد بات في معظمه مجرّد خبر قديم، لكنني وجدته زاخرًا بالمعلومات في جوانب قليلة منه. أذكر أنني ذُهِلت على الفور من نبرته العجيبة، وكأنها تقول إنهم يحتجّون أكثر ممّا يلزم، إلى جانب بعض الالتواءات غير المتناسقة في المنطق واللغة. وبينما طرح التقرير حججًا قانونيةً دعمًا لبرامج مختلف الوكالات - التي نادرًا ما ذُكرت بالاسم، وبالكاد وُصفت - لاحظت أنّ أيًّا من مسؤولي السلطة التنفيذية لم يوافق على أن يجري المفتّشون العامّون مقابلة معه. فقد رفض كلّ لاعبٍ أساسيٍّ تقريبًا، من نائب الرئيس ديك تشيني والمدّعي العام جون أشكروفت إلى محاميَي وزارة العدل ديڤيد أدينغتون وجون يو، التعاون مع المناصب المسؤولة بالذات عن محاسبة مجتمع الاستخبارات، ولم يتمكّن المفتّشون العامّون من إلزامهم بالتعاون، لأن ذلك لم يكن تحقيقًا رسميًّا يتضمّن الإدلاء بالشهادة. وكان قد صعب عليّ تفسير غيابهم من السجلّ بأي شيء غير أنّه اعتراف بما ارتكبوه.

الجانب الآخر من التقرير الذي أصابني بالدهشة كان إشاراته المتكرّرة والغامضة، إلى «أنشطة استخباراتية أخرى» (التشديد ورد في التقرير) التي لا يمكن العثور لها على «منطقٍ قانونيٍّ سليم» أو «أساسٍ قانوني» في ما هو أبعد من ادّعاء الرئيس بوش امتلاكه سلطات تنفيذية في زمن الحرب، زمن حرب لا نهاية لها في الأفق. ولم تعطِ هذه الإشارات، بالتأكيد، أي وصف مهما يكن، لما قد تكونه هذه الأنشطة في الواقع، لكن عملية الاستنتاج أشارت إلى رقابة محلية غير مسوّغة قانونًا، لأنها كانت، إلى حدٍّ كبير، النشاط الاستخباراتي الوحيد غير المنصوص عليه في مختلف الأُطُر القانونية التي ظهرت في أعقاب برنامج الرئيس للمراقبة.

لم أكن متأكّدًا، مع متابعتي القراءة، من أنّ أيًّا ما كُشِفَ عنه في التقرير يبرّر المكائد القانونية المعنية، ناهيك بتهديد نائب المدّعي العام يومها جايمس كومي، ومدير مكتب التحقيقات الفدرالي حينها روبرت موييللر بالاستقالة إذا أُعيد السماح بجوانب معيّنة من برنامج الرئيس للمراقبة. ولم ألاحظ كذلك أي شيء يشرح تمامًا المخاطر التي عرّض أنفسهم لها زملاء أعضاء في الوكالة - عملاء أرفع مني مرتبة بكثير يمتلكون عقودًا من الخبرة- وموظّفون في وزارة العدل باتصالهم بالصحافة وتعبيرهم عن توجّساتهم حول كيفية إساءة استخدام بعض جوانب برنامج الرئيس للمراقبة. وإذا كانوا يعرّضون حياتهم المهنية وعائلاتهم وحياتهم للخطر، فيجب أن يكون ذلك بسبب أمورٍ أشدّ خطورة من التنصّت غير المسوّغ قانونًا الذي احتل العناوين الكبرى.

دفعني ذلك الارتياب إلى البحث عن النسخة السرّية للتقرير، ولم يبدّد ذلك الارتياب على الإطلاق عدم العثور على هذه النسخة. لم أفهم. لو أنّ النسخة المصنّفة كانت مجرّد سجلّ لأخطاء الماضي، لتوجّب أن تكون سهلة المنال. لكن لم يُعثر عليها في أي مكان. وتساءلت إذا كنت أبحث في الأمكنة الخطأ. وبعد فترة من توسيع نطاق بحثي، من دون أن أعثر على شيء، قرّرت إغفال المسألة. أخذت الحياة مجراها، وكان لديّ عمل أقوم به. وعندما يُطلب منك أن تعطي توصيات حول كيفية الحؤول دون أن يُكشَف عن عملاء مجتمع الاستخبارات وتعرّضهم للإعدام على يد وزارة أمن الدولة الصينية، فمن الصعب أن تتذكّر ما كنت تبحث عنه في الأسبوع السابق.

بعدما كنت قد نسيت أمر تقرير المفتّشين العامّين المفقود، ظهرت النسخة المصنّفة على حاسوبي المكتبي، كما لو أنّها برهان على صحة المثل القديم بأنّ الطريقة الفضلى للعثور على شيء هي في الكفّ عن البحث عنه. ما إن ظهرت النسخة المصنّفة حتى أدركت لماذا لم يحالفني الحظ في العثور عليها سابقًا: لا يمكن لأحد رؤيتها، حتّى رؤساء الوكالات. كانت مودعة في قسم «المعلومات الخاضعة للرقابة الاستثنائية»، وهو تصنيف نادر للغاية يُستخدم للتأكّد من أنّ أمرًا سيبقى مخفيًّا حتى على أولئك الذين يمتلكون الترخيص بالاطلاع على أعلى درجات السرّي جدًّا. وكنت قد ألفت، بفعل موقعي، معظم المعلومات الخاضعة للرقابة الاستثنائية في وكالة الأمن القومي، لكن ليس هذه. كان تعريف التصنيف الكامل للتقرير هو TOP SECRET//STLW//HCS/COMINT//ORCON/NOFORN، وترجمته: سرّي جدًّا، قلّة قليلة فقط من الأشخاص في العالم يُسمح لهم بقراءته.

ولم أكن بالتأكيد واحدًا منهم. استرعى التقرير انتباهي من طريق الخطأ: ترك أحدهم من مكتب المفتّش العام في وكالة الأمن القومي نسخة مسوّدة في نظام كنت أصل إليه بوصفي مشغّل أنظمة معلومات. وتبيّن أن رمز التنبيه فيه STLW، الذي لم أتعرّف إليه، وهو ما يُسمّى في نظامي «كلمة بغيضة»: هو تصنيف يدلّ إلى وثيقة لا يُفترض تخزينها على سوّاقات ذات مستوى أمني منخفض. كان يتم التحقّق باستمرار من هذه السوّاقات بحثًا عن كلماتٍ بغيضةٍ ظهرت حديثًا، وفي اللحظة التي يُعثَر فيها على واحدةٍ كنت أتلقّى إنذاراً لأتمكّن من أن أقرّر الطريقة الفضلى لمحو الوثيقة من النظام. لكن كان عليّ، قبل قيامي بذلك، أن أتفحّص الملف للتأكّد من أنّ البحث عن الكلمة البغيضة لم ينبّه إلى أي شيء عَرَضًا. وكنت في العادة ألقي لمحة سريعة على هذا الشيء، لكنني في هذه المرّة، وما إن فتحت الوثيقة وقرأت العنوان، حتى عرفت أنني سأقرؤها حتى آخرها.

كان يوجد هنا كلّ ما كان ناقصًا في النسخة المصنّفة. كان يوجد هنا كلّ شيء افتقرت إليه المقالات الصحافية التي قرأتها، وحُجب عن إجراءات المحاكمة التي تابعتها: الرواية الكاملة لبرامج المراقبة الأكثر سرّية في وكالة الأمن القومي، وتوجيهات الوكالة، وسياسات وزارة العدل التي استُخدمت لتقويض القانون الأميركي وانتهاك دستور الولايات المتحدة. استطعت أن أفهم، بعد قراءتي ذلك الشيء، لماذا لم يسرّبه أي موظف في مجتمع الاستخبارات للصحافيين، ولماذا لن يتمكّن أيّ قاضٍ من إجبار الحكومة على إظهاره في محكمة علنية. كانت الوثيقة شديدة التصنيف إلى درجة أنه يتمّ التعرّف على الفور إلى كلّ من يصل إليها إذا لم يكن مديرًا لنظام المعلومات. وكانت الأنشطة التي أوجزَتها جرمية إلى حدٍّ كبيرٍ بحيث أنه ما من حكومةٍ ستسمح بنشرها من دون صياغة.

قفزت مسألة إلى ذهني على الفور: كان واضحًا أنّ النسخة غير المصنّفة التي كنت مطّلعًا عليها أصلًا لم تكن صياغة للنسخة المصنّفة بحسب العرف المتّبع في العادة. بل كانت وثيقة مختلفة تمامًا، بما يكشف أنّ النسخة المصنّفة كانت كذبة صريحة لُفِّقت بعناية. كانت الازدواجية مذهلة، بالنظر إلى أنني كنت قد كرّست أشهرًا من وقتي لإلغاء الملفّات المزدوجة. ففي معظم الوقت، وأنت تتعامل مع نسختين من الوثيقة ذاتها، تكون الفوارق بينهما تافهة؛ بضع فواصل من هنا، وبضع كلمات من هناك. لكن الشيء الوحيد المشترك بين هاتين الوثيقتين المحدّدتين كان عنوانهما.

فبينما اكتفت النسخة غير المصنّفة بالإشارة إلى أن وكالة الأمن القومي تلقّت الأمر، بعد 11 أيلول/سبتمبر بتكثيف عمليات جمع المعلومات، عرضت النسخة المصنّفة طبيعة ذلك التكثيف وحجمه. فالإيجاز التاريخي لوكالة الأمن القومي

كان قد حُرِّف من الجمع الهادف للاتصالات إلى «الجمع بالجملة،» وهو تعبير الوكالة الملطّف للرقابة الجَماعية. وبينما عتّمت النسخة غير المصنّفة على هذا التحوّل، مدافعة عن المراقبة الموسّعة من خلال التهويل على الناس بشبح الإرهاب، فإن النسخة المصنّفة أعلنت عنه صراحة وبرّرته بأنّه النتيجة الطبيعية المشروعة للقدرة التكنولوجية الواسعة النطاق.

عرض الجزء المتعلّق بالمفتّش العام لوكالة الأمن القومي في التقرير المصنّف ما أسماه «الفجوة في جمع المعلومات»، ولاحظ أنّ التشريعات الموجودة المتعلّقة بالمراقبة (وبخاصة قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية) يعود تاريخها إلى العام 1978، وهو زمن كانت فيه معظم إشارات الاتصالات تنتقل عبر اللاسلكي والخطوط الهاتفية بدلًا من كابلات الألياف الضوئية والأقمار الصناعية. كانت الوكالة تُحاجج في الجوهر بأن سرعة الاتصالات المعاصرة وحجمها قد تجاوزا القانون الأميركي وفاقاه - لا يمكن لأيّ محكمة، ولا حتّى محكمة سرّية، أن تصدر ما يكفي من الأذونات الهادفة بما يكفي من السرعة لمواكبة الأمر - وأنّ العالم المعولم حقًّا يتطلّب وكالة استخبارات عالمية حقًّا. ودلّ ذلك كلّه، وَفْق منطق وكالة الأمن القومي، إلى ضرورة جمع الاتصالات بالجملة عبر الإنترنت. وكان الاسم الرمزي لهذا الجمع بالجملة قد أشير إليه بـ «الكلمة البغيضة جدًّا» التي جعلته يبرز على نظامي: STLW، وهي اختصار لعبارة الرياح النجمية STELLARWIND. واتّضح أنّ ذلك كان العنصر الأساسي الكبير الوحيد في برنامج الرئيس للمراقبة الذي استمرّ، بل ونما، في السرّ بعدما نُشِر باقي البرنامج في الصحافة.

كانت الرياح النجمية هي السرّ الأعمق في التقرير المصنّف. كان، في الواقع، أعمق أسرار وكالة الأمن القومي، وقد أُضفيت على السرّ صفة الحسّاس التي صُمّمت لحمايته. فوجود البرنامج بالذات كان مؤشّرًا إلى أنّ مَهمّة الوكالة قد حُوِّلت من استخدام التكنولوجيا للدفاع عن أميركا إلى استخدام التكنولوجيا للتحكّم فيها من خلال إعادة تعريف اتصالات المواطنين الخاصة بالإنترنت على أنها استخباراتُ إشارةٍ مُحتمَلة.

تخلّلت التقرير تعريفات احتيالية، مثل هذه، لكن الأكثر جوهرية والأكثر استماتة بشكلٍ شفّاف بينها، تضمّنت مفردات حكومية. كانت الرياح النجمية تجمع الاتصالات منذ ولادة «برنامج الرئيس للمراقبة» في العام 2001، لكن، عندما أحجم مسؤولو وزارة العدل عن الاستمرار في المبادرة، حاولت إدارة بوش في العام 2004 تشريعها بأثرٍ رجعيٍّ من خلال تغيير معاني تعابير إنكليزية أساسية، مثل الاكتساب acquire والحصول obtain. وبحسب التقرير، فإن موقف الحكومة كان في أنّ وكالة الأمن القومي بإمكانها جمع ما تشاء من سجلّات الاتصالات من دون الحاجة إلى مذكّرة، لأنه كان يمكن القول إنها اكتسبتها أو حصلت عليها، بالمعنى القانوني متى بحثت الوكالة عنها واستخرجتها من قاعدة بياناتها.

كانت هذه المغالطة المعجمية قد أثارت ضيقي، لأنّني كنت أدرك تمام الإدراك أنّ هدف الوكالة كان التمكّن من الاحتفاظ بأكبر قدرٍ ممكنٍ من المعطيات لأطول فترة ممكنة؛ إلى الأبد. ولو اعتُبر بأنه قد تم الحصول على سجلّات الاتصالات ما إن يتم استخدامها، فإنه قد يمكن الاستمرار في «عدم الحصول» عليها فتبقى معطيات خامًا مجموعة ومخزّنة إلى الأبد، تنتظر استغلالها مستقبلًا. فمن خلال إعادة تعريف عبارتَي اكتساب والحصول على - من وصف عملية إدخال المعطيات في قاعدة البيانات، إلى وصف فعل شخصٍ (أو، على الأرجح، فعل نظامٍ خوارزميٍّ) ينقّب في قاعدة البيانات ويحصل على نجاح كبير hit أو عائد return في أي وقت يمكن تصوّره في المستقبل - كانت الحكومة الأميركية تطوّر قدرةَ وكالةٍ لفرض القانون تستمر إلى الأبد. كان بإمكان الحكومة، في أي وقت، أن تنقّب في الاتصالات الماضية لأيّ شخصٍ تريد أن تقدّمه ذبيحة في البحث عن جريمة (وتحتوي اتصالات الجميع على دليلٍ إلى شيءٍ ما). ويمكن، في أي لحظة، وإلى ما لا نهاية، لأيّ إدارةٍ جديدة - أي رئيسٍ مستقبليٍّ مارقٍ لوكالة الأمن القومي - أن يحضر إلى العمل ويقتفي على الفور، بسهولة ضغط زر، أثر من يملك هاتفًا أو حاسوبًا، يعرف من هم، وأين هم، وماذا يفعلون مع من، وكلّ ما كانوا قد قاموا به في الماضي.

باتت عبارة المراقبة الجماعية أكثر وضوحًا لي، ولمعظم الناس على ما أعتقد، من عبارة جمع المعلومات بالجملة التي تفضّلها الحكومة والتي تهدّد في رأيي بإعطاء انطباعٍ مشوّشٍ خطأ عن عمل الوكالة. إنّ جمع المعلومات بالجملة يجعلها تبدو وكأنها مكتب بريدٍ أو مرفق صرف صحّيّ مزدحم بالمقارنة مع الجهد التاريخي لتحقيق الوصول التام إلى سجلّات كلّ الاتصالات

الرقمية الموجودة، والاستحصال عليها سرًّا.

ما يزال بإمكان المفاهيم الخطأ أن تسيطر حتّى عندما يجري ترسيخ أرضية مشتركة للمصطلحات. فمعظم الناس يتوجّهون، حتى اليوم، إلى التفكير في المراقبة الجَماعية بعبارات المحتوى، الكلمات الفعلية التي يستخدمونها لإجراء اتصالٍ هاتفيٍّ أو كتابة رسالةٍ إلكترونية. وعندما يجدون أنّ الحكومة لا تبالي كثيرًا بذلك المحتوى، فإنّهم يتوجّهون إلى عدم الاكتراث بمراقبة الحكومة. هذا الارتياح مفهوم، إلى حدٍّ ما، بالنظر إلى ما يعتبره كلّ منّا أنّه الدلالات الفردية والحميمة لطبيعة اتصالاتنا: نبرة صوتنا، التي تكاد تكون شخصية كبصمة الإصبع؛ تعابير الوجه التي لا يمكن تقليدها والتي نُظهرها أثناء التقاطنا «السلفي» التي نبعثها بالرسالة النصّية. لكنّ الحقيقة المؤسفة هي أنه نادرًا ما يكون محتوى اتصالاتنا يبوح عنّا بقدر ما تبوح عنّا عناصرها الأخرى؛ المعلومات غير المكتوبة وغير المحكية التي يمكن أن تفضح السياق الأوسع للسلوك وأنماطه.

تطلق وكالة الأمن القومي على هذا اسم ميتاداتا Metadata (البيانات الوصفية، أو الفوقية). عبارة «ميتا»، التي تُترجَم تقليديًّا بكلمة «فوق» أو «ما وراء»، تُستخدم هنا بمعنى «عن»: الميتادات (البيانات الوصفية) هي معطيات عن المعطيات. وهي، بتعبير أدق، معطيات تصنعها المعطيات؛ مجموعة من العلامات والدلالات Tags and Markers تتيح للمعطيات أن تكون مفيدة. غير أن الطريقة الأكثر مباشرة للتفكير في الميتاداتا هي، بوصفها معطيات النشاط Activity Data، كلّ الأمور التي تقوم بها على أجهزتك وكلّ الأمور التي تقوم بها أجهزتك وحدها. خُذْ، مثلًا، الاتصال الهاتفي: قد تتضمن ميتاداتا الاتصال تاريخ الاتصال وتوقيته، الرقم الذي قام بالاتصال، والرقم الذي تمّ الاتصال به، وموقعيهما. وقد تتضمّن ميتاداتا البريد الإلكتروني معلوماتٍ عن نوع الحاسوب الذي تولّدت عنه، وأين، ومتى، ولمن يعود الحاسوب، ومن أرسل البريد الإلكتروني ومتى وأين أُرسل وتم تلقّيه، ومن كان يملك وصولًا إليه إلى جانب المرسِل والمتلقي، وأين ومتى. وفي وسع الميتاداتا أن تخبر من يراقبك أين نمت في الليلة السابقة وفي أي وقت استيقظت صباحًا. وهي تكشف عن كلّ مكانٍ زرته في يومك والوقت الذي أمضيته فيه. وتظهر مع مَنْ كنتَ على اتصال ومن كان على اتصال بك.

هذا هو الواقع الذي يقضي على أيّ زعمٍ حكوميٍّ بأن «الميتاداتا» ليست، إلى حدٍّ ما، نافذةً مباشرةً على جوهر الاتصال. فليست هناك طريقة للتنصّت على كلّ مكالمةٍ هاتفيةٍ أو قراءة كلّ بريدٍ إلكترونيٍّ مع وجود هذا الحجم المدوّخ من الاتّصالات الرقمية في العالم. وحتى لو أمكن ذلك، فسيبقى غير ذي نفع. وفي أي حال فإن الميتاداتا، بغربلتها المجال، تجعل منه أمرًا غير ضروري. ولهذا من الأفضل النظر إلى الميتاداتا ليس بوصفها تجريدًا حميدًا، بل بوصفها جوهر المحتوى بالذات: إنها بالضبط السطر الأول من المعلومات التي تحتاجه الجهة التي تراقبك.

هناك أمر آخر أيضًا: أنت تعرف ما تقوله في خلال المكالمة الهاتفية، أو ما تكتبه في الرسالة الإلكترونية. لكن يصعب عليك كثيرًا السيطرة على الميتاداتا التي تنتجها، لأنها تتولّد تلقائيًّا. وكما أنّ الآلة هي التي تجمعها وتخزّنها وتحلّلها، فإنها أيضًا من صنع آلة من دون مشاركة منك أو موافقة. فأجهزتك على تواصلٍ دائمٍ نيابةً عنك، شئت ذلك أم لم تشأ. وعلى عكس البشر الذين تتواصل معهم بإرادتك، فإن أجهزتك لا تحجب المعلومات الخاصّة أو تستخدم الكلام المرمّز في محاولة للتكتّم. فهي تكتفي بإرسال أوامر البينغ ping إلى أقرب أبراج الهواتف الخلوية بإشارات لا تكذب على الإطلاق.

وما يثير السخرية بشكل كبير هنا أنّ القانون، الذي يتأخّر دومًا جيلًا على الأقل عن الابتكارات التكنولوجية، يحمي فعلًا محتوى الاتصالات أكثر بكثير ممّا يحمي الميتاداتا الخاصة بها. ومع ذلك تهتمّ وكالات الاستخبارات أكثر بكثير بالميتاداتا - والميتاداتا هي سجلّات النشاط التي تمنح هذه الوكالات القدرة على تحليل معطيات «الصورة الكبرى» على نطاق واسع، والقدرة على رسم الخرائط المثالية والتسلسلات الزمنية لحياة الشخص الفرد والتي يُفترض أنها تستخلص منها التوقّعات السلوكية في «الصورة الصغرى». وفي المجمل، بإمكان الميتاداتا عمليًّا أن تخبر من يراقبك كلّ ما يريد أو يحتاج إلى معرفته عنك، باستثناء ما يدور في رأسك بالفعل.

أمضيت الأسابيع، بل الأشهر التي تلت قراءتي هذا التقرير المصنّف، في حالةٍ من الذهول. كنت حزينًا ومكتئبًا، أحاول

نكران كلّ ما أفكّر فيه وأشعر به. ذلك ما كان يدور في رأسي في نهاية فترة عملي في اليابان.

شعرت بالبعد عن الديار، ولكنّني مُراقَب. أحسست بأنني أكثر رشدًا من ذي قبل، ولكنّني ملعون أيضًا بمعرفة أننا بتنا كأولادٍ أُجبروا على قضاء ما تبقّى من حياتهم تحت الإشراف الدائم لأهاليهم. شعرت بأنني مخادع، أختلق الأعذار للبندسي لتبرير تجهّمي. شعرت بأنّني أحمق، كشخصٍ يُفترض أنّه صاحب مهارات تكنولوجية جدّية أسهم بشكلٍ من الأشكال في بناء عنصرٍ أساسيٍّ من هذا النظام من دون أن يدرك غايته. شعرت بأنّني استُغللت، كموظّفٍ في مجتمع الاستخبارات لم يدرك إلّا الآن أنه لم يكن طوال الوقت يحمي بلاده بل الحكومة. شعرت فوق كلّ هذا بأنّني انتُهكت. ولم يؤدِّ وجودي في اليابان إلّا إلى اشتداد حدّة الشعور بالخيانة.

سأشرح.

كانت اللغة اليابانية التي تمكّنت من التقاطها في سياق المعهد العام واهتمامي بالـ «أنيمي» والـ «مانغا» كافية لأتكلّم وأقوم بمحادثة أساسية، لكن القراءة كانت أمرًا مختلفًا. ففي اليابانية يمكن لكلّ كلمة أن تتمثّل برمزها الفريد الخاص أو بتركيبة من الرموز، تُدعى كانجي Kanji، وكان هناك بالتالي عشرات الآلاف منها، أكثر بكثير مما أستطيع حفظه. كنت، في الغالب، أتمكّن فقط من فك رموز «كانجي» معيّنة إذا كانت مكتوبة بتفسيرها الصوتي، الفوريغانا Furigana، الموجّهة في الغالب إلى الأجانب والقرّاء الصغار، وهي بالتالي، تغيب عادة عن النصوص العامة مثل لافتات الشوارع. وبنتيجة كلّ هذا، كنت أجول في الجوار عمليًّا كالأمّيّ، وأُصاب بالإرباك. وينتهي بي الأمر أن أذهب يسارًا عندما يكون عليّ التوجّه يمينًا. كنت أشرد في الشوارع الخطأ، وأخطئ في الطلب من لوائح الطعام. ما أحاول قوله إنني كنت غريبًا وضائعًا في الغالب على أكثر من صعيد. وكان هناك أوقات أرافق فيها ليندسي في واحدة من رحلاتها التصويرية في الريف، وأتوقّف فجأة وأدرك، في قريةٍ ما أو في وسط غابة، أنني لا أعرف أي شيء على الإطلاق عن محيطي.

ومع ذلك، كان كلّ شيء معروفًا عني. أدركت الآن أنني كنت شفّافًا جدًّا بالنسبة إلى حكومتي. فالهاتف الذي أعطاني التوجيهات، وصحّح لي عندما ذهبت في الاتجاه الخطأ، وساعدني في ترجمة إشارات السير، وأبلغني مواقيت الباصات والقطارات، كان يتأكّد أيضًا من أنّ كلّ أفعالي كانت مقروءة من أرباب عملي. كان يبلغ رؤسائي أين كنت ومتى، حتّى ولو لم ألمس ذلك الشيء واكتفيت بتركه في جيبي.

أذكر مرّة أنني أجبرت نفسي على الضحك على هذا عندما تهنا، ليندسي وأنا، في إحدى النزهات وقالت ليندسي - التي لم أخبرها شيئًا - بعفوية خالصة: «لماذا لا تبعث برسالة نصّية إلى فورت ميد وتطلب منهم العثور علينا؟». واستمرّتْ في المزاح، وحاولتُ أن استظرف مزاحها فلم أستطع. قالت وهي تقلّدني: «ألو، هل بإمكانكم مساعدتنا في تحديد الوجهات؟».

سأقيم لاحقًا في هاواي، على مقربة من بيرل هاربور، المكان الذي تعرّضت فيه أميركا للهجوم وانجرّت إلى ما كان يمكن أن يكون حربها الأخيرة العادلة. وأنا هنا، في اليابان، كنت أكثر قربًا من هيروشيما ونغازاكي، حيث انتهت تلك الحرب بشكل مخزٍ. لطالما أملتُ وليندسي بزيارة هاتين المدينتين، لكننا في كلّ مرّة خطّطنا فيها للذهاب كنا نضطر إلى إلغاء الخطة في نهاية المطاف. كنا قد استعددنا في أول أيام عطلتي للتوجّه من هونشو إلى هيروشيما، لكنْ تمّ الاتصال بي من العمل والطلب مني المضي في الاتجاه المعاكس، إلى قاعدة ميساوا الجوية في الشمال الجليدي. وفي يوم محاولتنا المقرّرة التالية مرضت ليندسي، ثم أُصبت أنا أيضًا بالمرض. وأخيرًا، في الليلة السابقة لليوم الذي قرّرنا فيه الذهاب إلى نغازاكي، استفقتُ وليندسي على أول هزّة أرضية كبرى لنا، قفزنا من فراشنا الأرضي، نزلنا راكضين سبع دورات درج، وأمضينا، ونحن بثياب نومنا، ما تبقّى من الليل في الشارع مع جيراننا ونحن نرتجف.

ولأسفي الشديد، لم نتمكّن من الذهاب. فتلك الأماكن هي أماكن مقدّسة تُكرّمُ نصُبُها التذكارية المئتي ألف الذين احترقوا والعدد الذي لا يُحصى من الذين تسمّموا جراء التهاطل النووي وهم يذكّروننا بلاأخلاقية التكنولوجيا.

غالبًا ما أفكّر بما يُسمّى «العزم النووي»، وهي عبارة في علم الفيزياء تشرح اللحظة التي تدمج فيها النواة البروتونات والنيوترونات التي تدور حولها في الذرّة. لكن ذلك يُفهم شعبيًّا على أنه يعني حلول العصر الذرّي، الذي أتاحت نظائره

Isotopes تحقيق تقدّم في إنتاج الطاقة، وفي الزراعة، وفي صلاحية المياه للشرب، وفي تشخيص ومعالجة الأمراض المميتة. لكنها أوجدت أيضًا القنبلة الذرّية.

لا يوجد في التكنولوجيا قَسَم أبقراط. فكثير جدًّا من القرارات التي كان التكنولوجيون قد اتّخذوها في الأكاديميا، والصناعة، والجيش، والحكومة منذ الثورة الصناعية على الأقل، كانت قد اتُّخذت على أساس «هل نستطيع،» وليس «هل علينا». ونادرًا ما كانت النيّة التي تحرّك الاختراع التكنولوجي، تضع حدودًا لتطبيقها واستخدامها.

لا أقصد، بالتأكيد، مقارنة الأسلحة الذرّية مع المراقبة السيبرانية من حيث الخسائر البشرية. لكنّ هناك قواسم مشتركة عندما يتّصل الأمر بمفاهيم انتشار الأسلحة النووية ونزعها.

الدولتان الوحيدتنا اللتان أعرف أنه سبق لهما أن مارستا المراقبة الجَماعية كانتا تينك المقاتلتين الرئيستين الأخريين في الحرب العالمية الثانية: إحداهما عدوّة أميركا، والأخرى حليفة أميركا. ففي كلّ من ألمانيا النازية وروسيا السوڤيتية، كانت أولى المؤشرات العامة إلى تلك المراقبة قد اتّخذت شكل الإحصاء الحميد، وهو التعداد الرسمي والتسجيل الإحصائي للسكان. كان للإحصاء السكاني العام في الاتحاد السوڤيتي، في العام 1926، برنامج ثانوي يتخطّى العدّ البسيط: فقد استفسر صراحة من المواطنين الروس عن جنسيتهم. وأقنعت نتائجه الإثنيين الروس الذين شكّلوا النخبة السوڤيتية بأنهم أقليّة عندما تتم مقارنتهم بكتل المواطنين الذين يُدعون الإرث الوسط آسيوي، مثل الأوزبك، والكازاخ، والطاجيق، والتركمان، والجيورجيين، والأرمن. وعزّزت هذه النتائج، إلى حدٍّ كبير، عزم ستالين القضاء على هذه الثقافات من خلال إعادة تثقيف شعوبها على الأيديولوجية الماركسية اللينينية التي من شأنها أن تستأصلها من جذورها.

اضطلع التعداد السكاني في ألمانيا النازية في العام 1933 بمشروعٍ إحصائيٍّ مماثل، لكن بمساعدة من تكنولوجيا الحاسوب. وشرعت ألمانيا في تعداد سكان الرايخ من أجل السيطرة عليه وتطهيره- من اليهود والغجر بشكلٍ خاص- قبل أن تمارس الجهود القاتلة على الشعوب خارج حدودها. ولتحقيق ذلك، تشارك الرايخ مع ديهوماغ Dehomag، الفرع الألماني لـ IBM الأميركية التي كانت تملك براءة اختراع آلة الجَدْوَلَة التي تعمل بوساطة البطاقات المثقوبة، وهي نوع من الحاسوب التناظري Analog يحصي أعداد الفتحات المثقوبة في البطاقات. وكان كلّ مواطن يتمثّل ببطاقة، وكانت ثقوب معيّنة في البطاقة تمثّل بعض علامات الهويّة. كان العمود 22 يتناول الفئة الدينية: الثقب 1 يمثّل البروتستانت، والثقب 2 يمثّل الكاثوليك، والثقب 3 يمثّل اليهود. وكان الألمان في العام 1933 ما يزالون ينظرون إلى اليهود بوصفهم ديانةً لا عرقًا. وأُسقِطَت هذه النظرة بعد ذلك ببضع سنوات، حيث كانت تُستخدم معلومات الإحصاء هذه لتحديد سكان أوروبا اليهود وترحيلهم إلى معسكرات الموت.

يتحكّم نموذج راهن واحد من الهواتف الذكية بقدرة حاسوبيّة أكبر بكثير من كلّ أجهزة زمن الحرب للرايخ والاتحاد السوڤيتي مجتمعين. وتذكُّر هذا هو الطريقة الأنجع لتأطير، ليس السيطرة التكنولوجية لمجتمع استخبارات أميركا الحديثة فحسب، بل أيضًا التهديد الذي تشكّله للحوكمة الديمقراطية. ففي القرن، أو ما حوله، الذي تلى جهود الإحصاء تلك، حقّقت التكنولوجيا تقدّمًا مدهشًا، لكن لا يمكن قول الأمر نفسه عن القانون أو الضمير الإنساني اللذين بإمكانهما كبحها.

وللولايات المتحدة بالتأكيد تعدادها السكاني أيضًا. فقد أنشأ الدستور إحصاء السكان الأميركي وكرّسه بوصفه التعداد الفدرالي لسكان كلّ ولاية بهدف التحديد النسبي لممثّلي مجلس النواب. كان ذلك نوعًا من المبدأ التنقيحي، حيث كانت الحكومات الاستبدادية، بما فيها السلطة الملكية البريطانية التي حكمت المستعمرات، قد استخدمته تقليديًّا كأسلوب لتقدير الضرائب والتأكّد من عدد الشبّان الصالحين للتجنيد العسكري. وتمثّلت عبقرية الدستور في إعادة توظيف ما كان آلية للقمع إلى آلية للديمقراطية. ويقع الإحصاء رسميًّا تحت سلطة مجلس الشيوخ، وكان قد صدر الأمر بإجرائه مرّة كلّ عشر سنوات وهي الفترة تقريبًا التي كانت تستغرقها معالجة بيانات معظم الإحصاءات السكانية الأميركية في أعقاب الإحصاء الأول في العام 1790. واختصر إحصاء العام 1890 فجوة العشر سنوات، وكان أول إحصاء في العالم يستخدم الحواسيب (النماذج الأولى لذلك الذي باعته IBM لاحقًا لألمانيا النازية). واختصرت تكنولوجيا الحوسبة وقت المعالجة إلى النصف.

لم تكتفِ التكنولوجيا الرقمية بتبسيط هذا التعداد أكثر بل جعلته يختفي أيضًا. فالمراقبة الجَماعية باتت اليوم تعدادًا لا ينتهي، وهي في الجوهر أشدّ خطورة من أي استمارةٍ تُرسل عبر البريد الإلكتروني. فكل أجهزتنا، من هواتفنا إلى حواسيبنا، هي في الأساس إحصائي مصغّر، ونحملها في حقائب ظهرنا وفي جيوبنا؛ إحصائي لا ينسى شيئًا ولا يغفر شيئًا.

كانت اليابان هي العزم النووي الخاص بي. وأدركت عندها الاتجاه الذي تسلكه هذه التكنولوجيات الجديدة، وأنه إذا لم يتدخّل أبناء جيلي سيستمر الاتجاه التصاعدي، وستحلّ المأساة إذا باتت مثل هذه المقاومة عديمة الجدوى في الوقت الذي نكون فيه قد قرّرنا، في النهاية، أن نقاوم. وسيكون على الجيل المقبل أن يتعوّد عالمًا لا تكون المراقبة فيه أمرًا ظرفيًّا، ويتم في حالات لها ما يبرّرها قانونًا، بل تكون وجودًا عشوائيًّا دائمًا: أذن تسمع دائمًا، وعين ترى دائمًا، وذاكرة راسخة لا تنام.

ما إن يقترن الوجود المطلق لجمع المعلومات مع ديمومة التخزين، حتى يكون كلّ ما على أي حكومة أن تفعله هو اختيار شخص، أو مجموعة أشخاص، تجعل منهم كبش فداء وتمضي باحثة - كما كنت قد مضيت مفتّشًا في ملفات الوكالة - عن دليلٍ على جريمةٍ ملائمة.

17

بيت على السحاب

عدت، في العام 2011، إلى الولايات المتحدة، موظّفًا لدى الشركة الإسمية ذاتها، «دل»، وملحقًا بوكالتي القديمة، وكالة الاستخبارات المركزية. وفي يوم ربيعي معتدل، عدت إلى المنزل من يومي الأول في عملي الجديد فسررت حين لاحظت أنّ للمنزل الذي انتقلت إليه علبة بريد. لم تكن شيئًا فارهًا، بل مجرّد واحدة من تلك المستطيلات المقسّمة الشائعة في مجموعات المنازل المتجاورة، ومع ذلك فقد جعلتني أبتسم. لقد انقضت أعوام من دون أن يكون لي علبة بريد، ولم أكن قد تفقّدت هذه العلبة. ولم أكن حتى لألاحظ وجودها لو لم تكن محشوّةً حدّ الانفجار بأكداسٍ من البريد غير المرغوب فيه الموجّه إلى «السيّد إدوارد ج. سنودن أو المقيم الحالي». احتوت المظاريف على قسائم ونشرات إعلانية لبعض المواد المنزلية. وكان أحد الأشخاص قد عرف أنني انتقلت للتو.

تناهت إليّ ذكرى من طفولتي، ذكرى تحقّقي من البريد والعثور على رسالة موجّهة إلى شقيقتي. أردت أن أفتحها، لكن والدتي لم تسمح لي بذلك.

أذكر سؤالي عن السبب، وقولها: «لأنها ليست موجّهة لك». وقالت إنّ فتح بريدٍ موجّهٍ إلى شخصٍ آخر، حتى لو كان بطاقة عيد ميلاد أو رسالة متسلسلة، ليس بالأمر اللطيف. بل إنه، في الواقع، جريمة.

أردت أن أعرف أيّ نوعٍ من الجريمة. «جريمة كبرى» قالت أمي. «جريمة فدرالية».

وقفتُ في باحة ركن السيارات، ومزّقت المظاريف إلى نصفين، ورميتها في القمامة.

كنت أمتلك هاتف أيفون جديدًا في جيب بِزّتي الجديدة من ماركة رالف لورن. وكان لديّ نظّارة من ماركة بوربري Burberry جديدة، وقصّة شعرٍ جديدة. ومفاتيح هذا البيت الجديد في كولومبيا، ميريلاند، وهو أوسع مكان أقمت فيه على الإطلاق، والمكان الأول الذي أشعر فيه أنه لي حقًّا. كنت غنيًّا، أو أقلّه هذا ما اعتقده أصدقائي. وبالكاد أتعرّف إلى نفسي.

قرّرت أنّه من الأفضل العيش في حالةٍ من الإنكار والاكتفاء بجمع بعض المال، وتحسين حياة من أحبّهم. أليس ذلك، في النهاية، ما يفعله الآخرون؟ لكن القول أسهل من الفعل، أقصد الإنكار. كان المال يأتي بسهولة. بسهولة كبيرة حتى أنّني شعرت بالذنب.

باحتساب جنيڤ، وعدم احتساب سفراتي الدورية إلى الديار، كان قد مضى عليّ بعيدًا نحو أربعة أعوام. بدت أميركا التي عدت إليه وكأنها بلد آخر. لن أذهب إلى حدّ القول إنني شعرت كالغريب، لكنّني وجدت نفسي غارقًا في أحاديث كثيرة لم أفهمها. فبين كلّ كلمةٍ وأخرى كان يرد اسم برنامج تلفزيوني معيّن أو فيلم سينمائي كنت أجهله، أو فضيحة تطاول شخصية شهيرة لا أبالي بها، ولم أكن أتمكّن من الإجابة. كنت أفتقر إلى ما أجيب به.

انهمرت الأفكار المتناقضة أشبه بكتل لعبة تيتريس Tetris، وجهدت لفرزها لأجعلها تختفي. وفكّرت، أنني أرثي لحال أولئك الناس المساكين، اللطفاء، الأبرياء، أولئك الضحايا الذين تراقبهم الحكومة، وتراقبهم كلّ شاشة يقدّسونها. ثمّ قلت في نفسي: اصمتْ، لا تكنْ دراميًّا إلى هذا الحد؛ إنهم سعداء، لا يبالون، وليس عليك، أيضًا، أن تبالي. انضجْ، أدِّ عملك، ادفع فواتيرك. تلك هي سنّة الحياة.

الحياة الطبيعية، هي ما كنتُ وليندسي نأمل به. كنّا على استعداد للمرحلة التالية وقرّرنا الاستقرار. كان لنا حديقة خلفية لطيفة مع شجرة كرز ذكّرتني بيابان أكثر عذوبة، بموقعٍ على نهر «تاما» حيث كنت وليندسي، قد ضحكنا وتدحرجنا على بساط عطرٍ من أزهار طوكيو ونحن نشاهد شلّال ساكورا.

كانت ليندسي على وشك إحراز شهادتها مدرّبة يوغا. وأنا، كنتُ في غضون ذلك، أتآلف مع موقعي الجديد في المبيعات.

انتهى الأمر بواحدٍ من البائعين الخارجيين عملت معه في إطار إيبيكشلتر، بالعمل مع دل، وأقنعني بأنّني كنت أهدر وقتي وأنا أتقاضى أجرًا على الساعة. وقال إنّ عليّ أن أعمل في قسم المبيعات في شركة دل حيث بإمكاني جني ثروة لقاء مزيدٍ من الأفكار الشبيهة بإيبيكشلتر. وبأنّني سأحقّق قفزة خيالية على السلّم الوظيفي، وهو سيحصل على مكافأة كبيرة لقاء إحالتي إليهم. كنت مستعدًّا للاقتناع، خصوصًا وأنّ ذلك يعني إلهاء نفسي عن شعوري المتعاظم بالانزعاج، الذي أوقعني في المتاعب. كان لقبي الوظيفي الرسمي مستشار الحلول. وهو يعني، في الجوهر، أنه كان عليّ أن أحلّ المشكلات التي يسببها زميلي الجديد مدير المحاسبة الذي سأدعوه كليف Cliff.

كان يُفترض بكليف أن يكون هو الواجهة وأنا الدماغ. اقتضى عمله، لدى جلوسنا مع عملاء وكالة الاستخبارات المركزية المسؤولين عن عائدات الملكية التقنية والمشتريات، أن يبيع معدات دل وخبراتها بأي وسيلة ممكنة. ويعني هذا أن يرتجل ويبحث في حدسه عن عددٍ لا يُحصى من الوعود الحذقة حول كيف سنقوم بأمورٍ للوكالة، أمورٍ ليست ممكنة بالتأكيد، غير ممكنة بالتأكيد لمنافسينا (وفي الواقع غير ممكنة لنا، نحن أيضًا). واقتضى عملي أن أقود فريقًا من الخبراء في بناء شيء يخفّف بما يكفي من درجة كذب كليف بحيث لا يتم إرسالنا جميعنا إلى السجن عندما يضغط الشخص الذي وقّع على الشك على زر التشغيل.

لا شعور بالضغط.

تمثّل مشروعنا الأساسي بمساعدة وكالة الاستخبارات المركزية على اللحاق بأحدث التكنولوجيات- أو بالمقاييس التقنية لوكالة الأمن القومي فحسب- من خلال بناء «سحابة خاصّة» وهي أكثر التكنولوجيات الجديدة صخبًا. كان الهدف دمج عملية المعالجة والتخزين في الوكالة بينما يتم توزيع السبل التي يمكن من خلالها الوصول إلى المعطيات. وبعبارات بسيطة، أردنا القيام بذلك بحيث يتمكّن مقيم في خيمة في أفغانستان من القيام بالعمل ذاته بالطريقة ذاتها تمامًا التي يقوم به شخص في المقرّ العام لوكالة الاستخبارات المركزية. كانت الوكالة - وبالتأكيد كلّ قيادة تكنولوجيا المعلومات - تشتكي باستمرار من «الصوامع»: مشكلة وجود مليارات من وحدات تخزين المعطيات منتشرة في كلّ أنحاء العالم بحيث لا يمكن تتبّعها أو بلوغها. وهكذا كنت أقود فريقًا من بعض أذكى الناس في دل للخروج بوسيلة يمكن معها لأيٍّ يكن، في أيّ مكان، الوصول إلى أي شيء.

في خلال مرحلة إثبات صحّة المفهوم، بات اسم سحابتنا فرانكي. لا تلوموني: فنحن، في الجانب التقني، أطلقنا عليها اسم السحابة الخاصّة. لكنّ كليف هو الذي أطلق عليها ذلك الاسم في وسط العرض التجريبي مع وكالة الاستخبارات المركزية، قائلًا: إنهم سيحبون فرانكنشتايننا الصغير لأنّه مسخ حقيقي.

كلّما أعطى كليف وعدًا، صرت أكثر انشغالًا، الأمر الذي لم يترك لي ولليندسي إلّا نهايات الأسبوع للقاء أهلنا وأصدقائنا القدامى. حاولنا فرش بيتنا الجديد وتجهيزه. كان المكان المؤلّف من ثلاث طبقات فارغًا، وبات علينا بالتالي الإتيان بكل شيء، أو كلّ ما لم يسْخُ به أهلنا علينا. بدا ذلك ناضجًا جدًّا، لكنه يحكي كثيرًا عن أولوياتنا: اشترينا الصحون، وأدوات المائدة، ومكتبًا، وكرسيًّا، لكننا بقينا ننام على فرشة على الأرض. باتت لديّ حساسية شديدة على بطاقات الائتمان، بكل تعقّباتها، فابتعنا كلّ شيء بالعملة الصعبة. وعندما احتجنا سيّارة، ابتعت أكورا إنتغرا Acura Integra طراز 1998 من إعلان مبوّب بثلاثة آلاف دولار نقدًا. كان كسب المال أمرًا جيّدًا، لكن لا أنا ولا ليندسي أحببنا أن ننفقه، إلّا لشراء تجهيزات حاسوب، أو لمناسبة خاصة. فقد ابتعت لمناسبة عيد العشاق المسدس الذي لطالما أرادت ليندسي الحصول عليه.

كان مسكننا الجديد يبعد عشرين دقيقة بالسيارة عن عدد من المجمّعات التجارية، بما فيها كولومبيا مول، الذي كانت مساحته حوالى 1,5 مليون قدم مربع (نحو 140 ألف مترٍ مربع) من أمكنة التسوّق يحتلّها حوالى 200 متجر، و14 قاعة عرض سينمائية تابعة لشركة AMC، ومطعم P.F. Chang's (للأطباق الآسيوية والصينية)، وتشيز كيك فاكتوري. كنت منبهرًا وأنا أقود الإنتغرا المتهالكة على الطرقات المألوفة، لكنني كنت أيضًا مصدومًا بعض الشيء بكل الإعمار الذي حصل في

خلال غيابي. فمن المؤكد أن فورة الإنفاق التي قامت بها الحكومة بعد 11 أيلول/سبتمبر قد وضعت مالًا كثيرًا في جيوب محلية كثيرة. فبعد البقاء لفترة طويلة في الخارج، تفاجأت واندهشت حين أدركت كم كان هذا الجزء من البلاد ثريًّا، وكم يقدّم من الخيارات الاستهلاكية، وكم من المتاجر الكبيرة التي تبيع بالتجزئة، وصالات عرض التصميمات الداخلية الراقية. وكانت كلّها تقدّم تنزيلات لمناسبة يوم الرؤساء، ويوم الذكرى، وعيد الاستقلال، وعيد العمل، ويوم كولمبوس، ويوم المحاربين القدامى. وأعلنت اللافتات الاحتفالية عن آخر الحسومات، وقد رُفعت تمامًا تحت الأعلام كلّها.

وأذكر أن مَهمّتنا كانت شراء اللوازم المنزلية، وكنّا في بست باي Best Buy. استقر رأينا على مايكرويف جديد، وأخذنا، بناء على إلحاح ليندسي الصحّي، ندقّق في الخلّاطات الكهربائية المعروضة. كانت قد أخرجت هاتفها وهي تبحث عن أفضل مراجعة للأدوات العشر أو ما شابه، عندما وجدت نفسي أتحوّل صوب قسم الحاسوب في الطرف الأبعد للمتجر.

لكنّني توقّفت خلال مسيرتي. فهناك، عند حافة قسم أغراض المطبخ، كان يوجد برّاد جديد لامع موضوع فوق منصّة مرتفعة مزخرفة بشكل زاهٍ ومضاءة. كان بالأحرى «برّادًا ذكيًّا» يتم الإعلان عنه على أنه «مجهّز بالإنترنت».

أذهلني ذلك، بكل بساطة ووضوح.

اقترب مني أحد الباعة، وقد فسّر ذهولي على أنه اهتمام: «إنه مدهش، أليس كذلك؟». وشرع في شرح بعض المواصفات. كان هناك شاشة مثبتة على باب البراد، وعلى مقربة من الشاشة حامل قلم تسجيلٍ صغيرٍ جدًّا يتيح لك تدوين الرسائل. وإذا لم ترد أن تكتب، فبإمكانك أن تسجّل مذكّرات بالصوت والصورة. وبإمكانك كذلك استخدام الشاشة كما تستخدم حاسوبك العادي، لأن البرّاد كان يحتوي على الواي فاي. وتستطيع أيضًا تفقّد بريدك الإلكتروني، أو روزنامتك، والبحث عن مقاطع أفلام يوتيوب، أو الاستماع إلى ملفّات صوتية MP3، وإجراء اتصالات هاتفية. وكان عليّ أن أكبح نفسي عن طلب رقم ليندسي والقول، عبر الطابق: «إنّني أتصل من برّاد».

والأكثر من ذلك أن حاسوب البرّاد يتتبّع الحرارة الداخلية، ونضارة الطعام من خلال المسح الضوئي للباركودات Barcodes. كما يوفّر معلومات عن التغذية ويقترح وصفات الطعام. وأعتقدُ أن السعر كان يزيد على تسعة آلاف دولار، «من ضمنه خدمة التوصيل»، كما قال البائع.

أذكر أنني قدت السيارة عائدًا إلى المنزل بصمتٍ وذهول. لم يكن هذا تمامًا المستقبل التقني المذهل البعيد المنال الذي وُعدنا به. وكنت مقتنعًا بأنّ السبب الوحيد في تجهيز ذلك الشيء بالإنترنت كان في استفادة صانعه من استخدامات مالكه ومن أي معطيات منزلية أخرى يمكن الحصول عليها. وسيعمد المصنّع بدوره إلى تحويل تلك المعطيات إلى مال من طريق بيعها. وكان يُفترض بنا، مع ذلك، دفع ثمن البرّاد.

تساءلت عن الجدوى من انفعالي الشديد حيال المراقبة الحكومية إذا كان أصدقائي وجيراني وأبناء وطني أكثر من سعداء بدعوة رقابة الشركات إلى منازلهم، تاركين أنفسهم للتعقّب، وهم يفتّشون في مكان حفظ المؤن، بالفاعلية ذاتها التي يتم فيها تعقّبهم وهم يتصفّحون الإنترنت. وسيكون أمامنا نصف عقدٍ قبل ثورة الأتمتة، قبل أن يُرحّب بالمساعد الافتراضي مثل أمازون إيكو Amazon Echo وجوجل هوم Google Home في غرفة النوم، ويوضع بفخر على المنضدة بجانب السرير لتسجيل وبث كلّ نشاط داخل مجاله، لتدوين كلّ العادات والاختيارات (ناهيك بالغرائب والابتذالات الجنسية)، والتي ستُطوّر بعد ذلك إلى خوارزميات دعائية وتُحوّل إلى أموال نقدية. فالمعطيات التي نولّدها بمجرّد أن نعيش أو بمجرّد السماح بمراقبتنا ونحن نعيش ستثري الشركات الخاصة وتُفقر، بالقدر ذاته، حياتنا الخاصة. وإذا كان لرقابة الحكومة تأثير تحويل المواطن إلى تابع، تحت رحمة سلطة الدولة، فإن رقابة الشركة تحوّل الزبون إلى منتَجٍ تبيعه الشركات إلى شركات أخرى، وإلى سماسرة المعلومات والمعلنين.

في غضون ذلك، بدا وكأن كلّ شركة تكنولوجيا كبرى، بما فيها دل، شرعت في تنفيذ ما كنت أعمل عليه لوكالة الاستخبارات المركزية: السحابة. (بل إن دل حاولت قبل ذلك بأربعة أعوام، تسجيل العلامة التجارية لعبارة حوسبة السحابة لكنها رُفضت). كنت متعجّبًا كيف كان الناس يتسجّلون طوعًا، وقد بلغت بهم الإثارة مبلغًا لاحتمال أن تُنسخ صورهم

وفيديوهاتهم وموسيقاهم وكتبهم الإلكترونية احتياطيًّا، وتتوافر لهم على المستوى العالمي، بحيث أنهم لم يسألوا أنفسهم في المقام الأول، لماذا تُقدّم لهم تلك الحلول المتطوّرة للغاية والمناسبة لمشكلة التخزين مجانًا أو بسعرٍ بخس.

لا أعتقد أنه سبق لي رؤية مثل هذا المفهوم وقد صدّق الجميع، من كلّ جانب، أكاذيبه. كانت السحابة، كمصطلح مبيعات، فعّالة في بيعها من دل إلى وكالة الاستخبارات المركزية، كما كانت فعّالة بالقدر نفسه في بيعها من أمازون وأبل وجوجل إلى زبائنها. وما أزال أستطيع إغماض عينيّ وأسمع كليف وهو يحاول التلاعب بأحد أصحاب البِزّات في وكالة الاستخبارات المركزية حول «كيف بإمكانك مع السحابة، أن تدفع بالتحديثات الأمنية عبر حواسيب الوكالة عالميًّا،» أو «عندما تمسي السحابة جاهزة للعمل، ستتمكّن الوكالة من تقفّي أثر من قرأ أيّ ملفٍّ على مستوى العالم». كانت السحابة بيضاء وزغباء ومسالمة، تطفو فوق المعمعة. وبالرغم من أن غيومًا كثيرةً تجعل السماء عاصفة، لكنّ غيمة وحيدة توفّر بعض الظلّ الخيّر. أعتقد أن ذلك جعل الجميع يفكّرون في الجنّة.

اعتبرتْ دل، إلى جانب أكبر الشركات الخاصة التي تقدّم الخدمات السحابية، أمازون، أبل، وجوجل - نشوء السحابة عصرًا جديدًا من الحوسبة. لكنها كانت، من ناحية المفهوم، على الأقل، نوعًا من الارتداد إلى التاريخ المبكر لهندسة الحاسوب المركزي القديم، حيث كان مستخدمون كُثُر يعتمدون على نواةٍ مركزيةٍ وحيدةٍ وقويةٍ لا يمكن إلّا لكادرٍ كاملٍ من المحترفين صيانتها. وكان العالم قد تخلّى، قبل ذلك بجيل، عن نموذج النواة المركزية اللاشخصي هذا، حين قامت شركات مثل دل بتطوير حواسيب شخصية رخيصة بما يكفي، وسهلة بما يكفي، لافتتان بني البشر بها. وأنتج، ما أعقب ذلك من نهضةٍ، حواسيب المكتب، الحواسيب المحمولة، اللوحات، والهواتف الذكية، أي كلّ الأجهزة التي أعطت الناس حرّية القيام بكمّ هائل من العمل الخلاّق. وكانت المشكلة الوحيدة هي: كيف سيتم التخزين؟

كان هذا منشأ الحوسبة السحابية. والآن لم يعد يهمّ فعلًا نوع الحاسوب الشخصي الذي كنت تمتلكه، لأن الحواسيب الحقيقية التي كنت تعتمد عليها باتت الآن مخزّنة في مراكز ضخمة للمعطيات التي بنتها شركات السَحاب في مختلف أنحاء العالم. هذه، بمعنى ما، كانت حواسيب النواة المركزية الجديدة، صفًّا بعد صفٍّ من الخوادم المتماثلة المرتّبة على رفوف، والمترابطة بعضها ببعض بطريقة يعمل فيها كلّ جهاز واحد مع الأجهزة الأخرى داخل منظومة حوسبة جَماعية. ولم تعد خسارة خادم واحد، أو حتّى مركز معطياتٍ كاملٍ بالأمر المهم، لأنها ليست إلّا مجرّد قطرات في السحابة العالمية الأكبر.

ليست السحابة، من وجهة نظر المستخدم العادي، سوى آلية تخزين تضمن أن تُعالج معطياتك وتُخزّن، ليس في جهازك الخاص بل في حيّز من الخوادم المختلفة، التي يمكن في مآل الأمر أن تمتلكها وتديرها شركات مختلفة. والنتيجة هي أنّ معطياتك ليست لك فعلًا، بل تتحكّم فيها شركات يمكن أن تستخدمها لأي غاية.

ما عليك إلّا أن تقرأ اتفاقية الخدمات للتخزين السحابي، التي تزداد طولًا سنة بعد سنة؛ يفوق عدد كلمات الاتفاقية الحالية ستة آلاف، أي ضعفي متوسّط كلمات فصل من فصول هذا الكتاب. ونحن عندما نختار تخزين معطياتنا على الإنترنت، فإننا نتخلّى، في الغالب، عن حقّنا فيها. وبإمكان الشركات أن تقرّر أيّ نوعٍ من المعطيات ستحتفظ بها لنا، وبإمكانها وَفْق رغبتها أن تحذف أي معطيات تعترض عليها. وما لم نحتفظ بنسخة أخرى على أجهزتنا أو سواقاتنا، ستضيع هذا المعطيات علينا إلى الأبد. ولو اعتُبر أيّ من معطياتنا مُستهجنًا للغاية أو بخلاف ذلك ينتهك شروط الخدمة، فبإمكان الشركات، من طرفٍ واحد، أن تلغي حساباتنا وتحرمنا من معطياتنا وتحتفظ مع ذلك بنسخةٍ عنها لسجلاتها الخاصة التي يمكن أن تسلّمها للسلطات من دون معرفتنا أو موافقتنا. وفي مآل الأمر، فإن خصوصية معطياتنا مرهونة بمن يملك معطياتنا. فلا توجد ملكية أقل حماية، ومع ذلك لا توجد ملكية أكثر خصوصية.

كانت الإنترنت التي ترعرعتُ معها، الإنترنت التي ربّتني، آخذة في الاختفاء. ومعها كان شبابي كذلك. إن عملية الاتصال بالإنترنت، التي كانت تبدو في السابق أشبه بمغامرة رائعة، بدت الآن أشبه بالمعاناة المشحونة. فالتعبير عن الذات بات يتطلب الآن نوعًا من الحماية الذاتية القوية حيال ما يتعلّق بإلغاء حرّياته وإبطال متعته. لم تعد كلّ مكالمة قضية إبداع بل قضية سلامة. فكلّ عملية كانت خطرًا مُحتمَلًا.

انشغل القطاع الخاص في غضون ذلك برفع مستوى اعتمادنا على التكنولوجيا لتوطيد السوق. فقد عاش غالبية مستخدمي الإنترنت الأميركيين كلّ حياتهم الرقمية على البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي ومنصّات التجارة الإلكترونية التي تملكها ثلاثية الشركات الإمبريالية (جوجل، فيسبوك، وأمازون). وكان مجتمع الاستخبارات الأميركي يسعى إلى استغلال ذلك الواقع من خلال الحصول على إمكانية الوصول إلى شبكاتها، من خلال الأوامر المباشرة التي أُبقيت سرّية عن الجمهور، والجهود الخفيّة المخادعة بالسرّ عن الشركات ذاتها. كانت معطيات المستخدِم الذي يخصّنا تعود بفوائد جمّة على الشركات، بينما الحكومة تسرقها بالمجان. لا أذكر أنني شعرت بهذا القدر من العجز.

ثم كان هناك هذا الانفعال الآخر الذي شعرت به؛ إحساس غريب بأنني أبحر على غير هدى، ومع ذلك، وفي الوقت نفسه بأنّ خصوصيّتي تُنتهك. كنتُ كما لو أنني مشتّت - مع أجزاء من حياتي مبعثرة في خوادم في كلّ أنحاء العالم- بينما يتطفّل عليّ أحدهم قسرًا. كنت أجد نفسي، عندما أغادر منزلنا في كلّ صباح، أومئ برأسي لكاميرات المراقبة المرشوشة في أنحاء منطقتنا السكنية. لم أكن في السابق أعيرها أيّ اهتمام، والآن، عندما تضيء إشارة المرور بالأحمر، وأنا في طريقي بالسيارة، لا أستطيع أن أمتنع عن التفكير في المستشعر الذي ينظر إليّ شزرًا، ويراقبني ليرى هل سأمرّ أم سأتوقّف. وكانت أجهزة قراءة لوحات السيارات تسجّل ذهابي وإيابي حتى لو حافظت على سرعة 35 ميلًا (حوالى 57 كلم) في الساعة.

لم توجد القوانين الأساسية الأميركية لتجعل عملية فرض القانون سهلة، بل لتجعلها أشدّ صعوبة. هذا ليس بخللٍ، بل هو سِمة جوهرية من سِمات الديمقراطية. ويُفترض، في القانون الأميركي، أن يحمي تطبيق القانون المواطنين بعضهم من بعض. ويُتوقَّع من المحاكم، بدورها، أن تكبح تلك السلطة إذا أُسيء استخدامها، وأن تقوّم سبيل من يمتلكون في المجتمع السلطة المحلّية بأن يحتجزوا ويوقفوا ويستخدموا القوة، بما في ذلك القوة الفتّاكة. ومن بين أهم تلك القيود منع قوات حفظ النظام من مراقبة المواطنين العاديين في ممتلكاتهم ووضع اليد على تسجيلاتهم الخاصة من دون مذكّرة قانونية. غير أن هناك قلّة من القوانين تمنع مراقبة الملكيات العامة التي تتضمّن الغالبية الكبرى من الشوارع وأرصفة المشاة.

كان استخدام أجهزة حفظ النظام لكاميرات المراقبة في الملكيات العامة قد صُمّم في الأساس رادعًا للجريمة ووسيلةً لمساعدة المحقّقين بعد حصول الجريمة. لكن انتشار هذه الكاميرات اتسع كثيرًا مع استمرار الهبوط في أسعارها، وبات دورها وقائيًّا، حيث تستخدمها أجهزة حفظ النظام لتعقّب أشخاص لم يرتكبوا أي جريمة، أو حتى لا يُشتبه بأنهم فعلوا. وما يزال الخطر الأكبر ماثلًا، مع تحسين قدرات الذكاء الاصطناعي مثل التعرّف إلى الوجوه والأنماط. ولن تعود كاميرا المراقبة المزوّدة بالذكاء الاصطناعي مجرّد آلة تسجيل، بل يمكن تحويلها إلى ما هو أقرب من رجل الشرطة المؤتمت؛ شرطي آلي robo-cop حقيقي يبحث عن الأنشطة «المشبوهة» مثل صفقة مخدرات ظاهرية (أي أناس يتعانقون أو يتصافحون)، أو انتماء ظاهري إلى العصابات (مثل أناس يرتدون ألوانًا محدّدة وأنواعًا من الألبسة). وكان قد اتضح لي، حتى في العام 2011، أن هذا هو الاتجاه الذي ستسلكه التكنولوجيا، من دون أيّ نقاشٍ عامٍّ موضوعيٍّ في هذا الشأن.

تكدّست التجاوزات الممكنة للمراقبة في ذهني لتنتج رؤية تراكمية لمستقبل شنيع. فالعالم الذي يكون فيه جميع الناس معرّضين للمراقبة التامة، سيصبح منطقيًّا عالمًا تفرض فيه الحواسيب كلّ القوانين آليًّا وبالجملة. ويصعب، في نهاية المطاف، تخيّل جهاز ذكاءٍ اصطناعيٍّ قادرٍ على ملاحظة شخص ينتهك القانون ولا يُخضعه للمساءلة. فما من نظام شرطة خوارزمي سيُبرمج، حتى لو كان ذلك ممكنًا، في اتجاه التساهل أو المسامحة.

أتساءل إذا كان هذا هو التطبيق المشوّه للوعد الأميركي الأصلي بأن جميع المواطنين سيكونون متساوين أمام القانون: مساواة في القمع من خلال فرضٍ مؤتمتٍ شاملٍ للقانون. تخيّلت البرّاد الذكي المستقبلي مرابطًا في مطبخي، مراقبًا سلوكي وعاداتي، ومستخدمًا ميلي إلى الشرب من الكرتونة مباشرة أو إلى عدم غسل يدي لتقييم إمكانية أن أكون مجرمًا.

لن يُستطاع تحمّل عالمٍ كهذا لتطبيقٍ مؤتمتٍ تامٍّ للقانون، أو لنقل لتطبيق كلّ القوانين المتعلقة بامتلاك الحيوانات الأليفة، أو كلّ قوانين التخطيط العمراني الذي ينظّم الأعمال التجارية المنزلية. فالتطرّف في العدالة يمكن أن يتحوّل تطرّفًا في الظلم، ليس بعبارات قساوة القصاص لأي مخالفة فحسب، بل أيضًا بعبارات مدى الاتّساق والدقّة اللذين يُطبّق بهما

القانون والمحاكمة. تكاد كلّ المجتمعات الكبرى والمعمِّرة تمتلك قوانين غير مكتوبة يُتوقّع من الجميع اتّباعها، إلى جانب مكتبات كبرى من قوانين مكتوبة لا يُتوقّع من أحد أن يتّبعها، أو حتى أن يعرف بها. فالخيانة الزوجية، بحسب القانون الجزائي في ميريلاند القسم 501-10، مخالفة للقانون ويُعاقَب عليها بعشرة دولارات غرامة. والقانون 5/309-14 في كارولينا الشمالية يعتبر كلّ لعبة بينغو تستغرق أكثر من خمس ساعات غير قانونية. وكلا هذين القانونين يأتيان من ماضٍ أكثر تزمّتًا، ومع ذلك، لسببٍ أو لآخر، لم يُلغيا. فمعظم حياتنا، حتى لو لم ندرك ذلك، لا تحصل بالأبيض والأسود بل في مساحة رمادية، نقوم فيها بمخالفة قواعد المرور، ونضع القمامة في صندوق إعادة التدوير، والمواد القابلة لإعادة التدوير في صندوق القمامة، ونركب درّاجتنا في المسار الخطأ، ونستعير الواي فاي من غريب لتحميل كتاب لم ندفع ثمنه. وببسيط العبارة، فإنّ عالمًا يتم فيه دائمًا فرض كلّ قانون سيكون عالمًا كلّ من فيه مجرم.

حاولت التكلّم مع ليندسي عن كلّ هذا. وبالرغم من أنّها كانت متعاطفة مع مخاوفي، لكنّ درجة تعاطفها لم تبلغ الاستعداد للخروج من الشبكة العنكبوتية، أو حتى من فيسبوك أو إنستغرام. قالت: «لو فعلت ذلك لكنت أتخلّى عن فنّي وأهجر أصحابي. فأنت تعوّدت البقاء على اتصال مع غيرك من الناس».

كانت محقّة، وحُقّ لها أن تقلق عليّ. اعتقدتْ أنني كنت شديد التوتّر، وتحت ضغط هائل. وأنا كنت كذلك، ليس بسبب عملي، بل بسبب رغبتي في أن أخبرها حقيقة ليس مسموحًا لي أن أطلعها عليها. لم أستطع أن أخبرها أنه يمكن لزملائي القدامى في العمل لدى وكالة الأمن القومي أن يستهدفوها بالمراقبة ويقرأوا قصائد الحب التي بعثت بها إليّ عبر الرسائل النصّيّة. لم أستطع أن أخبرها أن بإمكانهم الوصول إلى كلّ الصور التي التقطتها، ليس صورها المنشورة فحسب، بل الحميمة منها أيضًا. لم أتمكّن من القول إن أخبارها تُجمع، كما تُجمع أخبار الجميع، وهذا مرادف للتهديد الحكومي: إذا خرجتِ عن الخط، فسنستخدم حياتك الخاصة ضدّك.

حاولت أن أشرح لها الأمر بطريقة غير مباشرة، عبر التشبيه. طلبت منها أن تتخيّل أنها فتحت حاسوبها المحمول يومًا لتجد جدول بيانات على سطح المكتب.

«لماذا؟»، قالت، «أنا لا أحب جداول البيانات».

لم أكن جاهزًا لهذه الإجابة، فقلت أوّل ما تبادر إلى ذهني: «لا أحد يحب، لكن هذه اسمها النهاية».

«أووه، غامض».

«أنت لا تذكرين أنّك وضعتِ جدول البيانات هذا، لكن ما إن تفتحيه حتى تتذكّري محتواه، لأنّ فيه كلّ شيء، كلّ شيء على الإطلاق، يمكن أن يدمّرك. كلّ معلومة يمكن أن تدمّر حياتك».

ابتسمت ليندسي وسألت: «هل أستطيع رؤية تلك البيانات التي تخصّك؟».

كانت تمزح، لكنني لم أكن أمزح. فالجدول الذي يتضمّن كلّ المعطيات عنك يشكّل خطرًا مميتًا. تخيّل ذلك: كلّ الأسرار الكبرى والصغرى التي يمكن أن تنهي زواجك، وتقضي على حياتك المهنية، وتسمِّم حتى علاقاتك الأكثر وثوقًا، وتتركك مفلسًا، بلا أصدقاء، وتودي بك إلى السجن. وربما تضمّن جدول البيانات سيجارة الحشيشة التي دخّنتها في منزل صديق لك، أو زيح الكوكايين الذي تنشّقته من على شاشة هاتفك في أحد البارات وأنت في الكليّة. أو العلاقة الجنسية العابرة التي أقمتها تحت تأثير المسكّر مع حبيبة صديقك، والتي هي الآن زوجة صديقك، وكلاكما نادم، وكنتما قد اتفقتما على عدم إطلاع أحدٍ عليها. أو عملية الإجهاض التي أجريتِها وأنتِ مراهقة وأخفيتها عن أهلك وتودّين أن تبقيها مخفية عن زوجك. أو ربما أنها مجرّد معلومات عن معروض وقّعت عليه، أو احتجاج شاركت فيه. للجميع شيء ما، معلومات ما فاضحة مدفونة وسط «بايتاتهم» bytes، إذا لم يكن في ملفاتهم ففي بريدهم الإلكتروني، وإذا لم يكن في بريدهم الإلكتروني ففي تاريخ تصفّحهم الإنترنت. وها إن الحكومة الأميركية الآن تخزّن هذه المعلومات.

بعد مضي بعض الوقت على حديثنا، جاءتني ليندسي وقالت: «تصوّرتُ ما سيكون على جدول الدمار الشامل خاصتي، السرّ الذي سيدمّرني».

«ماذا؟».

«لن أقول لك».

حاولت أن أسترخي، لكنّني بقيت أشعر بأعراضٍ جسمية شاذّة. كنت قد صرت أخرق بطريقة غريبة، أقع عن السلّم - أكثر من مرّة - أو أصطدم بحواجب الأبواب. وأتعثّر أحيانًا، أو أوقع الملاعق التي أمسك بها، أو أفشل في تقدير المسافة بدقّة، وأخطئ ما أحاول بلوغه. كنت أريق الماء على نفسي، أو أشرق به. وفي بعض الأحيان، أكون وليندسي، في وسط الحديث فأفوّت ما كانت قد قالته، وتسألني إلى أين شردت. كنتُ كمن تجمّد في عالم آخر.

في أحد الأيام، عندما ذهبت للقاء ليندسي بعد صفّها في اللياقة البدنية، بدأت أشعر بالدوار. كان ذلك أكثر الأعراض التي تظهر عليّ حتى الآن إثارة للقلق. أفزعني ذلك، وأفزع ليندسي أيضًا، خصوصًا بعدما أدى إلى التضاؤل التدريجي لحواسي. كان لديّ تفسيرات جمّة لهذه الحوادث: نظام غذائي سيّئ، قلّة التمارين، نقص النوم. وكان لديّ كثير من التبرير: كان الصحن قريبًا جدًّا من حافّة المنضدة، كان الدرج زلقًا. ولم أستطع أن أقرّر ما هو الأسوأ في ما أختبره، أهو النفساني - الجسدي أم الحقيقي. قرّرت الذهاب إلى الطبيب، لكن الموعد الوحيد كان بعد أسابيع.

بعد يوم أو يومين على ذلك، كنت في المنزل قرابة الظهر محاولًا جهدي في متابعة العمل من بعد. وكنت على الهاتف مع أحد موظفي الأمن في دل عندما أصابني دوار شديد. اعتذرت على الفور عن مواصلة الاتصال، وأنا أتلعثم في الكلام، وكنت على يقين، وأنا أكافح لإقفال سمّاعة الهاتف، بأنني سأموت.

لا يحتاج هذا الشعور بالهلاك الوشيك إلى أي وصف لمن اختبروه، ولا يوجد أي تفسير لمن لم يختبروه. فهو يضرب فجأة وبشدّة بحيث يقضي على كلّ شعورٍ آخر وكل تفكيرٍ باستثناء الاستسلام العاجز. كانت حياتي قد انتهت. انهرتُ على الكرسي، وهي كبيرة منجّدة بالأسود من نوع أيرون Aeron، التي انحرفت من تحتي بينما كنت أسقط في الفراغ وأفقد وعيي.

أفقت وأنا ما أزال جالسًا، والساعة على مكتبي تكاد تبلغ الواحدة بعد الظهر. كنت قد غبت عن الوعي لأقل من ساعة، لكنني كنت منهكًا. بدا كما لو أنني كنت مستيقظًا منذ بداية الدهر.

حاولت بلوغ الهاتف وأنا في حالٍ من الذعر، لكن يدي استمرّت تخطئه فتلتقط الهواء. وما إن تمكّنت من التقاطه وحصلت على نغمة الاتصال حتى وجدت أنني لا أستطيع تذكّر رقم ليندسي، أو أنّني أتذكّر الأرقام ولكن ليس بالترتيب الصحيح.

تمكّنتُ، بطريقة ما، من بلوغ الطابق السفلي، وأنا أنزل كلّ درجة بتأنٍّ، وراحة يدي إلى الجدار. أخذت بعض العصير من البراد وتجرّعته وأنا ممسك بالكرتونة بكلتا يديّ مسيلًا كمّية لا بأس بها على ذقني. ثم تمدّدت على الأرض وأنا أضغط خدّي على الأرضية المشمّعة. وهكذا وجدتني ليندسي.

كنت قد أُصبت للتوّ بنوبة صرع.

كانت أمي مُصابةً بالصرع، وكانت لفترةٍ على الأقل معرّضة لنوبات كبرى: رغوة في الفم، أطرافها تتحرك بقوّة، وجسمها يتدحرج إلى أن يسكن في تصلّب غير واعٍ ورهيب. لم أستطع أن أصدّق أنّني لم أربط قبل ذلك أعراضي بأعراضها، مع أن ذلك كان الإنكار بالذات الذي كانت نفسها قد عاشته على مدى عقود، ناسبة سقوطها المتكرّر لكونها خرقاء ولأنها تفتقر إلى التنسيق. ولم يُشخّص مرضها إلى أن أُصيبت بنوبتها الكبرى الأولى وهي في أواخر ثلاثيناتها، وتوقّفت نوبات الصرع لديها بعد فترة وجيزة من العلاج بالأدوية. كانت تقول لي ولشقيقتي دائمًا: إنّ الصرع ليس وراثيًّا. وأنا، إلى اليوم، ما أزال غير متأكّد إذا كان هذا ما قاله لها الطبيب أم أنها كانت تحاول طمأنتنا بأنّ قدرها لن يكون قدرنا.

لا يوجد اختبار لتشخيص الصرع. والتشخيص السريري هو نوبة أو نوبتان لا تفسير لهما. ذلك كلّ شيء. ولا يُعرف سوى قليلٍ جدًّا عن الحالة. ويتوجّه الطب إلى علاج الصرع على أساس ظواهري Nomenologically. لا يتحدث الأطبّاء عن الصرع، بل يتحدّثون عن النوبات التي يقسّمونها نوعين: موضعيّة ومعمّمة، كون الأولى خطأً كهربائيًّا في أقسام معيّنة من دماغك ولا ينتشر، والأخرى إخفاقًا كهربائيًّا يؤدي إلى سلسلة من التفاعلات. وفي الأساس فإن موجة من الشبيكات العصبية

التي تطلق الموجات الكهربائية الخاطئة تلفّ في أنحاء دماغك، وتتسبّب لك بخسارة الوظائف الحركيّة وفي النهاية فقدانك الوعي.

الصرع متلازمة غريبة للغاية. والذين يعانون منه يشعرون بأمورٍ مختلفة، تبعًا لأي جزء من الدماغ حصل فيه العطل الكهربائي المتعاقب الأساسي. ويُشتهر عن الذين يقع العطل في مركز سمعهم بأنّهم يسمعون أجراسًا. ومن يقع لديهم في مركز البصر إما يظلم نظرهم، وإما يرون شرارات. وإذا حصل العطل في عمق أعماق صلب مناطق الدماغ - حيث حصل ذلك معي- فيمكن أن يتسبّب بدوارٍ شديد. وبتّ أعرف، مع الوقت، إشارات التحذير، فأتمكّن من التحضّر للنوبة الآتية. وتُدعى هذه الإشارات الهالات في اللغة الشعبية للصرع، مع أن هذه الهالات هي، في الواقع العلمي، النوبة نفسها. إنها تجربة الاستقبال الحسّي العميق للعطل في إطلاق الإشارات الكهربائية.

استشرت ما أمكنني العثور عليهم من اختصاصيين في الصرع، فالتأمين هو أفضل جزء من العمل مع دل: فحوصات بالأشعّة المقطعية وصور بالرنين المغنطيسي، وكلّ الأشياء. وكانت ليندسي ملاكي الشجاع في خلال ذلك كله، تقلّني بالسيارة من المواعيد وإليها، وقد مضت تبحث في كلّ المعلومات المتوافرة عن المتلازمة. وبحثتْ بحثًا مكثّفًا جدًّا في جوجل عن كلّ من العلاجات الإخلافية Allopathic والتجانسية Homeopathic، بحيث أصبحت كلّ الإعلانات في بريد جوجل الإلكتروني خاصتها عن أدوية الصرع.

شعرتُ بالهزيمة. وكانت المؤسّستان العظيمتان في حياتي تتعرّضان للخيانة، وكانت تخونانني أيضًا: بلادي والإنترنت. وها إن صحتي تحذو حذوهما.

كان دماغي قد تعرّض تمامًا لماسٍّ كهربائي.

18

على الأريكة

كان الوقت متأخّرًا ليلة الأول من أيار/مايو 2011، عندما لاحظت الخبر العاجل على هاتفي. كان فريق من قوة العمليات الخاصة في البحرية الأميركية قد تقفّى أثر أسامة بن لادن وقتله في أبّوت أباد، باكستان.

الرجل الذي خطّط للهجمات التي دفعت بي إلى الجيش ومنه إلى مجتمع الاستخبارات، قد مات الآن. أُطلقت النار عن كثب على المريض الذي يتداوى بغسيل الكلى وهو بين أحضان زوجاته المتعدّدات في مجمّعهم الفخم في الطريق المقابل تمامًا للأكاديمية العسكرية الكبرى في باكستان. وأظهر موقع إنترنت بعد موقع خرائط تدلّ أين تقع أبّوت أباد، بالتناوب مع مشاهد من شوارع مدن أميركا حيث كان الناس يتصافحون بالقبضات، ويضربون على صدورهم، ويصرخون، ويثملون. حتّى نيويورك كانت تحتفل، وهو أمر يكاد لا يحصل فيها مطلقًا.

أطفأت الهاتف. لم أكن أشعر بأنّ عليّ الانضمام إليهم، ولا تفهموني خطأ. فقد كنت سعيدًا بموت ابن العاهرة، لكنني كنت أعيش لحظةً تأمّليةً وشعرت بأن الدائرة تكتمل.

عشرة أعوام. ذلك هو الوقت الذي انقضى منذ صدمت تانك الطائرتين البرجين التوأمين، وماذا لدينا لنتباهى به؟ ما الذي حقّقه العقد المنصرم بالفعل؟ جلست على الأريكة التي ورثتها من شقّة والدتي وحدّقت عبر النافذة إلى الشارع البعيد بينما أطلق أحد جيراننا بوق سيارته المركونة. لم أستطع إزاحة فكرة أنني كنت قد أهدرت العقد الأخير من حياتي.

كانت الأعوام العشرة الماضية موكبًا من المآسي الأميركية الصنع: الحرب التي لا نهاية لها في أفغانستان، التغيير الكارثي للنظام في العراق، الاعتقالات غير المحدّدة الأجل في خليج غوانتانامو، عمليات تسليم الأسرى الاستثنائية، التعذيب، استهداف مدنيين بالقتل - حتّى المدنيين الأميركيين - بغارات الطائرات المسيّرة. وفي الداخل، كانت وزارة الداخلية تضفي الطابع الأمني على كلّ شيء، وتخصّص مستوى التهديد لكلّ نهار (الأحمر - خطير، البرتقالي - شديد، الأصفر - مرتفع)، وكان هناك، منذ صدور قانون مكافحة الإرهاب Patriot Act وما بعده، التآكل الثابت للحريّات المدنية التي كنّا نزعم أنّنا نحارب لحمايتها. وكان من المذهل التأمّل بالضرر المتراكم - التجاوزات بالإجمال - الذي بدا أنه لا يمكن إصلاحه بالكامل، ومع ذلك كنّا ما نزال نطلق أبواق سياراتنا ونومض أضواءنا ابتهاجًا.

حصل الهجوم الإرهابي الأكبر على الأرض الأميركية بالتزامن مع تطوير التكنولوجيا الرقمية التي حوّلت معظم الكرة الأرضية إلى أرض أميركية، سواء راق لنا ذلك أم لا. كان الإرهاب، بالطبع، هو السبب المعلن لتطبيق برامج المراقبة في معظم بلادي، في زمن الخوف العظيم والانتهازية. لكن تبيّن أن الخوف هو الإرهاب الحقيقي، يمارسه نظام سياسي على استعداد مطّرد لأن يستخدم عمليًّا أي تبرير للسماح باستخدام القوّة. لم يكن السياسيون الأميركيون خائفين من الإرهاب بقدر خوفهم من أن يبدوا ضعفاء، أو أن يكونوا غير أوفياء لحزبهم، أو غير أوفياء للمتبرّعين لحملاتهم الانتخابية الذين كانت لهم شهيّة كبرى للعقود الحكومية ومنتجات النفط في الشرق الأوسط. وباتت سياسات الإرهاب أكثر قوّة من الإرهاب نفسه، الأمر الذي نتج عنه «مكافحة الإرهاب»: الأفعال المذعورة لدولةٍ لا يضاهيها أحد قوّة، ولا تكبحها سياسة، ولا تكترث لاحترام حكم القانون. كانت الأوامر التي صدرت لمجتمع الاستخبارات، بعد 11 أيلول/سبتمبر، أن «لا تدَعوا ذلك يتكرّر» وهي مَهمّة لا يمكن إنجازها. بعد ذلك بعقد، بات واضحًا، أقلّه بالنسبة إليّ، أنّ استحضار الطبقة السياسية المتكرّر للإرهاب لم يكن ردًّا على تهديدٍ محدّدٍ أو قلق، بل محاولة خبيثة لتحويل الإرهاب إلى خطرٍ دائمٍ يتطلّب يقظة دائمة تفرضها سلطة لا يمكن التشكيك فيها.

بعد عقدٍ من المراقبة الجَماعية، أثبتت التكنولوجيا نفسها بأنها سلاح أقل فاعلية ضد الإرهاب وأكثر فاعلية ضد الحرّية نفسها. فأميركا، باستمرارها بهذه البرامج، وباستمرارها بهذه الأكاذيب، كانت تؤمّن قليلًا من الحماية، ولا تربح شيئًا، وتخسر كثيرًا إلى أن يمسي هناك قليل من التفريق المتبقّي بين استقطابات «نحن» و«هم» التي قامت بعد 11 أيلول/ سبتمبر.

انقضى النصف الثاني من العام 2011 بسلسلةٍ من نوبات الصرع، وبعددٍ لا يُحصى من الزيارات إلى عيادات الأطباء والمستشفيات. صُوِّرت، وأُخضِعت لفحوص مخبرية، ووُصفت لي أدوية استقرّ معها جسمي، لكنها شوّشت ذهني، وحولّتني مكتئبًا، خمولًا، وغير قادر على التركيز.

لم أكنْ متأكّدًا كيف سأعيش مع ما أخذت ليندسي تسمّيه الآن «حالتي» من دون أن أخسر وظيفتي. فكوني كبير التكنولوجيين في حساب وكالة الاستخبارات المركزية في دل، يعني أنني كنت أمتلك مرونة كبيرة: مكتبي كان هاتفي، وأستطيع العمل من المنزل. لكن المشكلة كانت في الاجتماعات، التي كانت تحصل دومًا في فرجينيا، وأنا أقيم في ميريلاند، الولاية التي تحظر قوانينها القيادة على من جرى تشخيصهم بالصرع. ويمكن، لو أُمسك بي وراء المقود، أن أخسر رخصة القيادة، ومعها قدرتي على حضور الاجتماعات التي كانت الشرط الوحيد غير القابل للنقاش في منصبي.

وفي النهاية، استسلمت للمحتوم، وأخذت إجازة إعاقة مؤقتة من دل، وشددت الرحال إلى أريكة والدتي المستعمَلة. كانت زرقاء كمزاجي، لكنّها مريحة. وقد باتت لأسابيع محور وجودي، المكان الذي نمت فيه، وأكلت، ثمّ نمت أكثر. المكان الذي تقلّبت فيه بكآبة بينما كان الوقت يسخر منّي.

لا أتذكّر ما حاولت قراءته من كتب، لكنّني أذكر عدم تمكّني من إنهاء أكثر من صفحة قبل أن أغمض عيني وأعود للغرق في الوسادات. لم أتمكّن من التركيز على أي شيء ما عدا ضعفي، تلك الكتلة غير المتعاونة التي تعوّدت أن تكون أنا وهي متمدّدة على طول المساحة المنجّدة، بلا حراك باستثناء إصبع واحدة فوق شاشة الهاتف التي كانت مصدر الضوء الوحيد في الغرفة.

كنت أستعرض الأخبار، ثمّ أغفو، ثمّ أستعرض من جديد، ثمّ أغفو، بينما المتظاهرون في تونس وليبيا ومصر واليمن والجزائر والمغرب والعراق ولبنان وسوريا يتعرّضون للسجن والتعذيب، أو تُطلق النار عليهم في الشوارع من عملاء الدولة السرّيين التابعين للأنظمة الدموية التي كانت أميركا قد ساعدت كثيرًا منها على الاحتفاظ بالسلطة. كانت معاناة ذلك الفصل هائلة، خارجة عن سيطرة دورة الأخبار العادية، وكنت أشهد على اليأس الذي، بدت صراعاتي تافهة بالمقارنة به. بدت ضئيلة - أخلاقيًّا ومعنويًّا - ومحظيّة.

كان المدنيون الأبرياء، في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، يعيشون، وقد تمّ تعليق الأعمال والدروس، في ظل التهديد الدائم بالعنف، من دون كهرباء، ولا صرف صحّي. ولم يكونوا قادرين، في بعض المناطق، على الوصول حتّى إلى العناية الطبية البدائية. ولو أنّني شككت في أي لحظة بكون توجّساتي حيال المراقبة والخصوصية ذات صلة، أو حتى ملائمة، في وجه مثل ذلك الخطر الماثل والحرمان، فما كان عليّ إلّا أن أولي اهتمامًا أكبر قليلًا للحشود في الشوارع ولما كانوا يعلنونه - في القاهرة وصنعاء، في بيروت ودمشق، في الأهواز وخوزستان - وفي كلّ مدينة أخرى من مدن الربيع العربي والحركة الخضراء الإيرانية. كانت الجموع تطالب بوقف القمع، والرقابة، وحالة عدم اليقين. كانوا يعلنون أنّ الشعب، في المجتمع العادل حقًّا، ليس مسؤولًا تجاه الحكومة، بل إنّ الحكومة هي المسؤولة أمام الشعب. وبالرغم مما بدا أنّ للحشود في كلّ مدينة، بل وفي كلّ يوم، كان لها دوافعها الخاصة المحدّدة وأهدافها الخاصّة، فإنّه كان لديها كلها أمر مشترك واحد: رفض التسلّط، العودة إلى التزام المبدأ الانساني القاضي بأن حقوق الفرد تولد معه ولا يمكن التصرّف بها.

في أي دولة سلطوية، تنبع الحقوق من الدولة وتُمنح للشعب. وفي الدولة الحرّة، تنبع الحقوق من الشعب وتُمنح للدولة. الشعب في الأولى رعايا لا يُسمح لهم إلّا بحيازة الملكية، ومتابعة الدراسة، والعمل، والصلاة، والتحدّث، لأن حكومتهم تسمح لهم بذلك. والشعب في الثانية مواطنون يوافقون على أن يُحكَموا في ميثاقٍ من القبول يجب أن يتجدّد دوريًّا وهو قابل دستوريًّا للإلغاء. هذا الصدام، بين النظامين الاستبدادي والديمقراطي الليبرالي، هو الذي أعتقدُ أنه النزاع الأيديولوجي الكبير

في زمني، وليس المفهوم المتعصّب الملفّق حول الانقسام بين الشرق والغرب، أو حول حملة صليبية أُعيد إحياؤها ضد المسيحية أو الإسلام.

الدول الاستبدادية ليست في الإجمال حكومات قوانين، بل حكومات زعماء يطلبون الولاء من رعاياهم ويعادون المعارضة. أما الدول الديمقراطية الليبرالية فلا تطرح في المقابل مثل هذه المطالب، أو تطرح قليلًا منها، لكنها تكاد تعتمد على قيام كلّ مواطن، إراديًّا، بتحمّل مسؤولية حماية حرّيات كلّ مَن حوله، بغض النظر عن عرقهم، وأصلهم، وإمكاناتهم، وهويتهم الجنسية، أو جنسهم. وكلّ ضمانة جماعية، لا تستند إلى صلة الدم بل إلى القبول، سينتهي بها الأمر إلى تفضيل المساواة. وبالرغم من أن الديمقراطية قصّرت في الغالب عن هذا الهدف المثالي، فإنني لا أزال أعتقد أنها أكثر أشكال الحوكمة التي تتيح لأناس من مختلف المشارب بأن يعيشوا معًا، متساوين أمام القانون.

لا تقتصر هذه المساواة على الحقوق فحسب، بل تشمل الحرّيات أيضًا. وفي الواقع، فإن كثيرًا من الحقوق الغالية أكثر ما يكون على مواطني الديمقراطيات لا يلحظها القانون إلّا ضمنًا. فهي موجودة في ذلك المجال الفارغ المفتوح الذي يخلقه تقييد سلطة الحكومة. فلا يملك الأميركيون، مثلًا، الحق في حرّية التعبير، إلّا لأنه يُمنع على الحكومة سنّ أي قانون يضيّق على تلك الحرّية، ولا يملكون الحق في الصحافة الحرّة إلّا لأنه يُمنع على الحكومة سنّ أي قانون ينتقص منها. لديهم الحق في حرّية العبادة لأنه يُمنع على الحكومة سنّ أي قانون يراعي ديانة معيّنة، والحق في التجمّع السلمي لأنه يُحظر على الحكومة سنّ أي قانون يمنعهم من ذلك.

لدينا، في الحياة المعاصرة، مفهوم واحد يشتمل على كلّ هذه المساحة السلبية، أو المُحتمَلة، المحظورة على الحكومة. هذا المفهوم هو الخصوصية. إنها منطقة خالية تقع خارج متناول الدولة؛ فراغ لا يُسمح للقانون بالمغامرة بدخوله إلّا بمذكّرة قانونية، وليس بمذكّرة تطاول الجميع، مثل تلك التي ادّعتها الحكومة الأميركية لنفسها سعيًا إلى تحقيق المراقبة الجماعية، بل مذكّرة تطاول شخصًا محدّدًا أو غايةً مدعومةً بسببٍ مقنِعٍ محدّد.

إنّ كلمة الخصوصية بحدّ ذاتها فارغة قليلًا، لأنّه لا يمكن تحديدها في الأساس، أو يُبالغ في تحديدها. فلكلّ منّا فكرته الخاصة عن ماهيّتها. الخصوصية تعني شيئًا لكلّ شخص. ولا يوجد شخص لا تعني له شيئًا.

وبسبب غياب هذا التفسير المشترك يشعر مواطنو الديمقراطيات التعدّدية، المتقدّمة تكنولوجيًّا، بأنّ عليهم تبرير رغبتهم في الخصوصية ويضعونها في إطار الحق. وليس على مواطني الديمقراطيات تبرير تلك الرغبة، بل على الدولة، بدلًا من ذلك، أن تبرّر انتهاكها. فأنْ ترفضَ المطالبة بخصوصيتك يعني في الواقع التخلّي عنها، إما للدولة التي تجاوز ضوابطها الدستورية وإما للشركات «الخاصّة».

لا يوجد، ببساطة، وسيلة لتجاهل الخصوصية. ولأن حريّات المواطنين مترابطة، فإنّ التخلّي عن خصوصيتك يعني التخلّي عن خصوصية الجميع. وقد تختار التخلّي عنها من باب الملاءَمَة، أو وَفْق الحجّة الشعبية بأنّ الخصوصية مطلوبة من أولئك الذين لديهم ما يخفونه. لكنّ القول إنك لا تحتاج إلى الخصوصية أو لا تريدها لأنه ليس لديك ما تخفيه يعني أن تفترض أنه يجب على الجميع أن لا يخفوا شيئًا، بما في ذلك وضعهم كمهاجرين، تاريخهم في البطالة، تاريخهم المالي، وسجلّاتهم الصحّية. وأنت تفترض أنّ ما من أحدٍ، بمن فيهم أنت، قد يعترض على كشف معلومات لأيٍّ يكن عن معتقداتهم الدينية، وانتماءاتهم السياسية، وأنشطتهم الجنسية، بالعفوية ذاتها التي يختار فيها بعضهم الكشف عن أذواقهم السينمائية والموسيقية وعن المواد التي يحبّون قراءتها.

وفي النهاية، فإن القول بأنّك لا تبالي بالخصوصية، لأنّه ليس لديك ما تخفيه، لا يختلف عن القول بأنّك لا تبالي بحرّية التعبير لأنّه ليس لديك ما تقوله. أو بأنّك لا تبالي بحرّية الصحافة لأنك لا تحب القراءة. أو بأنّك لا تبالي بحرّية المعتقد، لأنك لا تؤمن باللّه. أو بأنّك لا تبالي بحرّية التجمّع السلمي لأنك إنطوائي كسول يخاف من الأماكن العامة. ولمجرّد أن هذه الحرّية، أو تلك، لا معنى لها اليوم، فلا يعني ذلك أنّه لا، أو لن يكون لها معنى غدًا، لك أو لجارك، أو لجماهير المعارضين ذوي المبادئ، الذين كنتُ أتابعهم على هاتفي، وكانوا يتظاهرون على بعد نصف مسافة الأرض، أملًا منهم باكتساب مجرّد

جزء من الحريات التي كانت بلادي منشغلة في تفكيكها.

أردت المساعدة، لكنّني لم أعرف كيف. كنت قد اكتفيتُ من شعوري بالعجز، من كوني وغدًا متمدّدًا بالفانيلا على أريكة بالية أتناول رقائق الكول رانش دوريتوس Cool Ranch Doritos وأشرب الدايت كوك Diet Coke بينما العالم يحترق.

كان شباب الشرق الأوسط يثورون مطالبين برفع الأجور، وبخفض الأسعار، وبتقاعدٍ أفضل، ولم يكن بإمكاني إعطاؤهم أيًّا من ذلك، وما من أحدٍ يمكن أن يعطيهم فرصة أفضل في الحوكمة الذاتية من تلك التي يعملون لها بأنفسهم. كانوا يثورون أيضًا من أجل إنترنت أكثر حرّية، وكانوا يندّدون بآية اللّه خامنئي في إيران الذي كان يراقب باطّراد ويحجب المحتويات التهديدية لمواقع الإنترنت، متقفّيًا ومقرصنًا حركة المواقع والخدمات المخالفة، ومغلقًا كلّيًّا بعض مزوّدي خدمة الإنترنت الأجانب. وكانوا يحتجّون ضد الرئيس المصري حسني مبارك الذي كان قد قطع الإنترنت عن بلاده كلّها، وهو ما أدّى إلى زيادة غضب وسأم كلّ شابٍّ في البلاد، واستدرجهم إلى الشوارع.

ومنذ تعرّفت بمشروع تور في جنيف، استخدمت متصفّحه وشغّلت خادم تور الخاص بي، وقد شئت القيام بعملي المهني من المنزل وتصفّحي الخاص للإنترنت من دون مراقبة. وها أنا الآن، أنفض عنّي يأسي، وأدفع نفسي عن الأريكة، وأتوجّه مترنّحًا إلى مكتبي المنزلي لإنشاء جسر ربط يجاوز أشكال الحصار المفروضة على الإنترنت في إيران. ووزّعت من ثمّ إعداداته المرمّزة على المطوّرين الأساسيين لبرنامج تور.

كان ذلك أقل ما أستطيع فعله. ولو أنه كان هناك فرصة ولو صغيرة للغاية بأن يستطيع حتى فتى صغير واحد من إيران، لم يتمكّن في السابق من الاتصال بالشبكة، أن يجاوز الآن الفلاتر والعوائق المفروضة والاتصال بي - الاتصال من خلالي - بحماية من نظام تور ومن خادمي المغفل الهويّة، لاسْتحَقَّ ذلك بالتأكيد جهدي الصغير.

تخيّلت ذلك الشخص يقرأ رسائله الإلكترونية، أو يتفقّد حسابه على وسائل التواصل الاجتماعي للتأكّد من أنّ أصدقاءه وأفراد عائلته لم يُعتقلوا. ولم أكن أملك أي وسيلة لمعرفة هل قاموا بذلك، أو إذا كان أي أحد قد ارتبط بخادمي من إيران. وتلك هي الفكرة من ذلك: كانت المساعدة التي قدّمتها خصوصية.

كان الشاب الذي بدأ الربيع العربي من عمري تمامًا. كان بائع محصول متجوّل من تونس، يبيع الفاكهة والخُضَر على عربته. واحتجاجًا منه على ما تعرّض له من مضايقاتٍ متكرّرةٍ وابتزازٍ من السلطات، وقف في الساحة وأضرم النار في جسده، ومات شهيدًا. وإذا كان حرْقُ نفسه حتى الموت هو الفعل الحرّ الأخير الذي استطاع القيام به في تحدٍّ للنظام غير الشرعي، فبإمكاني بالتأكيد النهوض عن الأريكة والضغط على بعض الأزرار.

الجزء الثالث

19

النفقّ

تخيّل أنّك تدخل نفقًا. تخيّل المشهد، ولاحظ، بينما تنظر إلى المسافة الممتدّة أمامك، كيف تبدو الجُدُر وكأنها تضيق إلى نقطة الضوء في الطرف الآخر. الضوء في نهاية النفق هو رمز للأمل، وهو ما يراه أيضًا الأشخاص الذين يعيشون تجارب الاقتراب من الموت. يقولون إنه يجب أن يذهبوا إليه. ينجذبون إليه. لكن هل من مجال آخر للمضي في نفق سوى العبور من خلاله؟ أوَلَم يقدْنا كلّ شيء إلى هذه النقطة؟

نفقي كان النفق: معمل طائرات ضخم من حقبة بيرل هاربور تحوّل منشأةً لوكالة الأمن القومي موجودة تحت حقل من الأناناس في كونيا، في جزيرة أواهو، هاواي. كانت المنشأة قد بُنيت بالباطون المسلّح، وتتضمن نفقًا بطول كيلومترٍ واحدٍ عند جانب تلّة تفتح على ثلاثة طوابق كهفية من الخوادم والمكاتب. وفي الوقت الذي بُني فيه النفق، أهيلت فوقه كمّيات هائلة من الرمال والتراب وأوراق شجر الأناناس المجففة وبقع من العشب المتعطّش للشمس لتمويهه ضد قاذفات القنابل اليابانية. وبات، بعد ذلك بستين عامًا يشبه تلّة شاسعة لدفن موتى حضارة زائلة، أو كومة ضخمة قاحلة كان إلهٌ سحري قد كوّمها في وسط مرملة لا يملؤها إلّا إله. وكان اسمه الرسمي مركز كونيا للعمليات الأمنية الإقليمية.

مضيت للعمل هناك، في أوائل العام 2012، وأنا ما أزال على تعاقدي مع دل، لكن هذه المرّة لصالح وكالة الأمن القومي من جديد. وفي أحد أيام ذلك الصيف - وهو في الواقع ذكرى ميلادي - وبينما اجتزت حواجز التدقيق الأمني، وشرعت في النزول إلى النفق، وفوجئت بأن: هذا أمامي، كان مستقبلي.

لا أقول إنني اتّخذت أيّ قرار في تلك اللحظة. فلا تؤخذ أهمّ القرارات في الحياة بهذه الطريقة على الإطلاق. بل تؤخذ في اللاوعي، ولا تعبّر عن نفسها في الوعي إلّا بعدما تكون قد تكوّنت بالكامل - ما إن تصبح قويًّا بما يكفي لتعترف لنفسك بأنّ هذا ما اختاره لك لاوعيك بالفعل، وبأن هذا هو المسار الذي أقرّته معتقداتك. تلك كانت هدية ذكرى مولدي التاسعة والعشرين لنفسي: الإدراك بأنني كنت قد دخلت نفقًا سيختصر حياتي في اتجاه عملٍ فريد، لم يتوضّح بعد.

وتمامًا كما كانت هاواي محطة توقف مهمّة- تعامل الجيش الأميركي، تاريخيًّا، مع سلسلة الجزر على أنّها ليست أكثر من مخزنٍ في وسط المحيط الهادئ لإعادة تزويد السفن والطائرات بالوقود - فإنها أصبحت كذلك محطة تحويل مُهمّة للاتصالات الأميركية، التي تحتوي على استخبارات تتدفّق بين الولايات الثماني والأربعين المتجاورة وبين مكان عملي سابقًا في اليابان، إضافة إلى مواقع أخرى في آسيا.

كان العمل الذي تولّيته تراجعًا كبيرًا على السلّم الوظيفي، مع واجبات بات في إمكاني الآن تأديتها وأنا نائم. وكان يُفترض به أن يكون أقل ضغطًا، وحِمْلًا أخف وزنًا. كنت الموظف الوحيد في مكتب تبادل المعلومات، وهو اسم على مسمّى، حيث عملت بوصفي مدير أنظمة شيربوينت SharePoint. وشيربوينت من منتجات مايكروسوفت، وهو برنامج مملّ وغبي، أو بالأحرى يعمل كحقيبة متنوعة المحتوى لحفظ البرامج، تركّز على إدارة الملفات الداخلية: من يقرأ ماذا، من يستطيع صياغة ماذا، من يستطيع أن يُرسل ويتلقّى ماذا، وإلى ما هنالك. وحين أصبحت مدير أنظمة شيربوينت في هاواي، كانت وكالة الأمن القومي قد جعلتني مدير إدارة الملفات. كنت، في الواقع، القارئ الرئيس في واحدة من أهم منشآت الوكالة. وعلى غرار ما كانت ممارستي النموذجية في أي منصبٍ تقنيٍّ جديدٍ، أمضيت الأيام الأولى في إدخال النظام الآلي على مهماتي - بمعنى كتابة برامج نصّية تقوم بالعمل عنّي - لأتفرّغ لما هو أكثر مثارًا للاهتمام.

أريد، قبل الذهاب إلى أبعد من ذلك، التشديد على الآتي: لم يبدأ بحثي الفعلي في تجاوزات وكالة الأمن القومي بنسْخ

الوثائق، بل بقراءتها. كانت نيتي في الأساس التأكّد من الشكوك التي ساورتني أوّلًا في العام 2009 في طوكيو. وكنت، بعد ذلك بثلاث سنوات، مصمّمًا على اكتشاف وجود نظام مراقبة جماعية أميركي، وكيفية عمله في حال وجوده. ومع أنني لم أكن واثقًا من كيفية القيام بهذا التحقيق، لكنّني كنت، على الأقل، واثقًا من الآتي: كان عليّ أن أفهم بالضبط كيفية عمل النظام قبل أن أتمكّن، إذا كان هناك من شيء، من تقرير ماذا سأفعل في شأنه.

لم يكن هذا، بالتأكيد، سبب مجيئي وليندسي إلى هاواي. فنحن لم نجرّ أنفسنا كلّ تلك المسافة إلى الجنّة لنهدر حياتينا من أجل مبدأ.

جئنا من أجل بداية جديدة. بل لنبدأ مرّة أخرى من جديد.

أبلغني أطبائي أنّ المناخ وأسلوب الحياة الأكثر استرخاءً في هاواي قد يكونان مفيدين لصَرَعي، فقد سرى اعتقاد بأن قلّة النوم هي المحفّز الأساسي لنوبات الصرع. وألغى هذا الانتقال أيضًا مشكلة قيادة السيارة: كان النفق على مسافة ركوب درّاجة من عدد من المجتمعات في كونيا، القلب الهادئ للداخل الجاف والأحمر للجزيرة. كان ركوب الدراجة يستغرق عشرين دقيقة ممتعة عبر حقول قصب السكّر في الشمس الساطعة. ومع الجبال المرتفعة عاليًا وبهدوء في المدى الأزرق الصافي، انقشع المزاج الكئيب، الذي رافقني في الأشهر القليلة الماضية، كما ينقشع ضباب الصباح.

عثرتُ وليندسي، على منزل ذي حجم معقول من نوع الأكواخ في شارع إلو في وايباهوس رويال كونيا، فرشناه بأثاثٍ جئنا به من كولومبيا، ودفعت دل مصاريف الانتقال. لكنّ هذا الأثاث لم يُستخدَم كثيرًا، حيث أن الشمس والحرّ كانا يدفعاننا إلى الدخول من الباب، وانتزاع ثيابنا، والاستلقاء عاريين على السجادة تحت مكيّف الهواء الذي كان يعمل بأقصى طاقته. ولاحقًا، حوّلت ليندسي المرأب إلى محترف للياقة البدنية، وملأته بسجادات اليوغا وعمود الغزْل Spinning Pole الذي كانت قد اشترته من كولومبيا. وأنشأتُ خادم تور جديدًا. وسرعان ما أخذت حركة الاتصال بالإنترنت من كلّ أنحاء العالم تمرّ بالحاسوب المحمول الموضوع في غرفة التسلية والذي كانت له فائدة إضافية وهي أنه يحجب نشاطي على الإنترنت وسط جلبة الاتصالات تلك.

في إحدى ليالي الصيف الذي كنت بلغت فيه التاسعة والعشرين، تغلّبت ليندسي عليّ وأقنعتني بمرافقتها إلى إحدى حفلات هاواي الراقصة لوأو Luau. كانت منذ فترة تلحّ عليّ بالذهاب، لأن بعض صديقاتها في تمارين الرياضة البدنية على عمود الغزْل كنّ مشاركات في الحفلة بوصفهن من فتيات الهولا Hula، لكنّني كنت أقاوم. بدا ذلك أشبه بالقيام بأمر سياحيٍّ مبتذلٍ ومهينٍ، إلى حدٍّ ما. فثقافة هاواي قديمة، لكنّ تقاليدها ما تزال حيّة جدًّا، وكان آخر ما أردته هو التشويش على شعائر أحدهم المقدّسة.

لكنّني انصعت في النهاية. وأنا سعيد جدًّا لأنني فعلت. وما أثار إعجابي كثيرًا، لم يكن «لوأو» ذاته - بالرغم من أنه كان إلى حدٍّ كبير مشهد دوران بالنار - بل العجوز الذي كان يعقد حلقة في الجوار في مدرّج على مقربة من البحر. كان من سكان هاواي الأصليين، رجلًا مثقّفًا، كان بصوته الجزيري الناعم ولكن الخارج من الأنف، يروي لمجموعة من الناس متحلّقة حول النار قصص الخلق، التي يخبرها سكان الجزيرة الأصليون.

والقصّة التي لفتتني تعلّقت بجزر الآلهة الاثنتي عشرة المقدّسة. يظهر أنه كانت توجد دزينة من الجزر في المحيط الهادئ، كانت جميلة ونقية، وقد أُنعِم عليها بالمياه العذبة، ووجب إبقاؤها سرًّا عن البشرية التي ستفسدها. وكانت ثلاث منها موقَّرة بشكل خاص: كاني-هونا-موكو Kane-huna-moku، وكاهيكي Kahiki، وپالي-أولي Pali-uli. قرّرت الآلهة المحظوظة التي سكنت تلك الجزر أن تبقيها مخفيّة، لأنها اعتقدت أن نظرة واحدة إلى خيراتها ستدفع بالناس إلى الجنون. وبعد التفكير في عددٍ كبيرٍ من الخطط الذكية لإخفاء الجزيرة، بما في ذلك صبغها بلون البحر، أو إغراقها في قعر المحيط، قرّرت في النهاية جعلها تطفو في الهواء.

ما إن أمست الجزر منقولة في الهواء حتى أخذ ينفخها من مكان إلى مكان، وظلّت في حركةٍ دائمة. وقد تفكّر، بصفة خاصّة، عند شروق الشمس أو غيابها، أنك قد لاحظتَ واحدة، تحوم بعيدًا في الأفق. لكن ما إن تشير إليها حتى تنجرف

بعيدًا أو تأخذ شكلًا مختلفًا كلّيًّا، مثل طوفٍ من حجر الخفّان، أو كتلة صخر قذفها انفجار بركاني، أو سحابة.

فكّرت في تلك الأسطورة كثيرًا وأنا أمضي في بحثي. فالإيضاحات التي كنت أتحرّاها كانت كتلك الجزر تمامًا: محميّات غريبة كانت مجموعة من الحكام المعتدّين بأنفسهم، ممن نصّبوا أنفسهم بأنفسهم، على قناعة بضرورة إبقائها سرّية ومخفيّة عن البشرية. أردتُ أن أعرف بالضبط مدى قدرة وكالة الأمن القومي على المراقبة؛ وهل أنها تمتدّ إلى ما هو أبعد من أنشطة الوكالة الرقابية وكيف؛ من وافق عليها من عرف بها؛ وأخيرًا، وبالتأكيد ليس آخرًا، كيف تعمل هذه الأنظمة التقنية والمؤسّساتية معًا - بالفعل؟

في اللحظة التي كنت أظن أنني عاينت واحدة من هذه الجزر - اسم رمز ما مكتوب بالحروف الكبيرة، لم أفهمه، لأحد البرامج التي أُشير إليها في ملاحظة مدفونة في نهاية تقرير ما - كنت أشرع بمطاردة مزيدٍ من الإشارات في وثائق أخرى، لكنني لا أعثر على شيء. كما لو أن البرنامج الذي كنت أبحث عنه قد طفا بعيدًا مني وضاع. ثم أنه، بعد ذلك بأيام أو أسابيع، قد يعاود الظهور تحت مسمّى مختلفٍ، في وثيقةٍ من قسمٍ مختلف.

كنت، أحيانًا، أعثر على برنامجٍ ذي اسم يمكن التعرّف إليه، لكن من دون شرحٍ لما يفعله. وكنت، في أحيانٍ أخرى، أعثر على تفسير من دون اسم، من دون أي مؤشّرٍ إلى ما إذا كانت القدرة التي يصفها هي كناية عن برنامج يعمل أم أنها مجرّد رغبة طموحة. كنت أواجه أقسامًا ضمن أقسام، محاذيرَ ضمن محاذير، أجنحة ضمن أجنحة، برامج ضمن برامج. هذه كانت طبيعة وكالة الأمن القومي، وكان ذلك مقصودًا، إذ يندر أن تعرف اليد اليسرى ما كانت تفعله اليد اليمنى.

ذكّرني ما كنت أفعله، بوثائقيٍّ شاهدته مرّة عن رسم الخرائط، وبالتحديد، عن الطريقة التي كانت توضع فيها الخرائط في الأيام التي سبقت النظام العالمي لتحديد المواقع GPS. كان قباطنة السفن يحتفظون بالسجلات ويدوّنون الإحداثيات التي كان واضعو الخرائط على البر يحاولون بعد ذلك ترجمتها. ومن التراكم التدريجي لهذه المعطيات، على امتداد مئات من السنين، بات النطاق الكامل للمحيط الهادئ معروفًا، وعُرِفت كلّ جزره.

لكنني لم أكن أمتلك مئات السنين أو مئات السفن. كنت وحدي، شخصًا واحدًا ينكب على المحيط الأزرق الخاوي، محاولًا إيجاد مكان هذه البقعة من اليابسة، نقطة المعطيات هذه، ذات الصلة بكل النقاط الأخرى.

20

نبضة القلب

بالعودة إلى العام 2009 في اليابان، عندما ذهبت إلى ذلك المؤتمر حول الصين بصفتي محاضرًا بديلًا، وحيث أعتقد أنني اكتسبت بضعة أصدقاء، وبخاصة في الأكاديمية المشتركة للتدريب على مكافحة التجسّس وفي وكالتها الأم، وكالة استخبارات الدفاع. وفي السنوات الثلاث التي أعقبت ذلك، دعتني الأكاديمية مرّات عدّة للمشاركة في ندوات وإلقاء محاضرات في منشآت وكالة استخبارات الدفاع. وكنت، في الأساس، أدرّس صفوفًا حول كيف يمكن لمجتمع الاستخبارات الأميركي حماية نفسه من قراصنة المعلومات الصينيين واستغلال المعلومات المُكتسبَة من تحليل قرصناتهم، لنقوم بقرصنتهم في المقابل.

لطالما استمتعتُ بالتعليم أكثر ممّا استمتعت بالتعلّم. وفي الأيام الأولى على خيبة أملي، قرابة نهاية إقامتي في اليابان، وفي خلال عملي مع دل، تكوّن لديّ شعور بأنّ من شبه المؤكّد بقائي في عمل الاستخبارات لما تبقّى من حياتي المهنية، وأنّ الموضع الذي ستكون فيه مبادئي أقل تعرّضًا للخطر، وسيواجه ذهني أكبر التحديات، سيكون أكاديميًّا. وكان التعليم في الأكاديمية المشتركة للتدريب على مكافحة التجسّس، وسيلة لإبقاء ذلك الباب مفتوحًا. وكان كذلك وسيلة لأظل مواكبًا لأي جديد، فلا يمكن، عندما تُعلِّم، أن تدع طلّابك يسبقونك، وبخاصّة في التكنولوجيا.

تكوّنت بذلك عندي العادة المنتظمة بالتمعّن بما تدعوه وكالة الأمن القومي لوحات القراءة. وهي لوحات نشرات إلكترونية مثل المدوّنات الإخبارية، لكنّ الأخبار هنا هي نتاج الأنشطة الاستخباراتية المصنّفة. ولكل موقعٍ رئيسيٍّ في وكالة الأمن القومي لوحات القراءة الخاصة به التي يحْدثها الموظّفون المحلّيون يوميًّا بما يعتبرونه وثائق اليوم الأكثر أهمية وإثارة للاهتمام؛ كلّ ما على الموظّف أن يقرأه لمواكبة المستجدّات.

وفي إطار الإعداد المتواصل لمحاضراتي في الأكاديمية، ولأنّني كنت، بصراحة، ضجرًا في هاواي، تكوّنت لديّ عادة تفحّص عددٍ من هذه اللوحات يوميًّا: موقع لوحة القراءة الخاص بي في هاواي، لوحة القراءة في مركزي السابق في طوكيو، ولوحات القراءة في فورت ميد. ووفّر لي موقعي الجديد القليل الضغط، كلّ ما أردته من وقت للقراءة. وربما كان مدى فضولي قد أثار بعض الأسئلة في مرحلة سابقة من وظيفتي، لكنّني الآن الموظّف الوحيد في مكتب تبادل المعلومات - كنتُ مكتب تبادل المعلومات - وبالتالي فإن عملي بالذات يتطلّب أن أعرف نوع المعلومات الموجودة التي يمكن مشاطرتها. وفي غضون ذلك أمضى معظم زملائي في النفق استراحاتهم يحضرون «فوكس نيوز» عبر البث التدفّقي.

وضعتُ قائمة ترتيبٍ شخصيةً بأفضل ما في لوحات القراءة، أملًا منّي بتنظيم كلّ الوثائق التي أردت قراءتها من مختلف اللوحات. وسرعان ما بدأت الملفّات تتراكم إلى أن اشتكت لي السيّدة اللطيفة، التي تدير كوتا المخزن الرقمي، من حجم الملف. وأدركتُ أن لوحة قراءتي الشخصية، وبأكثر من كونها ملخّصًا يوميًّا، قد باتت أرشيفًا للمعلومات الحسّاسة لها صلة بما هو أبعد كثيرًا من الطابع اليومي المباشر. لم أرد محوها أو التوقّف عن الإضافة إليها، الأمر الذي سيشكّل هدرًا، فقرّرت بدلًا من ذلك مشاركتها مع آخرين. كان هذا هو التبرير الأفضل، الذي استطعت التفكير فيه، لما كنت أقوم به، خصوصًا وأنه سمح لي، بشكل مشروع إلى حدٍّ ما، بجمع المواد من حيّز أوسع من المصادر. وهكذا، وبموافقة من رئيسي، شرعت في إنشاء لوحة قراءةٍ مؤتمتةٍ واحدةٍ لا تعتمد على قيام أحدٍ بنشر المواد فيها، بل إنها تحرّر نفسها بنفسها.

كانت منصّة لوحة القراءة المؤتمتة خاصتي، على غرار إيبكشلتر، مصمّمة لتقوم بمسحٍ دائمٍ بحثًا عن وثائق جديدة وفريدة. لكنها قامت بذلك بطريقة أكثر شمولًا، مختلسة النظر إلى ما هو أبعد من شبكة وكالة الأمن القومي، NSAnet، إلى شبكات وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالي، إضافة إلى نظام الاتصالات الاستخباراتية المشتركة في

جميع أنحاء العالم، وهو شبكة الإنترنت الداخلية الفائقة السرّية لوزارة الدفاع. وتمثّلت الفكرة بأن تُتاح النتائج التي تتوصّل إليها لكلّ موظّف في وكالة الأمن القومي من طريق مقارنة بطاقات التعريف الرقمية الخاصة بهم - وتُدعى شهادات البِنيَة التحتية للمفاتيح العامّة PKI certificates - مع تصنيفٍ للوثائق، مولّدةً بذلك لوحة قراءةٍ شخصيةٍ مصمّمةٍ وفق تصريحاتهم الأمنية، واهتماماتهم، والمكتب الذي ينتمون إليه. وسيكون ذلك في الأساس لوحة قراءةِ لوحات القراءة، وهو كناية عن تجميع للأخبار مفصّلٍ على قياس كلّ فرد، فيعطي كلّ موظّف الأخبار الأحدث المتعلّقة بعمله، وكل الوثائق التي عليه قراءتها لمواكبة المستجدّات. وستعمل من خادمٍ أديره وحدي، موجودٍ في آخر القاعة، من بعدي. كما أن الخادم سيحتفظ بنسخة عن كلّ وثيقة استقاها، مسهّلًا عليّ القيام بنوع البحوث العميقة المشتركة بين الوكالات التي لا يمكن لرؤساء معظم الوكالات إلّا أن يحلموا بها فحسب.

أطلقت على هذا النظام اسم نبضات القلب، لأنه كان يجسّ نبض وكالة الأمن القومي ومجتمع الاستخبارات الأوسع. كان حجم المعلومات التي تتدفّق عبر شرايينه ضخمًا، إذ إنّه سحب وثائق من مواقع داخلية مكرّسة لكلّ اختصاص، من التحديثات حول آخر مشاريع البحث التشفيرية، إلى محاضر اجتماعات مجلس الأمن القومي. وكنت قد اعتنيت بصياغته لضخّ المواد بوتيرة بطيئة وثابتة حتى لا يحتكر كابل الألياف الضوئية البحري الذي يربط هاواي بفورت ميد، لكنه يستمرّ في سحب وثائق أكثر بكثيرٍ من قدرة أيّ بشريٍّ على ذلك، بحيث بات على الفور لوحة القراءة الأشمل في شبكة وكالة الأمن القومي.

تلقّيت، في مرحلة مبكرة من تشغيل «نبضات القلب،» بريدًا إلكترونيًّا كاد يوقفه إلى الأبد. أراد مدير من مكانٍ بعيد - يَظهر أنه الوحيد في كلّ مجتمع الاستخبارات الذي كلّف نفسه في الواقع النظر في سجلّات الدخول لديه - معرفة لماذا يقوم نظام في هاواي بنسخ السجلّات، الواحد بعد الآخر، في قاعدة بياناته. حظرني فورًا من باب الاحتياط، الأمر الذي عطّلني بالفعل، وكان يطلب تفسيرًا. أطلعته على ما كنت أقوم به، وبيّنت له كيفية استخدام موقع الإنترنت الداخلي الذي سيتيح له قراءة «نبضات القلب» بمفرده. وذكّرتني إجابته بميزة غير مألوفة من جانب التكنولوجيين في الدولة الأمنية: ما إن سمحت له بالولوج، حتى تحوّل حذره على الفور فضولًا. ربّما كان قد ساوره الشكّ في شخص، لكنه لن يشكّ أبدًا بآلة. سيرى الآن أنّ «نبضات القلب» تقوم تمامًا بما يُفترض بها القيام به، وتقوم به على أكمل وجه. كان مفتونًا. رفع عنّي الحظر من مخزن سجلّاته، بل وعرض المساعدة في نشر المعلومات عن «نبضات القلب» على زملائه.

كانت «نبضات القلب» مصدر قرابة معظم المعلومات التي كشفتها لاحقًا للصحافيين. فهي لم تكتفِ بأن تُظهر لي أهداف نظام المراقبة الجماعية لمجتمع الاستخبارات فحسب، بل قدراته أيضًا. وهناك أمر أودّ التشديد عليه: كنت، في أواسط العام 2012، أحاول التمكّن من فهم كيفية عمل المراقبة الجماعية بالفعل. ويكاد يكون كلّ صحافي كتب لاحقًا عن الإفشاءات مهتمًّا في الأساس بالأشخاص الذين استهدفتهم المراقبة، مثل جهود التجسّس على مواطنين أميركيين، أو على قادة الدول الحليفة لأميركا، وذلك للقول إنهم كانوا أكثر اهتمامًا بموضوع تقارير المراقبة من اهتمامهم بالنظام الذي أنتجها. وأنا بالطبع أحترم ذلك الاهتمام لأنّني شاركتهم به، لكن فضولي الأساسي كان بطبيعته تقنيًّا. فمن الجيّد قراءة وثيقة أو التنقّل عبر شرائح عرض پاورپوينت PowerPoint لمعرفة ما كان يُعتزم من البرنامج فعله، لكنْ كلما استطعت فهم آليات برنامجٍ ما بطريقةٍ أفضل، استطعت فهم إمكانات إساءة استخدامه بطريقة أفضل.

هذا يعني أنني لم أكنْ مهتمًّا كثيرًا بمواد الإيجازات- على سبيل المثال الملف الأشهر الذي كشفت عنه، وهو مجموعة شرائح من عرض پاوربوينت في العام 2011 حدّدت موقف وكالة الأمن القومي الجديد من المراقبة بستة بروتوكولات: «تشمّمْ كلّ شيء، اعرفْ كلّ شيء، اجمعْ كلّ شيء، عالجْ كلّ شيء، استغلّ كلّ شيء، شاركْ كلّ شيء». كان ذلك خطاب علاقات عامة؛ مصطلحًا تسويقيًّا. كان يهدف إلى إبهار حلفاء أميركا: أستراليا، كندا، نيوزيلندا، والمملكة المتحدة، الدول الأساسية التي تتشارك الولايات المتحدة معها الاستخبارات. (تُعرف هذه البلدان، إلى جانب الولايات المتحدة، بالأعين الخمس). «تشمّمْ كلّ شيء» تعني العثور على مصدر للمعطيات؛ وتعني «اعرفْ كلّ شيء» معرفة ماهية تلك المعطيات؛

وتعني «اجمعْ كلّ شيء» الاستيلاء على تلك المعطيات؛ وتعني «عالجْ كلّ شيء» تحليل المعطيات للخروج باستخبارات قابلة للاستخدام؛ وتعني «استغلّ كلّ شيء» استخدام تلك الاستخبارات لتعزيز أهداف الوكالة؛ وتعني «شارك كلّ شيء» إشراك الحلفاء في مصدر المعطيات الجديد. وبينما كان يسهل تذكّر هذا التصنيف ذي المحاور الستة، ويسهل تسويقه، ويشكّل قياسًا دقيقًا لحجم طموح الوكالة ودرجة تواطئها مع حكومات أجنبية، فهو لم يعطِني أي فكرة عن كيف كان ذلك الطموح يتحقّق بالتحديد من الناحية التكنولوجية.

وكان أكثرَ كشفًا، أمرٌ عثرت عليه في محكمة قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية، وهو طلبٌ قانونيّ من شركة خاصّة بأن تسلّم الحكومة الفدرالية معلومات خاصّة عن زبائنها. وكانت أوامر كهذه تصدر بتفويض من التشريع العام؛ لكنّ محتوياتها مصنّفة «سرّية للغاية» وحتّى وجودها أيضًا. فبحسب المادة 215 من قانون مكافحة الإرهاب، المعروفة ببند «سجلّات الشركات،» أُجيز للحكومة بأن تطلب من محكمة قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية الحصول على أوامر تفرض على أطراف ثالثة تقديم «أيّ أمرٍ ملموس» يكون «ذا صلة» بالتحقيقات المتّصلة باستخبارات أجنبية أو بالإرهاب. لكنّ وكالة الأمن القومي، كما بدا واضحًا من أمر المحكمة، قد فسّرت سرًّا هذا التفويض على أنه إذن بجمع كلّ «سجلات الشركات»، أو «البيانات الفوقية (الميتاداتا)»، ذات العلاقة بالاتصالات الهاتفية الوافدة عبر شركات الاتصال السلكي واللاسلكي الأميركية، أمثال ڤيريزون Verizon وإي تي أند تي AT&T، على «أساسٍ يوميّ مستمر». وتضمّن هذا بالتأكيد تسجيلاتٍ لاتصالاتٍ هاتفيةٍ بين مواطنين أميركيين، وفي ذلك ممارسة غير دستورية.

أضفْ إلى ذلك، أنّ المادة 702 من قانون تعديلات قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية تجيز لمجتمع الاستخبارات استهداف أي أجنبي خارج الولايات المتحدة يُعتبر أنّه من المرجّح أن ينقل «معلومات استخباراتية أجنبية» وهو أمر يشمل فئة واسعة من الأهداف المُحتمَلة تضم صحافيين، وموظفي شركات، وأكاديميين، وعمّال إغاثة، وعددًا آخر لا يُحصى من الأبرياء الذين لم يرتكبوا خطأً من أي نوعٍ يكن. كانت وكالة الأمن القومي تستخدم هذا التشريع لتبرير أسلوبيها الأكثر بروزًا في مراقبة الإنترنت: برنامج «پريسم» PRISM (جمع المعلومات من خوادم مزوّدي الإنترنت)، وبرنامج «أپستريم» Upstream (الجمع المباشر للمعلومات من البِنيَة التحتية للإنترنت).

أتاح پريسم لوكالة الأمن القومي أن تجمع بشكلٍ روتيني معطيات من مايكروسوفت، وياهو، وجوجل، وفيسبوك، وپالتوك، ويوتيوب، وسكايپ، وأميركا أونلاين، وأپل، بما في ذلك البريد الإلكتروني والصور والمحادثات الصوتية ومحتويات تصفّح الإنترنت، والتنقيب في محرّكات البحث، وكل المعطيات الأخرى المخزّنة على سحاباتها، محوّلةً الشركات إلى متآمرة عن عمد. أما جمع المعلومات بوساطة أپستريم، فقد كان، جدلًا، أكثر تعدّيًا. فهو يتيح الالتقاط الروتيني للمعطيات مباشرة من البِنيَة التحتية لإنترنت القطاع الخاص؛ المفاتيح والرواترات التي تحوّل حركة الإنترنت العالمية عبر مدارات الأقمار الصناعية وكابلات الألياف الضوئية الفائقة القدرة التي تمرّ في عمق المحيطات. وكانت عمليات الجمع هذه تُدار من وحدة عمليات المصادر الخاصة التابعة لوكالة الأمن القومي التي صنّعت جهاز تنصّت سرّيًا ودمجته في منشآت الشركات التي تزوّد بالإنترنت في مختلف أنحاء العالم والتي تتيح ذلك. ويؤكد كلٌّ من پريسم وأپستريم أنّ معلومات العالم، المخزّنة والعابرة معًا، كانت قابلة للمراقبة.

كانت المرحلة التالية من تحقيقي تتمثّل في معرفة كيفية إنجاز عمليات الجمع بالفعل، أي تفحّص الوثائق التي تشرح أي أدوات تدعم هذا البرنامج، وكيف تختار من بين ذلك الكم الكبير من المعلومات، التي تم اصطيادها، تلك التي يُعتقد أنها تستحق التدقيق. وكانت الصعوبة في أنّ هذه المعلومات لم تكن موجودة في أي عرض، مهما تكن درجة تصنيفه، بل في الخرائط الهندسية والرسوم التخطيطية الأوّلية فحسب. تلك كانت أهم المواد التي وجب عليّ العثور عليها. فهي، على عكس مجموعة عروض «الأعين الخمس» المنافقة، ستكون البرهان القاطع أن القدرات التي كنت أقرأ عنها لم تكن مجرّد تخيّلات مدير مشروع أفرط في تعاطي الكافيين. وبوصفي فتى أنظمة كان يُدفع دومًا إلى الإسراع في البناء والإكثار من المهام المنجزة، كنت أدرك تمام الإدراك بأن الوكالات تُعلن أحيانًا عن تكنولوجيات حتّى قبل أن توجد، لأن بائعًا من طراز كليف

كان يطلق وعودًا كثيرة، وأحيانًا من باب الطموح الخالص.

وفي هذه الحالة، كانت التكنولوجيات وراء جمع المعلومات أپستريم موجودة بالفعل. وبحسب ما توصّلتُ إلى إدراكه، فإن هذه الأدوات هي العناصر الأكثر عدوانية في نظام المراقبة الجماعية في وكالة الأمن القومي، ولو كان ذلك لأنها الأقرب من المستخدِم، أي الأقرب إلى الشخص الخاضع للمراقبة. تخيّل نفسك جالسًا إلى الحاسوب، وعلى وشك زيارة موقع على الإنترنت. تفتح المتصفّح، وتطبع العنوان الإلكتروني، وتكبس على زر الدخول. والعنوان الإلكتروني هو في الواقع طلب، ويمضي هذا الطلب بحثًا عن الخادم المقصود. لكنه، في مكان ما في منتصف الطريق، وقبل أن يبلغ طلبك الخادم، سيكون عليه أن يمر عبر «توربولنس» TURBULENCE، وهو واحد من أقوى أسلحة وكالة الأمن القومي.

يمرّ طلبك بالتحديد عبر بضعة خوادم سود مكدّسة بعضها فوق بعض، يبلغ حجمها معًا حجم خزانة كتب ذات أربعة رفوف. وهي موضوعة في غرف خاصة في مبانٍ تابعة لشركات اتصالات خاصة في مختلف أنحاء الدول الحليفة، إضافة إلى السفارات والقواعد العسكرية الأميركية، وتحتوي على أداتين حيويّتين. الأولى، «تورمويل» TURMOIL، تتولّى «الجمع الساكن» للمعلومات، وتصنع نسخة عن المعطيات التي تمرّ بها. والثانية، «توربابن» TURBINE، تتولّى عملية «الجمع النشيط»، أي التلاعب بالمستخدمين بشكل نشِط.

وبوسعك أن تفكّر في «تورمويل» بوصفها حارسًا متمركزًا عند جدارٍ ناريٍّ غير مرئي، على حركة الإنترنت أن تمرّ عبره. ويقوم، عند رؤية طلبك، بالتدقيق في الميتاداتا خاصته بحثًا عن محدِّدات، أو معايير، تؤشّر إلى أنه يستحق مزيدًا من التدقيق. ويمكن لهذه المحدِّدات أن تكون أيًّا ما تختاره وكالة الأمن القومي، وكل ما تجد الوكالة أنه يثير الشبهة: عنوان بريد إلكتروني محدّد، بطاقة اعتماد، أو رقم هاتف؛ المصدر الجغرافي أو مقصد نشاطك على الإنترنت؛ أو مجرّد كلمات أساسية مثل «خوادم پروكسي مُغْفلة» أو «احتجاج».

إذا أشّرت «تورمويل» إلى حركتك بأنّها مثيرة للشكوك، تبلّغ عنها «توربابن» التي تحوّل طلبك إلى خوادم وكالة الأمن القومي. وهناك تقرّر الخوارزميات أيًّا من البرامج الاستغلالية للوكالة - برمجيات خبيثة - ستستخدمها ضدّك. ويرتكز هذا الخيار على نوع الموقع الإلكتروني الذي تحاول زيارته بقدر ما يرتكز على برمجيات حاسوبك واتصاله بالإنترنت. ويعاد إرسال البرامج الاستغلالية التي اختيرت إلى «توربابن» (من خلال برامج من حزمة «كوانتوم»، إذا كنتم تتساءلون)، التي تحقنها في قناة الحركة وتوصلها إليك إلى جانب موقع الإنترنت الذي طلبته. والنتيجة النهائية هي: أنك تحصل على كلّ المحتوى الذي تريده، إلى جانب كلّ المراقبة التي لا تريدها، وذلك يحصل في أقل من 686 جزء من الألف من الثانية. كلّيًا، من دون أي علم منك.

ما إن تصير البرامج الاستغلالية في حاسوبك، حتى يمكن لوكالة الأمن القومي الوصول، ليس فقط إلى الميتاداتا خاصتك، بل إلى معطياتك أيضًا. وها إنّ كامل حياتك الرقمية باتت ملكًا لهم.

21

كشف الفساد

إذا كان أي موظّف في وكالات الأمن القومي، لم يستخدم برنامج «شيرپوينت» SharePoint الذي كنت أديره، ويعرف أي شيء عن «شيرپوينت» فهو يعرف بالرزنامات. وهي كانت إلى حدٍّ كبيرٍ شبيهة بأي رزنامات عادية لمجموعة غير حكومية، لكنها أكثر كلفة بكثير، وتوفّر وسيطًا حاسوبيًّا interface لجدولة مواعيد «أين-ومتى-يجب-أن-أكون-في-اجتماع» لموظفي وكالة الأمن القومي في هاواي. كانت إدارتي للبرنامج على القدر من الإثارة الذي يمكن أن تتخيّلوه. ولذلك حاولت أن أجعله أكثر تشويقًا بتأكّدي من احتواء الرزنامة دومًا على تذكير بكل الأعياد، وأعني كلّها: ليس الأعياد الفدرالية فحسب، بل رأس السنة العبرية أيضًا، وعيد الفطر، وعيد الأضحى، وديوالي (عيد الأنوار عند الهندوس).

ثم كان هناك عيدي المفضّل، السابع عشر من أيلول/سبتمبر. إنه يوم الدستور وعيد المواطَنة، الاسم الرسمي للعيد، وهو يحيي ذكرى اللحظة، في العام 1787، التي صدّق فيها المبعوثون إلى المؤتمر الدستوري، أو وقّعوا، على الوثيقة الدستورية. ويوم الدستور ليس، من الناحية التقنية، عيدًا فدراليًّا، بل مجرّد مناسبة احتفاليّة، بمعنى أنّ الكونغرس لم يفكّر بأن الوثيقة التأسيسية لبلادنا، وهي أقدم دستور وطني ما يزال قيد الاستخدام في العالم، كانت على درجة كافية من الأهمية لتبرير إعطاء الناس يوم عطلة مدفوعًا.

كانت لمجتمع الاستخبارات دائمًا علاقة غير مريحة مع يوم الدستور، ما يعني أن انخراطه فيه كان في العادة محدودًا بتوزيع بريد إلكتروني مُبتذَل أعدّته المكاتب الصحافية للوكالات ووقّعه المدير الفلاني، وبتحضير طاولةٍ تعيسةٍ صغيرةٍ في زاويةٍ منسيّةٍ من الكافتيريا. وستوجد على الطاولة بعض نسخ الدستور المجانية طبعها وجلّدها وقدّمها للحكومة رعاع لطفاء وأسخياء في أمكنة مثل معهد كاتو Cato Institute، أو مؤسسة التراث Heritage Foundation، لأنه كان من النادر أن يهتمّ مجتمع الاستخبارات بإنفاق بعض ملياراته على الترويج للحريات المدنية من خلال أوراق مدبّسة.

أفترضُ أنّ الموظفين تلقّوا الرسالة، أو لم يتلقّوها: لا أعتقد، على مدار أيام الدستور السبعة التي أمضيتها في مجتمع الاستخبارات، أنني عرفت أحدًا، باستثنائي، التقط بالفعل نسخة عن الطاولة. ولأنّني أحبّ المفارقات الساخرة بالقدر نفسه تقريبًا الذي أحبّ فيه الهدايا الترويجية، كنت آخذ بضع نسخ منها؛ واحدة لي، والأخرى أوزّعها عبر محطات عمل أصدقائي الحاسوبية. وقد أسندت نسختي إلى مكعّب روبيك Rubik's Cube على مكتبي، وتعوّدت لفترة أن أقرأها خلال الغداء، محاولًا ألّا أنقّط الدهن على «نحن الشعب» من شريحةٍ من شرائح بيتزا الكافتيريا الكئيبة الشبيهة بتلك التي تُقدَّم في المدرسة الابتدائية.

أحببت قراءة الدستور في جزء منه لأنّ أفكاره عظيمة، وفي جزء آخر لأنّ نثره جيّد، لكنني كنت في الحقيقة أفعل ذلك لأنه كان يريع زملائي في العمل. ففي أيّ مكتب، كلّ شيء تطبعه يجب أن يُرمى في آلة تمزيق الورق بعد الانتهاء منه، سيثير دائمًا وجود صفحاتٍ مطبوعةٍ موضوعةٍ على مكتبٍ فضول أحدٍ ما. كانوا يأتون بتمهّل ليسألوا: «ماذا لديك هنا؟».

«الدستور».

فيعبسون ويعودون ببطء من حيث أتوا.

في يوم الدستور في العام 2012، التقطتّ الوثيقة بنيّة صادقة. كان في الواقع قد مرّ عليّ بضعة أعوام لم أقرأ فيها النص بكامله، لكنّني كنت سعيدًا لملاحظة أنني كنت ما أزال أحفظ المقدّمة عن ظهر قلب. لكنني قرأته الآن بأكمله، من الفقرات والمواد إلى التعديلات. وفوجئت حينها بأن خمسين في المئة تمامًا من شرعة الحقوق، أي التعديلات العشرة الأولى في الوثيقة،

كانت تهدف إلى أن تكون وظيفة فرض القانون أكثر صعوبة. فالتعديلات الرابع والخامس والسادس والسابع والثامن كانت كلّها مصمَّمة عن قصدٍ وبعنايةٍ لخلق قصورٍ ولإعاقة قدرة الحكومة على ممارسة سلطتها والقيام بالمراقبة.

ويصحّ هذا بنوعٍ خاصٍّ على التعديل الرابع الذي يحمي الناس وممتلكاتهم من التدقيق الحكومي: لا يجوز المساس بحق الناس في أن يكونوا آمنين في أشخاصهم ومنازلهم ومستنداتهم ومقتنياتهم من أي تفتيش أو احتجاز غير معقول، ولا يجوز إصدار مذكرة بهذا الخصوص إلّا في حال وجود سببٍ معقول، معزّزٍ باليمين أو التوكيد، وتبيّن بالتحديد المكان المراد تفتيشه والأشخاص أو الأشياء المراد احتجازهم.

وترجمته: إذا أراد ضباط القانون التنقيب في حياتك، فعليهم أوّلًا أن يمثلوا أمام قاضٍ ويبيّنوا سببًا معقولًا تحت القسم. ويعني هذا أنّ عليهم أن يشرحوا للقاضي لماذا لديهم سبب للاعتقاد بأنّك ارتكبت جريمة محدّدة، أو أنّه يمكن العثور على دليل محدّد في مكان محدّد من ملكيّتك. ثمّ عليهم أن يُقسِموا أنّ هذا السبب قد قُدّم بصدقٍ وبنيّةٍ صافية. ولن يُسمح لهم بالمضي والبحث إلّا إذا صدّق القاضي على مذكّرة بذلك. وحتى عندها، فلفترةٍ محدودة من الوقت.

كُتِبَ الدستور في القرن الثامن عشر، عندما كانت الحواسيب مجرّد مِعدادات، وأطرًا للعدّ، وأنوالًا، وكان يمكن للاتصالات أن تستغرق أسابيع أو أشهرًا لعبور المحيط بالباخرة. ومن البديهي التفكير بأن ملفّات الحاسوب، مهما يكن محتواها، هي نسختنا عن «أوراق» الدستور. فنحن بالتأكيد نستخدمها «كالأوراق»، وبخاصّة وثائقنا وجداول بياناتنا التي ينتجها معالج النصوص، ورسائلنا وتواريخ بحوثنا. أما المعطيات، فهي نسختنا عن «المقتنيات،» وهي عبارة جامعة تشمل كلّ الأشياء التي نملكها، وننتجها، ونبيعها، ونشتريها عبر الإنترنت. ويتضمّن ذلك، بشكلٍ تلقائيٍّ، الميتاداتا، وهي سجلّ كلّ الأشياء التي نملكها، وننتجها، ونبيعها، ونشتريها عبر الإنترنت؛ دفتر الحسابات المثالي لحياتنا الخاصة.

في القرون التي أعقبت يوم الدستور الأول، باتت سحاباتنا وحواسيبنا وهواتفنا هي منازلنا، بالقدر نفسه من الخصوصية والحميمية التي عليها منازلنا اليوم. وإذا كنت لا توافق، فأجبني على التالي: هل تفضّل ترك زملائك في العمل يتسكّعون في بيتك وحدهم لمدة ساعة، أم تركهم يمضون ولو عشر دقائق فقط وحدهم مع هاتفك المفتوح؟

انتهكت برامج وكالة الأمن القومي للمراقبة، وبخاصة برامجها للمراقبة الداخلية، التعديل الدستوري الرابع كلّيًّا. وكانت الوكالة تزعم في الأساس أنّ الحمايات التي وفّرها التعديل الرابع لم تعد تنطبق على أيامنا هذه. فالسياسة الداخلية للوكالة لا تنظر إلى معطياتك على أنها ملكيتك الشخصية التي يحميها القانون، ولا تنظر إلى جمعها لتلك المعطيات على أنه «تفتيش» أو «احتجاز». بل إن الوكالة تؤكّد على أنه حيث سبق لك و«شاركت» سجلّاتك الهاتفية مع «طرف ثالث» - مزوّد خدمتك الهاتفية - فقد تنازلتَ عن أي خصوصية دستورية امتلكتها في السابق. وهي تصرّ على أن «التفتيش» و«الاحتجاز» لا يحصلان إلّا عندما يكون محلّلوها، وليس خوارزمياتها، قد نقّبوا في ما سبق وجُمع تلقائيًّا.

ولو أنّ آليات الرقابة الدستورية كانت تعمل كما يجب، لكان الكونغرس والمحاكم قد رفضا ذلك التفسير المتطرّف للتعديل الرابع الذي يعتبر بالفعل أن مجرّد استخدامك التكنولوجيات المعاصرة مرادف للتنازل عن حقوقك بالخصوصية. كان مؤسِّسو أميركا مهندسين بارعين في السلطة السياسية، وواعين بصفة خاصّة لمخاطر المكائد القانونية والمغريات التي تدفع بالرئاسة في اتجاه ممارسة السلطة الملَكية. ولتدارك هذه الإمكانية، صمّموا نظامًا، نصّت عليه المواد الثلاث الأولى التي أرست حكومة الولايات المتحدة في ثلاث سلطات متساوية يُفترض بكل منها أن توفّر الضوابط والموازين للاثنتين الأخريين. لكن عندما تعلّق الأمر بحماية خصوصية المواطنين الأميركيين في العصر الرقمي، فشلت هذه السلطات كلّها، كلٌّ على طريقتها، متسبِّبة بتوقّف المنظومة بأسرها واحتراقها.

السلطة التشريعية، بمجلسي النواب والشيوخ، تخلّت بطيبة خاطرٍ عن دورها الإشرافي: فحتى مع انفجار أعداد موظفي مجتمع الاستخبارات الحكوميين والمقاولين الخاصين، استمرّت أعداد أعضاء الكونغرس، الذين يبقون على اطّلاع على قدرات مجتمع الاستخبارات وأنشطته، في التضاؤل، حتّى أنّه لم تعد تتم سوى إحاطة عددٍ صغيرٍ من أعضاء اللجنة الخاصة في جلسات اجتماع وراء أبوابٍ مغلقة. ولا يطّلع هؤلاء إلّا على بعض أنشطة مجتمع الاستخبارات، لا كلّها. وعندما كانت تُعقد

جلسات استماع علنية نادرة، كانت وكالة الأمن القومي تُعلن عن موقفها بوضوحٍ صارخ: الوكالة لن تتعاون، ولن تكون صادقة، والأسوأ من ذلك، ستُجبر المشرّعين الفدراليين الأميركيين على التعاون مع خديعتها من خلال التصنيف والادعاءات بالسرّية. ففي أوائل العام 2013، على سبيل المثال، أدلى جايمس كلابر، وكان يومها مديرًا للاستخبارات الوطنية، بشهادة تحت القسم أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، بأنّ وكالة الأمن القومي لم تنخرط في جمع بيانات اتصالات المواطنين الأميركيين بالجملة. وعندما سُئِل كلابر: «هل تجمع وكالة الأمن القومي أي نوعٍ من المعطيات عن ملايين أو مئات الملايين من الأميركيين؟»، أجاب: «لا يا سيدي»، ثم أضاف: «هناك حالات يمكن أن تُجمَع فيها المعطيات عن غير قصد، ولكن ليس عن عمد». تلك كانت بالتأكيد كذبة مقصودة، سافرة، ليس فقط على الكونغرس بل على الشعب الأميركي أيضًا. كان عدد من أعضاء الكونغرس الذين كان كلابر يشهد أمامهم، يعرفون تمام المعرفة أنّ ما كان يقوله غير صحيح، ورفضوا مع ذلك مواجهته بذلك، أو شعروا بأنّهم عاجزون قانونيًّا.

كان إخفاق السلطة القضائية، في أي حال، أكثر تخييبًا للأمل. فمحكمة قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية، التي تشرف على مراقبة الاستخبارات في داخل الولايات المتحدة، هي هيئة متخصّصة تجتمع سرًّا ولا تستمع إلّا إلى الحكومة. وكانت قد صُمّمت لمنح تفويضات شخصية لجمع المعلومات عن الاستخبارات الخارجية، وكانت دائمًا تراعي وكالة الأمن القومي، وتوافق على ما يزيد على 99 % من طلبات الوكالة، وهي نسبة توحي بالموافقة الوزارية الروتينية أكثر من إيحائها بعملية قضائية تداولية. ووسّعت المحكمة دورها، بعد 11 أيلول/سبتمبر، من إجازة مراقبة أشخاص معيّنين إلى الحكم في شرعيةِ مراقبةٍ برنامجيةٍ واسعةٍ ودستوريتها، من دون أي تدقيقٍ تخاصمي. فالهيئة التي كانت قد كُلّفت في السابق الموافقة على مراقبة الإرهابي الأجنبي رقم 1 أو الجاسوس الأجنبي رقم 2، باتت تُستخدَم الآن لشرعنة كلّ البِنية التحتية المشتركة لـ «بريسم» وجمع المعطيات «أبستريم». وخُفضت المراجعة القضائية لتلك البِنيَة التحتية، بعبارات الاتحاد الأميركي للحريات المدنية، إلى محكمةٍ سرّيةٍ تُقرّ برامجَ سرّيةً من خلال إعادة تفسيرٍ سرّيةٍ للقانون الفدرالي.

وعندما حاولت مجموعات المجتمع المدني، مثل الاتحاد الأميركي للحريات المدنية، الاعتراض على أنشطة وكالة الأمن القومي في محاكم فدرالية عادية، حدث أمر غريب. لم تحاول الحكومة الدفاع عن نفسها على أساس أن أنشطة المراقبة كانت قانونية أو دستورية. بل أعلنت، بدلًا من ذلك، أنّه لا يحق للاتحاد الأميركي للحقوق المدنية وموكّليه بالمقاضاة على الإطلاق، لأنه لا يمكن للاتحاد أن يُثبت أن موكّليه كانوا معرّضين للمراقبة. أضفْ إلى ذلك أنّ الاتحاد الأميركي للحريات المدنية ليس بإمكانه استخدام الدعوى القضائية سعيًا إلى الحصول على إثبات بحصول المراقبة، لأن وجود (أو عدم وجود) ذلك الإثبات كان من «أسرار الدولة،» وأنّ ما يحصل من تسريب للصحافيين لا يُحتسَب. وبعبارات أخرى، لا يمكن للمحكمة الاعتراف بالمعلومات المعروفة من الجميع كونها نُشرت في وسائل الإعلام؛ فهي تعترف بالمعلومات التي تؤكّدها الحكومة على أنها معروفة من الجميع. ويعني استحضار التصنيف أنّ الاتحاد الأميركي للحريات المدنية، أو أي أحد آخر غيره، لا يستطيع أن يرسي أرضية قانونية لرفع دعوى قانونية في محكمة علنية. وقد أثار اشمئزازي أن المحكمة العليا الأميركية قررت في العام 2013، بخمسة أصوات مقابل أربعة، القبول بمنطق الحكومة ورفضت الدعوى التي أقامها الاتحاد الأميركي للحريات المدنية ومنظمة العفو الدولية اعتراضًا على المراقبة الجماعية، من دون النظر حتّى في مشروعية أنشطة وكالة الأمن القومي.

وهناك، أخيرًا، السلطة التنفيذية، وهي السبب الرئيسي في الخرق الدستوري. كان مكتب الرئيس، من خلال وزارة العدل، قد ارتكب الخطيئة الأصلية بإصداره، في أعقاب 11 أيلول/سبتمبر، توجيهات تسمح بالمراقبة الجماعية. وكان تجاوز السلطة التنفيذية قد استمر في العقود التي تلت، حيث سعت الإدارات من كلا الحزبين إلى التصرّف بشكلٍ أحاديٍّ وإصدار توجيهات سياسية تتحايل على القانون؛ توجيهات سياسية لا يمكن الطعن بها، لأن تصنيفها يحفظها من أن تخرج للعلن.

لا يؤدّي النظام الدستوري وظيفته إلّا ككل، إذا، ومتى، عمل كلّ من هذه السلطات على النحو المطلوب. وعندما لا تكتفي ثلاثتها بالفشل، بل تفشل عن قصد وبالتنسيق بعضها مع بعض، تكون النتيجة هي ثقافة الإفلات من العقاب. أدركت أنّني كنت مجنونًا لتصوّري أنّ المحكمة العليا، أو الكونغرس، أو الرئيس أوباما، الساعي إلى النأي بإدارته عن إدارة

جورج و. بوش، سيحمّلون مجتمع الاستخبارات المسؤولية القانونية عن أي شيء. كان الوقت قد حان لمواجهة واقع أن مجتمع الاستخبارات اعتقد نفسه فوق القانون، وكان على حق بالنظر إلى المدى الذي كانت فيه العملية معطوبة. كان مجتمع الاستخبارات قد توصّل إلى فهم قواعد نظامنا أفضل من الأشخاص الذين ابتدعوه، واستخدم تلك المعرفة لمصلحته.

كانوا قد قرصنوا الدستور.

كانت أميركا قد نشأت عن فعل خيانة. فقد كان إعلان الاستقلال انتهاكًا صارخًا لقوانين إنكلترا، وكان مع ذلك التعبير التام عمّا أسماه المؤسِّسون «قوانين الطبيعة» ومن بينها الحق في تحدّي سلطات ذلك الزمن والتمرّد من باب المبدأ، بحسب ما يمليه على المرء ضميره. وكان أوائل الأميركيين الذين مارسوا هذا الحق، أوائل «كاشفي الفساد» في التاريخ الأميركي، قد ظهروا بعد ذلك بسنة، في العام 1777.

كان هؤلاء الرجال، على غرار كثيرٍ من الأشخاص في عائلتي، بحّارة، ضبّاطًا في البحرية القاريّة كانوا قد سلكوا طريق البحر دفاعًا عن أرضهم الجديدة. وخدموا، إبان الثورة، على متن السفينة الأميركية وارِن، وهي فرقاطة تحمل اثنين وثلاثين مدفعًا بقيادة العميد البحري إيسك هوپكنز، القائد الأعلى للبحرية القارية. وكان هوپكنز قائدًا كسولًا وعنيدًا رفض زجّ سفينته في المعركة. وقد ادّعى ضباطه أيضًا بأنهم شاهدوه يضرب أسرى حرب بريطانيين ويجوّعهم. وقام عشرة من ضباط وارِن - بعدما صحت ضمائرهم، ومن دون أن يعبأوا كثيرًا بحياتهم المهنية - بالإبلاغ عن ذلك كلّه إلى تراتب القيادة، كاتبين للّجنة البحرية:

حضرة السادة الجديرين بجزيل الاحترام

> «نحن، رافعي هذه المذكّرة، نعمل على متن السفينة «وارن»، تحدونا رغبة صادقة وتوقّع ثابت بأن نقدّم لبلادنا بعض الخدمة. ونحن ما نزال توّاقين لمصلحة أميركا ولا نبغي ما هو أكثر صدقًا من رؤيتها بسلام وازدهار. ونحن على استعداد للمخاطرة بكل ما هو عزيز علينا، وبحياتنا إذا لزم الأمر، من أجل رخاء بلادنا. ونحن نرغب في القيام بدور نشط في الدفاع عن حرّياتنا الدستورية وامتيازاتنا في وجه المزاعم الجائرة للاستبداد والقمع؛ لكن، وعلى ما هي حال الظروف على متن هذه الفرقاطة، لا يبدو أنّ هناك احتمالًا في أن نكون صالحين للخدمة في موقعنا الراهن. لقد مضى علينا في هذا الوضع فترة زمنية طويلة. ونحن شخصيًّا على دراية جيّدة بالطبع الحقيقي لقائدنا، العميد هوپكنز، وبسلوكه، وقد اعتمدنا هذا الأسلوب لعدم توافر فرصة أنسب لنلتمس بصدق وتواضع من اللجنة البحرية أن تحقّق في طبعه وسلوكه، حيث نفترض أنه على هذا الطبع وأنه مذنب بجرائم تجعل منه غير مؤهّلٍ إلى حدٍّ كبيرٍ للمنصب العام الذي يحتله الآن، وهي جرائم بإمكاننا نحن الموقّعين أدناه أن نشهد عليها بالشكل الكافي».

بعدما تلقّت اللجنة البحرية هذه الرسالة حقّقت مع العميد هوپكنز. فردّ بطرد ضباطه وطاقمه، ورفع، في نوبة غضب، دعوى جرمية بالقدح والذم على ضابط الصف البحري ساموبل شو والملازم ريتشارد مارڤن، وهما الضابطان اللذان اعترفا بكتابة المذكّرة. وقُدّمت الدعوى في محاكم رود آيلند التي كان آخر حاكمٍ استعماريٍّ عليها هو ستيڤن هوپكنز، أحد الموقّعين على إعلان الاستقلال وشقيق العميد.

كُلّف بالقضية قاضٍ عيّنه الحاكم هوپكنز، لكن، وقبل الشروع في المحاكمة، أنقذ الضابط البحري جورج غرانيس رفيقيه شو ومارڤن، متخطّيًا الرتب وطارحًا قضيتهما مباشرة على الكونغرس القاري. وتدخّل الكونغرس القاري بعد أن ارتاع للغاية من تسجيل سابقة السماح بأن تكون الشكاوى العسكرية المتعلّقة بإهمال الواجب عرضة للاتهام بجرم القدح والذم. وأنهى في 30 تموز/يوليو 1778 قيادة العميد هوپكنز، وأمر مكتب الخزانة بدفع الرسوم القانونية لشو ومارڤن، وسَنّ بالموافقة الإجماعية القانون الأميركي الأول لحماية كاشف الفساد. وأعلن هذا القانون أنه «من واجب كلّ الأشخاص العاملين في خدمة الولايات المتحدة، إضافةً، بالتالي، إلى جميع المقيمين الآخرين، أن يبلّغوا في أقرب وقت الكونغرس أو أي سلطة مختصّة أخرى بأيّ تجاوزٍ أو غشٍّ أو جنحٍ، يعلمون بها، ويرتكبها ضبّاط أو أشخاص في خدمة هذه الولايات».

أعطاني هذا القانون الأمل، وما يزال. فحتّى في أحلك ساعات الثورة، حيث كان وجود البلاد بالذات على المحك، لم يكتفِ الكونغرس بالترحيب بفعلِ معارضةٍ مبدئية، بل كرّس مثل هذا الفعل على أنه واجب. كنتُ، في النصف الثاني من العام 2012، قد عقدت العزم على الاضطلاع بهذا الواجب بنفسي، مع أنني عرفت أنني سأكشف الأمور في وقتٍ مختلفٍ جدًّا، وقتٍ أكثر راحةً وخِسّةً معًا. وهناك قلّة من رؤسائي في مجتمع الاستخبارات، إذا وُجدوا، على استعداد للتضحية بحياتهم المهنية من أجل المبادئ الأميركية نفسها التي يضحي فيها أفراد الجيش دائمًا بأرواحهم. وفي حالتي، لم يكن المضي عبر «سلسلة الرتب»، التي يفضّل مجتمع الاستخبارات تسميتها «القنوات الرسمية»، خيارًا كما كان ذلك بالنسبة إلى الرجال العشرة في طاقم وارن. لم يكن رؤسائي مدركين ما تقوم به الوكالة فحسب، بل كانوا كذلك يتولّون توجيهها بشكل فاعل؛ كانوا متواطئين.

في منظّمات كوكالة الأمن القومي - التي باتت التجاوزات فيها بنيوية جدًّا بحيث لم تعد مسألة مبادرة محدّدة، بل مسألة أيديولوجية- تصبح القنوات الرسمية فخًّا للإمساك بالهراطقة وبغير المرغوب فيهم. كان قد سبق لي بالفعل أن اختبرت هذا الإخفاق في القيادة عندما كنت في وارنتون، ومن ثمّ من جديد في جنيف، حيث اكتشفت، في السياق العادي لواجباتي، موطن ضعفٍ أمنيٍّ في برنامجٍ أساسي. كنت قد أبلغت عن موطن الضعف، ولمّا لم يُتّخذ أي إجراء بشأنه أعدت التبليغ. لم يسعد ذلك رؤسائي، لأن رؤساءهم لم يكونوا سعداء أيضًا. فسلسلة الرتب هي حقًّا سلسلة تقييد، حيث لا يمكن رفع الرابط الأدنى فيها إلّا بالرابط الأعلى منه.

ولأنّني أتحدّر من عائلة خفر سواحل، كنت دائمًا مأخوذًا بمفردات إفشاء الأسرار في اللغة الإنكليزية التي تحتوي على ما يشبه التيارات البحرية الكامنة. فمنذ ما قبل أيام السفينة الحربية الأميركية وارن، كانت المنظّمات، كالسفن، تتبع تسريبات. وعندما حلّ البخار محل الهواء كقوّة دفع، كانت الصفّارات تُطلَق في البحر للإشارة إلى النوايا والحالات الطارئة: صفارة واحدة للمرور بجانب المرفأ، صفارتان للعبور من جهة الميمنة، وخمسة للتحذير.

غالبًا ما تكون العبارات ذاتها في اللغات الأوروبية مشحونة بزخارف سياسية يكيّفها السياق التاريخي. فقد استخدم الفرنسيون تعبير الواشي Dénonciateur في خلال معظم القرن العشرين، إلى أن أدّى ارتباطه، في حقبة الحرب العالمية الثانية، مع كون المرء واشيًا أو مخبرًا للألمان إلى تفضيل عبارة lanceur d'alerte (مُطلِق التحذير). وتطوّرت الألمانية، اللغة التي عانت مع ماضي ثقافتها النازية، أو مع الستاسي Stasi، إلى ما هو أبعد من تعبيرها Denunziant وInformant لتستقرّ على التعابير غير المرضية: Hinweisgeber (الملمّح)، Enthueller (الكاشف)، Skandalaufdecker (كاشف الفضيحة)، بل وحتّى التعبير السياسي بوضوح Ethische Dissidenten (المنشقّ الأخلاقي). لكنّ الألمانية تستخدم قلّة من هذه الكلمات على الإنترنت؛ واكتفت، في ما يتّصل بعمليات الإفشاء عبر الإنترنت اليوم، باستعارة اسم Whistleblower وفعل Leaken. أما لغات أنظمة مثل روسيا والصين، فتستخدم تعابير تحمل المعنى التحقيري للواشي والخائن. وسيتطلّب الأمر وجود صحافة حرّة قويّة لتضفي على هذه العبارات لونًا أكثر إيجابية، أو لابتكار عبارات جديدة ستؤطّر الإفشاء، ليس بكونه خيانةً بل بوصفه واجبًا نبيلًا.

وفي مآل الأمر، تُبرهِن كلّ لغة، بما فيها الإنكليزية، علاقة ثقافتها بالسلطة من خلال كيفية اختيارها تحديد فعل الإفشاء. فحتى الكلمات الإنكليزية المستمَدّة من البحرية والتي تبدو محايدة وحميدة تؤطّر الفعل من منظور المؤسّسة التي تعتبر نفسها مظلومة، وليس من الجمهور الذي خذلته المؤسّسة. وعندما تندّد المؤسّسة بالتسريب فهي تعني ضمنًا أن المسرِّب أضرّ بشيء ما أو خرّبه.

واليوم، يُتعامل في الغالب مع التسريب وكشف الفساد على أنهما مترادفان. لكن يجب، في رأيي، استخدام تعبير التسريب بطريقة مختلفة عن استخدامها الشائع. يجب أن تُستخدم لوصف أعمال يُكشف عنها، ليس من باب المصلحة العامّة بل من باب المصلحة الخاصّة، أو سعيًا إلى أهداف مؤسّسية أو سياسية. وأنا، بدقّة أكثر، أفهم التسريب على أنه شيء أكثر شبهًا بالنبتة أو بحالة من نثر بذور الدعاية: النشر الانتقائي للمعلومات بهدف تحريك الرأي العام، أو التأثير في مسار

صنع القرار. من النادر أن يمرّ، ولو نهار واحد، من دون أن يقوم فيه مسؤول حكومي كبير «لم يُذكر اسمه» أو «مجهول»، بتسريب مادة مصنّفة ما إلى صحافي، من طريق التلميح أو المعلومة، من شأنها أن تعزّز أجندته الخاصّة أو جهود وكالته أو حزبه.

وربّما كان المثال الأكثر وقاحة لهذه الدينامية يتجلّى في حادثة حصلت في العام 2013 حين قام مسؤولون في مجتمع الاستخبارات، من المرجّح أنهم كانوا يسعون إلى تضخيم التهديد الإرهابي ودرء الانتقادات للمراقبة الجَماعية، بتسريب روايات مفصّلة بشكلٍ استثنائيٍّ عن مؤتمر عبر الهاتف بين زعيم القاعدة أيمن الظواهري وأتباعه العالميين لبعض المواقع الإخبارية. وقيل إنّ الظواهري، في هذا المؤتمر الهاتفي المشؤوم المزعوم، ناقش التعاون التنظيمي مع ناصر الوحيشي، قائد القاعدة في اليمن، ومع ممثّلين عن طالبان وبوكو حرام. وبقيام مجتمع الاستخبارات بالكشف عن القدرة على اعتراض هذا المؤتمر الهاتفي - هذا إذا كنا سنصدّق هذا التسريب الذي كان كناية عن وصف للاتصال وليس تسجيلًا له - فإنه أحرق بشكلٍ نهائي وسيلة استثنائية للاطّلاع على خطط أرفع مناصب الزعامة الإرهابية ونواياها، لمجرّد تحقيق مكسبٍ سياسيٍّ مؤقتٍ في دورة الأخبار. ولم يُقاضَ شخص واحد بنتيجة هذا العمل المثير، بالرغم من أنه كان من شبه المؤكد غير قانوني، وكانت كلفته عدم قدرة الولايات المتحدة على الاستمرار في التنصّت على الخط الساخن المزعوم للقاعدة.

أثبتت الطبقة السياسية الأميركية، المرّة تلو الأخرى، أنها مستعدة للتساهل مع التسريبات، بل وتوليدها، خدمة لغاياتها الخاصة. وغالبًا ما يعلن مجتمع الاستخبارات عن «نجاحاته،» بغضّ النظر عن تصنيفها، وبغضّ النظر عن العواقب. ولم يبدُ ذلك في أيّ مكانٍ في الذاكرة الحديثة أكثر وضوحًا من التسريبات المتعلّقة بعملية القتل خارج نطاق القضاء لرجل الدين المتطرّف المولود في أميركا أنور العولقي في اليمن. فمن خلال الإعلان، بلا انقطاع، في النيويورك تايمز والواشنطن پوست عن هجومها بالطائرة المسيّرة على العولقي، كانت إدارة أوباما تعترف ضمنًا بوجود برنامج الطائرات المسيرة التابع لوكالة الاستخبارات المركزية، وبمصفوفة التصفية Disposition Matrix، أو لائحة القتل، وكلاهما مصنفان سرّيان للغاية. أضف إلى ذلك، أن الحكومة كانت تؤكّد ضمنًا أنها منخرطة، ليس في الاغتيالات الموجَّهة فحسب، بل أيضًا في الاغتيالات المستهدفة لمواطنين أميركيين. هذه التسريبات، التي تمّت بالأسلوب المنسّق لحملة إعلامية، كانت براهين صادمة على مقاربة الدولة الظرفية للسرّية: وهو أشبه بختم يجب عدم فضّه لتتمكّن الحكومة من العمل والإفلات من الحساب، ولكن يمكن فضّه في كلّ مرّة تسعى فيها الحكومة لتنسب لنفسها الفضل.

لا يمكن فهم علاقة الحكومة الأميركية العَرَضية بالتسريب فهمًا تامًّا إلّا في هذا السياق. فقد صفحت عن التسريبات غير المأذون بها عندما نتجت عنها مكاسب غير متوقّعة، ونسيت أمر التسريبات المأذون بها عندما تسبّبت بالأذى. لكن إذا كان الأذى الناتج عن التسريب وافتقاره إلى الإذن، ناهيك بعدم قانونيته في الأساس، لا يشكّل سوى فارق ضئيل في ردّ فعل الحكومة، فما هو الذي يفعل ذلك؟ ما الذي يجعل أحد الإفشاءات جائزًا، والآخر لا؟

الإجابة هي السلطة. الإجابة هي التحكّم. فالإفشاء لا يُعتبر مقبولًا إلّا إذا كان لا يتصدّى للامتيازات الأساسية للمؤسّسة. فلو أنه أمكن افتراض أنّ كلّ المكوّنات المختلفة لتنظيمٍ ما، من غرفة البريد فيها إلى الجناح الإداري، تتمتّع بالمستوى نفسه من السلطة لمناقشة المسائل الداخلية، عندها يكون مديرو هذا التنظيم قد تنازلوا عن تحكّمهم في المعلومات، وسيتعرّض استمرار أداء التنظيم للخطر. وانتهاز هذه المساواة في الأصوات، بالاستقلال عن التراتبية الإدارية أو عن صنع القرار الإداري، هو ما يُقصَد به كشف الفساد؛ فعل يتّسم بتهديد خاص لمجتمع الاستخبارات الذي يعمل وفق أجزاء مقسّمة مشدّدة تحت ستار مقونن من السرّية.

كاشف الفساد، وفق تحديدي، هو شخص خَلُصَ، عبر تجربة قاسية، إلى أنّ حياته داخل المؤسسة لم تعد متوافقة مع المبادئ التي تطوّر المجتمع الأكبر - الولاء الذي يدين به له - خارجها والذي على تلك المؤسسة أن تكون مسؤولة أمامه. يعرف هذا الشخص أنه لا يستطيع البقاء في المؤسسة، ويعرف أنه لا يمكن تفكيك المؤسّسة. إلّا أنه قد يمكن إصلاح المؤسسة، فيقوم بالتالي بإطلاق الصفّارة ويكشف معلومات بهدف إثارة الرأي العام.

هذا توصيف مناسب لوضعي، مع إضافة واحدة بالغة الأهمية: كلّ المعلومات التي أردت إفشاءها كانت مصنّفة سرّية للغاية. وكان عليّ، للتبليغ عن البرامج السرّية، أن أبلّغ أيضًا عن نظام السرّية الأكبر، وأن أفضحه، ليس بوصفه الامتياز المطلق للدولة على حدّ زعم مجتمع الاستخبارات، بل بالأحرى بوصفه امتيازًا ظرفيًّا أساء مجتمع الاستخبارات استخدامه لتخريب الدور الرقابي الديمقراطي. فمن دون إلقاء الضوء على النطاق الكامل على سرّية هذا البرنامج، لن يكون هناك أمل في إعادة توازن السلطة ما بين المواطنين وحكومتهم. وأنا أعتبر دافع الإصلاح هذا ضروريًّا لكشف الفساد؛ فهو لا يؤشّر إلى عملية الكشف بوصفها فعلًا راديكاليًّا من المعارضة أو المقاومة، بل إلى فعل عودة تقليديّ، مشيرًا إلى السفينة للعودة إلى الميناء، حيث ستُعرّى، وتُجدّد، وتصلح تسرّباتها قبل أن تُعطى الفرصة للبدء من جديد.

إن الفضح التام لكلّ جهاز المراقبة الجَماعية - ليس منّي، بل من الإعلام الذي يشكّل سلطة الأمر الواقع الرابعة في الحكومة الأميركية، والتي تحميها شرعة الحقوق - كان الردّ الوحيد المناسب على حجم الجريمة. فلن يكفي، مجرّد الكشف عن انتهاك محدّد أو مجموعة انتهاكات، وهو ما يمكن للوكالة وضع حدٍّ له (أو الادّعاء بوضع حدٍّ له) فيما تحافظ على سلامة باقي الجهاز الغامض. وكنت، بدلًا من ذلك، مصمّمًا على إلقاء الضوء على واقعٍ وحيدٍ وشامل: أن حكومتي قد طوّرت ونشرت نظامًا عالميًّا للمراقبة الجَماعية من دون عِلم مواطنيها أو موافقتهم.

يمكن للظرف أن يختار كاشف الفساد في أي مستوى من مستويات العمل في المؤسّسة. لكن التكنولوجيا الرقمية جاءت بنا، وللمرّة الأولى في التاريخ المكتوب، إلى عصرٍ بات يأتي فيه الأكثر فاعلية من القعر، من الصفوف الأقل تحفيزًا تقليديًّا للحفاظ على الوضع القائم. ففي مجتمع الاستخبارات، كما يكاد يكون في كلّ مؤسّسة لامركزية ضخمة أخرى تعتمد على الحواسيب، تعجّ هذه المراتب الدنيا بتكنولوجيين أمثالي لا يتناسب وصولهم المشروع إلى البِنى التحتية الحيوية، بشكلٍ صارخ، مع ما لديهم من سلطة رسمية للتأثير في اتّخاذ القرارات المؤسّسية. وبعبارة أخرى، يوجد في العادة خلل في التوازن يحصل بين ما يُفترض بأشخاصٍ مثلي أن يعرفوه وما في مقدورنا معرفته، وبين ما لدينا من القدرة الضئيلة لتغيير الثقافة المؤسّسية وما نملكه من قدرة كبيرة على التصدّي للثقافة بوجه عام. وبالرغم من أنه يمكن بالتأكيد إساءة استخدام مثل هذه الامتيازات التكنولوجية - جميع التكنولوجيين على مستوى الأنظمة يستطيعون الوصول إلى كلّ شيء - فإن أرفع ممارسة لهذا الامتياز هي في حالات تتعلّق بالتكنولوجيا نفسها. ويترتّب على أهلية الاختصاصي قدر أكبر من المسؤوليات. على التكنولوجيين الذين يسعون إلى الإفادة من إساءة الاستخدام الممنهجة للتكنولوجيا أن يقوموا بما هو أكثر من نشر اكتشافاتهم على الملأ، إذا أرادوا أن يُفهم مغزى تلك الاكتشافات. عليهم واجب تحديد السياق والشرح، وإزالة الغموض.

كان هناك مجموعة من الناس ممن هم في أفضل موقع للقيام بهذا، في كلّ أنحاء العالم يجلسون من حولي في النفق. وكان زملائي التكنولوجيون يحضرون في كلّ يوم ويجلسون إلى محطاتهم الطَرَفية ويعزّزون عمل الدولة. لم يكونوا مجرّد غافلين عن انتهاكاتها، بل إنهم لم يشعروا بالفضول حيالها، ولم يجعل منهم غياب الفضول هذا أشرارًا بل مأسويين. ولم يكن يهمّ إذا كانوا قد جاؤوا إلى مجتمع الاستخبارات من باب الوطنية أو «الانتهازية»، فما إن أصبحوا في داخل الآلة حتى تحوّلوا آلات.

22

السلطة الرابعة

ليس هناك أكثر صعوبةً من العيش مع سرٍّ لا يمكن البوح به. فالكذب على غرباء في شأن الهوية المستعارة أو إخفاء واقع وجود مكتبك تحت حقل الأناناس السرّي للغاية قد يبدو مستوفيًا للشروط، لكنك في هذه الحال على الأقل جزء من فريق: مع أنّ عملك قد يكون سرّيًا، لكنّه سرّ مشترك، وبالتالي هو عبء مشترك. فيه بؤس، لكنْ فيه أيضًا ضحك.

عندما تحتفظ بسرٍّ حقيقي، ليس بإمكانك مشاركته مع أحد، فحتى الضحكة تكون كذبة. استطعت الحديث عن هواجسي، لكنني لم أستطع الحديث عن المكان الذي تقودني إليه. وسأبقى أذكر، إلى يوم مماتي، شرحي لزملائي كيف يُطبَّق عملنا في انتهاك لليمين التي أقسمنا على الوفاء بها، وردّهم اللامبالي: «هل بيدك حيلة؟». كرهت ذلك السؤال، بمنطقه الإذعاني والانهزامي، لكنه كان صحيحًا بما يكفي لأسأل نفسي: «حسنًا، وماذا بعد؟».

عندما طرَحَت الإجابة نفسها، قرّرت أن أصير كاشفًا للفساد. لكنّ الهمس حتى بكلمة واحدة عن هذا القرار لليندسي، حب حياتي، كان سيُخضع علاقتنا لامتحان أشد قسوة حتّى من عدم قول شيء. لم أكن أرغب في أن أتسبّب لها بأذى أكثر من ذلك الذي كنت قد رضيتُ بالتسبّب به، فاحتفظت بالصمت، وكنت، في صمتي، وحيدًا.

اعتقدت أنّ الوحدة والعزلة ستكونان سهلتَيْن عليّ، أو، أقلّه، أسهل مما كانتا على من سبقوني في عالم كشف الفساد. ألم تشكّل كلّ خطوةٍ من حياتي نوعًا من الاستعداد لذلك؟ ألم أتعوّد الوحدة، بعد كلّ تلك السنين التي قضيتها متكتّمًا ومسحورًا قبالة الشاشة؟ كنت المقرصِن المنفرد، رئيس ميناء الدوام الليلي، حافظ مفاتيح المكتب الفارغ. لكنني، أيضًا، كنت بشريًّا، وكان غياب الرفقة قاسيًا. كان كلّ يوم مسكونًا بالكفاح، وأنا أحاول وأفشل في التوفيق بين الأخلاقي والقانوني، بين واجباتي ورغباتي. كان لديّ كلّ شيء أردته يومًا - الحب، العائلة، والنجاح بما يفوق كلّ ما استحققته - وعشت في جنّة عدنٍ وسط أشجار وافرة، وكانت واحدة منها فقط محرّمة عليّ. وكان الأمر الأسهل في اتّباع القواعد.

وحتّى لو تصالحت مع مخاطر قراري، لم أكن قد تكيّفت بعد مع الدور. فمن أنا، في النهاية، لأضع هذه المعلومات أمام الجمهور الأميركي؟ من الذي نصّبني رئيسًا على الأسرار؟

كانت تلك المعلومات التي صمّمتُ على كشفها عن نظام المراقبة الجَماعية السرّي التي تمارسها بلادي متفجّرة للغاية، وكانت مع ذلك على درجةٍ كبرى من التقنية، إلى درجةٍ أنني كنت خائفًا جدًّا من أن يُشكّك بي بقدر ما كنت خائفًا من أن يُساء فهمي. لذلك كان قراري الأول، بعد تصميمي على الظهور للعلن، أن أظهر بالوثائق. وربما كان السبيل للكشف عن برنامج سرّي هو في مجرّد وصف وجوده، لكن السبيل إلى الكشف عن البرمجية السرّية كان في وصف طريقة عملها. وهذا يتطلّب وثائق، والملفات الفعلية للوكالة، وكل ما يلزم لفضح نطاق الانتهاك، بالرغم من معرفتي بأن الكشف حتى عن ملف PDF واحد سيكون كافيًا لضمان دخولي السجن.

دفع بي التهديد المتمثّل بانتقام الحكومة، من أي جهة أو منصّة أرفع الكشف لها، إلى التفكير لفترة وجيزة بالنشر الذاتي. تلك ستكون الطريقة الأنسب والأسلم: الاكتفاء بجمع الوثائق التي توصِل هواجسي بأفضل ما يكون ونشرها على الإنترنت، كما هي، ثمّ تعميم رابط إليها. لكن، وفي النهاية، كانت لواحد من أسباب عدم انتهاجي هذا المسار علاقة بالموثوقية. ينشر عشرات الناس على الإنترنت في كلّ يوم أسرارًا مصنّفة كثير منها عن السفر عبر الزمن والكائنات الفضائية. ولم أُرد لما أكشفه، وهو إلى حدٍّ ما غير قابل للتصديق أصلًا، أن يختلط باللامعقول، ويضيع وسط الجنون.

كان واضحًا لي، منذ المرحلة الأولى للعملية، أنني أحتاج إلى شخص أو مؤسسة تشهد على صدقيّة الوثائق، والجمهور

يستحقّ هذه الصدقيّة. وأردت أيضًا شريكًا يدقّق في المخاطر المُحتمَلة التي يشكّلها الكشف عن معلومات مصنّفة ويساعد في شرح تلك المعلومات في السياق التكنولوجي والقانوني. كنت واثقًا بقدرتي على طرح المشكلات مع مسألة المراقبة، بل وحتّى تحليلها، لكنه سيكون عليّ أن أثق بآخرين لحلّها. وبغض النظر عن مقدار ما كنت فيه، عند هذا الحد، حذِرًا من المؤسسات، كنت أكثر حذَرًا بكثيرٍ من أن أتصرّف كواحدة منها. فالتعاون مع نوع من أنواع وسائل الإعلام سيحميني من أسوأ الاتهامات بالنشاط المارق، وسيصحّح أي تحيّز كان عندي سواء كان ذلك واعيًا أم غير واعٍ، شخصيًّا أو مهنيًّا. لم أرد لأيّ رأي من آرائي السياسية أن يجحف بأي شيء يتعلّق بتقديم عمليات الكشف أو بقبولها. ففي النهاية، في بلد يُراقَب فيه الجميع، ما من قضية كانت أقل تحيّزًا من المراقبة.

بالعودة إلى الماضي، يعود الفضل لرغبتي في العثور على مصافٍ أيديولوجية لتأثير ليندسي. كانت ليندسي قد صرفت سنوات وهي تغرس فيّ، بصبرٍ، أمثولة أنّ مصالحي واهتماماتي ليست دائمًا مصالحها واهتماماتها، وليست بالتأكيد اهتمامات العالم ومصالحه، ولا يعني كوني شاركت معرفتي أنه كان على الآخرين مشاركتي رأيي. فليس كلّ من كان يعارض انتهاكات الخصوصية قد يكون مستعدًّا لتبنّي معايير التشفير «256 - بت» أو التخلّي كلّيًّا عن الإنترنت. فأيّ فعلٍ غير قانونيٍّ ضايق شخصًا أعتبره انتهاكًا للدستور، قد يُغضب شخصًا آخر يعتبره انتهاكًا لخصوصيّته، أو خصوصيّة زوجته أو أولاده. كانت ليندسي مفتاحي لفكّ قفل هذه الحقيقة؛ أنه لا يمكن للحوافز والمقاربات المختلفة إلّا أن تحسّن فرص تحقيق أهداف مشتركة. فهي، حتى من دون أن تعرف ذلك، أمدّتني بالثقة للتغلّب على هواجسي والتواصل مع أشخاص آخرين.

لكن أيّ أشخاص؟ من؟ قد يكون من الصعب التذكّر، بل وحتى التصوّر، لكنّني في الوقت الذي فكّرت فيه أوّلًا في المضي قدمًا، كانت ويكيليكس هي منتدى كشف الفساد المفضّل. كانت، يومها، تعمل من نواحٍ كثيرة كناشرٍ تقليدي، وإنْ كواحدٍ لديه ارتياب جذري بسلطة الدولة. انضمت ويكيليكس بصورة منتظمة إلى منشوراتٍ طليعيةٍ عالميةٍ مثل الغارديان، النيويورك تايمز، در شبيغل، لوموند، وإل بايس، لنشر وثائق حصلت عليها من مصادرها. أوحى لي هذا العمل الذي أنجزته هذه المؤسسات الإخبارية الشريكة على امتداد العامين 2010-2011 بأنّ ويكيليكس كانت أكثر قيمة بوصفها الوسيط الذي ربط تلك المصادر مع الصحافيين، وبوصفها جدارًا ناريًّا حافظ على مجهولية المصادر.

تبدّلت ممارسات ويكيليكس في أعقاب نشر ما كشفته الجندية في الجيش الأميركي تشيلسي مانينغ؛ ذاكرات تخزين ضخمة من السجلّات الميدانية العسكرية الأميركية تخصّ حربي العراق وأفغانستان، معلومات عن مُعتقَلين في خليج غوانتانامو، إلى جانب برقيات دبلوماسية أميركية. وبالنظر إلى ردّ الفعل الحكومي العنيف والجدل الإعلامي المحيط بصياغة الموقع لمواد مانينغ، قرّرت ويكيليكس تغيير المسار ونشر التسريبات المستقبلية كما حصلت عليها: بِكْرًا وغير مُصاغة. كان هذا الانتقال إلى سياسة الشفافية التامّة يعني أن النشر مع ويكيليكس لن يلبّي احتياجاتي. سيكون الأمر، في الواقع، كما لو أنني أقوم بالنشر الذاتي، وهو طريق سبق أن تخلّيت عنه بوصفه غير كافٍ. عرفتُ أنّ القصّة التي ترويها وثائق وكالة الأمن القومي عن نظامٍ عالميٍّ، على أعمق درجة من السرّية، للمراقبة الجَماعية، كانت قصة يصعب فهمها، قصة معقّدة جدًّا وتقنية جدًّا إلى حدٍّ بتُّ معه أكثر اقتناعًا بأنه لا يمكن أن تُطرح كلّها دفعة واحدة في «مكبٍّ للوثائق»، بل من خلال عمل دؤوب ودقيق لصحافيين، يتمّ الاضطلاع به، في أفضل سيناريو أستطيع أن أتصوّره، بدعم من مؤسساتٍ صحافيةٍ مستقلّةٍ متعدّدة.

بالرغم من أنني شعرت ببعض الارتياح ما إن صمّمتُ على الكشف مباشرة لصحافيين، كانت ما تزال لدي بعض التحفّظات العالقة. وارتبط معظمها بأرفع منشورات بلادي مقامًا، وبخاصّة صحيفة أميركا الأكثر مبيعًا، النيويورك تايمز. كنت، في كلّ مرّة أفكّر فيها بالاتصال بالتايمز، أجد نفسي متردّدًا. وكانت الصحيفة قد أظهرت بعض الاستعداد لإغضاب الحكومة الأميركية بتغطيتها ويكيليكس، لكنّني لم أستطع التوقّف عن تذكير نفسي بسلوكها السابق المتعلّق بمقالة مُهمّة عن برنامج التنصّت الحكومي من دون إذنٍ قضائي، كتبها إريك ليكتبلاو Eric Lichtblau وجايمس ريزن.

كان هذان الصحفيان، بضمّهما معلومات من كاشفي الفساد في وزارة العدل إلى تغطيتهما الخاصة، قد تمكّنا من كشف

جانب من جوانب ستيلارويند Stellarwind - الوصفة الأصلية لوكالة الأمن القومي لعملية المراقبة في أعقاب 11 أيلول/سبتمبر - وأنتجا مقالة عنها كُتبت وصيغت وتمّ التحقّق من وقائعها، وباتت جاهزة للطباعة في منتصف العام 2004. عند هذا الحدّ قام رئيس تحرير الصحيفة، بيل كيللر، بعرض المقالة على الحكومة، كجزء من عملية مجاملة غايتها النموذجية أن تحظى هيئة التحرير بفرصة تقييم حجج الحكومة حول السبب الذي قد تشكّل فيه بعض المعلومات خطرًا على الأمن القومي. ورفضت الحكومة في هذه الحالة، كما في معظم الحالات، تقديم سبب محدّد، لكنها أوحت ضمنًا بوجود سبب وبأنه مصنّف أيضًا. أبلغت إدارة بوش كيللر وناشر الصحيفة، أرثر شولزبرغر، من دون تقديم أي دليل، أن التايمز ستكون قد شجّعت أعداء أميركا ومكّنت الإرهاب إذا نشرت الصحيفة على الملأ أنّ الحكومة تتنصّت على مواطنين أميركيين من دون أمر قضائي. ومن سوء الحظ، وافقت الصحيفة واقتنعت وأوقفت نشر المقال. وفي النهاية نُشر مقال ليكتبلاو وريزن، لكن بعد ذلك بسنة، في كانون الأول/ديسمبر من العام 2005، بعدما ضغط ريزن على الصحيفة بإعلانه أنّ المادة موجودة في كتاب على وشك الصدور. ولو أنّ المقال نُشر، عندما وُضع في الأساس، لربّما تمكّن من أن يغيّر مسار انتخابات العام 2004.

ولو أنّ التايمز، أو أيّ صحيفة أخرى، فعلت بي الأمر نفسه؛ إذا أخذت ما أكشف عنه، ووضعت تقريرًا في شأنه، وأخضعت التقرير للمراجعة، ثمّ أوقفت نشره، فسأتعرّض للغرق. سيكون ذلك مساويًا للتبليغ عنّي قبل أن يصل ما أكشف عنه إلى الجمهور، لاحتمال التعرّف إلى أنني المصدر.

هل أستطيع، إذا لم أتمكّن من الثقة بصحيفة عريقة، أن أثق بأيّ مؤسّسة؟ ولماذا أزعج نفسي؟ فأنا لم أكن أريد التورّط في ذلك كلّه. أردت العبث بالحواسيب فحسب، وربّما القيام بأمر جيّد لبلادي في السياق. كان لديّ عقد إيجار، وحبيبة، وصحتي كانت قد تحسّنت. كنت أعتبر كلّ لافتة توقّف على الطريق نصيحةً لوقف هذا الجنون الإرادي. كان عقلي وقلبي في حال من النزاع، الثابتة الوحيدة فيه هي الأمل اليائس بأن يكتشف أحد ما، في مكانٍ ما، الأمر وحده. أَوَليست الصحافة، في النهاية، تتّصل بجمع الخيوط وربطها؟ ماذا يفعل المراسلون الصحافيون طوال النهار، باستثناء التغريد؟

عرفت أمرين على الأقل في ما يتّصل بكائنات السلطة الرابعة: كانوا يتنافسون على السبق الصحافي، ولا يعرفون إلّا القليل جدًّا عن التكنولوجيا. وكان النقص في الخبرة بل وحتى في الاهتمام بالتكنولوجيا هو الذي تسبّب للصحافيين بتفويت حدثين صدماني في سياق جمعي الوقائع عن المراقبة الجَماعية.

كان الأول إعلان وكالة الأمن القومي عن بناء منشأة معطيات جديدة في بلافديل، يوتاه. أطلقت عليها الوكالة اسم مخزن المعطيات العملاق Massive Data Repository، إلى أن أدرك أحد الذين لديهم إلمام بالعلاقات العامة أنه ربما يكون من الصعب تفسير الاسم في حال خرج إلى العلن، فأُعيدت تسميته «مخزن معطيات المَهَمة» Mission Data Repository، لأنك إذا لم تغيّر الاختصار (MDR)، فلن يكون عليك تغيير كلّ شرائح الإيجازات. كان من المزمع أن يحتوي «إم دي آر» على ما مجموعه أربع ردهات مساحتها أربعمئة وخمسة وعشرون ألف قدم مربع (حوالى أربعين ألف متر مربع)، ملأى بالخوادم التي بإمكانها أن تحتفظ بكمٍّ هائلٍ من المعطيات، هي في الأساس تاريخ مستمرّ لنمط حياة كوكب الأرض بأسره، طالما أمكن فهم الحياة من خلال علاقة المبالغ المالية المدفوعة بالناس، والناس بالهواتف، والهواتف بالاتصالات، والاتصالات بالشبكات، والتشكيلة الشاملة لنشاط الإنترنت الذي يمر عبر خطوط تلك الشبكات.

الصحافي البارز الوحيد الذي بدا أنه لاحظ الإعلان كان جايمس بامفورد، الذي كتب عنه في وايرد Wired في آذار/مارس 2012. وكانت هناك متابعات قليلة في الصحافة غير التكنولوجية، لكن لم تعمد أي منها إلى مواصلة التغطية. لم يطرح أحد، بالنسبة إليّ على الأقل، الأسئلة الأكثر أساسية: لماذا تحتاج أي وكالة حكومية، ناهيك بوكالة تجسّس، إلى هذا القدر من المساحة؟ أي معطيات، وكم منها، ينوون تخزينه هناك بالفعل؟ وإلى متى؟ لأنه، وببساطة، لم يكن هناك مبرّر لبناء شيء بتلك المواصفات ما لم تكن تخطّط لتخزين كلّ شيء كليًّا، وإلى الأبد. هنا كان، في ذهني، جوهر الجريمة؛ الإثبات الواضح وضوح النهار على الجريمة، في حصنٍ ضخمٍ من الإسمنت محاطٍ بالأسلاك الشائكة وأبراج الحراسة، يمتص كهرباء تضيء مدينة من شبكته الخاصة في قلب صحراء يوتاه. وما من أحد كان يولي ذلك اهتمامًا.

حصلت الواقعة الثانية بعد ذلك بسنة، في آذار/مارس 2013 بعد أسبوع من كذب كلابر على الكونغرس، الذي مرّر له الأمر. كانت قلّة من المنشورات الدوريّة قد غطّت تلك الشهادة، رغم أنها كررت نفي كلابر جمع وكالة الأمن القومي المعطيات بالجملة عن الأميركيين. لكن أيًّا من المنشورات التي تُدعى بالسائدة لم تعمد على الإطلاق إلى تغطية الظهور العام النادر لآيرا «غاس» هانت Ira «Gus» Hunt، رئيس الموظفين التكنولوجيين في وكالة الاستخبارات المركزية.

كنت قد عرفت غاس قليلًا في الفترة التي عملت فيها لصالح دل في وكالة الاستخبارات المركزية. كان واحدًا من أهم زبائننا، وقد أحب كلّ بائع وضوح عجزه عن التكلّم: كان يخبرك دومًا بأكثر مما يُفترض به أن يفعل. كان بالنسبة إلى رجال المبيعات أشبه بحقيبة أموال ولها فم. وها هو يظهر كضيف متحدّث خاص في مناسبة تكنولوجية مدنية في نيويورك تدعى جيغاأوم ستراكتشر GigaOM Structure: مؤتمر عن المعطيات. ويمكن لكلّ من معه 40 دولارًا حضوره. وكانت المحاضرات الرئيسية، مثل محاضرة غاس، تُنقل في بثٍّ تدفّقي مجانيٍّ حيّ.

السبب الذي دفعني إلى التأكّد من التقاط محاضرته قراءتي عبر القنوات الداخلية لوكالة الأمن القومي، أنّ وكالة الاستخبارات المركزية اتّخذت في النهاية قرارها في شأن عقد السحابة خاصتها، كانت قد رفضت فريقي السابق في دل، وردّت كذلك إتش بي HP، موقّعة صفقة مع «أمازون» لمدة عشر سنوات بقيمة 600 مليون دولار لتطوير السحابة وإدارتها. لم تراودني مشاعر سلبية في هذا الشأن، وفي هذه المرحلة، كنت مسرورًا لأنّ الوكالة لن تستخدم عملي. كنت فضوليًّا وحسب، من منطلق احترافي، إذا كان غاس سيتناول هذه الموضوع بشكلٍ غير مباشر ويقدّم أي معلومة عن سبب اختيار «أمازون»، حيث كانت قد انتشرت شائعات بأنّه تمّ التلاعب بعملية العروض لمصلحة «أمازون».

حصلتُ على معلومة، بالتأكيد، ولكن من النوع غير المتوقّع. سنحت لي فرصة مشاهدة أعلى موظف تكنولوجي منصبًا في وكالة الاستخبارات المركزية يقف على المسرح مرتديًا بذلةً مجعّدة ويطلع حشدًا من الناس العاديين ممن لا يملكون ترخيصًا أمنيًّا - وعبر الإنترنت، وهي العالم الذي لا يملك تصريحًا أمنيًّا - على طموحات الوكالة وقدراتها. ومع تكشّف عرضه، الذي تناوب فيه على إطلاق المزاح السيّء مع تمكنّه الأسوأ من استعمال برنامج «پاورپوينت» ازددت أكثر فأكثر ارتيابًا.

قال: «في وكالة الاستخبارات المركزية نحاول جمع كلّ شيء والاحتفاظ به إلى الأبد». وتابع، كما لو أنّ ذلك لم يكن واضحًا كفاية: «يكاد يكون في متناول يدنا أن نجمع كلّ ما ينتجه البشر من معلومات». كان التشديد على عبارة «كل» من عنديات غاس. كان يقرأ عبارات قبيحة مطبوعة بشكل حرف قبيح، وكانت الشرائح مزدانة بشعار الحكومة وهو كناية عن قصاصة فنّية clip art من أربعة ألوان.

كان هناك، على ما يظهر، بضعة صحافيين وسط الحضور، لكن بدا أنهم كانوا جميعًا تقريبًا من منشورات حكومية متخصّصة في التكنولوجيا، مثل فديرال كمپيوتر ويك Federal Computer Week. وكان معبّرًا أن غاس بقي بعد نهاية عرضه من أجل الأسئلة والإجابات. لكن ذلك لم يكن تمامًا أسئلة وإجابات، بل أشبه بعرضٍ فرعيٍّ قُدّم مباشرةً للصحافيين. لا بدّ من أنه كان يحاول، إضافة إلى محاولة انتزاع ربطة عنقه المضحكة، أن يفرّج وحسب عن بعض مما في صدره.

قال غاس للصحافيين إنّ الحكومة تستطيع تقفّي هواتفهم الذكية، حتّى وهي مطفأة، وإنّ الوكالة تستطيع مراقبة كلّ مكالمةٍ من مكالماتهم. تذكّروا: كان هذا جمهورًا من الصحافيين المحليين، صحافيين أميركيين. والطريقة التي قال فيها غاس «تستطيع» جاءت أشبه بـ «استطاعت»، «فعلت» و«ستفعل». وأنهى خطبته بطريقة مضطربة، ومثيرة للاضطراب بوضوح، أقلّه بالنسبة إلى شخصٍ ذي منصبٍ كبيرٍ في وكالة الاستخبارات المركزية: «تتقدّم التكنولوجيا بأسرع مما يمكن للحكومة أو القانون مجاراتها. إنها تتقدّم بأسرع... مما بإمكانكم أن تجاروها: يجب أن تسألوا ما هي حقوقكم ومن يمتلك معطياتكم». كنت مذهولًا؛ لو أن أي واحد أقل رتبة من غاس قدّم عرضًا كهذا لكان في نهاية النهار يرتدي بذلة السجناء البرتقالية.

لم يغطِّ اعتراف غاس سوى هافينتون پوست Huffington Post. لكن الأداء بحدّ ذاته عاش على يوتيوب، وما يزال باقيًا، أقله لستّ سنوات حتى وقت خطّ هذه السطور. وفي المرّة الأخيرة التي تحقّقت من الأمر كانت قد سُجّلت 313 مشاهدة؛ دزينة منها كانت منّي أنا.

كانت العبرة من هذا أنّه إذا كنت أريد لما أكشفه أن يكون فاعلًا، فعليّ أن أقوم بما هو أكثر من مجرّد تسليم صحافيين بعض الوثائق، وأكثر، حتّى من مساعدتهم على تفسير الوثائق. كان عليّ أن أصير شريكهم، وأن أوفّر التدريب التكنولوجي والأدوات لمساعدتهم على القيام بتغطيتهم بدقّة وأمان. وسيعني اتّباع منهج العمل هذا تسليم نفسي كليًّا لجريمةٍ من الجرائم العظمى في عمل الاستخبارات: ففي حين ارتكب جواسيس آخرون التجسّس أو العصيان أو الخيانة، سأكون أنا أساعد وأحرّض على عمل صحافي. والواقع الشاذ هو أن هذه الجرائم تكاد، من الناحية القانونية، أن تكون مترادفة. فالقانون الأميركي لا يفرّق بين تقديم معلومات مصنّفة للصحافة في سبيل المصلحة العامة وبين تقديمها، أو حتى بيعها، للعدو. الرأي الوحيد الذي وجدت أنه يناقض هذا جاء من أول تلقينٍ عقائديٍّ لي في مجتمع الاستخبارات: هناك، قيل لي إنّ من الأفضل بعض الشيء عرض بيع أسرار للعدو من تقديمها مجانًا لمراسل محلّي. فالمراسل سيخبر العامّة، بينما من غير المرجّح أن يشارك العدو جائزته حتى مع حلفائه.

احتجت، بالنظر إلى المخاطر التي أركبها، إلى تحديد أشخاصٍ أستطيع الوثوق بهم ويتمتّعون بثقة الجمهور. احتجت إلى مراسلين يكونون مثابرين لكنْ متكتّمين ومستقلّين ويمكن الاعتماد عليهم. وعليهم أن يكون أقوياء بما يكفي لمواجهتي بالفروق بين ما شكّكت فيه وبين ما يثبته الدليل، ولمواجهة الحكومة عندما ستتّهم عملهم زيفًا بتعريض حياة أناسٍ للخطر. وكان عليّ، في المقام الأول، أن أتأكّد من أن أيًّا من أختاره لن يذعن للسلطة عندما يتعرّض لضغطٍ من المؤكّد أنه لن يكون شبيهًا بأيٍّ ممّا اختبروه هم، أو أنا، من قبل.

رميت بشباكي، ولكن ليس بالشكل الواسع الذي يمكن أن يهدّد مَهمّتي، بل بشكلٍ واسعٍ كفاية لتحاشي نقطة الإخفاق الوحيدة، مشكلة النيويورك تايمز. فلن يكفي صحافي واحد، منشور واحد، بل وحتى دولة واحدة للنشر، لأنّه كان قد سبق للحكومة الأميركية أن برهنت بالفعل استعدادها لقمع مثل هذه التغطية. كنت، سأعطي كلّ صحافي، مجموعته من الوثائق، ولا أترك معي أيًّا منها. فهذا سيحوّل تركيز التحقيق عليهم، ما يضمن أنّ الحقيقة ستظهر حتّى لو جرى توقيفي.

أدركتُ، وأنا أقلّص لائحة شركائي المُحتمَلين، أنّني كنت أقوم بذلك بشكلٍ خاطئ تمامًا، أو بإهدارٍ وحسب. كان عليّ، بدلًا من محاولة اختيار الصحافيين بنفسي، أن أدع النظام الذي كنت أحاول فضحه أن يختارهم عنّي. قرّرتُ أن أفضل شركائي سيكونون صحافيين سبق لدولة الأمن القومي أن استهدفتهم بالفعل.

عرفتُ لورا پويتراس بوصفها صانعة أفلام وثائقية، مهتمة أساسًا بسياسة أميركا الخارجية ما بعد 11 أيلول/سبتمبر. وصوّر فيلمها بلادي، بلادي My Country, My Country الانتخابات الوطنية العراقية في العام 2005 التي جرت في ظل الاحتلال الأميركي (الذي خيّبها). وأنتجت كذلك ذا پروغرام (البرنامج) The Program، عن محلّل الشيفرات في وكالة الأمن القومي وليام بيناي، الذي أثار اعتراضات عبر القنوات الرسمية على تريلبليزر TRAILBLAZER، سلف ستيلارويند، ليُتّهم بتسريب معلومات مصنّفة، وتعرّضَ لمضايقات متكرّرة، وأوقف تحت تهديد السلاح في منزله، مع أنه لم يُتّهم بشيء. وتعرّضت لورا نفسها تكرارًا للمضايقة من الحكومة بسبب عملها، وأوقفت تكرارًا واستجوبها عناصر حرس الحدود في كلّ مرّة كانت تسافر فيها من البلاد وإليها.

عرفتُ غْلِن غرينوالد Glenn Greenwald كمحامي حرّيات مدنية تحوّل إلى كاتب مقالات، في البداية لمجلة صالون Salon، حيث كان واحدًا من قلّة كتبوا عن النسخة غير المصنّفة لتقرير مكتب المفتش العام لوكالة الأمن القومي في العام 2009 ولاحقًا للنسخة الأميركية لصحيفة الغارديان. أحببته لأنه كان متشكّكًا وجدليًّا، رجلًا يحارب الشيطان، وفي غياب الشيطان يحارب نفسه. وبالرغم من أنّ إيوِن ماك أسكيل، من النسخة البريطانية للغارديان، وبارت غلّمان من الواشنطن پوست، سيثبتان لاحقًا أنهما شريكان مقدامان (ومرشدان صبوران في البراري الصحافية)، فقد وجدت تعاطفي أولًا مع لورا وغْلِن، ربما لأنهما لم يكونا مهتمين بمجتمع الاستخبارات فحسب، بل كانت لهما أيضًا مصلحة شخصية في فهم المؤسسة.

كانت العقبة الوحيدة تتمثّل في تأمين التواصل.

كنت عاجزًا عن الكشف عن اسمي الحقيقي، فاتّصلت بالصحافيين منتحلًا هويّات مختلفة؛ أقنعة يمكن التخلّص منها

تُرتدى لفترة ثم تُرمى. وكان أوّلها «سينسيناتس»، Cincinatus، على اسم المزارع الأسطوري الذي صار قنصلًا رومانيًّا، ثم تخلّى إراديًّا عن سلطته. وأعقب ذلك سيتيزنفور Citizenfour، وهو اسم اعتبر بعض الصحافيين أنه يعني أنني اعتبرت نفسي رابع موظف منشق في تاريخ وكالة الأمن القومي الحديث، بعد بيناي ورفيقَيْه كاشفَيْ فساد تريلبليزر ج. كيرك ويب، وإد لوميس - ولو أن الثلاثي الذي كان في ذهني تألّف من توماس درايك، الذي كشف للصحافيين عن وجود تريلبليزر، كما دانيال إلسبرغ وأنتوني روسو، اللذين ساهم كشفهما عن أوراق البنتاغون The Pentagon Papers في فضح خِدَع حرب ڤيتنام ووضع نهاية لها. وآخر اسم اخترته لمراسلاتي كان ڤيراكس Verax، ويعني باللاتينية الناطق بالحق، أملًا مني في طرح بديلٍ عن نموذجٍ مقرصن يُدعى منداكس Mendax (الناطق بالأكاذيب)؛ الاسم المستعار لشاب سيكبر ليصبح جوليان أسانج ناشر ويكيليكس.

من الصعب تخيّل مدى صعوبة البقاء مجهولًا على الإنترنت إلى أن تكون قد جرّبت العمل كما لو أنّ حياتك تعتمد على ذلك. فلمعظم أنظمة الاتصالات التي أُنشِئت في مجتمع الاستخبارات هدف واحد أساسي: يجب على مراقب الاتصالات أن لا يكون قادرًا على تحديد هويات الضالعين بها، أو نسبها بأي شكلٍ من الأشكال إلى إحدى الوكالات. ولهذا السبب يطلق مجتمع الاستخبارات على هذه الاتصالات صفة «غير قابل للنسبة» إلى أي وكالة. واشتهرت جاسوسية إخفاء الهوية ما قبل الإنترنت، على الأغلب، في التلفزيون والأفلام: عنوان منزل آمن مشفّر في كتابة على جدار مرحاض، مثلًا، أو مشفّر في اختزالات عنوان مبوّب. أو فكّروا بعلب البريد الميتة Dead Drop في الحرب الباردة، علامات بالطبشور على علب بريد تشير إلى أن طردًا سرّيًّا ينتظر في داخل تجويف شجرة محدّدة في متنزهٍ عام. وقد تكون النسخة المعاصرة ملفّاتٍ شخصيةً مزيّفةً تتبادل الدردشات المزيّفة على موقع للمواعدة، أو، بما هو الأكثر شيوعًا، مجرّد تطبيق غير ضارّ ظاهريًّا يترك رسائل غير ضارّة ظاهريًّا على خادم من خوادم أمازون تتحكّم فيه وكالة الاستخبارات المركزية سرًّا. بيد أن ما أردته كان شيئًا أفضل حتى من ذلك؛ شيئًا لا يتطلّب أيًّا من ذلك الانكشاف، وأيًّا من تلك الموازنة.

قرّرت أن أستخدم رابط إنترنت شخص آخر. أتمنّى لو كان الأمر يتمثّل في التوجّه ببساطة إلى أحد فروع ماكدونالدز أو ستاربكس، وأسجّل دخولي من خلال شبكة الواي فاي فيه. لكن هذه الأمكنة لديها كاميرات مراقبة، وإمكانيات وصول، وفيها أناس آخرون؛ ذاكرات لها أرجل. أضفْ إلى ذلك أنّ كلّ جهاز لاسلكي، من الهاتف إلى الحاسوب المحمول، يحمل محدِّد هويّة، فريدًا من نوعه في العالم، يُدعى «ماك» MAC (رمز عنوان الآلة)، الذي يتركه مسجّلًا لدى كلّ نقطة وصول Access Point يتصل بها، هو بمنزلة مؤشّر تحليلٍ جنائيٍّ لتحرّكات مستخدمه.

وهكذا لم أذهب إلى ماكدونالدز أو ستاربكس؛ مضيت أقود السيارة. ومضيت، بالتحديد، في «قيادة حرب»، أي عندما تحوّل سيارتك إلى جهاز استشعار واي-فاي جوّال. وتحتاج لهذا إلى حاسوب محمول، إلى هوائيات ذات طاقة قوية، وجهاز استشعار مغنطيسي لنظام تحديد المواقع يمكن لصقه على سقف السيارة. وتتوافر الطاقة من السيارة أو من بطارية محمولة، وإلّا من الحاسوب المحمول نفسه. ويمكن لحقيبة ظهر أن تتّسع لكلّ ما تحتاج إليه.

أخذت حاسوبًا بثمنٍ بخسٍ يعمل ببرنامج «تايلز» TAILS، وهو نظام تشغيل فاقد الذاكرة على قاعدة لينوكس Linux، أي أنه ينسى كلّ شيء عندما تطفئه، ويبدأ من جديد عندما تعيد تشغيله، من دون سجلّات أو آثار ذاكرة أو أي شيء سبق أن عمل عليه. أتاح لي تايلز أن أحاكي Spoof بسهولة، أو أموهّ، عنوان «ماك» الحاسوب المحمول: فهو كلّما اتصل بالشبكة ترك وراءه سجل آلة مختلفة أخرى، لا يمكن بأي شكل ربطها بآلتي. وما يشكّل إفادة إضافية أنّ تايلز يتضمّن دعمًا للاتصال بشبكة تور التي تخفي الهوية.

كنت أقود ليلًا وفي نهايات الأسبوع حول ما بدا أنه كامل جزيرة أواهو Oahu، تاركًا للهوائي أن يلتقط نبضات كلّ شبكة واي - فاي. علّم نظام استشعار المواقع الخاص بي كلّ نقطة وصول مع الموقع الذي لوحِظت فيه، وذلك بفضل برنامج إعداد خرائط استخدمته يُدعى كسمت Kismet. وما نتج عن ذلك كان خارطة للشبكات غير المرئية التي نمرّ بها في كلّ يوم من دون أن نلاحظ، وهي نسبة مئوية مرتفعة بشكلٍ فضائحيٍّ ولا تمتلك أي أمن على الإطلاق، أو أن بإمكاني تجاوز أمنها

بسهولة. وتطلب بعض الشبكات اختراقًا أكثر تطوّرًا. كنت أعمد لبرهة إلى التشويش على الشبكة، متسبّبًا بإخراج مستخدميها الشرعيين عنها؛ وكانوا في محاولتهم إعادة الربط يعيدون آليًا بث حزم التعريف الخاصة بهم، فأستطيع اعتراضها وحلّها إلى كلمات سرّ تتيح لي تسجيل دخولي تمامًا كأي مستخدم مخوَّل آخر.

كنت، وخارطة الشبكة هذه في يدي، أقود من حول أواهو كالمجنون، محاولًا تفقّد بريدي الإلكتروني لأرى أيًّا من الصحافيين كان قد ردّ عليّ. وكنت، وقد أجريت اتصالًا بلورا پويتراس، أقضي معظم الأمسية أكتب لها، وأنا أجلس وراء مقود سيارتي عند الشاطئ، سارقًا الواي - فاي من منتجع قريب. كان بعض الصحافيين الذين كنت قد اخترتهم بحاجةٍ إلى إقناعهم باستخدام البريد الإلكتروني المشفّر، وهو كان في العام 2012 ما يزال أمرًا مزعجًا. وكان عليّ، في بعض الحالات أن أُظهر لهم كيفية القيام بذلك، فأرفع لهم برامج تعليمية، وأنا جالس في سيارتي المتوقّفة ومحرّكها يعمل مستفيدًا من شبكة إحدى المكتبات، أو إحدى المدارس، أو محطة وقود، أو مصرف، والتي كانت ذات حماية ضعيفة للغاية. وكانت الفكرة تقضي بتحاشي خلق أي أنماط.

وفي أعلى موقف سيارات أحد المجمّعات التجارية، وأنا مطمئن لمعرفتي أنني في اللحظة التي أقفل فيه غطاء حاسوبي المحمول، سيكون سرّي بأمان، كنت أكتب مسوّدات بيانات أشرح فيها سبب خروجي إلى العلن، ثم أعود وأمحوها. ثم أحاول كتابة رسائل إلكترونية للبندسي، لأعود وأمحوها أيضًا.لقد ضاع في الكلام.

23

اقرأ، اكتب، نفّذ

اقرأْ، اكتبْ، نفّذْ: هذه الأوامر في الحوسبة تُدعى أذونات. فهي، من الناحية العملية، تبتّ في مدى سلطتك في داخل حاسوب، أو شبكة حواسيب، فتحدّد بالضبط ما يمكنك فعله، وما لا يمكنك. فالحق في قراءة ملف يتيح لك الولوج إلى محتوياته، بينما الحق في كتابة ملف يتيح لك تعديله. أما التنفيذ، فيعني أنك تمتلك القدرة على تشغيل ملف أو برنامج ليقوم بما صُمِّم للقيام به.

اقرأْ، اكتبْ، نفّذْ: كانت هذه هي المراحل الثلاث لخطّتي البسيطة. أردت أن أنقّب في قلب الشبكة الأكثر أمانًا في العالم للعثور على الحقيقة، وصنع نسخة عنها، وإخراجها إلى العلن. وكان عليّ القيام بذلك كلّه من دون أن يُمسَك بي، وأنا أقرأ أو أكتب أو أنفِّذ.

كلّ شيء تقريبًا تفعله على الحاسوب، أو على أي جهاز، يترك سجلًّا. ويصحُّ ذلك أكثر ما يكون في وكالة الأمن القومي. فكلّ تسجيل دخول وتسجيل خروج يخلق سجل إدراج Log Entry. وكل إذن استخدمتُه يترك أثره التحليلي الجنائي الخاص. ففي كلّ مرّة فتحت فيها ملفًّا، وفي كلّ مرّة نسخت ملفًّا، كان هذا العمل يُسجّل. وفي كلّ مرّة حمّلت ملفًّا أو نقلته أو حذفته، كان ذلك يُسجّل أيضًا، وكانت سجلّات الأمن تُحدَّث لتعكس هذا الحدث. وكان هناك سجلّات تدفّق الشبكة Network Flow، وسجلّات البِنى التحتية للمفتاح العام Public Key، بل وكان الناس يمزحون في شأن كاميرات مخبّأة في الحمّامات، وفي أكشاك دورات المياه. وامتلكت الوكالة عددًا لا يُحصى من برامج مكافحة التجسّس كانت تتجسّس على أشخاصٍ يتجسّسون على أشخاص، وحتى لو أنّ أحدها أمسك بي وأنا أقوم بأمر لا يحقّ لي القيام به، فلن يكون ذلك الأمر ملفًّا يُحذَف.

من حسن الحظ أن قوّة هذه الأنظمة كانت أيضًا نقطة ضعفها: كانت تعقيداتها تعني أنه حتّى الأشخاص الذين يديرونها لا يعرفون بالضرورة طريقة عملها. لا أحد فهم أين تتداخل وأين تقع فجواتها. لا أحد، إلّا مشغّلي الأنظمة. وفي أي حال، كان لا بدّ من أن يركّب أحدٌ أنظمةَ المراقبة المتطوّرة تلك التي تتخيّلونها، تلك التي تحمل أسماءً مخيفةً مثل «ميدنايترايدر» MIDNIGHTRIDER. ربّما تكون وكالة الأمن القومي قد دفعت ثمنها، لكن مشغّلي الأنظمة أمثالي هم الذين يملكونها فعلًا.

ستتضمّن مرحلة **اقرأ** الرقص عبر شبكة خيوط التعثّر Tripwires الرقمية المزروعة عبر المسارات التي تربط وكالة الأمن القومي بكل وكالة استخبارات أخرى، محلّية وأجنبية. (من بينها شريك وكالة الأمن القومي في المملكة المتحدة «المقرّ العام للاتصالات الحكومية»، الذي كان ينصب مصائد مثل «أوبتيكنرڤ» OPTICNERVE، وهو برنامج يحفظ كلّ خمس دقائق لقطة من كاميرات أشخاص يدردشون عبر الڤيديو على منصّات مثل ياهو مسنجر Yahoo Messenger، وفوتونتوربيدو PHOTONTORPEDO، وكان يلتقط عناوين بروتوكولات الإنترنت IP addresses لمستخدمي مايكروسوفت مسنجر MSN Messenger). وباستخدامي هارتبيت Heartbeat لجلب الملفات التي أردتها، استطعت أن أقلب جمع البيانات بالجملة ضد أولئك الذين قلبوها ضد العامة، أي أنني حوّلت بشكل فاعل مجتمع الاستخبارات إلى فرانكنشتاين. كانت تجهيزات الوكالة الأمنية تتتبّع من قرأ ماذا، لكن لا فرق: كان كلّ من كلّف نفسه التحقّق من سجلّاته قد تعوّد الآن رؤية «هارتبيت»، وهو ما لن يطلق أي إنذار. تلك كانت التغطية التامة.

بينما سيعمل «هارتبيت» كوسيلة لجمع ملفات كثيرة للغاية، فإنه سيكتفي بجلبها إلى الخادم في هاواي، وهو خادم يحتفظ بسجلات لم أستطع، حتى أنا، الالتفاف من حولها. احتجت إلى وسيلة للعمل بالملفات، والبحث فيها، وطرح التي لا صلة لها بالموضوع وغير المثيرة للاهتمام، إلى جانب تلك التي تحتوي أسرارًا مشروعةً لن أعطيها للصحافيين. عند هذا الحد، وأنا ما أزال في طور القراءة، كانت المخاطر متعدّدة الجوانب، بالنظر إلى أنّ البروتوكولات التي كنت في مواجهتها لم تعد تستهدف المراقبة، بل الوقاية. ولو أنني قمت ببحوثي على خادم «هارتبيت»، فسيضيء ذلك إشارة إلكترونية ضخمة تومض: اعتقلوني.

فكّرت في هذا لفترة واستطعت نسخ الملفات مباشرة من خادم «هارتبيت» إلى جهاز تخزين شخصي وأخرج راقصًا من النفق من دون أن يُمسَك بي، كما استطعت تقريب الملفات، موجّهًا إياها إلى محطّة وسطية على الطريق.

لم أستطع إرسالها إلى واحد من حواسيبنا المعتادة، لأنه بحلول العام 2012 تحوّل النفق كلّه آلاتٍ خفيفةً مختصَرة: حواسيب صغيرة عديمة الحيلة ذات سوّاقات مُقْعَدة ووحدات معالجة مركزية لا تستطيع تخزين أو معالجة المعطيات وحدها، لكنها تستخدم السحابة لتقوم بتخزينها ومعالجتها. وكان يوجد في زاوية منسيّة من المكتب هرم من حواسيب المكتب الموضوعة خارج الخدمة، وهي آلات قديمة، متعفّنة، وموروثة، كانت الوكالة قد محت محتوياتها تمامًا وتخلّت عنها. وأنا عندما أقول هنا قديمة، إنما أعني جديدة بمقاييس من لا يعيش على موازنة بحجم موازنة وكالة الأمن القومي. كانت حواسيب دل تعود إلى فترة حديثة ما بين العامين 2009 و2012، وهي كناية عن مستطيلات رمادية ذات وزن مريح، تستطيع أن تخزّن المعطيات وتعالجها بنفسها من دون أن تكون موصولة بالسحابة. وكان ما أحببته فيها، أنها بالرغم من بقائها في منظومة وكالة الأمن القومي، لا يمكن تقفّي أثرها عن كثب طالما أبقيتها منفصلة عن الشبكات المركزية.

كنت أستطيع أن أبرّر بسهولة حاجتي إلى استخدام هذه العلب البليدة، الموثوقة، بالادّعاء أنني كنت أحاول التأكّد من أنّ هارتبيت تعمل مع أنظمة تشغيل أكثر قدمًا. ففي النهاية، لم يكن بعد لدى الجميع في كلّ موقعٍ من مواقع وكالة الأمن القومي واحدًا من الحواسيب الصغيرة المختصرة. فماذا لو أرادت دل تطبيق نسخة مدنية من هارتبيت؟ أو ماذا لو أرادت وكالة الاستخبارات المركزية، أو مكتب التحقيقات الفدرالي، أو أيّ تنظيمٍ متخلّفٍ مماثلٍ استخدامه؟ وبإمكاني، بحجّة اختبار التوافق، نقل الملفات إلى هذه الحواسيب القديمة حيث باستطاعتي أن أبحث فيها وأغربلها وأنظّمها بقدر ما أريد، ما دمت حذرًا. وإذْ كنت مرّة أحمل واحدًا من هذه العمالقة إلى مكتبي، صادفت مديرًا من مديري تكنولوجيا المعلومات الذي استوقفني ليسألني عن سبب حاجتي إليه، وكان واحدًا من كبار مؤيّدي التخلّص من هذه الحواسيب. فأجبته: «لسرقة الأسرار،» وضحكنا.

انتهت مرحلة **اقرأ** وقد انتظمتْ كلّ الملفّات التي أردتها بدقّة في إضبارات. لكنها كانت ما تزال على حاسوب لم يكن لي، ما يزال في النفق تحت الأرض. وجاءت بعد ذلك مرحلة **اكتب**، التي كانت تعني، بما خصّ أهدافي، عملية بطيئة للغاية، مضجرة ولكن مخيفة بشكل يصيب بالإعاقة، وتقضي بنسخ الملفات من حواسيب دل الموروثة على ما بإمكاني تهريبه خارج المبنى.

الطريقة الأسهل والأسلم لنسخ ملفٍّ من محطة عملٍ في مجتمع الاستخبارات، هي أيضًا الأقدم: الكاميرا. فالهواتف الذكية محظورة بالتأكيد في مباني وكالة الأمن القومي، لكن الموظفين يجلبونها معهم، بدون قصد، كلّ الوقت من دون أن يلاحظ أحد ذلك. يتركونها في حقائبهم الرياضية، أو في جيوب ستراتهم الواقية من الهواء. وإذا تم الإمساك بهم ومعهم أحدها في عملية تفتيش عشوائية وتصرّفوا بخجلٍ أبله، بدلًا من الصياح المذعور بلغة غير مفهومة، فإنهم غالبًا ما يُحذّرون ببساطة، وبخاصة إذا كانت تلك مخالفتهم الأولى. لكن إخراج هاتفٍ ذكيٍّ محشوٍّ بأسرار وكالة الأمن القومي من النفق فمناورة أكثر خطورة. الاحتمالات هي أن لا أحد سيلاحظ - أو يبالي - إذا خرجت ومعي هاتف ذكي، ربّما كان أداة مناسبة لموظف يحاول نسخ تقرير وحيد عن التعذيب، لكنني لم أكن متحمّسًا لفكرة التقاط آلاف الصور لشاشة حاسوبي في وسط

منشأة سرّية للغاية. كذلك كان يجب ضبط الهاتف بطريقة يمكن فيها حتى لأهم الخبراء الجنائيين في العالم مصادرته والبحث فيه من دون العثور على ما لا يجب العثور عليه.

لن أنشر كيف بدأت بالضبط في كتابتي، وما قمت به من نسخٍ وترميز، وذلك لتتمكّن وكالة الأمن القومي، غدًا، من البقاء واقفة على قدميها. لكنّني سأشير إلى نوعية تكنولوجيا التخزين التي استخدمتها للملفات المنسوخة. انسوا أمر محرّك أقراص الذاكرة الوامضة Thumbdrive؛ فهي كبيرة جدًّا بالنسبة إلى الكم الصغير نسبيًّا الذي تخزّنه. استخدمت بدلًا من ذلك البطاقات الرقمية المأمونة SD cards. واستخدمت حجم الميني والمايكرو من هذه البطاقات.

ستعرف ما هي البطاقات الرقمية المأمونة إذا كنت قد استخدمت كاميرات رقمية أو كاميرات فيديو، أو احتجت إلى مزيدٍ من سعة التخزين على الجهاز اللوحي. إنها أشياء صغيرة جدًّا، معجزات التخزين الوميضي المستقرّ، ويمكن - بحجمها البالغ 20 x 21.5 ملم للميني و15 x 11 ملم للمايكرو، أي أنها أساسًا بقياس ظفرك - إخفاؤها بدرجة فائقة. بإمكانك أن تضعها داخل مربع تنتزعه من مكعب روبيك، وتعيد وضع المربع مكانه، ولن يلاحظها أحد. وفي محاولات أخرى، نقلتُ البطاقة في جوربي، أو، في وضع أكثر ارتيابًا، داخل خدّي بحيث أتمكّن من ابتلاعها في حال الضرورة. وفي مآل الأمر، وكنت قد اكتسبت ثقةً ويقينًا بوسائل تشفيري، اكتفيت بوضع البطاقة في قعر جيبي. وكان من النادر جدًّا أن تؤدّي إلى تفعيل كاشف المعادن، ومن الذي لن يصدّق أنّني نسيت شيئًا على هذا القدر من الصغر؟

كان لحجم البطاقات الرقمية المأمونة جانب سلبي واحد: كانت الكتابة عليها بطيئة للغاية. فالأوقات التي يستغرقها نسخ كمّيات هائلة من المعطيات هي دائمًا طويلة - أقلّه أطول دائمًا مما تريد - لكن الفترة الزمنية تمتد أكثر عندما لا تنسخ على محرّك أقراص سريعة، بل على رقاقة هزيلة من السيليكون مغلّفة بالبلاستيك. كما أنني كنت لا أكتفي بالنسخ. كنت ألغي النسخات المكرّرة، وأقوم بالضغط Compressing، وبالتشفير، وكان من غير الممكن إتمام أيٍّ من هذه العمليات بالتزامن مع أي عملية أخرى. كنت في الأساس أستخدم، في عمل التخزين، كلّ المهارات التي سبق أن اكتسبتها؛ كنت أخزّن مخزون وكالة الأمن القومي، وأقوم بالنسخ الاحتياطي للأدلّة على انتهاكات الوكالة خارج موقع الشبكة.

كنت أحتاج إلى أكثر من ثماني ساعات - نوبة كاملة - لملء بطاقة واحدة. ومع أنني انتقلت إلى العمل ليلًا من جديد، فقد كانت تلك الساعات مرعبة. فالحاسوب القديم كان يئزّ، وشاشته مطفأة، وكل أضواء الفلورسّنت خافتة توفيرًا للطاقة في ساعات ما بعد الدوام ما عدا واحدًا متدليًّا من السقف. وكنت أعيد، بين الحين والآخر، تشغيل الشاشة للتحقّق من التقدّم المُحرَز، وأتشنّج. تعرف الشعور - ذاك الجحيم المطلق لمتابعة مؤشّر معدّل التحميل وهو يشير إلى 84 % أُنجزت، 85 % أُنجزت... 1:58:53 متبقية... وبينما هو يمتلئ في اتجاه 100 %، أي أن كلّ الملفات نُسخت، كنت أتعرّق، وأرى خيالات، وأسمع وقع خطواتٍ من كلّ زاوية.

نفّذْ: تلك كانت المرحلة النهائية. كان عليّ، مع امتلاء كلّ بطاقة أن أتبع روتينًا هروبيًّا. كان عليّ أن أُخرج هذا الأرشيف الحيوي من المبنى، مرورًا بالرؤساء وأصحاب البِزّات العسكرية، نزولًا على الدرج وخروجًا من البهو الفارغ، مرورًا بعمليات مسح بطاقات التعريف وبالحراس المسلّحين وبالمصائد؛ المناطق الأمنية ذات البابين التي لا يُفتح فيها الباب التالي إلّا بعدما يُقفل الباب الأول ويُوافق على مسح بطاقة التعريف، وإذا لم تتم الموافقة، أو إذا حصل أمر خطأ آخر، يشهر الحراس أسلحتهم ويحتجزونك، فتقول، «آه، أَوَليس ذلك مُحرِجًا؟» بحسب كلّ التقارير التي كنت أدرسها، وكل الكوابيس التي كانت تراودني، هذا هو المكان الذي سيمسكونني فيه، كنت واثقًا من ذلك. كنت، في كلّ مرّة أغادر فيها، أُصاب بالرعب. وكان عليّ أن أجبر نفسي على عدم التفكير بالبطاقة الرقمية المأمونة. فأنت عندما تفكّر فيها تتصرّف بشكلٍ مغايرٍ، ومثيرٍ للريبة.

كانت المحصّلة غير المتوقّعة لكسب فهمٍ أفضل للمراقبة التي تقوم بها وكالة الأمن القومي هي في أنّني كنت قد اكتسبت فهمًا أفضل للمخاطر التي واجهتها. وبعبارات أخرى، كان التعرّف إلى أنظمة الوكالة قد علّمني كيفية تفادي إمساكها بي. وكنت قد استرشدت لذلك بالاتهامات التي كانت الحكومة قد وجهتها إلى عملاء سابقين - معظمهم سفلة

حقيقيون ممن كانوا، بالمصطلح المُستخدَم في مجتمع الاستخبارات، قد «هرّبوا» معلومات مصنّفة بغرض الربح. وجمعت ودرست ما استطعت من هذه الاتهامات. تفاخر مكتب التحقيقات الفدرالي - الوكالة التي تحقّق في كلّ الجرائم داخل مجتمع الاستخبارات - في شرح كيفية إمساكها بالذين كانت تشتبه بهم، وصدّقوني أنّني لم أمانع في الاستفادة من تجربتها. بدا أنه في كلّ حالة تقريبًا، كانت تنتظر، للقيام بالتوقيف، أن يستكمل المُشتبَه به عمله ويكون على وشك العودة إلى المنزل. وكانت أحيانًا تدع المُشتبَه به يخرج المواد من الـ «سكيف» - مرفق المعلومات الحساسة المقسمة Sensitive Compartmented Information Facility، وهو نوع من المبنى أو الغرفة المحمية ضد المراقبة - إلى العلن، حيث أن وجودها بالذات هناك كان يشكّل جريمة فدرالية. وواصلتُ تخيّل فريق من عملاء مكتب التحقيقات الفدرالي يتربّصون لي هناك، في الخارج في الضوء، تمامًا عند الطرف الأقصى من النفق.

كنت في العادة أتبادل المزاح مع الحرّاس، وهنا كان مكعب روبيك قد أفادني كثيرًا. كنت معروفًا لدى الحرّاس، ولدى الجميع غيرهم، في النفق، بفتى مكعب روبيك، لأنني كنت دومًا أحرّك المكعب وأنا أسير عبر الأروقة. وصرت بارعًا جدًّا بحيث أصبحت أحلّه بيد واحدة. بات تميمتي، دميتي الروحية، وأداة إلهاء لي بقدر ما هي لزملائي. ووجد كثير منهم في ذلك تكلّفًا، أو منطلقًا غبيًّا للمحادثة. وهو كان كذلك، لكنه خفّف في الأساس من قلقي وهدّأني.

اشتريت بضعة مكعبات ووزّعتها. وكنت أعطي النصائح لكلّ من استهوته. وكلّما كان الأشخاص قد أخذوا يتعوّدونه، تراجعت رغبتهم في إلقاء نظرة عن كثب على مكعبي.

صرت على انسجام مع الحرّاس، أو قلت لنفسي إنني صرت كذلك، لأنني عرفت، في الغالب، أين كانت أذهانهم: في مكان آخر. سبق لي أن قمت بعملٍ شبيهٍ بعملهم، في مركز الدراسات العليا للغة، وعرفت كم أنّ قضاء الليل واقفًا، مدّعيًا اليقظة، يصيب الذهن بالخدر. تؤلمك رجلاك، وبعد فترةٍ يؤلمك كلّ ما تبقى من جسمك. وستشعر بقدرٍ كبيرٍ من الوحدة بحيث تتحدّث مع الجدار.

سعيت إلى أن أكون أكثر تسلية من الجدار، وطوّرت ثرثرتي الخاصة بكل عائق بشري يعترضني. كان هناك حارس تحدّثت معه عن الأرق وصعوبات النوم نهارًا (تذكّر أنني كنت في الدوام الليلي، وبالتالي كان ذلك يحصل حوالى الثانية فجرًا). وتناقشت مع فتى آخر في السياسة. كان يدعو الديمقراطيين Democrats، جرذ الشيطان Demon Rats، فكنت أقرأ بريتبارت نيوز Breitbart News تحضيرًا للمحادثة. كان القاسم المشترك بينهم كلّهم ردّ فعلهم على مكعبي: كان يجعلهم يبتسمون. وعلى امتداد فترة عملي في النفق، قال جميع الحراس تقريبًا، وبشكل متنوّع: «آه يا رجل، تعوّدت اللعب بذلك وأنا صغير» وكان كلّ منهم يقول، من ثمّ، بلا استثناء: «كنت أحاول نزع الملصقات عنها للتمكّن من حلّها».

لم أكن لأتمكّن من الاسترخاء إلّا بعد عودتي إلى المنزل، ولو بدرجة قليلة. كنت ما أزال قلقًا من وجود أجهزة تنصّتٍ في المنزل - كانت تلك وسيلةً أخرى من الوسائل الساحرة التي استخدمها مكتب التحقيقات الفدرالي ضد من شكّ في عدم كفاية ولائهم. وكنت أرفض مخاوف ليندسي من تصرّفاتي الناجمة عن الأرق، إلى أن كرهتني وكرهتُ نفسي. كانت تمضي إلى السرير، وأنا إلى الأريكة، مختبئًا، كالطفل، مع حاسوبي المحمول تحت الملاءة لأن القطن يحجب الكاميرات. أما وقد بات التهديد بالتوقيف الفوري بعيدًا، فقد استطعت التركيز على نقل الملفات إلى أداة تخزين خارجية عبر حاسوبي المحمول - وحده من لا يفهم التكنولوجيا جيّدًا سيعتقد أنني كنت سأبقيها على حاسوبي المحمول إلى الأبد - والإقفال عليها تحت طبقات متعددة من الخوارزميات الترميزية مستخدمًا تطبيقات مختلفة، فإذا فشل أحدها سيحافظ الآخر على سلامتها.

كنت حريصًا على عدم ترك أي أثرٍ في مكان عملي، وحرصتُ على ألّا يترك ترميزي آثارًا للوثائق في منزلي. ومع ذلك، عرفت أن الوثائق ستقود إليّ ما إن أرسلها إلى الصحافيين ويُفكّ ترميزها. وأي محقّق ينظر إلى أي وكالةٍ وصل فيها موظّفون، أو بإمكانهم أن يصلوا، إلى كلّ تلك المواد، سيخرج بلائحةٍ ربّما تحمل اسمًا وحيدًا: اسمي. كان بإمكاني، بالتأكيد، أن أزوّد الصحافيين بمواد أقل، لكنهم لن يتمكّنوا عندها من القيام بعملهم بالطريقة الأفعل. وكان عليّ، في النهاية، أن أتصدى لواقع أن شريحة إيجاز وحيدة أو مستند PDF جعلاني معرّضًا للخطر، لأن كلّ الملفات الرقمية تحتوي على بيانات فوقية

(ميتاداتا)، وهي سمات غير مرئية يمكن استخدامها لتحديد أصولها.

كافحت مع كيفية معالجة وضع الميتاداتا هذا. وخشيت من أنني إذا لم أنتزع المعلومات التعريفية عن الوثائق، فإنهم قد يجرّمونني في اللحظة التي يفك الصحافيون ترميزها ويفتحونها. لكنني خشيت أيضًا من أنني، بانتزاع الميتاداتا بشكلٍ كامل، أخاطر بتحوير الملفات؛ لو أنها تغيّرت بأي طريقة، فسيلقي ذلك الشك في صدقيّتها. فأيّهما أكثر أهميةً: السلامة الشخصية أم الصالح العام؟ قد يبدو الأمر وكأنه خيار سهل، لكنّني استغرقت وقتًا طويلًا لاتخاذ القرار الصعب. قرّرت المخاطرة، وحافظت على سلامة الميتاداتا.

كان جزء مما أقنعني هو خوفي من أنّني حتّى لو انتزعت الميتاداتا التي عرفتها، قد تكون هناك علامات رقمية لم أكن أعرفها، ولم أستطع أن أقوم بالمسح بحثًا عنها. وكان لجزء آخر علاقة بصعوبة تنظيف وثائق ذات مستخدِم وحيد. والوثيقة ذات المستخدِم الوحيد هي وثيقة موسومة برمز محدّد بالمُستخدِم، فلو أنّ الجهاز التحريري لأي منشورة قرّر أن يعرضها على الحكومة، فستعرف الحكومة مصدرها. وكان المعرّف الفريد يُخبّأ أحيانًا في ترميز التاريخ والخاتم الزمني، ويشتمل أحيانًا على نمط المايكرودوت microdots في رسم بياني أو شعار. لكنه قد يكون أيضًا مدمجًا في شيء ما، بطريقة ما، لم أكن حتى قد فكّرت بها. وكان يُفترض بهذه الظاهرة أن تثنيني عن عزمي، لكنها، بدل ذلك شجعتني. فالصعوبة التكنولوجية أجبرتني، للمرّة الأولى، على مواجهة احتمال التخلي عن ممارسة عمرٍ من المجهولية والتقدّم للتعريف عن نفسي بأنّني المصدر. سأعمل بموجب مبادئي بتوقيع اسمي عليها وترك نفسي معرّضًا للإدانة.

كانت الوثائق التي اخترتها تسَعُ كلّها في محرّك أقراص واحدة تركتها ظاهرة على طاولة مكتبي في المنزل. عرفت أنّ المواد مأمونة الآن بقدر ما كانت مأمونة في المكتب. بل كانت، في الواقع، أكثر أمانًا، بفضل المستويات المتعدّدة من وسائل الترميز. ذلك هو الجمال الذي لا يُضاهى لفنّ التشفير. فيمكن لقليل من الرياضيات أن يحقّق ما لا تستطيع الأسلحة والشرائط الشائكة تحقيقه: قليل من الرياضيات يمكن أن يحافظ على سرّ.

24

شفّر

يعتقد معظم الناس الذين يستخدمون الحواسيب، ويتضمّن ذلك أعضاءً من السلطة الرابعة، وجود إِذْنٍ أساسيٍّ رابعٍ إلى جانب اقرأ، اكتب، نفّذ، ويُدعى «احذف».

«احذف» موجودة لدى المستخدِمِ في كلّ مكان في الحوسبة. فهي موجودة في الأجهزة كمفتاح في لوحة المفاتيح، وفي البرمجيات كإمكانية يمكن انتقاؤها من قائمة الخيارات. هناك حسميّة إلى حدٍّ ما تأتي مع اختيار الحذف، وبعض من الشعور بالمسؤولية. بل تظهر في بعض الأحيان خانة لتكرار التأكيد: «هل أنت متأكّد؟». إذا كان الحاسوب يطلب منك أن تعيد التفكير عندما يطلب منك التأكيد، انقر «نعم»، فمن المنطقي أنّ الحذف سيكون القرار الاستتباعي، بل وربّما النهائي.

ويصحّ ذلك، من دون شكّ، في العالم خارج الحوسبة، حيث كانت سلطات الإلغاء واسعة تاريخيًّا. ومع هذا، وكما نُصح الطغاة به، ولكي تتمكّن فعلًا من التخلّص من كلّ نسخةٍ من وثيقةٍ معيّنة، لا يمكن أن تكتفي بإتلاف كلّ نسخةٍ منها. بل عليك أيضًا أن تتلف كلّ ذاكرةٍ عنها، بمعنى أنه عليك القضاء على كلّ الأشخاص الذين يتذكّرونها، إلى جانب كلّ نسخةٍ من كلّ الوثائق الأخرى التي تأتي على ذكرها وجميع الناس الذين يتذكّرون كلّ تلك الوثائق الأخرى. وعندها، ربّما تكون قد اختفت.

ظهرت وظائف الحذف منذ بداية الحوسبة الرقمية بالذات. أدرك المهندسون أنه سيتبيّن، في عالم من الخيارات غير المحدودة بالفعل، أنّ بعض الخيارات كانت أخطاء. وبغض النظر عما إذا كان المستخدِمون يمتلكون حقًّا، أو لا، السيطرة على المستوى التقني، فإنّه كان يجب إشعارهم بأنهم مسيطرون، وبخاصة في ما يتّصل بأي شيء كانوا قد أوجدوه بأنفسهم. فلو أنهم صنعوا ملفًّا، يجب أن يتمكّنوا من إلغائه وَفْق رغبتهم. فالقدرة على إتلاف ما أوجدوه والبدء من جديد، كانت وظيفة أساسية أضفت إحساسًا بالقوّة على المستخدِم، بالرغم من واقع أنه قد يكون معتمِدًا على معدّاتٍ مسجَّلةِ الملكية لا يستطيع إصلاحها، وعلى برمجيات لا يستطيع تعديلها، وملزمًا بقواعد منصّات أطراف ثالثة.

فكّر في الأسباب التي تدفعك أنت إلى الضغط على «الحذف». فقد تريد التخلّص من بعض الملفّات التي أفسدتها على حاسوبك الشخصي، أو من ملفٍّ ما حمّلته ولم تعد في حاجة إليه. وقد تحذف من صندوق بريدك الإلكتروني، رسالة إلكترونية من حبيبة سابقة لا تريد أن تتذكّرها، أو لا تريد لزوجتك أن تعثر عليها، أو دعوة إلى تظاهرة شاركتَ فيها. وربّما تحذف من هاتفك تاريخ كلّ مكان جلت فيه معه، أو بعضًا من الصور، الفيديو، والسجلّات الخاصة التي رفعتها تلقائيًّا إلى السحابة. وأنت، في كلّ حالة حذف تقوم بها، يبدو لك الشيء - الملفّ - أنه اختفى.

في الحقيقة لم يكن لهذا الحذف، بالطريقة التي نتصوّره فيها، وجود تكنولوجي. فالحذف ليس إلّا مجرّد حيلة، صبغة، وهم عام، كذبة ليس فيها شيء من النُبل تخبرك إياها الحَوْسَبة لطمأنتك وإراحتك. ومن النادر أن يُتلف الملف المحذوف، بالرغم من أنه يختفي عن النظر. والحذف، بعبارات التكنولوجيا، ليس في الحقيقة إلّا نوع من الموافقة الوُسطى، نوع من «الكتابة». فعندما تقوم في العادة بالضغط على «حذف» واحد من ملفاتك، فإنه لا يتمّ في الواقع المسّ بمعطياتك، المخبّأة في مكان عميق ما على الأسطوانة. فأنظمة التشغيل الحديثة الفاعلة لم تُصمّم لتمضي إلى عمق الأسطوانة لأغراض الحذف المحض. وبدلًا من ذلك، فإنه تُعاد كتابة خارطة الحاسوب لمواقع تخزين كلّ ملف - خارطة تُدعى «جدول الملفات» - لتقول: «لم أعد استخدم هذه المساحة لأي شيء مهم». وعلى غرار الكتاب المهمَل في مكتبة كبرى، يعني هذا أن من يبحث بجدّ عن الملف المحذوف المفترَض، سيتمكّن من قراءته. فلو أنك قمت فقط بحذف المرجع إلى الكتاب، فإن الكتاب نفسه

سيظل موجودًا.

ويمكن، في الواقع، تأكيد ذلك من خلال التجربة. اسأل نفسك، في المرّة التالية التي تنسخ فيها ملفًّا، لماذا يتطلّب كلّ هذا الوقت الطويل بالمقارنة مع الفعل الفوري للحذف. والإجابة هي أنّ الحذف لا يفعل في الواقع أي شيء للملف، باستثناء حجبه. وبتعبير بسيط، لم تُصمَّم الحواسيب لتصحيح الأخطاء، بل لإخفائها، ولإخفائها فقط عن الأطراف التي لا تعرف أين تبحث.

جاءت الأيام الأخيرة من العام 2012 بأخبار كئيبة: تمّ الشروع في تقويض ما تبقّى من الحمايات القانونية القليلة التي تحظر المراقبة الجَماعية التي يمارسها بعض من أبرز أعضاء شبكة «الأعين الخمس». فقد كانت كلتا حكومتي أستراليا والمملكة المتحدة تقترحان تشريعات تنصّ على التسجيل الإلزامي للمحادثات الهاتفية ولميتاداتا الإنترنت. تلك كانت المرّة الأولى التي تجاهر فيها حكومات يُفترض أنها ديمقراطية بسعيها إلى إقامة نوعٍ من آلة الزمن للمراقبة التي ستمكّنها من إعادة عرضٍ تكنولوجيةٍ لحياة أيّ شخص على امتداد فترة من الزمن تعود أشهرًا، بل وحتى سنوات إلى الوراء. أشّرت هذه المحاولات قطعًا، في ذهني على الأقل، إلى تحوّل ما يُسمّى العالم الغربي من مبتكرٍ للإنترنت الحرّة ومدافعٍ عنها إلى خصمها ومدمّرها المُحتمَل. ومع أنه جرى تبرير هذه القوانين بأنها إجراءات للسلامة العامّة، فهي تمثّل انتهاكًا يحبس الأنفاس للحياة اليومية للأبرياء بحيث أنها خوّفت - وعن حقٍّ - حتّى مواطني دول أخرى لم يظنّوا أنفسهم متأثّرين بها (ربّما لأنّ حكوماتهم اختارت أن تراقبهم سرًّا).

أثبتت هذه المبادرات العامة للمراقبة الجَماعية، مرّة أولى وأخيرة، أنّه لا يمكن أن يوجد تحالف طبيعي بين التكنولوجيا والحكومة. فالشرخ بين المجتمعين المترابطين بغرابة، مجتمع الاستخبارات الأميركي وقبيلة تكنولوجيي الإنترنت العالمية، بات أكيدًا إلى حدٍّ كبير. كان بوسعي، في سنواتي الأولى في مجتمع الاستخبارات، أن أوفّق بين الثقافتين، متنقّلًا بسلاسةٍ بين عملي الجاسوسي وبين علاقاتي مع رفاقي المدنيين في خصوصية الإنترنت، ومع كلّ واحدٍ منهم، من المقرصنين الفوضويين إلى الأكاديميين من جماعة تور، الذين كانوا أكثر رصانة وأبقوني على اطّلاع على آخر مستجدات البحث الحاسوبي، وكانوا مصدر إلهامي السياسي. تمكّنت لسنوات من خداع نفسي بأننا كنّا جميعًا، في النهاية، في الجانب نفسه من التاريخ: كنّا نحاول أن نحمي الإنترنت، وأن نبقيها حرّة للتعبير، ومتحرّرة من الخوف. لكن قدرتي على إدامة توهّمي كانت قد اضمحلّت. وها إن الحكومة، ربّ عملي، باتت الآن، نهائيًّا، خصمًا لي. وما كان أندادي التكنولوجيون قد اشتبهوا به على الدوام، لم أكن قد أكّدته إلّا مؤخّرًا، ولم يكن بإمكاني إخبارهم بذلك. أو أنه لم يكن بإمكاني إخبارهم بعد.

لكنّ ما كنت أستطيع القيام به هو مساعدتهم، ما دام ذلك لا يعرّض خططي للخطر. وهكذا كان أنْ وجدت نفسي في هونولولو، المدينة الجميلة التي لم يكن عندي اهتمام كبير بها، كواحد من مستضيفي وأساتذة «الكريپتوپارتي» (تجمّع التشفير) CryptoParty. كان هذا نوعًا جديدًا من التجمّع من ابتداع حركة شعبية دولية من المشفّرين، تبرّع فيها تكنولوجيون بوقتهم لإعطاء دروسٍ مجّانيةٍ للعامة في موضوع الدفاع الذاتي الرقمي، مبيّنين في الأساس لكلّ من يهمّه الأمر كيفية الحفاظ على أمن اتصالاتهم. كان ذلك، بطرائق كثيرة، الموضوع نفسه الذي علّمته في الأكاديمية المشتركة للتدريب على مكافحة التجسّس، واغتنمت بالتالي الفرصة للمشاركة.

قد يبدو لك أنّ ما فعلتُه كان خطرًا، بالنظر إلى الأنشطة الأخرى التي كنت منخرطًا فيها في ذلك الوقت، وكان يجب، بدلًا من ذلك، أن يعيد التأكيد على مدى ثقتي بوسائل التشفير التي علّمتُها؛ الوسائل ذاتها التي حمت محرّك الأقراص الطافح بانتهاكات مجتمع الاستخبارات والقابعة في منزلي، مع أقفال لا يمكن لأحدٍ اختراقها، حتى وكالة الأمن القومي. عرفت أنّ الوثائق، مهما يكن تعدادها، وأنّ العمل الصحافي، مهما يبلغ الجِدّ فيه، لن يكونا كافيَين للتصدي للتهديد الذي كان يواجهه العالم. احتاج الناس إلى أدوات لحماية أنفسهم، واحتاجوا إلى معرفة كيف يستخدمونها. وبالنظر إلى أنني كنت أحاول أيضًا توفير تلك الأدوات للصحافيين، فقد خشيت من أن تكون مقاربتي تقنية أكثر مما يجب. وبعد دورات كثيرة أمضيتها محاضرًا في الزملاء، أيقنت أنّ فرصة تبسيط معالجتي الموضوع للجمهور العام ستفيدني بقدر ما ستفيد أي شخص

آخر. كما أنني، بصراحة، اشتقت إلى التعليم: كانت قد انقضت سنة على وقوفي لآخر مرّة أمام طلاب الصف، وأدركت، في اللحظة التي عدت فيها إلى ذلك المنصب، أنني كنت، طوال الوقت، أعلّم الأمور الصحيحة للأشخاص الخطأ.

عندما أقول «الصف»، لا أعني أي شيء شبيه بمدارس مجتمع الاستخبارات أو غرف الإيجازات. كانت «تجمّعات التشفير» تُعقد في معرض فنّي مؤلّف من غرفة واحدة تقع وراء متجر للأثاث، ومساحة عمل مشتركة. وفيما كنت أجهّز المسلاط لعرض شرائح عن سهولة تشغيل خادم تور لمساعدة مواطني إيران مثلًا - ومواطني أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أيضًا - تقاطر طلابي، وهم مجموعة متنوّعة من الأجانب، وبضعة من الأصدقاء الجدد الذين كنت قد تعرّفت إليهم عبر الإنترنت. وبإمكاني القول إنه، في المجموع، حضر في تلك الليلة من كانون الأول/ديسمبر، حوالى عشرين شخصًا ليتعلّموا منّي ومن زميلتي في المحاضرة، رونا ساندڤيك، وهي امرأة نروجية شابة لامعة من مشروع تور. (ستمضي رونا للعمل بوصفها كبيرة مديري أمن المعلومات في النيويورك تايمز، التي سترعى لاحقًا اجتماعات تجمّعات التشفير الخاصة بها). لم يكن ما جمع جمهورنا هو الاهتمام بتور أو حتى الخوف من أن يُتجسّس عليهم، بقدر ما كانت الرغبة في إعادة إحلال نوع من السيطرة على المجالات الخصوصية من حيواتهم. كان هناك أنماط من الأجداد قد أتوا من الشارع، وصحافي محلّي يغطي حركة «احتلّوا!» في هاواي، وامرأة كانت ضحية لعملية انتقام بنشر صورٍ فاضحةٍ لها. وكنت قد دعوت أيضًا بعض زملائي في وكالة الأمن القومي، أملًا مني في أن أثير اهتمامهم بالحركة، ولأنني أريد أن أُظهر أنني لم أكن أخفي ضلوعي بها عن الوكالة. لكنّ واحدًا منهم فقط حضر، وجلس في الخلف، مباعدًا بين رجليه، ومبتسمًا بتصنّع طوال الوقت.

بدأت عرضي بمناقشة الطبيعة الوهمية للحذف، التي لا يمكن لها تحقيق غايتها بالمحو التام، وفَهِمَ الحضور ذلك على الفور. وأشرت في شرحي إلى أنه، في أفضل الحالات، لا يمكن محو المعطيات التي لا يريدون لأحدٍ أن يراها بقدر ما يمكن الكتابة فوقها: أي، بمعنى من المعاني، الخربشة عليها بمعطيات عشوائية زائفة إلى أن تُمسي الأصلية غير صالحة للقراءة. لكنني حذّرت من وجود أوجه قصور، حتّى بالنسبة إلى هذه المقاربة. فهناك دومًا احتمال بأن يكون نظام التشغيل قد خبّأ بصمتٍ نسخةً من الملف الذي يأملون في حذفه في زاوية تخزين مؤقّتة لم يكونوا على علم بها.

وتحوّلتُ حينذاك إلى التشفير.

الحذف حلم المراقِب وكابوس المراقَب. لكن التشفير هو، أو يجب أن يكون، حقيقة واقعة للجميع. فهو الحماية الحقيقية الوحيدة من المراقبة. ولو شُفّرت في المقام الأول، سوّاقتك التخزينية، فلن يتمكّن أخصامك من التنقيب بحثًا عن ملفاتك المحذوفة، أو عن أي شيء آخر، إلّا إذا امتلكوا مفتاح التشفير. ولو أنّ كلّ البريد الإلكتروني في صندوق الوارد خاصتك كان مشفّرًا، فلن تتمكّن جوجل من قراءته لوضع ملف تعريف عنك إلّا إذا امتلكت مفتاح التشفير. ولو أنّ كلّ اتصالاتكم، التي تمرّ عبر شبكات معادية، أسترالية أو بريطانية أو أميركية أو صينية أو روسية، كانت مشفّرة لما تمكّن الجواسيس من قراءتها إلّا إذا امتلكوا مفتاح التشفير. هذا هو المبدأ التنظيمي للتشفير: كلّ السلطة لحامل المفتاح.

وشرحت أنّ التشفير يعمل من خلال الخوارزميّات. وتبدو خوارزميّات التشفير مفزعة، وتظهر بالتأكيد مفزعة بعد كتابتها، لكن مفهومها بسيط جدًّا. إنها أسلوب حسابي لتحويل المعلومات - مثل رسائلك الإلكترونية، اتصالاتك الهاتفية، صورك، فيديوهاتك، وملفاتك - بأسلوب قابل للعكس، بطريقة لا يفهمها إلّا من يملك نسخة عن مفتاح التشفير. بوسعك التفكير في خوارزميّات التشفير المعاصرة على أنّها عصا سحرية يمكن تحريكها فوق الوثيقة لتغيير كلّ حرف فيها إلى لغة لا يمكن أن يقرأها أحد إلّا أنت ومن تثق بهم، وبوسعك التفكير في مفتاح التشفير على أنه الكلمات السحرية الفريدة التي تكمل التعويذة وتجعل العصا تعمل. ولا يهمّ عدد الأشخاص الذين يعرفون أنك استخدمت العصا طالما أنك تبقي كلماتك السحرية الخاصة بمنأى عن الأشخاص الذين لا تثق بهم.

خوارزميّات التشفير هي في الأساس مجموعة من المسائل الحسابية المصمَّمة لتكون صعبة بشكل يُستعصى حلّه حتى بالحواسيب. ومفتاح التشفير هو الخيط الوحيد الذي يتيح للحاسوب حلّ المجموعة المعيّنة من المسائل الحسابية المستخدَمة. تدفعُ بمعطياتك القابلة للقراءة، وتُدعى النص العادي، إلى أحد أطراف خوارزميّة التشفير، فتخرج من الطرف

الآخر كلامًا غير مفهوم، يُدعى النص المشفّر. وعندما يريد أحدهم قراءة النص المشفّر، يعيد إرساله إلى الخوارزمي إلى جانب - المفتاح الصحيح وهذا أساسي - فيخرج منه النص العادي من جديد. وبينما توفّر الخوارزميّات المختلفة درجات متنوّعة من الحماية، فإن أمن مفتاح التشفير يرتكز في الغالب على طوله، الأمر الذي يشير إلى مستوى الصعوبة المعنية في حلّ المسألة الحسابية الكامنة وراء الخوارزمي. وفي الخوارزميّات التي تربط فيها المفاتيح الأكثر طولًا مع الأمن الأفضل، يكون التحسين هائلًا. لو افترضنا أنّ مهاجمًا يستغرق يومًا كاملًا لفك مفتاح من 64 بتًّا - bit 64- الذي يخلط معطياتك في واحدة من 264 طريقة ممكنة (18,446,744,073,709,551,616 تبديل فريد) - فسيتطلّب ذلك عندها ضعفي هذا القدر، أي يومين، لكسر مفتاح من 65 بتًّا، وأربعة أيام لكسر مفتاح من 66 بتًّا. وسيستغرق كسر مفتاح من 128 بتًّا 264 مرّة أكثر من يوم، أو خمسين مليون مليار سنة. وقد أكون، عند ذلك الوقت، قد حصلت على العفو.

استخدمت في اتصالاتي مع الصحافيين مفاتيح من 4096 بتًّا و8192 بتًّا. هذا يعني أنه في غياب أي ابتكارات أساسية في تكنولوجيا الحوسبة أو إعادة تحديد جذرية للمبادئ التي تُدرج فيها الأعداد، لن يتمكّن حتى كلّ محلّلي الشيفرة في كلّ وكالة الأمن القومي مستخدمين كلّ قوة الحوسبة في العالم مجموعة معًا من الولوج إلى سوّاقتي. ولهذا السبب، يشكّل التشفير الأمل الوحيد الأفضل لمحاربة أي نوع من أنواع المراقبة. لو أنّ كلّ معطياتنا، بما في ذلك اتصالاتنا، شُفّرت بهذه الطريقة، من طرفٍ إلى طرف (من طرف المرسِل إلى طرف المتلقّي)، فعندها لن تتمكّن أي حكومة - ولا أيّ كيان يمكن تصوّره في ظل معرفتنا الراهنة بالفيزياء - من فهمها. بإمكان الحكومة أن تبقى تعترض الإشارات وتجمعها، لكنها ستكون تعترض وتجمع ضجيجًا محضًا. وتشفير اتصالاتنا سيحذفها في الأساس من ذاكرات كلّ كيان نتعامل معه. وسيسحب بالفعل الإذن من أولئك الذين لم يُمنح لهم في الأصل.

لدى كلّ حكومة تأمل في الوصول إلى الاتصالات المشفّرة خياران فقط: إما أن تذهب في أثر صانعي المفاتيح أو في أثر المفاتيح ذاتها. بإمكانها بالنسبة إلى الخيار الأول، الضغط على صانعي الجهاز لتعمّد بيع منتجات تضطلع بتشفير معيب، أو تضليل منظّمات المعايير العالمية لتوافق على خوارزميّات تشفير ذات عيوبٍ تحتوي على منافذ تُعرف بـ «البوابات الخلفية». وبإمكانها، بالنسبة إلى الخيار الثاني، شنّ هجمات تستهدف النقاط النهائية Endpoints للاتصالات، أي الجهاز والبرمجية اللذين يؤدّيان عملية التشفير. ويعني ذلك، في الغالب، استغلال مَواطن الضعف، وهي ليست مسؤولة عن خلقها بل عثرت عليها وحسب، واستخدامها لقرصنتك وسرقة مفاتيحك، وهي تقنية ابتكرها المجرمون، وتعتنقها اليوم سلطات الدول الكبرى، حتى ولو عنى ذلك الحفاظ عن عمدٍ على فجواتٍ مدمّرةٍ في الأمن السيبراني للبِنى التحتية الدولية الجوهرية.

إنّ أفضل السبل التي لدينا للحفاظ على مفاتيحنا سالمة تُدعى «صفر معرفة»، وهي أسلوب يضمن أنّ أيّ معطيات تحاول خزنها خارجيًّا - لنقل، مثلًا، على منصة سحابة إحدى الشركات - ستكون، قبل رفعها، مشفّرة بخوارزمي يعمل على جهازك، ولا يُشارك أحد المفتاح. في مخطّط صفر معرفة، تكون المفاتيح في أيدي المستخدِمين، وفي أيدي المستخدِمين فقط. ولا يمكن لأي شركة، ولا لأي وكالة، ولا لأي عدو، لمسها.

مضى مفتاحي إلى أسرار وكالة الأمن القومي إلى ما هو أبعد من صفر معرفة: كان عبارة عن مفتاح صفر معرفة مؤلّفًا من مفاتيح صفر معرفة عدّة.

تخيّل الأمر على هذا النحو: لنقل إنني، في ختام محاضرتي في «كريبتوپارتي» وقفت عند المخرج بينما كلّ واحد من الحضور العشرين ينطلق خارجًا. والآن، تخيّل، أنّ كلّ واحد منهم خرج من الباب إلى ليل هونولولو، همست في أذنه كلمة - كلمة وحيدة لا يمكن لأي شخصٍ آخر سماعها، ولا يُسمح له بتكرارها إلّا إذا كانوا جميعهم معًا، مرّة أخرى، في الغرفة نفسها. وفقط بإعادة جميع هؤلاء العشرين من الناس وجعلهم يردّدون كلماتهم بالترتيب ذاته الذي وزّعتها في الأساس عليهم، يمكن لأي شخصٍ أن يعيد تجميع كامل التميمة المؤلفة من عشرين كلمة. ولو أنّ شخصًا واحدًا نسي كلمته، أو لو أنّ ترتيب التسميع اختلف بأي طريقة عن ترتيب التوزيع، فلن تُلقى أي تعويذة، ولن يحصل أي سحر.

كانت مفاتيحي إلى محرّك الأقراص، الذي يحتوي على ما سأكشف عنه، تشبه هذا الترتيب، مع تحريفة: فبينما وزّعت

معظم أجزاء التعويذة، احتفظت بواحدة لنفسي. كانت أجزاء تميمتي السحرية مخبأة في كلّ مكان، ولو أنني دمّرت الجزء الوحيد الذي أبقيته لنفسي، فسأدمّر كلّ وصول إلى أسرار وكالة الأمن القومي إلى الأبد.

25

الصبي

لم أستطع، إلّا بعد وقتٍ طويل، أن أعي إلى أي مدى كان نجمي قد ارتفع. فقد تحوّلت من تلميذٍ لا يستطيع التحدّث في الصف، إلى أستاذٍ للغةِ عصرٍ جديد، من ابن والدَيْن متواضعين من أبناء الطبقة الوسطى في محيط العاصمة، إلى رجل يعيش حياة الجزيرة ويجني مالًا كثيرًا جدًّا إلى حدٍّ فقد معه معناه. كنت، في خلال سبع سنوات قصيرة من حياتي المهنية، قد ارتقيت من صيانة الخوادم المحلّية إلى صياغة أنظمة نُشرت وطُبّقت عالميًّا؛ من حارسٍ أمنيٍّ في النوبة الليلية إلى سيّد المفتاح في قصر الأحاجي.

ثمّة خطر دائم في ترك حتّى الشخص الأكثر كفاية يرتقي عاليًا جدًّا، وسريعًا جدًّا، قبل أن يُتاح له الوقت ليمسي ساخرًا ويتخلّى عن مثاليته. احتللت، على غير توقّع، منصبًا من أكثر المناصب التي تخوّل صاحبها معرفة كلّ شيء في مجتمع الاستخبارات، قرابة أسفل درجات السلّم الإداري، وأعلى القمم الشاهقة في ما يختص بالوصول إلى المعلومات. وأمدّني ذلك بقدرة هائلة، لا أستحقّها صراحة، على مراقبة مجتمع الاستخبارات بكلّيته الكالحة، لكنّه تركني أيضًا أكثر فضولًا من ذي قبل في شأن واقعٍ كنت ما أزال أجده محيّرًا: الحدّ الأقصى لمن تستطيع الوكالة توجيه نظرتها الفاحصة إليه. وهذا حدٌّ ليس مقيّدًا بسياسة أو بقانون بقدر ما هو متّصل بالقدرات التي لا ترحم ولا تتزعزع في ما بتُّ أعرف الآن أنه آلة تغطّي كلّ أنحاء العالم. أيوجد من لا تستطيع هذه الآلة مراقبته؟ أيوجد مكان لا تصل هذه الآلة إليه؟

كانت الطريقة الوحيدة لاكتشاف الإجابة هي في الهبوط، متخلّيًا عن موقع رؤيتي الشاملة إلى الرؤية الضيّقة لدور عملاني. فموظفو وكالة الأمن القومي، الذين يصلون بحرية إلى أكثر الاستخبارات الخام، كانوا أولئك الذين يجلسون في كرسي المشغِّل يطبعون على حواسيبهم أسماء الأشخاص الذين يدور حولهم الشك، من أجانب ومواطنين أميركيين على السواء. فلسببٍ أو لآخر، أو من دون سببٍ على الإطلاق، كان هؤلاء الأشخاص قد باتوا أهدافًا لأشدّ تدقيق من الوكالة، وقد أصبحت وكالة الأمن القومي مهتمّة بالعثور على كلّ شيء يختص بهم وباتصالاتهم. وعرفتُ أن مقصدي النهائي كان واجهة هذه الوصلة؛ النقطة الدقيقة التي تضع فيها الدولة عينها على البشري، ويبقى البشري غافلًا عن ذلك.

كان البرنامج الذي أتاح الوصول يُدعى إكسْكيسْكور XKEYSCORE، الذي قد يكون مفهومًا بشكلٍ أفضل بوصفه محرّكَ بحثٍ يتيح للمحلّل التفتيش في كلّ سجلّات حياتك. تخيّل نوعًا من الـ «جوجل» الذي بدلًا من إظهار صفحات من الإنترنت العامّة يرجع بنتائج عن رسائلك الإلكترونية الخاصة، ودردشاتك الخاصّة، وملفاتك الخاصّة، وكل شيء. وأنا، بالرغم من أنني قرأت ما يكفي عن البرنامج لفهم طريقة عمله، لم أكن قد استخدمته بعد، وأدركت أنه عليّ معرفة مزيدٍ في شأنه. وكنت، بملاحقتي إكسْكيسْكور، أبحث عن تأكيد شخصي للأعماق التي بلغتها خروقات المراقبة التي تقوم بها وكالة الأمن القومي؛ نوع التأكيد الذي لا تحصل عليه من الوثائق، بل من التجربة المباشرة فحسب.

كان مركز عمليات التهديد القومي واحدًا من المكاتب القليلة في هاواي، القادرة على الوصول إلى إكسْكيسْكور. كان المركز يعمل انطلاقًا من المكتب الجديد المفتوح المتألق، ولكن الفاقد الروح، الذي كانت وكالة الأمن القومي قد أسمته رسميًّا مبنى روتشفورت، على اسم جوزف روتشفورت، محلّل الشيفرة الأسطوري في البحرية في حقبة الحرب العالمية الثانية، الذي فك الرموز اليابانية. وتعوّد معظم الموظفين تسميته روتش فورت، أو ببساطة الروتش The Roach. تقدمّت حينذاك بطلب توظيف هناك، وكانت أجزاء من الروتش ما تزال قيد الإنشاء، وقد ذكّرني ذلك على الفور بأول وظيفة مصرَّحة أمنيًّا في مركز الدراسات العليا للغة: كان قَدَري أن أبدأ حياتي المهنية في مجتمع الاستخبارات وأنهيها في مبانٍ غير مكتملة.

وبالإضافة إلى إيواء جميع المترجمين والمحلّلين المتمركزين في هاواي، كان الروتش يستوعب أيضًا الفرع المحلّي من قسم عمليات الدخول المفصّلة Tailored Access Operations (تاو). كانت هذه وحدة وكالة الأمن القومي المسؤولة عن القرصنة من بُعد لحواسيب الأشخاص الذين اختارهم المحلَّلون أهدافًا؛ معادل الوكالة لفِرَق السطو التي تسلّلت في الماضي إلى منازل الأعداء لزرع أجهزة تنصّت وللعثور على مواد فاضحة. وكان العمل الرئيسي لمركز عمليات التهديد القومي، في المقابل، رصد نشاط النظائر الأجنبية لتاو وكبحها. وشاء الحظ أن كان لدى المركز منصب شاغر من خلال مقاول في بوز ألن هاميلتون Booz Allen Hamilton، وظيفة وُصفت من باب التورية بأنها «محلّل بنى تحتية». وتضمّن الدور استخدام كلّ طيف أدوات المراقبة الجماعية لدى وكالة الأمن القومي، بما فيها إكسْكيسْكور، لرصد نشاط البِنيَة التحتية ذات الأهمية، الإنترنت.

بالرغم من أنني كنت سأجني مالًا أكثر قليلًا في بوز؛ حوالى 120 ألف دولار في السنة، فإنني اعتبرت ذلك خفضًا في الرتبة - وهو الأول من عدد كبير من التخفيضات التي طاولتني مع شروعي في انحداري النهائي، متخلّيًا عن حقي في الوصول إلى المعلومات، وعن تصريحاتي الأمنية، وعن امتيازاتي في الوكالة. كنت مهندسًا أخذ يصير محلّلًا، وسيمسي في مآل الأمر منفيًّا، هدفًا للتكنولوجيّات بالذات، إلى ما كنت سابقًا أتحكّم فيها. من ذلك المنظور، بدا هذا التراجع المحدّد في المكانة طفيفًا جدًّا. بدا كلّ شيء، من ذلك المنظور، طفيفًا جدًّا، مع توجّه قوس حياتي إلى أسفل، متسارعًا في اتجاه نقطة الاصطدام التي ستنهي حياتي المهنية، وعلاقتي، وحرّيتي، وربّما حياتي.

قرّرت إخراج أرشيفي من البلاد وتمريره إلى الصحافيين الذين كنت قد اتصلت بهم. وقبل أن أتمكّن حتّى من بدء التفكير في لوجيستيات ذلك العمل، كان عليّ الذهاب لمصافحة بعض الأيدي. كان عليّ أن أطير شرقًا إلى واشنطن العاصمة وأصرف بضعة أسابيع أجتمع برؤسائي وزملائي الجدد وأحيّيهم، والذين كانت تحدوهم آمال كبيرة في كيفية تطبيق إدراكي الشديد لإخفاء الهوية على الإنترنت لكشف النقاب عن أهدافهم الأكثر ذكاء. كان هذا ما عاد بي إلى الديار، إلى المنطقة المحيطة بالعاصمة للمرّة الأخيرة، وأعادني إلى موقع لقائي الأول مع مؤسسة فقدت السيطرة: فورت ميد.

كان اليوم الذي سجّل بلوغي سن الرشد، قبل عشرة أعوام صاخبة بالتمام، قد بدّل في العمق، ليس الناس الذين عملوا في المقرّ العام لوكالة الأمن القومي فحسب، بل أيضًا المكان نفسه. لاحظت ذلك عندما أوقفتُ في سيّارتي المُستأجَرة وأنا أحاول الاستدارة حول «كاناين رود» إلى واحدة من باحات ركن السيارات في الوكالة، التي كانت ما تزال، في ذاكرتي، تزعق رعبًا بأنغام أجراس الهواتف وأبواق السيارات وصفارات الإنذار. ومنذ 11 أيلول/سبتمبر كانت كلّ الطرق المؤدّية إلى مقرّ وكالة الأمن القومي قد أغلقت نهائيًّا أمام كلّ من لا يحمل بطاقة التعريف الخاصة من مجتمع الاستخبارات التي كانت تتدلّى الآن من حول عنقي.

عندما لم أكن ألتقي قيادة مركز عمليات التهديد القومي في مقرّ القيادة، كنت أصرف وقتي في تعلّم كلّ ما أستطيع تعلّمه؛ أتشارك المكتب مع محلّلين يعملون على برامج مختلفةٍ وأنواعٍ مختلفةٍ من الأهداف، بحيث أتمكّن من تعليم زملائي في الفريق في هاواي أحدث الطرائق التي يمكن فيها استخدام أدوات الوكالة. كان ذلك، على الأقل، هو التفسير الرسمي لفضولي، الذي كان، شأنه دائمًا، يتجاوز المتطلّبات، فاستحققت شكر ذوي التوجّه التكنولوجي. وهم بدورهم كانوا متلهّفين أكثر من أيّ وقتٍ مضى لإثبات قوّة الآلات التي كانوا قد طوّروها، من دون أن يعبّروا عن أي تأنيب ضميرٍ لكيفية تطبيق تلك القوّة. وكنت قد خضعت وأنا في مقرّ القيادة، لسلسلةٍ من الاختبارات حول الاستخدام الصحيح للنظام، وكانت بمنزلة تمارين امتثالٍ للقواعد التنظيمية، أو دروعٍ إجرائيةٍ أكثر من كونها توجيهات ذات مغزى. أخبرني المحلّلون الآخرون أنّ بإمكاني الخضوع لهذه الاختبارات بعدد المرّات التي أحتاج إليها، فلا ينبغي بالتالي أن أزعج نفسي بدرس القواعد: «عبّئ الخانات فحسب إلى أن تنجح».

وصفتْ وكالة الأمن القومي إكسْكيسْكور، في الوثائق التي سأمرّرها لاحقًا للصحافيين، بأنها أداتها الأوسع نطاقًا وتُستخدم للبحث عن كلّ شيء يقوم به المستخدِم على الإنترنت. وذهبت المواصفات التقنية التي درستها إلى تفاصيل أكثر

عن كيفية القيام بذلك بالضبط - من طريق تعليبها وتجميعها في فترات أو تقطيع معطيات جلسات المستخدم على الإنترنت إلى حزمٍ طيّعةٍ للتحليل. ولكن لا شيء استطاع أن يحضّرني لرؤيتها وهي تعمل.

كانت، ببسيط العبارة، أقرب ما يكون إلى الخيال العلمي؛ شيئًا لم يسبق لي أن رأيته في الحقيقة العلمية: واجهة تتيح لك أن تطبع عنوان أي شخص، ورقم هاتفه، أو عنوان بروتوكول الإنترنت خاصته، ومن ثمّ الخوض، في الأساس، في تاريخ نشاطه الحديث على الإنترنت. وبإمكانك، في بعض الحالات، إعادة تشغيل تسجيلات لجلساته على الإنترنت، بحيث تكون الشاشة التي ستتطلّع إليها شاشته، مع كلّ ما يوجد على سطح مكتبه. وبإمكانك قراءة بريده الإلكتروني، وتاريخ متصفّح الإنترنت خاصته، وتاريخ ما قام به من بحوث، وما نشره على وسائل التواصل الاجتماعي، أي كلّ شيء. وتستطيع إعداد إشعارات تبرزُ عندما ينشط شخص ما تهتم به، أو جهاز على الإنترنت، طوال اليوم. كما تستطيع التفتيش في حزم معطيات الإنترنت لترى عمليات البحث التي قام بها شخص ما تظهر حرفًا بحرف، لأن عددًا كبيرًا جدًّا من المواقع يبثّ كلّ حرف كما كان قد طُبِع. بدا الأمر كما لو أنك تشاهد الإكمال التلقائي Autocomplete بينما تومض الأحرف والكلمات عبر الشاشة. لكنّ الذكاء وراء تلك الطباعة لم يكن اصطناعيًّا بل بشري: كان هذا بمنزلة إكمال بشري Humancomplete.

كانت الأسابيع التي صرفتها في فورت ميد، وعملي لفترة قصيرة مع بوز في هاواي، هي المرّات الأولى التي أشاهد فيها، مباشرة، الانتهاكات وهي تُرتكب بالفعل، وكنت في السابق قد قرأت عنها في التوثيق الداخلي. أدركت كم كان موقعي معزولًا على مستوى الأنظمة عن نقطة الصفر للضرر المباشر. واستطعت أن أتخيّل مستوى عزل ديكتاتورية الوكالة أو، في هذه الحالة، رئيس الولايات المتحدة.

لم أطبع اسمَيْ مدير الوكالة أو الرئيس في إكسْكيسْكور، لكنني أدركت، بعد عملي ما يكفي من الوقت على النظام، أنه كان باستطاعتي ذلك، فاتصالات كلّ شخص كانت موجودة في النظام. كنت في البداية خائفًا من أنني إذا بحثت عن أولئك الموجودين في أعلى مناصب الدولة، سيُمسَك بي وأُطرد، أو ما هو أسوأ. ولكن كان من السهل بشكل مفاجئ تمويه الاستعلام حتّى عن أبرز شخصية من خلال ترميز عبارات بحثي في صيغة حاسوبية تبدو للبشر وكأنها خربشة، لكن إكسْكيسْكور سيفهمها تمامًا. ولو أن أيًّا من المدقّقين المسؤولين عن مراجعة عمليات البحث كلّف نفسه النظر عن كثب أكثر، فسيجد قصاصة رمز غامضة، بينما سأتمكن من استعراض أكثر الأنشطة خصوصيةً لقاضٍ في المحكمة العليا أو لعضوٍ في الكونغرس.

وعلى حدّ علمي، لم يكن أيّ من زملائي الجدد يريد إساءة استخدام سلطاته، ولو كانوا قد فعلوا فلن يلمّحوا إلى ذلك بالتأكيد. وفي أي حال، عندما يسيء المحلّلون استخدام النظام فإنهم يكونون أقل اهتمامًا بكثير بما قد يعود ذلك عليهم مهنيًّا من اهتمامهم بما قد يعود عليهم شخصيًّا. وأدى ذلك إلى ممارسة تُدعى «لوڤ إنْت» LOVEINT، وهي نكتة سمجة حول الاستخبارات البشرية HUMINT واستخبارات الإشارة SIGINT وتقليد ساخر للاستخبارات Intelligence، وفيها استخدم المحلّلون برمجيات الوكالة لمراقبة معشوقاتهم الحاليات والسابقات إلى جانب موضوعات الاهتمام العاطفي الأكثر عادية؛ قراءة بريدهنّ الإلكتروني، التنصّت على مكالماتهنّ الهاتفية، وتعقّبهن على الإنترنت. وعَرَفَ موظفو وكالة الأمن القومي أن أغبى المحلّلين وحدهم هم من يُمسك بهم بالجرم المشهود، وبالرغم من أنّ القانون ينصّ على أنّ كلّ من ينخرط في أيّ نوع من المراقبة للاستخدام الشخصي يمكن أنْ يُسجن عقدًا من الزمن على الأقل، فإنه، في كلّ تاريخ الوكالة، لم يُحكم على أحدٍ ولو بيومٍ واحدٍ في السجن على هذه الجريمة. أدرك المحلّلون أنّ الحكومة لن تلاحقهم في العلن أبدًا، لأن ليس بإمكانك أن تدين شخصًا على إساءة استخدام نظامك السرّي للمراقبة الجَماعية إذا كنت ترفض الاعتراف بوجود النظام بذاته.

باتت التكاليف البديهية لمثل هذه السياسة واضحةً لي مع جلوسي عند الجدار الخلفي لـ «الخزنة» V22 في المقرّ العام لوكالة الأمن القومي مع اثنين من أمهر محلّلي البنى التحتية، وقد زُيّنت مساحة عملهما بصورة طولها سبع أقدام (أكثر قليلًا من مترين) للكائن المشعر الشهير في فيلم حرب النجوم، «تشوباكا» Chewbacca. أدركتُ، بينما أحدهما يشرح لي تفاصيل الروتين الأمني لأهدافه، أنّ اعتراض العاريات كان نوعًا من العملة غير الرسمية للمكتب، لأنّ رفيقه واصل الالتفاف

بكرسيه ليقاطعنا بابتسامة، قائلًا: «انظر إليها»، وهو ما يجيب عليه مدرّبي بلا استثناء: «مكافأة!» أو «لطيفة!». بدا أنّ قاعدة المقايضة غير المعلنة هي أنك إذا عثرت على صور عارية أو فيديوهات لهدف جذّاب - أو لأحد يتواصل مع الهدف - عليك أن تريه لباقي الفتية، ما دام، على الأقل، لا توجد أي امرأة في الجوار. كانت تلك هي الطريقة لمعرفة أنّ بإمكان أحدكما الوثوق بالآخر: لأنكما كنتما قد تشاركتما الجريمة.

هناك أمر واحد تتوصّل إلى إدراكه سريعًا جدًّا وأنت تستخدم إكسْكيسْكور وهو أنّ كلّ شخصٍ تقريبًا في العالم متّصل بالإنترنت لديه أمران مشتركان على الأقل: شاهد أفلامًا خلاعية، أو خزّن صورًا وفيديوهات لعائلته. كان ذلك صحيحًا للجميع من أي جنس، أو إثنية، أو عرق، أو عمر، من أحقر إرهابي إلى ألطف مواطنٍ متقدّمٍ في السن، والذي قد يكون جَدًّا، أو والدًا، أو ابن عمّ لأحقر إرهابي.

كانت أمور العائلة هي التي أثّرت فيّ أكبر تأثير. وأذكر خاصّة ذلك الصبي الصغير من إندونيسيا. ما كان عليّ، من الناحية التقنية، أن أهتمّ بهذا الصبي الصغير، لكنني كنت مهتمًّا، لأن أرباب عملي كانوا مهتمّين بوالده. كنت أقرأ في ملفات الاستهداف المشترك لأحد محلّلي الشخصية، بمعنى أحد الذين يمضون في العادة معظم نهارهم يدقّقون في آثار مثل سجلّات الدردشة، وصندوق البريد الوارد في Gmail، ورسائل فيسبوك، بدلًا من حركة إنترنت محلّلي الأنظمة، الأكثر غموضًا وصعوبةً والتي تتولّد بشكلٍ نموذجيٍّ عن مخترقي الأنظمة.

كان والد الصبي مهندسًا كوالدي. لكن هذا الشخص، وعلى عكس والدي، لم يكن تابعًا للحكومة أو للعسكر، بل كان مجرّد أكاديميٍّ عاديٍّ كان قد عَلِقَ في شبكة المراقبة. ولا أستطيع حتّى أن أتذكّر كيف ولماذا كان قد استرعى انتباه الوكالة، بما هو أبعد من إرسال طلب توظيف إلى جامعة بحوث في إيران. كانت أسس الاشتباه في الغالب سيئة التوثيق، هذا إذا وُثِّقت أصلًا، ويمكن للعلاقات أن تكون واهية إلى حد لا يُعقل - «يُعتقد أنه يمكن أن يكون مرتبطًا مع» وبعدها اسم منظمة دولية ما يمكن أن تكون أي شيء من هيئة معايير الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى اليونيسيف إلى شيء يمكن أن توافق بالفعل على أنه يشكّل تهديدًا.

غُربلت مختارات من اتصالات الرجل من تدفّق حركة الإنترنت وجُمعت في ملفات. هنا كانت النسخة المهلكة لسيرة الحياة التي بعث بها المشتبه به إلى الجامعة؛ هنا كانت نصوصه؛ هنا كان تاريخ متصفّح الإنترنت خاصته؛ هنا كان آخر أسبوع أو ما شابه من مراسلاته، الصادرة والواردة، موسومة بعناوين بروتوكولات الإنترنت؛ هنا كانت إحداثيات «السياج الجغرافي» الذي وضعه المحلّل من حوله لمتابعة إنْ كان قد تاه بعيدًا جدًّا عن بيته، أو ربما سافر إلى الجامعة لإجراء مقابلته.

ثم كانت هناك صوره، وفيديو واحد عنه. كان جالسًا قبالة حاسوبه، كما كنت جالسًا قبالة حاسوبي. غير أنه كان يجلس في حضنه طفل يضع حفاضًا.

كان الوالد يحاول قراءة شيء ما، لكن الطفل استمرّ يتململ، ويضرب المفاتيح بيده ويقهقه. والتقط المايكروفون الداخلي لحاسوب القهقهة، وها أنا كنت أستمع إليه في سماعتَي أذنيّ. أمسك الوالد الصبي بإحكام، فانتصب الصبي وتطلّع مباشرة إلى كاميرا الحاسوب بعينيه الهلاليّتَين الداكنتَين، ولم أستطع تفادي الشعور بأنه كان ينظر إليّ مباشرة. أدركت فجأة أنني كنت أحبس أنفاسي. فأقفلتُ الصورة، ونهضت من أمام حاسوبي، وغادرت المكتب إلى دورة المياه في البهو، منخفض الرأس، وأنا ما أزال أضع السمّاعتين في أذنيّ وشريطهما يتدلّى من ورائي.

ذكّرني كلّ شيء بهذا الطفل، بوالده وبوالدي. التقيته في إحدى الأمسيات على العشاء في فترتي القصيرة التي قضيتها في فورت ميد، ولم أكن قد رأيته منذ فترة. لكنّني، هناك، في وسط العشاء، وكنا نتناول سلطة «سيزر» والليموناضة الزهرية، راودتني الفكرة: لن أرى عائلتي من جديد. جفّت عيناي، وكنت أحاول قدر مستطاعي السيطرة على نفسي، لكنني كنت في داخلي محطّمًا. عرفتُ أنّني لو أخبرته بما أنا على وشك القيام به فسيتّصل بالشرطة، أو سيدعوني بالمجنون ويدخلني إلى مستشفى الأمراض العقلية. كان سيفعل ما يعتقد أنّ عليه القيام به لمنعي من ارتكاب أفدح الأخطاء.

لم يكن بإمكاني سوى الأمل بأن الفخر سيشفي جرحه مع الزمن.

بالعودة إلى هاواي ما بين آذار/مارس وأيار/مايو من العام 2013، كاد إحساس بالغائيّة يغمر كلّ تجربة لي، وبالرغم من أنّ التجارب نفسها قد تبدو تافهة، إلّا أنها سهّلت طريقي. كان التفكير بأنها المرّة الأخيرة التي أتوقّف فيها في محل الكاري في ميليلاني، أو أزور المعرض الفني الذي يلتقي فيه قراصنة المعلومات في هونولولو، أو مجرّد الجلوس على سطح سيّارتي متفرّسًا بسماء الليل بحثًا عن الشهب، أقل ألمًا من التفكير بأنه لم يتبقّ لي سوى شهر آخر مع ليندسي أو أسبوع آخر أنام فيه بقربها وأفيق من نومي بجانبها، ومع ذلك أحاول أن أُبعد نفسي عنها، خوفًا من أن أُصاب بانهيار.

كانت التحضيرات التي أقوم بها تحضيرات رجلٍ على وشك الموت. أفرغت حساباتي المصرفية، ووضعت الأموال النقدية في علبة ذخيرتي الحديدية القديمة لتعثر عليها ليندسي بحيث لا تتمكّن الحكومة من مصادرتها. درت حول المنزل للقيام بواجبات لطالما ماطلت في القيام بها، مثل إصلاح النوافذ وتغيير مصابيح الإنارة. محوت حواسيبي القديمة وشفّرتها، محوّلًا إيّاها إلى ما يشبه القشور الصامتة لأزمنة أفضل. كنت، في المجمل، أنظّم شؤوني في محاولة لجعل كلّ شيء أكثر سهولة على ليندسي، أو أكثر سهولة على ضميري الذي كان من وقت لآخر ينقل ولاءه، من عالم لم يكن قد استحقّه، إلى المرأة التي كانت قد استحقته وإلى العائلة التي أحببت.

كل شيء كان مشبعًا بهذا الشعور بالنهاية، ومع ذلك كانت هناك أوقات بدا فيها أن لا نهاية في الأفق، وأنّ المخطّط الذي وضعته آخذ في الانهيار. كان صعبًا حمل الصحافيين على التزام لقاء، لأنه، في الغالب، لم أستطع أن أخبرهم بمن سيلتقون، أو حتى، لفترة على الأقل، أين سيحصل ذلك ومتى. كان عليّ أن آخذ في الاعتبار احتمال ألّا يحضروا أبدًا، أو أن يأتوا ثمّ ينسحبوا. وقرّرت، في مآل الأمر، أنه في حال لم يحدث أيٌّ من ذلك، أنني سأتخلّى عن الخطّة وأعود إلى العمل وإلى ليندسي كما لو أنّ كلّ شيء كان عاديًّا، بانتظار فرصتي التالية.

في خلال رحلتي بالسيارة لقرصنة الشبكات اللاسلكية إلى كونيا ومنها - وهي رحلة من عشرين دقيقة يمكن أن تتحوّل إلى ساعتين من لعبة البحث عن الواي فاي - كنت أبحث في بلدانٍ مختلفة، محاولًا العثور على مكان للقائي مع الصحافيين. شعرت وكأنني أنتقي سجني، أو بالأحرى قبري. كان بديهيًّا أنّ كلّ بلدان «الأعين الخمس» كانت محظورة. وفي الواقع فإن أوروبا كلّها كانت خارج الحساب، لأنه لم يكن ممكنًا الاعتماد على بلدانها للتمسّك بالقانون الدولي ضد تسليم أولئك المتّهمين بجرائم سياسية في مواجهة الضغط الأميركي الكبير المؤكّد. كذلك كانت أفريقيا وأميركا اللاتينية مناطق محظورة، فلأميركا تاريخ من التصرّف هناك من دون عقاب، وروسيا كانت خارجًا لأنها روسيا، والصين كانت الصين: وكلتاهما خارج النطاق أيضًا. فلن يكون على الحكومة القيام بأي شيء لضرب صدقيّتي سوى أن تدلّ على الخارطة. وستكون المظاهر أكثر سوءًا في الشرق الأوسط. وقد بدا أحيانًا أن أكثر عمليات القرصنة تحدّيًا في حياتي لن تكون سلب وكالة الأمن القومي، بل بالأحرى محاولة العثور على مكان للاجتماع على درجة كافية من الاستقلال لصدّ البيت الأبيض، وعلى ما يكفي من الحرّية لعدم التدخّل في أنشطتي.

تركتني عملية التصفية مع هونغ كونغ. فهي، بالتعبير الجيو- سياسي، أقرب ما استطعت الوصول إليه، إلى المنطقة المحرّمة، لكنها تمتلك وسائل إعلام نابضة بالحياة وثقافة احتجاج، ناهيك عن الإنترنت غير المصفّاة. كانت شذوذًا، مدينةً عالميةً ليبراليةً بشكلٍ معقولٍ سيبعدني استقلالها الذاتي الاسمي عن الصين، ويكبح قدرة بكين على اتخاذ عملٍ علنيٍّ ضدّي أو ضد الصحافيين - أقلّه على الفور - لكن وجودها بحكم الأمر الواقع في دائرة نفوذ بكين سيخفض إمكانية تدخّل أميركي من جانب واحد. ففي وضع لا ضمانة فيه بالأمان، كان يكفي الحصول على ضمانة الوقت. وفي أي حال، كانت الحظوظ هي في أنّ الأمور لن تنتهي بخير بالنسبة إليّ: أفضل ما بإمكاني الأمل فيه هو في الكشف عن الأمور قبل أن يُمسك بي.

في الصباح الأخير الذي استيقظت فيه بالقرب من ليندسي، كانت تغادر في رحلة تخييم إلى كواي؛ عطلةٍ قصيرةٍ مع أصدقاء كنتُ قد شجّعتُ عليها. استلقينا على السرير واحتضنتها بقوّة، وعندما سألتني بذهولٍ ناعسٍ عن سبب كوني فجأة على هذا القَدْر من الحنان، اعتذرت. أبلغتها عن مدى أسفي لما كنت عليه من انشغال كبير، وأنني سأشتاق إليها. كانت أفضل شخص ألتقيه في حياتي. ابتسمتْ، وطبعتْ قبلةً خفيفةً على خدّي، ثم نهضت لتتوضّب حاجياتها.

وفي اللحظة التي باتت فيها خارج الباب، شرعتُ في البكاء، للمرّة الأولى منذ سنوات. شعرت بأنّني مذنب بكل شيء ما عدا بما ستتّهمني حكومتي به، ومذنب خاصة بدموعي، لأنني عرفت أن ألمي لن يكون شيئًا بالمقارنة مع الألم الذي سأتسبّب به للمرأة التي أحببت، أو الألم والبلبلة اللذين سأتسبّب بهما لعائلتي.

كانت لي، على الأقل، فائدة معرفة ما سيأتي. ستعود ليندسي من مخيّمها لتجدني قد رحلت، ظاهريًّا، في مَهمّة عمل، وستكون والدتي في الأساس تنتظر عند عتبة بابنا. كنت قد دعوت والدتي للزيارة، في خطوة خارجة جدًّا عن المألوف بحيث أنها انتظرت نوعًا آخر من المفاجأة، كالإعلان عن أننا، أنا وليندسي، كنّا مخطوبين. انتابني شعور رهيب من الادّعاءات الكاذبة، وأجفلتني فكرة إصابتها بخيبة أمل. لكنني واصلت القول لنفسي إنّ لديّ ما يبرّرني. ستعتني والدتي بليندسي، وليندسي ستعتني بها. ستحتاج كلّ منهما إلى قوّة الأخرى للصمود في وجه العاصفة المقبلة.

في اليوم الذي غادرتْ فيه ليندسي، أخذتُ إجازة مَرَضية طارئة من العمل، متعلّلًا بالصرع، ووضّبت قليلًا من الأمتعة وأربعة حواسيب محمولة: واحد للاتصالات المحمية، وواحد للاتصالات العادية، وواحد للتمويه، وآخر «فجوة هوائية» (حاسوب لم يتصل مطلقًا ولن يتصل أبدًا بالإنترنت). تركت هاتفي الذكي على منضدة المطبخ إلى جانب ملاحظة دوّنتها بالقلم: طُلب مني الذهاب في عمل. أحبك. ووقّعتها بلقبي بحرف النداء، «إيكو» Echo. ثم مضيت إلى المطار واشتريت بطاقة سفر نقدًا للرحلة التالية إلى طوكيو. وفي طوكيو، اشتريت بطاقة أخرى نقدًا، ووصلت في 20 أيار/مايو إلى هونغ كونغ، المدينة التي تعرّف إليّ العالم فيها للمرّة الأولى.

26

هونغ كونغ

الألعاب هي في الحقيقة مجرّد سلسلة من التحديات الصعبة باطّراد، لكنّ جاذبها النفسي العميق هو الاعتقاد بأنّه يمكن الفوز بها. ولا يتّضح لي هذا في أي شيء أكثر من مكعب روبيك، الذي يُشبع وهمًا عالميًّا هو أنك إذا عملت بما يكفي من الجهد ولويت نفسك عبر كلّ الاحتمالات، فكل شيء كان يبدو في العالم مشوّشًا ومفكّكًا، سيعود إلى مكانه ويتواءم بشكلٍ مثالي؛ وأنّه يكفي الإبداع الانساني لتحويل أكثر الأنظمة عطبًا وفوضى إلى ما هو منطقي ومنتظم، حيث سيسطع كلّ وجهٍ في مجالٍ ثلاثي الأبعاد باتّساق مثالي.

كان لديّ خطّة، بل كان لديّ خطط متعدّدة، وأيّ خطأ واحد فيها يعني أنه سيُمسَك بي، لكن ذلك لم يحصل بعد: فقد استطعت الخروج من وكالة الأمن القومي، واستطعت مغادرة البلاد. كنت قد تفوّقت على اللعبة. وكان الجزء الأصعب منها قد انتهى بكل المقاييس التي أستطيع تخيّلها. لكن مخيّلتي لم تكن بالجودة الكافية، لأنّ الصحافيين الذين طلبت إليهم المجيء للقائي لم يأتوا. ظلّوا يؤجّلون، ويقدّمون الأعذار.

عرفت أن لورا پويتراس - التي كنت قد أرسلت لها بالفعل بضع وثائق ووعدتها بمزيد - كانت على استعداد للطيران من مدينة نيويورك إلى أي مكان وفي أي لحظة، لكنها لن تأتي لوحدها. كانت منشغلة في محاولة إقناع غلين غرينوالد بالالتزام، محاوِلةً حمله على شراء حاسوب محمول لن يربطه بالإنترنت. وحاولت حمله على تثبيت برامج تشفير بحيث نستطيع التواصل بشكلٍ أفضل. وها أنا كنت، في هونغ كونغ، أرقب الساعات تمرّ، وأوراق الرزنامة تكرّ، وأنا أتضرّع، وأتوسّل: أرجوكما المجيء قبل أن تدرك وكالة الأمن القومي أنني غبت عن العمل لفترة أطول من اللازم. كان صعبًا التفكير بكلّ ما بذلته من مجهودات لأواجه احتمال أن أُترَك في هونغ كونغ خالي الوفاض. حاولت أن أُظهر بعض التعاطف مع هؤلاء الصحافيين الذين يبدو أنهم على قدر كبير من الانشغال، أو من القلق، لحجز برامج سفرهم، ثمّ أعود لأتذكّر كم هو قليل عدد المواد، التي كنت أخاطر بكل شيء من أجلها، والتي ستصل بالفعل إلى الجمهور في حال وصلت الشرطة أوّلًا. فكّرت بعائلتي وبليندسي، وبأنّه كان من الحماقة أن أضع حياتي بين أيدي أناسٍ لا يعرفون حتى اسمي.

تمترست في غرفتي في فندق ميرا الذي اخترته بسبب موقعه في وسط حيٍّ تسوّقٍ وتجارةٍ مزدحم. علّقت على مقبض الباب لوحة «أرجو الخصوصية - عدم الإزعاج» لإبقاء خدمة الغرف خارجًا. ولم أغادر الغرفة على مدى عشرة أيام خوفًا من منح جاسوس أجنبي فرصة التسلّل إليها وزرع معدّات تنصّت في المكان. ولأنّ الرهانات كانت على هذه الدرجة من الخطورة، فإن الخطوة الوحيدة التي كانت متاحة أمامي هي الانتظار. حوّلتُ الغرفة إلى مركز عمليات الرجل الفقير، القلب غير المرئي لشبكة مشفّرة من أنفاق الإنترنت كنت أرسل منها مناشدات تزداد حدّة لمبعوثي صحافتنا الحرّة الغائبين. وكنت من بعدها أقف عند النافذة أملًا في الحصول على إجابة، وأنظر إلى المتنزهّ الجميل الذي لن أزوره أبدًا. وفي الوقت الذي وصلت فيه لورا وغلين في النهاية، كنت قد أكلت كلّ أنواع الطعام الموجودة على لائحة خدمة الغرف.

ولا يعني ذلك القول إنني اكتفيت، في خلال ذلك الأسبوع، بالجلوس في المكان كاتبًا أنصاف رسائل من التملّق. بل حاولت أيضًا تنظيم آخر إيجاز سأقدّمه - باستعراض الأرشيف، ووضع تصوّرٍ لكيفية شرح محتواه للصحافيين في الوقت المحدّد الذي سيُتاح لنا معًا. كانت تلك مشكلة شيّقة: ما هي أفضل طريقة مقنِعة للتعبير عن واقع أن الحكومة الأميركية كانت تراقب العالم، والطرائق التي تعتمدها للقيام بذلك، لأشخاص غير تقنيين يميلون بشكلٍ شبه مؤكّدٍ إلى الارتياب بي. جمعتُ تفاسير للمصطلحات الفنّية مثل البيانات الفوقية Metadata، وناقل الاتصالات Communications Bearer.

وجمعت مسارد الكلمات المركَّبة والمختصرات: هندسة الحواسيب والاتصالات CCE، أوراق الأنماط المتتالية CSS، مدير الاستخبارات الوطنية DNI، محظور على ذوي الجنسيات الأجنبية الاطلاع عليها NOFORN. واتّخذت قرارًا بالشرح، ليس من خلال التكنولوجيات، أو الأنظمة، بل من خلال برامج المراقبة - من خلال الروايات، في الجوهر - في محاولة للتحدّث بلغتهم. لكنّني لم أستطِع أن أقرّر أي قصّة أرويها لهم أوّلًا، وتابعت التقليب بينها، محاولًا وضع أسوأ الجرائم في أفضل ترتيب.

كان عليّ أن أجد طريقة لمساعدة لورا وغلين على أن يفهما، على مدى بضعة أيام، ما استغرقَ منّي سنوات لفكّ ألغازه. ثمّ كان هناك أمر آخر: كان عليّ مساعدتهما على إدراك من أنا، ولماذا قرّرت القيام بهذا.

بعد طول انتظار، حضر غلين ولورا إلى هونغ كونغ في الثاني من حزيران/يونيو. وأعتقد أنني، أقلّه في البداية، خيّبت أملهما عندما جاءا للقائي في فندق ميرا، وقالا لي ذلك، بل كان غلين هو الذي فعل: كان يتوقّع شخصًا أكبر سنًّا، يدخّن بشراهة، ثملًا، مكتئبًا، ومُصابًا بسرطان قاتل، معذّب الضمير. لم يفهم كيف أن شخصًا شابًا مثلي - بقي يسألني عن عمري - قادر على الوصول ليس إلى مثل هذه الوثائق الحسّاسة فحسب، بل على استعداد لهدر حياته. وأنا من جهتي، لم أعرف كيف يستطيعان توقّع رجلٍ مخضرم، بالنظر إلى تعليماتي لهما حول كيفية لقائنا: اذهبا إلى قنطرة معيّنة عند مطعم الفندق، مفروشة بأريكة ذات جلدٍ مزيّفٍ شبيهٍ بجلد التمساح، وانتظرا هناك فتى يحمل مكعب روبيك. والشيء المضحك هو أنني كنت في الأساس حذرًا من استخدام هذا الجزء من الحرفة، لكن المكعب كان الشيء الوحيد الذي جلبته معي والذي كان من المرجّح أن يكون فريدًا ويمكن التعرّف إليه من بُعد. وقد ساعدني كذلك في إخفاء توتّرِ انتظارِ ما كنت أخشى أن يكون مفاجأةَ وضع الأصفاد في يديّ.

سيبلغ هذا التوتّر ذروته المنظورة بعد ذلك بحوالى عشر دقائق، عندما أخذتُ لورا وغلين إلى غرفتي ذات الرقم 1014، في الطابق العاشر. وبالكاد كان قد تسنّى لغلين أن يخبئ هاتفه الذكي في ثلاجتي الصغيرة بطلب مني، حتى كانت لورا قد شرعت في إعادة ترتيب الأضواء وتعديلها في الغرفة. ثمّ أخرجت آلة تصوير الفيديو من حقيبتها. ومع أننا اتفقنا، في بريدٍ إلكترونيٍّ مشفّر، على أنّ بإمكانها تصوير لقائنا، فإنني لم أكن مستعدًّا لهذا الواقع.

ما من شيء كان قد حضَرني للحظة التي وجّهتْ فيها كاميرتها إليّ، وأنا متمدّد على سريري غير المرتّب في غرفة ضيّقة، فوضويّة، لم أكن قد غادرتها منذ عشرة أيام. وأعتقد أن الجميع كانوا قد عاشوا هذا النوع من التجربة؛ كلّما كنت واعيًا لتسجيلك صرت أكثر وعيًا لذاتك. فمجرّد إدراك أنّ هناك، أو قد يكون هناك، من يضغط على زر التسجيل على هاتفه الذكي ويوجّهه صوبك قد يُربكك، حتى ولو كان هذا الشخص صديقًا. وبالرغم من أن كلّ محاوراتي تتم اليوم عبر الكاميرا، فإنني ما أزال غير متأكّد أيّ تجربةٍ أجدها أكثر تنفيرًا: هل هي رؤية نفسي على فيلم أم على صورة؟ وأنا أحاول تفادي الأولى، لكن تفادي الثانية بات الآن صعبًا على الجميع.

وفي وضعٍ كان شديد الوطأة بالفعل، أُصِبتُ بالتصلّب. بقي الضوء الأحمر في كاميرا لورا، الشبيه بمصوّبة القنّاص، يذكّرني بأنّه يمكن في أي وقت أن يُخلع الباب وأُجرّ خارجًا إلى الأبد. وعندما كانت هذه الفكرة لا تراودني، كنت أواصل التفكير: كيف ستبدو هذه اللقطات عندما تُعرض في المحكمة. أدركتُ أنه كان عليّ القيام بأمور عدّة، مثل ارتداء ثياب أفضل وحلق ذقني. كانت أطباق خدمة الغرف والنفايات قد تكوّمت في مختلف أنحاء الغرفة، وكانت هناك أوعية معكرونة وشطائر برغر نصف مأكولة، وأكوام من الثياب المتّسخة ومناشف رطبة على الأرض.

كانت تلك دينامية تفوق الواقع. ليس لأنّه لم يسبق لي أن التقيت مخرجي أفلام قبل أن أُصوّر من واحد منهم، بل لم يسبق لي كذلك أن التقيت أي صحافيين قبل أن أكون مصدرًا لواحدٍ منهم. وأنا في المرّة الأولى التي تحدّثت فيها بصوت مرتفع لأيٍّ يكن عن نظام الحكومة الأميركية للمراقبة الجَماعية، إنّما كنت أتحدّث إلى كلّ واحد في العالم لديه اتصال بالإنترنت. لكنْ في النهاية، وبغضّ النظر عن منظر حالتي المزرية، وتكلّفي، كان لا غنى عن التصوير الذي تقوم به لورا لأنه

أظهر للعالم ما كان قد حصل تمامًا في غرفة الفندق تلك بطريقة لا تستطيعها الأخبار المكتوبة أبدًا. فلا يمكن تحريف اللقطات التي صوّرتها في سياق أيامنا معًا في هونغ كونغ. ووجود هذه اللقطات لا يشكّل دليلًا على حِرَفيتها كموثّقة فحسب، بل على بعد نظرها أيضًا.

أمضيت أسبوعًا، ما بين الثالث من حزيران/يونيو والتاسع منه، حبيسًا في تلك الغرفة مع غلين وزميله في الغارديان، إيون ماك أسكيل Ewen MacAskill، الذي انضم إلينا لاحقًا في اليوم الأول. تحدّثنا وتحدّثنا، مستعرضين برامج وكالة الأمن القومي، بينما حوّمت لورا من حولنا وصوّرت. وعلى عكس النهارات المحمومة، كانت الليالي فارغة وموحشة. كان غلين وإيون ينسحبان إلى فندقهما، «دبليو» W المجاور، لكتابة استنتاجاتهما في مقالات. وكانت لورا تختفي لتوضيب لقطاتها والقيام بتغطيتها الخاصة مع بارت غلّمان من الواشنطن پوست، الذي لم يتمكّن من المجيء إلى هونغ كونغ، لكنه عمل من بُعد على الوثائق التي تلقّاها منها.

كنت أنام، أو أحاول ذلك، أو كنت أشغّل التلفاز، وأجد محطة باللغة الإنكليزية مثل بي بي سي أو سي إن إن، وأشاهد ردّ الفعل الدولي. وفي الخامس من حزيران/يونيو نشرت الغارديان أول موضوع لغلين عن قرار محكمة قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية الذي أجاز لوكالة الأمن القومي جمع المعلومات من شركة الاتصالات الأميركية «فيريزون» عن كلّ اتصال هاتفي تولّته. ونشرت في السادس من حزيران/يونيو موضوع غلين عن برنامج «پريسم»، بالتزامن مع رواية مماثلة من وضع لورا وبارت في الواشنطن پوست. عرفتُ، وأعتقد أن الجميع عرفوا، أنّ التعرّف إليّ أصبح مرجّحًا كلّما نُشِرت موضوعات، خصوصًا أن مكتبي كان قد شرع في إرسال البريد الإلكتروني طالبًا التحديث، ولم أكن أجيب. لكن، وبالرغم من أن غلين وإيون ولورا كانوا متعاطفين بشكلٍ جيّاش مع وضعي الشبيه بالقنبلة الموقوتة، فإنهم لم يدعوا تلك المعرفة تخفّف من رغبتهم في خدمة الحقيقة. وكذلك أنا، وقد اقتديت بهم.

لا يمكن للعمل الصحافي، على غرار الفيلم الوثائقي، سوى الكشف عن أمور محدودة. ومن المثير للاهتمام التفكير بما يُضطرّ الإعلام إلى إغفاله، بسبب الأعراف والتكنولوجيا. ففي سرد غلين، وبخاصة في الغارديان، تحصل على عرضٍ دقيقٍ دقّة الليزر للوقائع، مجَرَّدًا من شغفه العنيد الذي يحدّد شخصيته. أما سرد إيون، فقد عكس طبعه بشكل أكمل: صادق، لطيف، صبور، ونزيه. وأما لورا، التي شهدت كلّ شيء ولكنها نادرًا ما شوهدت، فقد كانت تمتلك تحفّظ العارف بكل شيء، وذكاءً تهكّميًّا. كانت نصف جاسوسة بارعة، ونصف فنّانة بارعة.

بات واضحًا، مع البثّ المتتالي لما كشفتُ عنه على كلّ قنوات التلفزة ومواقع الإنترنت، أنّ الحكومة الأميركية قد رمت بكل ثقل آليتها للتعرّف على المصدر. وكان واضحًا أيضًا أنها عندما تفعل فستستخدم الوجه الذي تعثر عليه - وجهي - لتجنّب المساءلة: فبدلًا من التصدّي لما تمّ الكشف عنه، ستطعن في صدقيّة «المسرِّب» ودوافعه. وكان عليّ، بالنظر إلى المخاطر، أخذ زمام المبادرة قبل فوات الأوان. فإذا لم أشرح أفعالي ونواياي، فستفعل الحكومة ذلك بطريقة تحْرف التركيز بعيدًا عن ارتكاباتها.

كان أملي الوحيد في المقاومة يتمثّل في أن أتقدّم أوّلًا وأكشف عن نفسي. وسأعطي الإعلام تفصيلًا شخصيًّا بما يكفي لإشباع فضوله المتنامي، مع إعلان واضح أن ما يهمّ ليس أنا، بل بالأحرى ما يحصل من تقويض للديمقراطية الأميركية. ثم سأختفي بالسرعة نفسها التي ظهرت فيها. تلك، على الأقل، كانت الخطة.

اتّفقت وإيون أن يكتب موضوعًا عن حياتي المهنية في مجتمع الاستخبارات، واقترحت لورا تصوير تصريح بالفيديو يظهر إلى جانبه في الغارديان. وسأعلن فيه مسؤوليتي المباشرة والوحيدة، بوصفي المصدر الذي يقف وراء الأخبار عن المراقبة الجَماعية العالمية. ومع أنّ لورا كانت تصوّر طيلة الأسبوع (لقطات كثيرة ستجد طريقها إلى فيلمها الوثائقي، سيتيزنفور Citizenfour)، فلم نكن نملك الوقت لتقوم باستعراض شيء صوّرته بحثًا عن مقتطفات لي أتحدث فيها بشكل متماسك وأقوم بالتواصل البصري. وما اقترحَتْه، بدلًا من ذلك، كان أول تصريحٍ مسجّلٍ لي، شرعتْ في تصويره في ذينك المكان والزمان، ذلك الذي يبدأ: بـ «آه، اسمي إد سنودن. أنا، آه، في التاسعة والعشرين من العمر».

مرحبًا، أيّها العالم.

لم أندم مرّة واحدة على إزاحة الستارة وكشف هُويّتي، لكنني كنت أتمنّى لو أنّني قمت بذلك بأسلوب أحسن وخطة أفضل في ذهني لما سيكون لاحقًا. لم أكن قد أعملت فكري كثيرًا للإجابة عن سؤال عمّا سأفعله حين تنتهي اللعبة، ويرجع ذلك أساسًا إلى أنّه كان من المستبعد جدًّا الوصول إلى النهاية الرابحة. كلّ همّي كان إظهار الوقائع للعالم: تصوّرت أنّني في وضع الوثائق في السجلّ العام، كنت أضع نفسي في الأساس تحت رحمة الجمهور. كانت استراتيجية الانسحاب الوحيدة هي في أنه لا توجد استراتيجية انسحاب، لأن أي خطوة مقبلة قد أكون فكّرت في اتخاذها ستقوّض عمليات الكشف.

ولو أنّني، على سبيل المثال، كنت قد اتّخذت ترتيبات مسبقة للطيران إلى بلدٍ محدّدٍ وطلب اللجوء، لاعتُبرت عميلًا خارجيًّا لتلك الدولة. ولو أنني، من ناحية أخرى، عدت إلى بلادي فإنّ أفضل ما بإمكاني انتظاره هو أن أوقَفَ عند هبوطي، وأُتّهم وفْق قانون التجسّس. وسيعرّضني ذلك لمحاكمة صورية وأنا محروم من دفاعٍ ذي مغزى؛ محاكمة مزيّفة سيُحظر فيها أي نقاش في الوقائع الأكثر أهميّة.

كان العائق الكبير أمام العدالة ثغرة كبيرة مقصودة في القانون ابتدعتها الحكومة. فلن يُسمح حتى لواحد في وضعي، أن يُحاجّ في المحكمة في أنّ عمليات الكشف التي قمت بها للصحافيين كانت مفيدة على الصعيد المدني. والآن حتّى، بعد سنوات على الواقعة، لن يُسمح لي بالمحاجّة في أنّ التغطية الصحافية المرتكزة إلى ما كشفتُه قد دفعت بالكونغرس إلى تغيير بعض القوانين المتّصلة بالمراقبة، أو أقنعت المحاكم بإطاحة بعض المراقبة الجَماعية بوصفها غير قانونية، أو كان لها تأثيرها على المدعي العام ورئيس الولايات المتحدة للقبول بأن النقاش العام حول المراقبة الجَماعية كان بالغ الأهمية، وبأنه نقاش سيؤدي في النهاية إلى تحصين البلاد. لن تُعتبر كلّ هذه الادعاءات بأنّها في غير محلّها فحسب، بل أيضًا غير مقبولة في ذلك النوع من الإجراءات القضائية التي سأواجهها، لو أنّني توجّهت إلى الديار. فالشيء الوحيد الذي سيكون على حكومتي أن تثبته في المحكمة هو أنّني كشفت للصحافيين عن معلومات مصنّفة، وهو واقع ليس موضع نزاع. ولهذا فإن كلّ من يقول إنّ عليّ العودة إلى الولايات المتحدة للمحاكمة، إنما يقول في الأساس إنّ عليّ العودة إلى الولايات المتحدة ليُحكم عليّ، ومن المؤكّد أن الحكم، الآن كما يومها، سيكون قاسيًا. فعقوبة الكشف عن وثائق سرّية للغاية، سواء لجواسيس أجانب أو لصحافيين محلّيين، تصل إلى عشر سنوات عن كلّ وثيقة.

منذ اللحظة التي تمّ فيها تحميل الفيديو الذي صوّرته لورا عني على موقع الغارديان في التاسع من حزيران/يونيو، صرتُ مستهدَفًا. صرت هدفًا واضحًا. عرفتُ أنّ المؤسسات التي فضحتها لن تستكين إلّا إذا أُلبس كيس في رأسي ووُضعت الأغلال في أطرافي. وحتى ذلك الحين- وربّما بعد ذلك- سيضايقون أحبائي ويحطّون من قَدْر شخصي، متطفّلين على كلّ جانبٍ من جوانب حياتي ومهنتي، باحثين عن معلوماتٍ (أو عن فرصٍ لنشر المعلومات المضلِّلة) يستخدمونها لتلطيخ سمعتي. كنت على دراية كافية بطريقة إتمام هذه العملية، من خلال قراءة الأمثال المصنّفة عنها في داخل مجتمع الاستخبارات ومن كوني درست حالات كاشفي فسادٍ آخرين ومسرّبين. كنت أعرف قصص أبطال أمثال دانيا إلسبرغ وأنتوني روسّو، ومعارضين أكثر حداثة للسرّية الحكومية أمثال توماس تام، وهو محامٍ في مكتب الاستخبارات والتحليل التابع لوزارة العدل، وكان المصدر الذي بلّغ عن كثير من عمليات التنصّت غير المُجازة في أواسط العام 2000. وكان هناك أيضًا درايك، وبينّي، وفيب، ولوميس، الذين خلفوا، في العصر الرقمي، بيري فِلْوُك، الذي كان قد كشف للصحافة، في العام 1971، عن وجود وكالة الأمن القومي التي لم يكن هناك، في ذلك الوقت، اعتراف بوجودها، ما دفع بلجنة تشيرتش في مجلس الشيوخ (وهي سلف لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ اليوم) إلى محاولة ضمان أن تكون إحاطة الوكالة محصورة بجمع استخبارات الإشارة الخارجية بدلًا من المحلّية. ومن ثمّ كانت هناك الجندية في الجيش الأميركي تشيلسي مانّينغ، التي حكمت عليها المحكمة العسكرية بالسجن لمدة 35 عامًا لجريمة فضحها جرائم الحرب الأميركية، قضت منها سبعة أعوام ولم يخفض الحكم عليها إلّا بعد الضجة العالمية التي أثارها أسلوب معاملتها في سجنها الانفرادي.

واجه جميع هؤلاء الأشخاص، سواء تعرّضوا للسجن أو لا، نوعًا من ردود الأفعال، وكانت في أغلب الأحيان قاسية وناجمة

عن الانتهاك بالذات الذي كانوا قد أسهموا للتوّ في فضحه: المراقبة. ولو أنهم أعربوا عن غضب في مكالمة خاصة، لوُصفوا بأنهم «ناقمون». ولو أنهم زاروا طبيبًا نفسيًّا، أو تفقّدوا في مكتبة كتبًا عن موضوعات ذات صلة، لوُصفوا بأنهم «مضطربون عقليًّا». ولو أنهم ثملوا ولو مرّة، لقِيل عنهم إنهم مدمنون على الخمر. ولو أنهم أقاموا، ولو مرّة، علاقة خارج البيت الزوجي، لقِيل عنهم إنهم منحرفون جنسيًّا. والذين خسروا منهم منازلهم وأفلسوا ليسوا بقلّة. فمن الأسهل على المؤسّسة أن تلطّخ السمعة بدلًا من التحاور موضوعيًّا مع الاعتراض المبدئي- إنها، بالنسبة إلى مجتمع الاستخبارات، مسألة مراجعة ملفّات، وتضخيم الدليل المتوافر، واختراع الدليل في حال عدم توافره.

بقدر ما كنت متأكّدًا من استياء حكومتي، كنت متأكّدًا من دعم عائلتي، ومن دعم ليندسي التي كنت على ثقة أنها ستفهم - ربما لن تسامح ولكنها ستفهم - سياق تصرّفي الأخير. وكان تذكّري ما يكنّونه لي من محبة قد أشعرني بالراحة: ساعدني ذلك في التعامل مع واقع أنه لم يتبقّ لي شيء أقوم به، ولا مزيد من المخطّطات أضطلع بها. استطعت أن أوسّع إيماني بعائلتي، وبليندسي ربّما إلى إيمانٍ مثاليٍّ بإخواني المواطنين، وهو الأمل بأنه ما إن يتم اطّلاعهم على المدى الكامل للمراقبة الجَماعية حتى يستنفروا ويطالبوا بالعدالة. وسيستمدّون القوّة للسعي إلى طلب هذه العدالة لأنفسهم وسيتمّ، في السياق نفسه، تقرير مصيري. وهذه كانت، بطريقةٍ ما، قفزة الإيمان النهائية: فبالكاد أمكنني الثقة بأيٍّ يكن، وكان عليّ بالتالي الثقة بالجميع.

بعد ساعات على نشر الغارديان الفيديو عنّي، اتصل بغلين أحد المواظبين على قراءته في هونغ كونغ وعرض أن يصلني بروبرت تيبّو وجوناثان مان اللذين تطوّعا لتولّي قضيّتي. كان هذان الرجلان هما اللذان ساعداني على الخروج من فندق ميرا عندما توصّلت الصحافة في النهاية إلى تحديد مكاني وحاصرت الفندق. وعلى سبيل تحويل الأنظار، خرج غلين من الباب الأمامي للبهو حيث تقاطرت عليه على الفور الكاميرات والميكروفونات. وأُخرجت في غضون ذلك من مخرجٍ من المخارج الكثيرة الأخرى لفندق ميرا عبر جسرٍ هوائيٍّ يربطه بمجمّع تجاري.

أحببت روبرت، فأن تكون موكّله يعني أن تكون صديقه لمدى العمر. إنه مثالي ومناضل، بطل القضايا الخاسرة الذي لا يتعب. إلّا أنّ الأكثر إثارة للإعجاب من محاماته كان إبداعه في العثور على منازل آمنة. بينما كان الصحافيون ينقّبون في كلّ فندق خمسة نجوم في هونغ كونغ، أخذني إلى واحد من أفقر أحياء المدينة وعرّفني إلى بعض من موكّليه، بضعة من حوالى الاثني عشر ألف لاجئ منسيٍّ في هونغ كونغ. فبضغط من الصينيين، حافظت المدينة على نسبة 1 % من الموافقة على منح الإقامة الدائمة. وما كنت في الحقيقة لأسمّيهم، لكنني سأفعل لأنّهم عرّفوا الصحافة بشجاعة إلى أنفسهم: ڤانيسا ماي بونداليان رودل من الفيليبين، وأجيت پوشباكومارا، وسوپون ثيلينا كِلّاپاتا، وناديكا ديلريكشي نونِس وجميعهم من سريلانكا.

أظهر هؤلاء الأشخاص، اللطفاء والأسخياء بشكلٍ لا يعرف الكلل، كياسة خيّرة. فالتضامن الذي أبدوه معي لم يكن سياسيًّا. بل كان إنسانيًّا، وسأكون مدينًا لهم إلى الأبد. لم يبالوا بمن كنت، أو بالمخاطر التي قد يواجهونها بمساعدتهم لي، بل كان اهتمامهم بأنّ هناك شخصًا محتاجًا. كانوا قد عرفوا تمام المعرفة ماذا يعني أن يُضطرّ المرء إلى الهرب كالمجنون من تهديدٍ قاتل، وهم الذين نجوا من محنٍ تفوق ما تعرّضت له وآمل ألّا أتعرّض له: تعذيبٍ على أيدي الجيش، اغتصابٍ، واعتداءاتٍ جنسية. أدخلوا غريبًا منهكًا إلى بيوتهم، ولم يتراخوا عندما شاهدوا وجهي على التلفاز. بل ابتسموا، وانتهزوا المناسبة لإعادة طمأنتي إلى حسن ضيافتهم.

بالرغم من مواردهم المحدودة - أقام سوپون، وناديكا، وڤانيسا، وفتاتان صغيرتان في شقة متداعية، محشورة، أصغر من غرفتي في فندق ميرا - فقد تقاسموا معي كلّ ما كانوا يملكون، رافضين بصخبٍ شديدٍ عروضي بأن أسدّد لهم كلفة استقبالهم لي، فاضطررت إلى تخبئة مبلغ من المال في الغرفة لحملهم على القبول به. أطعموني، وسمحوا لي بالاستحمام، وتركوني أنام، ووفّروا لي الحماية. لن أتمكّن أبدًا من شرح ما يعنيه بأن يُعطيني أولئك الذين لا يملكون سوى الشيء القليل مثل هذا القَدْر الكبير، وأن يقبلوني من دون الحكم عليّ بينما كنت أطوف في الزوايا أشبه بهرّ شارعٍ ضال، وأنا أختلس الواي فاي من فنادق بعيدة بهوائي خاص، الأمر الذي كان مصدر اغتباط الفتاتين الصغيرتين.

كان ترحيبهم وصداقتهم هديّة. فأنْ يكون في العالم مثل هؤلاء الأشخاص هو هديّة. ويحزنني أنه، بعد كلّ تلك السنين، كانت قضايا أجيت، وسوپون، وابنة ناديكا، ما تزال عالقة. ولا يضاهي الإعجاب الذي أكنّه لهؤلاء القوم سوى ما أشعر به من استياء من البيروقراطيين في هونغ كونغ الذين ما يزالون يحرمونهم من كرامة اللجوء الأساسية. فإذا كان قوم على هذا القَدْر الجوهري من الكرامة ونكران الذات لا يُعتَبَرون جديرين بحماية الدولة، فلأن الدولة بذاتها غير جديرة بالاحترام. لكن ما يغمرني بالأمل هو أن ڤانيسا وابنتها حصلتا على حق اللجوء في كندا، بينما كان الكتاب في طريقه إلى المطبعة. أتطلّع قدمًا إلى اليوم الذي أتمكّن فيه من زيارة جميع أصدقائي القدامى في هونغ كونغ في منازلهم الجديدة، أينما تكن، لنتمكّن من صنع ذكريات أكثر سعادة ونحن أحرار.

في 14 حزيران/يونيو، اتّهمتني الحكومة الأميركية بموجب قانون التجسّس في شكوى موضوعة في ظرف مختوم، وفي 21 حزيران/يونيو تقدّمتْ بطلب رسمي لاستردادي. عرفتُ أنه حان وقت الرحيل، وصادف ذلك أيضًا عيد ميلادي الثلاثين.

في الوقت الذي بعثت فيه وزارة الخارجية بطلبها، تلقّى محامياي الردّ على الْتماسي المساعدة من المفوّض الأعلى لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة: لم يكن هناك ما يستطيع القيام به من أجلي. فحكومة هونغ كونغ، سواء بضغطٍ صينيٍّ أم لا، قاومت جهد الأمم المتحدة لمنحي حماية دولية على أراضيها، وشدّدت، علاوة على ذلك، على أنه سيكون عليها أوّلًا النظر في مزاعم البلد الذي أحمل جنسيته. وبعبارات أخرى، كانت هونغ كونغ تبلغني بأن أعود إلى الديار للتعاطي مع الأمم المتحدة من السجن. صرتُ غير مرحّبٍ بي، وكان عليّ، إذا كنت سأرحل بحرّية، أن أرحل الآن. محوت حواسيبي المحمولة الأربعة محوًا تامًّا ودمّرت مفتاح التشفير، ما يعني أنه لم يعدْ في وسعي الوصول إلى أي من الوثائق حتى لو أُجبرت على ذلك. ثم وضّبت بعض الثياب التي كنت أملكها وتوجّهت إلى الخارج. لم أعد أستطيع إيجاد الأمان في «الميناء العطر».

27

موسكو

بالنسبة إلى دولة ساحلية عند الطرف الشمالي الغربي لأميركا الجنوبية، على بعد نصف الكرة الأرضية من هونغ كونغ، تقع الإكوادور في منتصف كلّ شيء: وليس من باب الصدفة أن اسمها يُترجم إلى «جمهورية خط الاستواء». وسيقول معظم أندادي الأميركيين الشماليين، بحق، إنها دولة صغيرة، وربما كان بعضهم على دراية كافية لاعتبارها عاشت تاريخًا من القمع، لكنهم يكونون جَهَلَة لو أنهم اعتبروها منعزلة. عندما أمسى رفاييل كورّيا رئيسًا في العام 2007، كجزء من موجة من لُقّبوا بالزعماء الديمقراطيين الاشتراكيين الذين اكتسحوا الانتخابات في أواخر التسعينيات وأوائل الألفين في بوليفيا والأرجنتين والبرازيل وباراغواي وفنزويلا، شرع في سلسلة من السياسات الهادفة إلى مواجهة الإمبريالية الأميركية في المنطقة وعكس تأثيراتها. وأحد هذه الإجراءات، التي تعكس مهنة كورّيا السابقة كاقتصادي، كان الإعلان بأن الإكوادور ستعتبر دَيْنَها الوطني غير شرعي؛ سيُصنّف تقنيًّا بأنّه «ديْن بغيض» وهو ديْن وطني ناجم عن نظامٍ استبدادي، أو عن سياساتٍ تجاريةٍ إمبرياليةٍ استبدادية. وتسديد الديْن البغيض ليس واجب النفاذ. وبهذا الإعلان، حرّر كورّيا شعبه من عقود من الاسترقاق، إلّا أنه أوجد لنفسه عددًا لا يُستهان به من الأعداء في طبقة المموّلين الذين يوجّهون السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

كان للإكوادور، أقلّه في العام 2013، قناعة، تحقّقت بشَقّ النفس، بنظام اللجوء السياسي. وفي ما هو الأكثر شهرة، كانت سفارة الإكوادور في لندن قد أصبحت، في عهد كورّيا، الملاذ الآمن لناشر ويكيليكس جوليان أسانج، وحصنه. ولم يكن لديّ رغبة في العيش في سفارة، ربّما لأنه كان قد سبق لي بالفعل أن عملت في واحدة. ومع ذلك، فإنّ محاميَّ في هونغ كونغ اتّفقا على أنه، بالنظر إلى الظروف، تبدو الإكوادور، على الأرجح، البلاد التي ستدافع عن حقّي في اللجوء السياسي، والأقل احتمالًا لأن تجبن أمام غضب القوة المهيمنة التي حكمت نصف الجزء الذي تقع فيه من الكرة الأرضية. وأيّدهما في ذلك فريقي الارتجالي المتزايد من المحامين والصحافيين والتكنولوجيين والناشطين. وكان أملي في أن أتمكّن من الوصول إلى الإكوادور بالذات.

أمّا وقد قرّرت حكومتي أن تقاضيني وَفْق قانون التجسّس، فإنني أقف مُتّهَمًا بجريمة سياسية، أي بجريمة ضحيّتها الدولة نفسها وليس شخصًا. وبموجب القانون الإنساني الدولي، فإن المتّهمين بذلك معفيّون بشكلٍ عام من عملية تسليم المطلوبين، لأنّ تهمة الجرم السياسي هي على الأغلب محاولة سلطوية لسحق المعارضة المشروعة. ويعني هذا، من الناحية النظرية، أنه يجب، في كلّ مكان، حماية كاشفي الفساد من عملية تسليم المطلوبين. لكنْ يندر، بالطبع في الممارسة، أن تكون هذه هي الحال، وبخاصة عندما تكون الحكومة التي تعتبر نفسها متضرّرة هي حكومة أميركا التي تدّعي رعاية الديمقراطية في الخارج، لكنها تحتفظ سرًّا بأساطيل من الطائرات بالتعاقد مع شركات خاصة مكرّسة لهذا النوع من عمليات تسليم المطلوبين الخارجة على القانون والمعروفة بالترحيل السرّي، أو، بحسب ما يدعوها الآخرون، الاختطاف.

كان الفريق الذي يدعمني قد اتصل بمسؤولين في كلّ مكان، من أيسلندا إلى الهند، يسألهم إذا كانوا سيحترمون حظر تسليم أولئك المتّهمين بجرائم سياسية ويلتزمون عدم التدخّل بسفري المحتمل. وسرعان ما اتّضح أنّ الديمقراطيات الأكثر تقدّمًا كانت تخشى استجلاب غضب الحكومة الأميركية. كانوا مسرورين بالتعبير سرًّا عن تعاطفهم، لكنهم أحجموا عن تقديم ولو ضمانات غير رسمية. كان القاسم المشترك للنصيحة التي رشحت إليّ هو في الهبوط في البلدان التي لا تجيز تسليم المطلوبين، وفي تفادي أي طريق تعبر المجال الجوي لأي دولة لها سجلٌّ من التعاون مع الجيش الأميركي، أو من الإذعان له. واقترح مسؤول، أعتقد من فرنسا، أنّ فرص عبوري الناجح قد ترتفع إلى حدٍّ كبير لو أُصدِر لي جواز مرور Laissez-passer،

وهو وثيقة سفر ذهابًا تعترف بها الأمم المتحدة وتُعطى في العادة لمنح اللاجئين عبورًا سالمًا لدى اجتيازهم الحدود. لكن الحصول على واحدة منها كان أسهل قولًا لا فعلًا.

التحقت سارة هاريسون بالرّكب، وهي صحافية ومحرّرة في ويكيليكس. ففي اللحظة التي انتشر فيها الخبر بأن أميركيًّا كشف القناع على نظام عالمي للمراقبة الجماعية، كانت قد طارت على الفور إلى هونغ كونغ. وهي، من خلال خبرتها مع الموقع الإلكتروني وبخاصة مع مصير أسانج، كانت في موقع يتيح لها أن تقدّم لي أفضل نصيحة في العالم حول اللجوء. ولم يكن هناك ضرر من كونها تملك روابط عائلية في الدوائر القانونية في هونغ كونغ.

عزا الناس طويلًا دوافع أنانية لرغبة أسانج في مساعدتي، لكنّني أعتقد أنه كان يسهم حقيقة في أمرٍ واحدٍ فوق كلّ شيء؛ مساعدتي على الهرب من الاعتقال. وإذا تضمّن قيامه بذلك إثارة الحكومة الأميركية، فهذه علاوة له، مكسب إضافي، وليست الهدف. صحيح أنه أسانج أن يكون مؤثّرًا لنفسه ومغرورًا، مزاجيًّا وحتّى متنمّرًا - حصل بيننا خلاف حادّ بعد شهر على أول مكالمة نصّيّة بيننا، ولم أتواصل بعدها معه - لكنه يتخيّل نفسه بصدق مقاتلًا في معركةٍ تاريخيةٍ من أجل حقّ الناس في المعرفة؛ معركةٍ سيقوم بكل ما يلزم لكسبها. ولهذا السبب أعتبر أنه من الاختزال الشديد تفسير مساعدته على أنها مجرّد حالة من المكيدة أو الترويج الذاتي. وأعتقد أنّ الأكثر أهمية بالنسبة إليه كانت الفرصة في إقامة مثالٍ مضادٍّ لحالة أكثر مصادر المنظّمة شهرة، الجندية الأميركية تشيلسي مانينغ، التي حُكم عليها بالسجن خمسة وثلاثين عامًا في سابقة لم يشهد التاريخ مثلها، وقد شكّل الحكم رادعًا شنيعًا لكاشفي الفساد في كلّ مكان. وبالرغم من أنني لم أكن، ولن أكون، مصدرًا لأسانج، فإن حالتي منحته الفرصة لتصحيح الخطأ. لم يكن يوجد ما يسعه القيام به لإنقاذ مانينغ، لكنه بدا، من خلال سارة، مصمّمًا على فعل ما في وسعه لإنقاذي.

مع ذلك، كنت في البداية متخوّفًا من تدخّل سارة. لكن لورا قالت لي إنها جدّية، وذات كفاءة، والأهم من ذلك، مستقلّة: واحدة من قلّة في ويكيليكس تجرّأت على الاختلاف صراحة مع أسانج. كنت، بالرغم من حذري، في وضعٍ صعب، وكما كتب همنغواي مرّة، فإنّ الوسيلة لتجعل الناس موضعًا للثقة هي في أن تثق بهم.

أبلغتني لورا بوجود سارة في هونغ كونغ قبل يوم من تواصلها معي على قناة مشفّرة، وهو ما حصل بدوره قبل يوم، أو يومين، بالفعل من لقائي بها شخصيًّا. وأرجو أن تسامحوني إذا كنت فضفاضًا في التواريخ هنا: كان كلّ يوم محموم يتداخل مع اليوم التالي. كانت سارة كالإعصار، على ما يبدو، منذ اللحظة التي هبطت فيها في هونغ كونغ. ومع أنها ليست محامية، فقد كانت تمتلك تجربة عميقة عندما يتّصل الأمر بما سأسمّيه الفروق الدقيقة الشخصية أو شبه الرسمية لتفادي التسليم. اجتمعتْ مع محاميَي حقوق الإنسان المحلّيين في هونغ كونغ بحثًا عن آراء مستقلّة، وقد كنت متأثّرًا بكل من إيقاعها واحتراسها. فمعارفها من خلال ويكيليكس والشجاعة الاستثنائية للقنصل الإكوادوري في لندن، فيدل نَرڤايز، أنتجا لي معًا جواز مرور Laissez-passer باسمي. كان القنصل قد أصدر جواز المرور هذا، الذي كان مخصّصًا لإيصالي إلى الإكوادور، على أساس طارئ لأنّنا لم نكن نملك الوقت لتوافق حكومة بلاده رسميًّا عليه. وفي اللحظة التي بات في اليد، استأجرتْ سارة سيارة ڤان تقلّنا إلى المطار.

هكذا التقيتها. كنت أودّ القول إنني بدأتُ تعارفنا بتقديم شكري، لكن أوّل ما قلته بدلًا من ذلك كان: «متى كانت آخر مرّة نمتِ فيها؟». بدت سارة رثّة ومشعّثة بالقدر الذي بدوتُ فيه تمامًا. حدّقَتْ من النافذة، كما لو أنها تحاول تذكّر الإجابة، لكنها اكتفت بعدها بهزّ رأسها: «لا أدري».

كان كلانا قد أخذ يُصاب بنزلة برد، وقد قطّع العطس والسعال حديثنا الحذر. وبحسب روايتها، كان ولاؤها لضميرها هو الذي يحفّزها على مساندتي أكثر من المطالب الأيديولوجية لربّ عملها. ومن المؤكّد أنّ معارضة أسانج الشرسة للسلطة المركزية لم تكن هي التي صاغت آراءها السياسية، بقدر ما صاغتها قناعتها الخاصة بأن كثيرًا جدًّا مما اعتُبر صحافة معاصرة كان يخدم مصالح الحكومة بدلًا من مواجهتها. اندفعنا إلى المطار، وبينما نحن نسجّل دخولنا، ثمّ ننتهي من التدقيق في الجوازات في الرحلة الأولى ممّا كان يُفترض بها أن تكون ثلاث رحلات جوية، بقيتُ أنتظر أن تطلب مني شيئًا، أي شيء، أن

أدلي حتى بتصريح خدمة لأسانج أو للمنظّمة. لكنها لم تطلب، مع أنها شاركتني رأيها بمرح بأنني مجنون لثقتي بأنّ التكتلات الإعلامية ستحرس بنزاهة البوّابة الفاصلة بين الجمهور والحقيقة. وسأبقى معجبًا دائمًا بصدق سارة بسبب تلك الدرجة من الحديث الصريح وكثيرٍ غير ذلك.

كنا مسافرين إلى كيتو في الإكوادور عبر موسكو ثمّ هافانا فكراكاس لسبب بسيط: ذلك كان الطريق الآمن الوحيد المتوافر. لم يكن هناك طيران مباشر من هونغ كونغ إلى كيتو، وكانت كلّ الرحلات الجوية الأخرى تمرّ عبر المجال الجوي للولايات المتحدة. كنت قلقًا بسبب التوقف الطويل في روسيا - حوالى عشرين ساعة قبل أن تنطلق الرحلة إلى هافانا - غير أنّ خوفي الأساسي كان في الواقع من المحطة الثانية من رحلتنا، لأنّ السفر من روسيا إلى كوبا يعني عبور المجال الجوّي لحلف شمال الأطلسي. لم أختبر الطيران فوق بلاد مثل بولندا، التي قامت، طوال عمري، بكل شيء لإرضاء الولايات المتحدة، بما في ذلك استضافة سجون وكالة الاستخبارات المركزية السرّية حيث أخضَع زملائي القدامى في مجتمع الاستخبارات السجناء «للتحقيقات المحسّنة،» وذلك تعبير ملطّف آخر «للتعذيب» في حقبة بوش.

أنزلتُ قبعتي فوق عينيّ لتفادي التعرّف إليّ. وأمسكتْ بذراعي لتقودني عبر البوابة حيث انتظرنا إلى حين الصعود إلى الطائرة. كانت تلك هي لحظتي الأخيرة للتراجع، وقلت لها ذلك.

«لستِ مضطرّة للقيام بهذا».

«القيام بماذا؟».

«حمايتي بهذا الشكل».

تصلّبت سارة. «لنوضح أمرًا واحدًا»، قالت ونحن نصعد إلى الطائرة، «أنا لا أحميك. ولا أحد يستطيع أن يحميك. أنا هنا لأصعّب التدخّل على أيٍّ يكن، ولأتأكّد من حسن سلوك الجميع».

قلت: «أنتِ إذًا شاهدتي».

ابتسمتْ ابتسامةً خفيفةً ماكرة.

«على أحدهم أن يكون آخر شخص يراك حيًّا. ويمكن جدًّا أن أكون أنا».

بالرغم من أنّ النقاط الثلاث، التي كنت أعتقد أنّ من المرجّح جدًّا أن نوقف عندها، باتت الآن وراءنا (تسجيل الدخول، التدقيق في الجوازات، والبوابة)، لم أشعر بالأمان في الطائرة. لم أشأ أن أكون متساهلًا. جلستُ في المقعد قرب النافذة وجلست سارة بقربي، لحجبي عن باقي الركاب عبر صفّ المقاعد. وبعد ما بدا أنه الأبدية، أقفلت أبواب المقصورة، وسُحب المعبر المعلّق، وها نحن، أخيرًا، نتحرّك. جمدتُ في مكاني بحدّة، وكنت متوتّرًا. جهدت، وأنا أضغط حافة قبعتي على الزجاج، لالتقاط صوت صفارات الإنذار أو وميض الأضواء الزرقاء. شعرتُ مرّة أخرى بأنني ألعب لعبة الانتظار من جديد؛ انتظارٍ يرفض أن ينتهي. إلى أن تحرّكت الطائرة من جديد وأخذت دورها، وأدركتُ أننا في أواخر صفّ الانتظار للإقلاع.

ارتفعتْ معنوياتي مع الإطارات، لكن كان يصعب عليّ التصديق بأنني خارج النيران. وما إنْ أصبحنا في الجو، حتى أرخيت قبضتي على فخذي وشعرت بالرغبة في إخراج مكعب روبيك من حقيبتي. لكنني عرفت أنه ليس بإمكاني ذلك، لأنه سيلفت الأنظار إلي أكثر من أي شيء آخر. وبدلًا من ذلك استرخيت، وعاودت إنزال قبعتي، وأبقيت عينيّ نصف مفتوحتين على الخريطة على الشاشة الموضوعة على ظهر المقعد الذي أمامي، ومتتبّعًا الطريق المنقّط عبر الصين، ومنغوليا، وروسيا، وهي دول لا يمكن أن تسدي أي معروف لوزارة الخارجية الأميركية. إلّا أنه ما كان يمكن توقّع ما ستفعله الحكومة الروسية ما إن نهبط، بما هو أكثر من سحبنا إلى التفتيش ليتمكّنوا من البحث في حواسيبي المحمولة الخاوية وحقيبتي الفارغة. وما أملت في أنه قد يعفينا من مزيد من المعاملة المتطفّلة هو أنّ العالم كان يراقب وكان محاميّ ومحامو ويكيليس يعرفون خطّ رحلتنا.

عندما دخلنا المجال الجوي الصيني أدركت أنني لن أتمكّن من الحصول على أي راحة قبل أن أسأل سارة السؤال التالي

بوضوح: «لماذا تساعدينني؟».

عدّلت صوتها كما لو أنها تحاول أن تخفّف من انفعالاتها، وأخبرتني أنها تريدني أن أحظى بنتيجة أفضل. ولم تقل نتيجة أفضل من ماذا أو ممّن، فاعتبرت هذه الإجابة علامةً على تحفّظها واحترامها.

واطمأننت، أقلّه بما يكفي للحصول أخيرًا على قسطٍ من النوم.

هبطنا في شيريميتييڤو Sheremetyevo في 23 حزيران/يونيو في ما افترضنا أنه سيكون محطة توقّف من عشرين ساعة. وها أنها قد جرّت الآن لما يفوق السنوات الست. فالمنفى محطة توقّف لا تنتهي.

تتلقّى في مجتمع الاستخبارات، وفي وكالة الاستخبارات المركزية بنوع خاص، تدريبًا طويلًا حول كيفية تفادي التعرّض للمشكلات عند الجمارك. عليك أن تفكّر ماذا ترتدي، وكيف تتصرّف. عليك أن تفكّر في الأشياء التي في حقيبتك والأشياء التي في جيوبك وما يمكن أن تخبره عنك. هدفك أن تكون الشخص الأكثر إثارة للضجر في الطابور، بوجه يمكن نسيانه بسهولة تامّة. لكن لا شيء من ذلك كلّه يهم عندما يحتلّ اسمك على جواز السفر كلّ نشرات الأخبار.

ناولتُ دفتري الصغير الأزرق للشخص الضخم في كشك التدقيق في جوازات السفر، الذي مسحه وفتّش في صفحاته. وقفتْ سارة بشجاعة ورائي. كنت قد تأكّدتُ من ملاحظة الوقت الذي يستغرقه الأشخاص أمامنا في الطابور للخروج من الكشك، وكان دورنا يأخذ وقتًا طويلًا جدًّا. ثم رفع الشخص سماعة هاتفه، وتمتم بعض الكلمات بالروسية، وبشكلٍ شبه فوري - وبأسرع بكثيرٍ من اللازم - اقترب ضابطا أمن بالبِزّة الرسمية. لا بدّ من أنهما كانا في الانتظار. أخذ الضابط الذي في المقدمة الدفتر الأزرق الصغير من الشخص الموجود في الكشك وانحنى قريبًا منّي. «هناك مشكلة في جواز السفر. أرجو أن تأتي معي».

خَطَت سارة على الفور إلى جانبي وأفلتت فورة من الكلام بالإنكليزية: «أنا مستشارته القانونية. أينما يذهبْ أذهبْ. أنا آتية. بحسب الـ ...».

قبل أن يتسنّى لها الاستشهاد بمواثيق جنيڤ ذات الصلة وملحقاتها، رفع الضابط يده وألقى نظرة على الطابور.

«حسنًا، بالتأكيد، حسنًا. بإمكانك المجيء».

لا أعرف إذا كان الضابط قد فهم حتى ما قالته. كان واضحًا أنه لا يريد إحداث جلبة.

سار بنا الضابطان بسرعةٍ صوب ما افترضتُ أنه سيكون غرفة خاصة لتفتيش ثانٍ، ليتبيّن لي بعد ذلك أنها واحدة من صالات رجال الأعمال في شيريميتييڤو، أشبه بمنطقة درجة الأعمال أو الدرجة الأولى، مع عدد قليل وحسب من الركاب المتنعّمين في مقاعدهم الوثيرة. وتم توجيهنا أنا وسارة فجاوزناهم عبر ردهة إلى غرفة اجتماعاتٍ تضم رجالًا موحّدي الزي الرمادي يجلسون حول إحدى الطاولات. كانوا حوالى ستة رجال بقَصّة شعرٍ عسكرية. جلس شخص منهم على حدة حاملًا قلمًا. كان مدوّن الملاحظات؛ نوعًا من السكرتير، على ما اعتقدت. وكان أمامه ملف يحتوي على مجموعة من الأوراق. وكانت على غلاف الملف شارة من لون واحد لم أكن في حاجة إلى معرفة الروسية لأفهمها: كانت سيفًا ودرعًا، رمز جهاز الاستخبارات الروسية الأول «جهاز الأمن الفدرالي». وجهاز الأمن الفدرالي، على غرار مكتب التحقيقات الفدرالي في الولايات المتحدة، لم يوجَد للتجسّس والتحقيق فحسب، بل للتوقيف أيضًا.

وجلس إلى وسط الطاولة رجل أكبر سنًّا في بِزّة أكثر أناقة من الآخرين، وكان بياض شعره يلمع كهالة من السلطة. أشار لسارة ولي بالجلوس قبالته، بإيماءة آمرة من يده وابتسامة تشهد على كونه ضابط حالة محنّكًا، أو مهما يكن التعبير المستخدم للمرادف الروسي لضابط الحالة. وتمتلئ أجهزة الاستخبارات في كلّ أنحاء العالم بمثل هذه الشخصيات؛ ممثّلين متخصّصين سيجرّبون مختلف الانفعالات إلى أن يحصلوا على الإجابة التي يريدونها.

تنحنح ووجّه لي، بإنكليزية جيّدة، ما تدعوه وكالة الاستخبارات المركزية «رمية باردة»، وهي في الأساس عرض من جهاز استخبارات أجنبية يمكن إيجازه بالتالي: «تعالَ، واعملْ لحسابنا». ويلوّح الأجانب، لقاء التعاون، بخدمات يمكن أن تكون أيّ

شيء من رزم الأموال النقدية، إلى بطاقة خروج حرّ من السجن مهما تكن الجريمة، من الاحتيال إلى القتل. والهدف الضمني هو، بالتأكيد، أنّ الأجانب يتوقّعون في المقابل شيئًا متساويًا في القيمة أو أكثر. لكن هذه الصفقة الواضحة وغير الملتبسة لا تبدأ بتلك الطريقة. وإذا أمعنّا التفكير في الأمر، فإنّه من الغريب تسميتها «رمية باردة»، لأنّ الشخص الذي يقوم بها يبدأ بكلام دافئ، ترافقه ابتسامات، وعبث، وكلام متعاطف.

عرفتُ أنه كان عليّ أن أقاطعه. ولو أنك لم تقاطع ضابط الاستخبارات الأجنبية على الفور، فلن يهمّ إذا كنت في النهاية قد رفضت عرضه، لأن بإمكانك تدمير سمعتك بمجرّد تسريب تسجيل عنك وأنت تفكّر فيه. وهكذا، بينما كان الرجل يعتذر على إزعاجنا، أخذت أتخيّل الأجهزة المخفية التي تسجّل كلامنا، وحاولت انتقاء كلماتي بحذر.

قلت: «اسمعْ، أدركُ من أنت، وما هو عليه الأمر. أرجوك أن تدعني أكون واضحًا. أنا لن أتعاون مع أي جهاز استخبارات. لا أقصد التقليل من احترامك، لكن هذا لن يكون ذلك النوع من الاجتماعات. إذا أردت تفتيش حقيبتي، فهي هنا تمامًا» وأشرت إليها تحت كرسيّي. «لكنني أصدقك القول إنه لا يوجد بداخلها ما يمكن أن يساعدك».

بينما كنت أتكلّم، تغيّر وجه الرجل. شرع في التصرّف كالمجروح: «لا، لن نفعل ذلك أبدًا. صدّقني، أرجوك، نريد أن نساعدك».

تنحنحت سارة وتدخّلت في الحديث: «هذا من شدّة لطفك، لكنني آمل في أن تدرك أن جلّ ما نريده هو القيام بالرحلة التي سنربطنا بوجهتنا».

ولبرهة وجيزة تحوّل أسف الرجل الزائف إلى غيظ: «أأنت محاميته؟».

أجابت سارة: «أنا مستشارته القانونية».

سألني الرجل: «أنت لم تأتِ إذًا إلى روسيا لتكون في روسيا؟».

«لا».

«هل أستطيع إذًا أن أسأل: إلى أين تحاول أن تذهب؟ ما هي وجهتك النهائية؟».

قلت: «كيتو، في الإكوادور، عبر كراكاس، عبر هافانا»، مع أنني علمت أنه كان يعرف الجواب بالفعل. من المؤكّد أنه كان يمتلك نسخة عن خط سيرنا، بما أنني سافرت وسارة من هونغ كونغ على متن طائرة «إيروفلوت»، وهي شركة الطيران الروسية الأبرز.

حتى هذا الحدّ، كنّا، هو وأنا، نقرأ من النص الاستخباراتي نفسه، لكن المحادثة كانت الآن قد انحرفت عن مسارها. «ألم تسمع بالخبر؟». وقف، ونظر إليّ نظرة من ينبئك بموت أحد أفراد عائلتك: «أخشى أنني أبلغك بأن جواز سفرك غير صالح».

كنت على درجة كبيرة من المفاجأة بحيث تلعثمت: «عفوًا، لكن أنا... أنا لا أصدّق ذلك».

انحنى الرجل من فوق الطاولة وقال: «لا، هذا صحيح. صدّقني. هذا قرار وزير خارجيتك، جون كيري. ألغت حكومتك جواز سفرك، وأُعطيت التعليمات لشركات الخطوط الجوية بعدم السماح لك بالسفر».

كنت واثقًا من أنّ تلك خدعة، لكنني لم أكن واثقًا من الغاية منها. قلت: «امنحنا دقيقة». لكن قبل أن أتمكّن من السؤال كانت سارة قد انتشلت حاسوبها المحمول من حقيبتها وهي في صدد الاتصال بشبكة الواي فاي في المطار.

«ستتحقّقين، بالطبع»، قال الرجل وهو يستدير صوب زملائه ويحادثهم بكياسة بالروسية، كما لو أنه يمتلك كلّ الوقت في العالم.

كان الخبر مذكورًا في كلّ موقع بحثت فيه سارة. فبعد انتشار خبر مغادرتي هونغ كونغ، أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أنها قد ألغت جواز سفري. كانت قد أبطلت وثيقة سفري بينما كنت ما أزال في الجو.

لم أستطع تصديق أنّ حكومتي قد احتجزتني في روسيا. وقد تكون خطوة وزارة الخارجية مجرّد نتيجة الأسلوب الإجرائي البيروقراطي. عندما تحاول القبض على فارّ، فإن إصدار تنبيه من الإنتربول، وإلغاء جواز السفر هما مجرّد إجراء عملاني

اعتيادي. لكنه جاء في الحساب النهائي بنتائج عكسية، إذ أهدى روسيا انتصارًا دعائيًّا ضخمًا.

هزّت سارة برأسها وقالت: «هذا صحيح».

«ما الذي ستفعله؟»، سأل الرجل وهو يدور من حول الطاولة إلى جانبنا.

وقبل أن أتمكّن من سحب تصريح العبور الآمن الإكوادوري من جيبي، قالت سارة، «آسفة، لكن سيكون عليّ أن أنصح السيّد سنودن بعدم الإجابة عن أيّ أسئلة أخرى».

أشار الرجل إليّ، وقال: «تعالَ».

أومأ إليّ بأن أتبعه إلى الطرف الأقصى لغرفة الاجتماعات، حيث كانت توجد إحدى النوافذ. مضيت، ووقفت بجانبه ونظرت. كان مستوى الشارع يقع على مسافة ثلاثة طوابق أو أربعة تحتنا، وفيه حشد من الإعلاميين لم أشاهد مثله من قبل؛ عدد كبير جدًّا من المراسلين الذين يحملون الكاميرات والميكروفونات.

كان مشهدًا مؤثّرًا، ربّما كان من تصميم جهاز الأمن الفدرالي، وربّما لا، وعلى الأرجح كان نصفًا بنصف. يكاد كلّ شيء في روسيا يكون نصفًا بنصف. لكننا بتنا على الأقل، سارة وأنا، نعرف لماذا جيء بنا إلى غرفة الاجتماعات في هذه الردهة.

عدت إلى الكرسي، لكنني لم أعاود الجلوس.

استدار الرجل عن النافذة ليواجهني وقال: «يمكن أن تكون حياة شخصٍ في مثل وضعك صعبة للغاية من دون أصدقاء يساعدونه». وترك كلماته تستقر.

وفكّرتُ: ها إنه قد حان وقت الطلب المباشر.

قال: «هل توجد، ربّما، معلومات ما، شيء صغير يمكنك أن تشاركنا به؟».

قلت: «سنكون بخيرٍ لوحدنا». ووقفت سارة بجانبي.

تنهّد الرجل، واستدار ليتمتم بالروسية، فنهض رفاقه وانسحبوا الواحد تلو الآخر. قال لي: «آمل ألّا تندم على قرارك». ثم قام بانحناءة طفيفة وخرج في الوقت تمامًا الذي دخل فيه اثنان من مسؤولي إدارة المطار.

طلبتُ السماح لنا بالمضي إلى البوابة لركوب الطائرة إلى هافانا، لكنهما تجاهلاني. ودسست في النهاية يدي في جيبي ولوّحت لهما بتصريح العبور الآمن الإكوادوري، لكنهما تجاهلا ذلك أيضًا.

وفي المجمل، كنّا قد علقنا في المطار لأربعين نهارًا وأربعين ليلة كتابية[2*]. وكنت في سياق تلك الأيام قد تقدّمت بطلبات لجوء سياسيٍّ إلى ما مجموعه سبع وعشرين دولة. ولم تكن أي دولة منها على استعداد للوقوف في وجه الضغط الأميركي، وقد رفضت بعض الدول ذلك مباشرة، فيما أعلنت أخرى أنها لن تتمكّن حتى من النظر في طلبي قبل أن أبلغ أراضيها، والخوف هو أن ذلك كان مستحيلًا. وفي النهاية، كان «برغر كينغ» هو «رأس الدولة» الوحيد المتعاطف مع قضيتي، ولم يرفض أن يقدّم لي وجبة «الوابّر» Whopper (من دون طماطم وبصل).

سرعان ما بات وجودي في المطار مشهدًا عالميًّا. وفي مآل الأمر، وجد الروس أنّ ذلك يشكّل مصدرًا للإزعاج. وفي الأول من تموز/يوليو، غادر رئيس بوليفيا، إيڤو مورالس، مطارًا آخر في موسكو، هو مطار ڤنوكوڤو Vnukovo، على متن طائرته الرئاسية البوليفية بعد مشاركته في المنتدى السنوي للدول المصدّرة للغاز. وقامت الحكومة الأميركية، التي شكّت بوجودي على متن الطائرة بسبب ما أعربه الرئيس من تضامن، بالضغط على إيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال لمنع الطائرة من عبور مجالاتها الجوية، ونجحت في تحويلها إلى فيينا، في النمسا. وهناك جرى إيقافها وتفتيشها، ولم يُسمح لها بمواصلة رحلتها إلّا بعدما لم يُعثر فيها على أي آثار لي. وكان هذا انتهاكًا مروّعًا للسيادة استدعى استنكارًا من الأمم المتحدة. وكانت الحادثة إهانة لروسيا التي لم تتمكّن من أن تضمن لرئيس دولة زائر مرورًا آمنًا إلى بلاده. وأثبت ذلك لروسيا ولي أنّ أيّ طائرة، تشتبه أميركا في أنني هارب على متنها، تواجه الخطر نفسه بأن يتم تحويل مسارها واحتجازها.

لا بدّ من أن الحكومة الروسية كانت قد قرّرت أنها ستكون أفضل حالًا من دوني ومن دون الحشد الإعلامي الذي يسدّ

المطار الرئيسي في البلاد. ومنحتني في الأول من آب/أغسطس لجوءًا مؤقّتًا. وسُمح لسارة ولي بمغادرة شيريميتييڤو، لكن وحدها سارة كانت متوجهة إلى الديار. وكان الوقت الذي أمضيناه معًا قد ربطنا بصداقة أبديّة. وسأكون شاكرًا على الدوام للأسابيع التي أمضتها بجانبي، ولنزاهتها وثباتها.

2* في إشارة إلى رواية الطوفان كما جاءت في الكتاب المقدّس (المترجم).

28

من يوميات ليندسي ميلز

بأبعد ما كنت عن المنزل، كانت ليندسي تستهلك أفكاري. كنت حذرًا من إخبار قصتها؛ قصة ما حلّ بها بعد مغادرتي: استجوابات مكتب التحقيقات الفدرالي، المراقبة، اهتمام الصحافة، المضايقة عبر الإنترنت، الارتباك والألم، الغضب والحزن. وأدركت في النهاية أن ليندسي، وحدها لا غيرها، هي من يجب أن يروي قصّة تلك الفترة. لا أحد غيرها عاش التجربة، والأكثر من ذلك، لا أحد غيرها يملك ذلك الحق. ومن حسن الحظ أن ليندسي احتفظت بيوميّاتها منذ مراهقتها، واستخدمتها لتسجيل حياتها ولوضع مسوّدات فنّها. كانت قد تفضَّلت بالموافقة على تركي أورد هنا بعضًا من صفحاتها. بدّلتُ، في الأبواب التي تلي، كلّ الأسماء (ما عدا تلك التي تعود للعائلة)، وصحّحتُ بعض الأخطاء المطبعية، وقمت ببعض الصياغة. وفي ما عدا ذلك، كان الأمر على هذا الشكل منذ اللحظة التي غادرتُ فيها هاواي.

22/5/2013

توقّفتُ في K-Mart لجلب عقد من الزهور Lei في محاولة مني للترحيب بويندي بروح الـ «ألوها» Aloha، الأصلية، لكنني مستاءة. كان إد يخطّط منذ أسابيع لزيارة أمّه، فهو الذي دعاها. كنت آمل في أن يكون موجودًا عندما أفقت هذا الصباح. وفي طريق العودة بالسيارة من المطار إلى وايباهو Waipahu كانت ويندي قلقة. فهي ليست متعوّدة اضطراره إلى الرحيل على عجل. حاولتُ أن أقول لها إنّ هذا اعتيادي. لكنه كان اعتياديًّا عندما عشنا في ما وراء البحار، وليس في هاواي، وليس بإمكاني أن أتذكّر أي وقت آخر كان إد فيه بعيدًا من دون أن يتّصل. ذهبنا لتناول عشاءٍ لذيذٍ لإلهاء أنفسنا وقالت ويندي إنّها اعتقدت أنّ إد كان في إجازة مَرَضية. لم يكن من المنطقي بالنسبة إليها أن يُستدعى للعمل وهو في إجازة مَرَضية. وفي اللحظة التي عدنا فيها إلى المنزل أَوَت ويندي إلى السرير. تحقّقتُ من هاتفي ووجدت ثلاث مكالمات فائتة من رقم مجهول، ومكالمة فائتة من رقم أجنبي طويل، ولم أجد بريدًا صوتيًّا. بحثت عن الرقم الأجنبي الطويل على جوجل. لا بد من أن إد موجود في هونغ كونغ.

24/5/2013

كانت ويندي طوال النهار في المنزل وحدها، والأفكار تدور في ذهنها. شعرتُ بالأسف عليها، ولم أستطع أن أواسي نفسي إلّا بالتفكير في كيف كان إد سيتعامل مع اضطراره إلى الترفيه عن والدتي بنفسه. واصلت ويندي، على العشاء، سؤالي عن صحة إد، وهو أمر أعتقد أنّه يمكن تفهّمه بالنظر إلى تاريخها الخاص مع الصرع. قالت إنها خائفة من أن يُصاب بنوبةٍ أخرى، وشرعتْ عندها في البكاء، فشاركتها البكاء، وأدركت للتوّ أنّني قلقة أنا الأخرى. وبدلًا من فكرة الصرع، أخذت أتساءل: ماذا لو كان في الخارج يقيم علاقة غرامية؟ من هي؟ حاولي فقط اجتياز هذه الزيارة، والاستمتاع بوقتك. استقلّي العبّارة إلى الجزيرة الكبرى. إلى كيلويا Kilauea، البركان، كما هو مقرّر، وأعيدي تقييم الأمور، فور مغادرة ويندي.

3/6/2013

أخذتُ ويندي إلى المطار لتعود إلى ميريلاند. لم تكن تريد المغادرة لولا عملها. رافقتها إلى أبعد ما يمكن وعانقتها، ولم أكن أريد للعناق أن ينتهي. ثم وقفتْ في الطابور للتدقيق الأمني. عدت إلى المنزل لأجد أن حالته على سكايب قد تغيّرت إلى: «آسف لكن هذا ما كان يجب فعله». لا أعرف متى بدّلها. يمكن أن يكون ذلك اليوم، ويمكن أن يكون الشهر الماضي. كنت أتحقّق من سكايب وصَدَفَ أنْ لاحظتها، وأنا على ما يكفي من الجنون لأعتقد أنه يبعث لي برسالة.

7/6/2013

استيقظتُ على اتصال من العميلة الخاصة في وكالة الأمن القومي، ميغان سميث، تطلب مني معاودة الاتصال بها في شأن إد. كنت ما أزال أشعر بالمرض والحمّى، اضطررت إلى الخروج من سيارتي عند متجر قطع غيار السيارات فأعادني تود إلى المنزل بسيارته الدوكاتي Ducati. وعندما دخلنا الشارع شاهدتُ سيارة حكومية بيضاء في ممرّنا وعملاء حكوميين يتحدّثون إلى جيراننا. لم أكن قد التقيت الجيران. ولا أدري لماذا لكن حدسي الأول كان في الطلب من تود الاستمرار في القيادة. أحنيت رأسي مدّعية البحث عن شيء في حقيبة يدي. مضينا إلى ستاربكس، حيث أشار تود إلى إحدى الصحف؛ إلى شيء عن وكالة الأمن القومي. حاولت قراءة العناوين لكن ارتيابي الجامح أخذني بعيدًا. ألهذا السبب كانت سيارة الدفع الرباعي البيضاء في ممرّي؟ أهي السيارة نفسها الموجودة في مرأب السيارات خارج هذا الستاربكس؟ هل يجب أن أكتب هذه الأمور؟

مضيت عائدة إلى المنزل وكانت سيارة الدفع الرباعي قد ذهبت. تناولتُ بعض الأدوية وأدركت أنني لم أكن قد أكلت. وفي منتصف وجبتي ظهرت الشرطة عند نافذة المطبخ. استطعت سماعهم عبر النافذة، يتصلون باللاسلكي ليقولوا إنّ أحدهم موجود في المنزل، وكانوا يقصدونني. فتحت باب المدخل لعميلين وضابط في قسم شرطة هاواي؛ كانوا مرعبين. فتّش ضابط قسم الشرطة المنزل، وسألتني العميلة سميث عن إد، الذي كان يُفترض به العودة إلى العمل في 31 أيار/مايو. قال ضابط الشرطة إنه لأمر يثير الشكوك أن يبلّغ مكان العمل عن فقدان أحدهم قبل أن تفعل زوجة الشخص أو صديقته الحميمة. كان ينظر إليّ كما لو أنني قتلت إد، وكان يبحث في أرجاء المنزل عن جثته. سألتني العميلة سميث إذا كان في وسعها رؤية كلّ الحواسيب في المنزل، وأغضبني ذلك. قلت لها إنّ عليها الحصول على مذكّرة. غادروا المنزل لكنهم عسكروا عند الزاوية.

سان دييغو، 8/6/2013

كنت خائفة من ألّا تسمح لي إدارة أمن النقل بمغادرة الجزيرة. وكانت أجهزة التلفاز في المطار تطفح كلها بالأخبار عن وكالة الأمن القومي. ما إن صرت على متن الطائرة حتى بعثت برسالة إلكترونية للعميلة سميث وللمحقّق في اختفاء الأشخاص في قسم شرطة هاواي بأن جدتي ستخضع لعملية قلب مفتوح، الأمر الذي يتطلّب مني أن أكون خارج الجزيرة لبضعة أسابيع. ولم تكن العملية الجراحية مقرّرة إلّا في نهاية الشهر، وهي ستحصل في فلوريدا وليس في سان دييغو. لكن هذا كان العذر الوحيد الذي أمكنني التفكير فيه للخروج إلى الجزء القاري من البلاد. وكان ذلك عذرًا أفضل من القول إنني أريد أن أكون مع صديقتي المفضّلة ساندرا، التي يصادف عيد ميلادها أيضًا. عندما ارتفعت الإطارات عن الأرض دخلت في غيبوبة مؤقّتة من الارتياح. وشعرت، لدى هبوطي، بحمّى شديدة. أقلّتني ساندرا، ولم أكن قد أخبرتها شيئًا لأنّ جنون ارتيابي كان قد بلغ مستويات قياسية، لكنها شعرت بوجود خطبٍ ما، وبأنني لا أزورها لمناسبة عيد ميلادها فحسب. سألتني إذا كنا، إد وأنا، قد انفصلنا، فأجبتها: ربّما.

9/6/2013

تلقّيت اتصالًا هاتفيًّا من تيفاني، سألتني عن أحوالي وقالت إنها قلقة عليّ. لم أفهم. سكتُّ. ثمّ سألتني إذا كنت قد شاهدت الأخبار. وأخبرتني أن إد سجّل فيديو وهو موجود على الصفحة الرئيسية لموقع هافينتون بوست على الإنترنت. ربطت ساندرا حاسوبها المحمول بالشاشة المسطّحة. انتظرتُ بهدوء أن يتم تحميل فيديو الاثنتي عشرة دقيقة على يوتيوب. وها هو هناك. حقيقي وحيّ. كنتُ مصدومة. بدا هزيلًا، لكنّه كان على طبيعته القديمة. إد القديم، الواثق والقوي. كما كان قبل هذه السنة الأخيرة القاسية. هذا كان الرجل الذي أحببت، وليس الشبح البارد المتباعد الذي كنت أعيش معه في الآونة الأخيرة. عانقتني ساندرا ولم أعرف ما أقول. وقفنا صامتتين. خرجنا بالسيارة إلى حفلة شواء أُقيمت لساندرا لمناسبة عيد ميلادها، في منزل نسيبتها على تلك التلّة الجميلة جنوب المدينة، عند الحدود المكسيكية بالذات. مكان رائع، بالكاد تمكّنتُ من رؤية أي شيء منه. كنت أنغلق. لا أعرف كيف أبدأ حتّى بتحليل الوضع. وصلنا إلى وجوهٍ مألوفة لم يكن لديها أي فكرة عمّا يدور في داخلي. ما الذي فعلتَه يا إد؟ كيف ستخرج من هذا؟ كنت بالكاد حاضرة في كلّ دردشات الحفلة. كان هاتفي

يتفجّر بالاتصالات والنصوص. أبي، أمي، ويندي. قدتُ، في العودة من حفلة الشواء، سيارة نسيبة ساندرا الـ «دورانغو» التي تحتاجها ساندرا هذا الأسبوع للانتقال. وبينما نقود، لحقت بنا سيارة دفعٍ رباعيٍّ حكومية سوداء، واستوقفت سيارة تابعة للشرطة السيارة التي تقودها ساندرا وهي السيارة التي كنت قد جئتُ فيها. تابعتُ قيادة الدورانغو، آملةً أن أعرف إلى أين كنت أتوجّه لأنّ بطارية هاتفي كانت قد فرغت جراء كلّ ما تلقّيته من اتصالات.

10/6/2013

عرفت أنه كان لآيلين (والدة ساندرا) أهميتها في السياسات المحلّية، لكنني لم أكن أعرف أنها كانت أيضًا شقيّة حقيقية. كانت تهتم بكل شيء. وبينما كنا ننتظر أن يوصينا معارفها بمحامٍ، تلقّيتُ اتصالًا من مكتب التحقيقات الفدرالي، من عميل يُدعى تشاك لاندوڤسكي، سألني ماذا كنت أفعله في سان دييغو. طلبت آيلين مني أن أقفل الخط. عاود العميل الاتصال وأجبت، بالرغم من أن آيلين طلبت مني ألّا أفعل. قال العميل تشاك إنه لم يشأ المجيء إلى المنزل من دون إخطار، وهو يتصل «من باب اللياقة» لا غير، ليبلغنا أنّ العملاء قادمون. ودفع هذا بآلين إلى التحرّك بالسرعة القصوى. كانت حازمة للغاية، وهذا مدهش. حملتني على التخلّي عن هاتفي في المنزل وصعدنا في سيارتها وجلنا في المكان للتفكير. تلقّت آيلين رسالة نصية من صديق لها يوصي بمحامٍ، شخصٍ اسمه جيري فاربر، وناولتني هاتفها وجعلتني أتصل به. رفعت سكرتيرته السمّاعة وقلت لها إن اسمي ليندسي ميلز وإنني صديقة إدوارد سنودن الحميمة وأحتاج إلى من يمثّلني. قالت السكرتيرة: «أوه، دعيني أوصلك على الفور». كان طريفًا أن أسمع من نبرة صوتها أنها تعرّفت إليّ.

رفع جيري سمّاعة الهاتف وسألني كيف يستطيع المساعدة. أخبرته عن اتصالات مكتب التحقيقات الفدرالي وسألني عن اسم العميل ليتمكّن من التحدّث إلى الشرطة الفدرالية. واقترحت آيلين، ونحن ننتظر أن يعاود جيري الاتصال بنا، أن نستحصل على جهازي هاتف من النوع الذي يُستخدم لمرّة واحدة، أحدهما للاستخدام مع العائلة والأصدقاء، والآخر للاستخدام مع جيري. وسألتني آيلين، بعد شراء الهاتفين، عن البنك الذي أحتفظ فيه بأموالي. توجّهنا بالسيارة إلى أقرب فرع وجعلتني أسحب كلّ مالي على الفور، تحسّبًا لقيام الشرطة الفدرالية بتجميد حساباتي. مضيت وسحبت كلّ ما ادّخرته في حياتي، وقسمته بين شيك مصرفي وأموال نقدية. كانت آيلين قد أصرّت على أن أقسم مالي بهذا الشكل، واتّبعت تعليماتها. سألني مدير المصرف لماذا أريد كلّ هذه الأموال النقدية، فقلت: «الحياة». أردت في الحقيقة أن أقول: «أغلق فمك اللعين»، لكنّني فكّرت في أنه سينسى الأمر إذا تصرّفت بتهذيب. كنت قلقة من أنّ الناس سيتعرّفون إليّ ما دامت الأخبار تُظهر صورتي إلى جانب صورة إد. سألتُ آيلين، لدى خروجنا من البنك، كيف أنها صارت خبيرة إلى هذا الحدّ في ما يجب فعله عند مواجهة مشكلة، فقالت لي، بهدوء: «عليك، كإمرأة، أن تعرفي هذه الأمور، عندما تكونين في طور الطلاق». اشترينا بعض الطعام الياباني الجاهز وعدنا به إلى منزل آيلين وأكلناه على أرضية ردهة الطابق العلوي. أوصلت آيلين وساندرا مجفّفي شعريهما بالكهرباء وتركتاهما ينفخان الهواء لافتعال ضجيج بينما كنّا نتحادث همسًا تحسُّبًا أن يكونوا يتنصّتون علينا.

اتصل المحامي جيري وقال إنّ علينا أن نلتقي اليوم مع مكتب التحقيقات الفدرالي. قادت بنا آيلين إلى مكتبه، ولاحظت وهي على الطريق أنّ هناك من يتعقّبنا وكان لا معنى لذلك. كنا في طريقنا إلى اجتماع للتحدّث مع الشرطة الفدرالية، لكنّ الشرطة الفدرالية كانت أيضًا وراءنا، في سيارتين رباعيَّتي الدفع هوندا أكورد من دون لوحات. راودت آيلين فكرة ألّا يكونوا من مكتل التحقيقات الفدرالي. ظنّت أنهم كانوا من وكالة أخرى، أو حتّى تابعين لحكومة أجنبية يحاولون خطفي. شرعتْ في القيادة بسرعةٍ وتهوّرٍ في محاولةٍ لتضليلهم، لكنّ كلّ ضوء إشارة كان يتحوّل إلى الأحمر لدى اقترابنا منه. قلت لها إنها تتصرّف بجنون وعليها أن تتمهّل. كان هناك عميل بالثياب المدنية عند باب مبنى جيري، وكان واضحًا أنه عميل أمني. دخلنا المصعد وكان ثلاثة رجال في الانتظار: اثنان منهم من العملاء، والآخر جيري. كان الرجل الوحيد الذي صافحني. وأبلغ جيري آيلين أنها لا تستطيع المجيء معنا إلى قاعة الاجتماعات، وأنه سيتصل بها عندما ننتهي. أصرّت آيلين على الانتظار، وجلستْ في البهو وعلى وجهها تعبير يفيد بأنها على استعداد للانتظار مليون سنة. وفي الطريق إلى غرفة الاجتماعات أخذني جيري جانبًا وقال إنه كان قد فاوض على «حصانة محدودة» وهو ما قلت إنه لا معنى له، ولم يخالفني الرأي. طلب مني ألّا

أكذب أبدًا، وعليّ عندما لا أعرف ما أقول أن أقول: «لا أعرف» وأدعه يتكلّم. كانت ابتسامة عريضة تعلو وجه العميل مايك، وكانت ألطف قليلًا مما ينبغي، بينما ظلّ العميل ليلاند ينظر إليّ كما لو أنني موضع اختبار ويدرس ردود فعلي. كلاهما كانا يصيبانني بالذعر. شرعا في أسئلة عني كانت أساسية للغاية، وبدا كما لو أنهما يحاولان أن يظهرا لي أنهما يعرفان بالفعل كلّ شيء عني، وهما يعرفان بالتأكيد. جعلاني، على مرّتين، أتحدّث عن الشهرين الماضيين، ثم، عندما كنت قد انتهيت من «الفترة الزمنية» طلب العميل مايك أن أعاود من البداية. فقلت: «بداية ماذا؟». قال: «أخبريني كيف التقيتما».

11/6/2013

خرجتُ من الاستنطاق منهكة، في وقتٍ متأخرٍ من الليل، وما يزال أمامي أيام من الاستنطاق، رفضوا أن يقولوا لي عددها بالضبط. قادت آيلين السيارة بنا للقاء ساندرا على العشاء في أحد المطاعم، ولاحظنا، مع مغادرتنا وسط المدينة، أننا ما نزال عرضةً للتعقّب من الرجال أنفسهم. حاولت آيلين تضليلهم بالإسراع والقيام باستدارات غير قانونية، ورجوتها أن تتوقّف. فكّرتُ بأن القيادة على هذا النحو ستجعلني أبدو على أسوأ وجه؛ تجعلني أبدو مشبوهة. لكن آيلين كانت أمًّا عنيدة مبالِغة في الحماية. وفي مرأب المطعم، ضربت آيلين بقبضتها على نوافذ سيارات المراقبة وصاحت بأنني كنت متعاونة، ولا يوجد بالتالي سبب للاستمرار في ملاحقتنا. كان الأمر مربكًا قليلًا، كما تنحاز والدتك إليك في المدرسة وتدافع عنك، لكنني كنت في الغالب منذهلة وحسب. يا للجرأة بالضرب على سيارة فيها عملاء فدراليون وتوبيخهم. كانت ساندرا تجلس إلى طاولة في الخلفية وطلبنا الطعام وتحدّثنا عن «تسليط الأضواء الإعلامية»، فقد كنت في كلّ نشرات الأخبار.

وفي منتصف العشاء، اقترب رجلان من طاولتنا، شخص طويل القامة يعتمر قبعة كرة القاعدة، ويضع مقوّمًا للأسنان، وزميله يرتدي ثيابًا كما لو أنه ذاهب إلى أحد النوادي الليلية. عرّف الشخص الطويل القامة عن نفسه بأنه العميل تشاك، العميل الذي اتّصل بي سابقًا. طلب أن يتحدّث معي عن سلوكيات القيادة مع انتهائنا من العشاء. قرّرنا، في اللحظة التي قال فيها ذلك، أننا انتهينا، وكان العميلان في الخارج أمام المطعم. أظهر العميل تشاك شارته وأبلغني أن هدفه الأساسي هو حمايتي، وقال إنه قد يكون هناك تهديدات لحياتي. ربّت على سترته وقال إنه في حال وجود أي خطر فسيتولّى أمره، لأنّه كان من ضمن الفريق المسلّح. كان ذلك كلّه محاولة لإظهار الرجولة، أو محاولة لحملي على الثقة به، من خلال وضعي في موقف ضعف. وتابع القول إنّ مكتب التحقيقات الفدرالي سيستمر، في المستقبل المنظور، في مراقبتي وملاحقتي 24 ساعة على 24، وإنه لن يجري التسامح مع قيادة آيلين المتهوّرة. وقال إنه لا يُفترض بالعملاء أن يتحدّثوا مع الموكّلين بهم، لكنه شعر، بالنظر إلى الظروف، إنّ عليه أخذ الفريق في هذا الاتجاه من أجل سلامة الجميع. سلّمني بطاقة عمل تحمل معلومات الاتصال به وقال إنه سيركن السيارة طوال الليل خارج منزل آيلين تمامًا، وإنّ عليّ الاتصال به إذا احتجت إليه، أو احتجت إلى أيّ شيء، ولأيّ سبب. أبلغني أنني حرّة في التوجّه إلى أي مكان (وفكّرت: أنت محقٌّ تمامًا)، لكن عليّ، كلّما خطّطتُ للذهاب إلى أي مكان، أن أبعث له برسالة نصّية. قال: «الاتصالات المفتوحة ستجعل كلّ شيء أكثر سهولة»، وأضاف: «إذا أبلغتِنا مسبقًا، ستكونين أكثر سلامةً بكثير، أعدك بذلك».

16/6/2013-18/6/2013

لم أكتب منذ أيام. كنت على درجة كبيرة من الغضب بحيث كان عليّ أن آخذ نفسًا عميقًا وأعرف بالضبط ما الذي كنت غاضبة منه، لأنّ كلّ الأشياء كانت تتداخل، بعضها مع بعض. يا للعملاء الفدراليين اللعينين! لقد أنهكتني التحقيقات التي يتعاملون معي فيها وكأنّني مذنبة، ويتبعونني إلى كلّ مكان، والأسوأ من ذلك أنهم كسروا روتيني. كنت في العادة أهرع إلى الأحراج وأمارس الرماية أو أكتب، لكن بات لديّ الآن جمهور من المراقبين أينما أذهبْ. بدا كما لو أنهم، بسلبي طاقتي ووقتي ورغبتي في الكتابة، قد سلبوا آخر جزء صغير ممّا تبقّى لي من خصوصية. أحتاج إلى أن أتذكّر كلّ ما حصل. جعلوني في البداية أجلب حاسوبي المحمول ونسخوا القرص الصلب. وربّما وضعوا فيه أيضًا مجموعة من برامج التنصّت. ثم طبعوا نسخًا عن كلّ بريدي الإلكتروني ودردشاتي، وكانوا يقرأون عليّ أشياء كتبتها لإد وأشياء كتبها إد لي طالبين أن أشرحها لهم. يعتقد مكتب التحقيقات الفدرالي أنّ كلّ شيء مرمّز. ومن المؤكّد أنّ أيّ رسائل كانت تبدو غريبة في الفراغ. لكن هذه هي

الطريقة التي يتواصل فيها شخصان بات لهما ثمانية أعوام معًا! كانوا يطرحون الأسئلة في محاولة لإنهاكي بحيث عندما نعود إلى الفترة الزمنية ستتغيّر إجاباتي. لم يقبلوا منّي حين كنت أجيب: لا أعرف شيئًا. ومع ذلك واصلنا العودة إلى الفترة الزمنية، لكن الآن مع نصٍّ مُستنسَخٍ موضوعٍ أمامنا عن بريدي الإلكتروني ودردشاتي ورزنامتي على الإنترنت.

كنت أتوقّع أن يفهم جماعة الحكومة أنّ إد كان دائم التكتّم على عمله وكان عليّ القبول بهذا التكتّم لأكون معه، لكنهم لم يفهموا. رفضوا أن يفهموا. بعد فترة، انفجرتُ بالبكاء، فانتهت الجلسة باكرًا. عرض العميل مايك والعميل ليلاند إيصالي إلى منزل آيلين، وقبل أن أغادر، انتحى بي جيري جانبًا وقال إنه يبدو أنّ جماعة مكتب التحقيقات الفدرالي متعاطفون. «يبدو أنهم يستلطفونك، وبخاصّة مايك». طلب مني، مع ذلك، أن أحذر من كوني عفوية أكثر من اللازم في طريق العودة: «لا تجيبي على أيٍّ من أسئلتهما». وفي اللحظة التي انطلقت فيها السيارة، بادرني مايك بالقول: «أنا واثق من أنّ جيري طلب منك عدم الإجابة عن أي أسئلة، لكنْ لديّ اثنان منها». وما إن شرع مايك في الكلام حتى أخبرني أن هناك رهانًا في مكتب مكتب التحقيقات الفدرالي في سان دييغو. بدا أنّ هناك فريقًا من العملاء سيراهن كم سيستغرق الأمر من وقت قبل أن يكتشف الإعلام مكاني. سيكسب الفائز كأس مارتيني مجانيًّا. وفي وقت لاحق قالت ساندرا إنّ لديها شكوكها. قالت: «كَوْني أعرف الرجال، فإنّ الرهان هو على شيء آخر».

19/6/2013-20/6/2013

بينما كان المواطنون يحاولون استيعاب واقع أنّ خصوصيّتهم تُنتهك، كانت خصوصيّتي تُنتهك على مستوى جديد تمامًا. وكلا الأمرين بفضل إد. أكره أن أُرسل إلى تشاك تحديثات المغادرة، ومن ثمّ أكره نفسي لأنني لا أمتلك جرأة عدم إرسالها. وكان أسوأها تلك الليلة التي أرسلت فيها تحديثًا للمغادرة بأنني خارجة للقاء ساندرا، وضللت من ثمّ طريقي لكنّني لم أشأ التوقّف لأطلب المساعدة من العملاء الذي يتبعونني، فاكتفيت بقيادتهم في الأرجاء في حلقات. وفكّرت في أنهم ربّما دسّوا أجهزة تنصّت في سيارة آيلين، فبدأت الحديث بصوتٍ مرتفعٍ في السيارة معتقدةً أنّهم يسمعونني. لم أكن أتحدّث، بل كنت ألعنهم. كان عليّ أن أدفع لجيري، وبعد كلّ ما فعلته، كان كلّ ما باستطاعتي التفكير فيه هو أنّ كلّ أموال الضرائب تُهدر على اللحاق بي إلى مكتب المحامي والنادي الرياضي. كنت، بعد اليومين الأوّلين من الاجتماعات، قد استنفدت الثياب اللائقة الوحيدة التي كانت معي، فذهبت إلى متجر مايسيز Macy's. تبعني العملاء في أنحاء القسم النسائي، وتساءلت إذا كانوا سيأتون أيضًا إلى غرفة القياس ويقولون لي إنّ هذا يبدو جميلًا، وذلك لا، والأخضر ليس لونك. كان عند مدخل غرفة القياس تلفاز يزعق بالأخبار، وجمدت في مكاني عندما قال المذيع «صديقة إدوارد سنودن الحميمة». غادرت الغرفة ووقفت أمام الشاشة. وفيما كنت أشاهد صوري تتنقّل بسرعة، سحبت هاتفي وارتكبت خطأ التفتيش عني على جوجل. نعتتني تعليقات كثيرة براقصة التعرّي أو بالعاهرة، وأنا لست كذلك. فهم، على غرار العناصر الفدرالية، قد قرّروا بالفعل من أنا.

22/6/2013-24/6/2013

انتهت الاستجوابات، لكنْ ما يزال هناك من يتقفّى أثري. غادرت المنزل وأنا سعيدة بالعودة إلى أجواء استوديو الرقص على شرائط الحرير. بلغت الاستوديو ولم أعثر على موقف في الشارع. لكنّ من يتبعني تمكّن من ذلك. ومن ثمّ اضطرّ إلى مغادرة مكانه عندما قدت السيارة بعيدًا عن مجاله، فعدت أدراجي واستوليت على مكانه. أجريت اتصالًا هاتفيًا بويندي اتّفقنا فيه على أنّه مهما يكن مدى الأذى الذي تسبّب لنا به إد، فإنه قام بالأمر الصحيح بمحاولته التأكّد بأنني وويندي سنكون معًا في غيابه. ولهذا كان قد دعاها، وكان على ذلك القدر من الإصرار على مجيئها. أرادنا أن نكون معًا في هاواي عندما خرج إلى العلن، بحيث تؤنس إحدانا الأخرى، وتمنحها القوة والعزاء. من الصعب للغاية أن تغضب على من تحب. وأكثر صعوبة أن تكون غاضبًا على شخص تحبه وتحترمه على قيامه بالصواب. كنتُ وويندي، نبكي معًا ومن ثمّ نصمت معًا. أعتقد أنّ الفكرة نفسها راودتنا في الوقت نفسه. كيف يمكن لنا الحديث كالناس العاديين عندما يتنصّتون على اتّصالاتنا؟

25/6/2013

من مطار لوس أنجلس إلى مطار هونولولو. وضعت على رأسي شعرًا مستعارًا نحاسي اللون عبرت فيه حواجز الأمن واحتفظت به طوال الرحلة، ورافقتني ساندرا. تناولنا، قبل الرحلة، غداءً مقرّزًا في المقهى. كان مزيد من أجهزة التلفاز المضبوطة على «سي إن إن» تُظهر إد بشكل سوريالي الذي أصبح، بحسب ما أعتقد، هو الواقع الجديد للجميع. تلقّيت اتصالًا من العميل مايك، يطلب مني ومن ساندرا موافاته إلى البوابة 73. أحقًّا؟ هل جاء إلى لوس أنجلس من سان دييغو؟ كانت البوابة 73 مقفلة بشريط وفارغة، وكان مايك ينتظرنا جالسًا على صف من المقاعد. وضع رِجلًا على رِجل ليظهر لنا مسدسه الموضوع عند كاحله؛ مزيد من التخويف الرجولي السخيف. كان معه أوراق يجب أن أوقّعها ليعطيني مكتب التحقيقات الفدرالي في هاواي مفتاح سيارة إد. قال إن عميلين سيكونان في انتظارنا في هونولولو مع المفتاح، وسيكون عملاء آخرون معنا في الرحلة. اعتذر عن عدم تمكّنه من المجيء شخصيًّا. آخ...

29/6/2013

مضت أيام وأنا أوضّب المنزل، وكان يقاطعني عملاء مكتب التحقيقات الفدرالي الذين يأتون بمزيدٍ من الاستمارات للتوقيع. فتفقّد كلّ شيء هو بمنزلة تعذيب؛ العثور على كلّ تلك الأشياء الصغيرة التي تذكّرني به. أنا أشبه بامرأة مجنونة، أقوم بالتنظيف، ومن ثم أكتفي بالتحديق إلى جانبه من السرير. ومع ذلك، كنت، في معظم الأحيان، أعرف ما كان مفقودًا؛ ما كان مكتب التحقيقات الفدرالي قد أخذه. وما خلّفوه وراءهم كان آثار أقدام، وعلامات خدوش على الجُدُر، وغبار.

30/6/2013

فناء بيع في وايباهو. أجاب ثلاثة رجال على إعلان ساندرا على «كريغزليست»: «قدّم العرض الأفضل وخُذْ كلّ شيء». ظهروا للتنقيب في حياة إد؛ البيانو خاصته، غيتاره، ومجموعة رفع الأثقال. كلّ ما كنت لا أتحمّل العيش معه أو أقدر على دفع تكاليف شحنه إلى البرّ. ملأ الرجال سيارتهم «البيك أب» بما استطاعوا حمله، ثم عادوا ثانية. وفوجئت، وأعتقد أن ساندرا فوجئت أيضًا، بأنني لم أنزعج كثيرًا مما قاموا به من تنقيب. لكنني، في اللحظة التي كانوا قد رحلوا فيها، فقدت أعصابي.

2/7/2013

شُحِن اليوم كلّ شيء، ما عدا الأرائك والكنبة اللتين تخلّيت عنهما. وكان كلّ ما تبقى من أغراض إد، بعد غارة مكتب التحقيقات الفدرالي على المنزل، تسعه علب كرتونٍ صغيرة. بعض الصور وثيابه، جوارب كثيرة غير متناسبة. كلّ ما لا يمكن استخدامه دليلًا في المحكمة، بل مجرّد دليل إلى حياتنا معًا. جاءت ساندرا ببعض وقود القداحات وعادت بصندوق القمامة المعدني إلى الشرفة المسقوفة. ألقيتُ فيه كلّ أغراض إد، الصور والثياب، وأشعلت علبة ثقاب رميتها فيه، وجلست وساندرا في المكان بينما أخذ الصندوق يشتعل والدخان يرتفع في السماء. ذكّرني الوهج والدخان بالرحلة التي قمت بها مع ويندي إلى كيلويا، البركان الواقع على الجزيرة الكبرى. كان ذلك منذ ما يزيد على الشهر، لكنه بدا وكأنه يعود في الماضي إلى سنوات. كيف كان باستطاعتنا أنْ نعرف أنّ حياتنا على وشك الانفجار؟ وأنّ البركان إد سيدمّر كلّ شيء؟ لكنني أتذكّر قول المرشد السياحي في كيلويا إنّ البراكين مدمِّرة فقط على المدى القصير. أما على المدى الطويل، فهي تحرّك العالم. تولّد الجزر، وتبرّد الكوكب، وتغني التربة. حممها تنساب بلا ضوابط ثمّ تبرد وتتصلّب. والرماد الذي تقذفه في الجو يذرّ نفسه نزولًا معادن تخصّب الأرض وتؤدّي إلى نمو حياة جديدة.

29

حبٌّ ومنفى

لو أنّك، في أيّ مرحلة من مراحل تجوالك في هذا الكتاب، توقفّت للحظة أمام عبارة أردت توضيحها أو التحقّق منها أكثر، وطبعتَها في محرّك بحث - وإذا صدف أن هذه العبارة كانت بطريقة من الطرق مثيرة للشبهة؛ عبارة مثل إكسْكيسْكور، فتهانينا: أنت في المنظومة، ضحية فضولك الخاص.

حتّى لو لم تبحث عن أي شيء على الإنترنت، فلن تستغرق حكومة مهتمّة وقتًا طويلًا لتعرف أنّك كنت تقرأ هذا الكتاب. وعلى أقل تقدير، لن يتطلّب الأمر كثيرًا لمعرفة أنّك تمتلكه، سواء حمّلته عن الإنترنت بطريقة غير مشروعة، أو اشتريت النسخة المطبوعة عبر الإنترنت، أو اشتريته من متجرٍ تقليديٍّ مستخدمًا بطاقة اعتمادك.

كل ما كنتَ تريد القيام به هو القراءة، أن تشارك في أكثر الأعمال الإنسانية حميمية؛ جمع الأذهان من خلال اللغة. لكن ذلك كان أكثر من كافٍ. فرغبتك الطبيعية في التواصل مع العالم كانت كلّ ما يحتاج العالم إليه لربط ذاتك الحيّة، المتنفِّسة بسلسلة من أدوات التعريف الفريدة عالميًّا، مثل بريدك الإلكتروني، هاتفك، عناوين بروتوكولات الإنترنت لحاسوبك. وبخلق نظام يغطّي العالم ويتتبّع أدوات التعريف هذه عبر كلّ قناة متوفّرة من قنوات الاتصالات، مَنَحَ مجتمع الاستخبارات الأميركية نفسه سلطة تسجيل معطيات حياتك وتخزينها إلى الأبد.

تلك كانت البداية فحسب. لأنه ما إن أثبتت وكالة التجسّس الأميركية أنّ من الممكن جمع كلّ اتصالاتك بشكلٍ خامدٍ، شرعتْ أيضًا في التلاعب بها بشكلٍ نشط. ومن خلال تسميم الرسائل المتوجّهة إليك بقصاصات من الشيفرات الهجومية، أو «الاستغلال»، طوّرت القدرة على الاستحواذ على ما هو أكثر من مجرّد كلماتك. وها هي الآن قد أضحت قادرة على الفوز بالسيطرة التامة على جهازك بأكمله، بما في ذلك الكاميرا والمايكروفون. وهو ما يعني أنك إذا كنت تقرأ هذا الآن - هذه الجملة - على أي نوع من الآلات العصرية، مثل الهاتف الذكي أو الجهاز اللوحي، بإمكانهم أن يتابعوا معك ويقرؤوك. يستطيعون أن يقولوا إن كنت تقلّب الصفحات بسرعة أو ببطء، وإذا كنت تقرأ الفصول على التوالي أو تجاوزها. وسيتحمّلون بسرورٍ النظر من خلال فتحتَي أنفك ويشاهدونك تحرّك شفتيك وأنت تقرأ، ما دام ذلك يوفّر لهم المعطيات التي يريدونها ويجعلهم يحدّدون هويتك بشكلٍ إيجابي.

هذه نتيجة عقدين من الابتكار بلا ضوابط؛ المنتَج النهائي لطبقة سياسية واحترافية تحلم بأنها سيّدتك. وها إن حياتك باتت الآن كتابًا مفتوحًا بغضّ النظر عن المكان، وبغضّ النظر عن الزمان، وبغضّ النظر عمّا تفعله.

إذا كانت المراقبة الجَماعية هي، بحكم التعريف، حضور دائم في الحياة اليومية فأُريد عندها للمخاطر التي تشكّلها، وللضرر الذي قد تسبّبت به بالفعل، أن يكونا هما أيضًا بمنزلة حضور دائم. أردتُ، من خلال ما كشفته للصحافة، أن أجعل هذه المنظومة معروفة، ووجودها واقعًا لا يمكن لبلادي، وللعالم، تجاهله. وفي الأعوام التي أعقبت العام 2013، كانت درجة الوعي قد ازدادت، سواء من حيث النطاق أو من حيث الدقّة. وعلينا أن نذكّر أنفسنا دائمًا، في عصر وسائل التواصل الاجتماعي هذا، بأن الوعي وحده ليس كافيًا.

كانت التقارير الصحافية الأولى عمّا كُشف قد فتحتْ «حوارًا وطنيًّا» في أميركا، كما اعترف بذلك الرئيس أوباما بنفسه. وأنا، إذْ أقدّر هذه العاطفة، أذكّر أنني تمنّيت لو أنه كان قد لاحظ أنّ ما جعل ذلك «وطنيًّا» وما جعله «حوارًا» هو أنّ الجمهور الأميركي كان، وللمرّة الأولى، على ما يكفي من الاطّلاع ليكون له صوت.

ما تمّ كشفه في العام 2013، أيقظ الكونغرس الذي فتح مجلساه تحقيقات متعدّدة في انتهاكات وكالة الأمن القومي.

وخلصت هذه التحقيقات إلى أنّ الوكالة كذبت تكرارًا في ما يتّصل بطبيعة برامجها للمراقبة الجَماعية وفاعليّتها، حتى على المشرّعين في لجنة الاستخبارات الحائزين أعلى درجات التصريح الأمني.

في العام 2015 حكمت محكمة استئناف فدرالية في قضية الاتحاد الأميركي للحريات المدنية ضد كلاپر، وهي دعوى تطعن في مشروعية برنامج وكالة الأمن القومي جمع الاتصالات الهاتفية. وقضت المحكمة بأنّ برنامج وكالة الأمن القومي قد انتهك حتى أكثر المعايير الفضفاضة لـ «قانون مكافحة الإرهاب» والأكثر من ذلك أنه كان غير دستوري على الأرجح. وركّز الحكم على تفسير وكالة الأمن القومي للبند 215 من قانون مكافحة الإرهاب الذي يسمح للحكومة بالطلب من أطرافٍ ثالثةٍ أيّ شيء ملموس يُعتبر ذا صلة بتحقيقات تتّصل بالاستخبارات الأجنبية وبالإرهاب. وفي رأي المحكمة، فإن تفسير الحكومة لتعبير «ذي صلة» كان فضفاضًا للغاية بحيث بات، عمليًّا، بلا معنى. فاعتبار بعض المعطيات المجموعة «ذات صلة» لمجرّد أنها قد تمسي ذات صلة عند نقطة غير محدّدة في المستقبل كان «لا سابقة له ولا مبرّر».

أدّى رفض المحكمة قبول تعريف الحكومة بعددٍ غير قليلٍ من الباحثين القانونيين إلى تفسير الحكم على أنه يلقي ظلالًا من الشكّ على مشروعية كلّ برامج الحكومة جمع المعلومات بالجملة المرتكزة على مبدأ الصلة المستقبلية. وفي أعقاب هذا الرأي، سنّ الكونغرس قانون الحرّية Freedom Act، الذي عدّل البند 215 ليحظر صراحة الجمع بالجملة لتسجيلات اتصالات الأميركيين الهاتفية. ومن الآن وصاعدًا، ستبقى هذه التسجيلات حيث كانت في الأساس، تحت السيطرة الخاصة لشركات الاتصالات، وسيكون على الحكومة أن تطلب بشكل رسمي الحصول على تسجيلات محدّدة، وعليها، في حال أرادت الوصول إليها، أن تحمل بيدها مذكّرة من محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية.

لا شكّ في أنّ قضية الاتحاد الأميركي للحريات المدنية ضد كلاپر شكّلت انتصارًا ملحوظًا. فقد أعلنت المحكمة أنّ الجمهور الأميركي يملك صفة التقاضي: كان يحق للمواطنين الأميركيين الوقوف في محكمة القانون والاعتراض على نظام المراقبة الجَماعية السرّي الرسمي للحكومة. وبينما بقي عدد كبير من القضايا الناتجة عمّا كُشف يسلك طريقه البطيء والمتأنّي في المحاكم، أخذ يتوضّح لي أكثر من ذي قبل أنّ المقاومة القضائية الأميركية للمراقبة الجَماعية كانت مجرّد مرحلة تجريبية لما يجب أن تكون حركة مقاومة دولية، مطبّقة كليًّا في مختلف أرجاء الحكومات والقطاع الخاص.

كان ردّ فعل رأسماليي التقنيات على ما كُشف عنه فوريًّا وعنيفًا، بما يثبت مرّة أخرى أنّ مع المخاطر البالغة يأتيك حلفاء من حيث لا تتوقّع. فقد كشفت الوثائق عن وكالة أمنٍ قوميّ مصمِّمة إلى حدّ كبير على ملاحقة أي معلومات وكل المعلومات التي تعتبر أنها أُخفيت عمدًا عنها، بحيث أنها قوّضت بروتوكولات الإنترنت الأساسية للتشفير، وجعلت على سبيل المثال، سجلّات المواطنين المالية والطبية أكثر عرضة للخطر، ومضِرّةً بالشركات التي تعتمد على قيام الزبائن بائتمانها على مثل هذه المعطيات الحسّاسة. وردًّا على ذلك، تبنّت «أپل» تشفيرًا افتراضيًّا قويًّا لكلّ أجهزتها الآيفون والآيباد، وحذت جوجل حذوها لمنتجاتها الأندرويد وكرومبوك. لكن التغيير الأهم في القطاع الخاص ربّما كان قد حصل عندما شرعت الشركات في مختلف أنحاء العالم في تبديل منصّات شبكات مواقعها الإلكترونية، بادلة الـ http (بروتوكول نقل النص التشعبي) بالـ https المشفّرة (وs تعني أمن)، ما يساعد على منع طرف ثالث من اعتراض حركة الإنترنت. وقد شكل العام 2016 علامة فارقة في تاريخ التكنولوجيا، وهو أول عام منذ اختراع الإنترنت يشهد حركة مشفّرة على الشبكة العالمية أكثر من الحركة غير المشفّرة.

من المؤكّد أنّ الإنترنت اليوم أكثر أمانًا ممّا كانت عليه في العام 2013، بالنظر إلى الإدراك العالمي المفاجئ للحاجة إلى أدوات وبرامج مشفّرة. كنت بنفسي منخرطًا في تصميم وابتكار بعضها من خلال عملي على رأس «مؤسسة حرّية الصحافة»، وهي منظّمة لا تتوخّى الربح مكرّسة لحماية صحافة المصلحة العامة وتمكينها في الألفية الجديدة. ويتمثّل جزء كبير من توجّهات المنظّمة في الحفاظ على الحقوق التي يتضمّنها التعديلان الأول والرابع وتعزيزها من خلال تطوير تكنولوجيات التشفير. ولهذه الغاية تدعم مؤسسة حرية الصحافة ماليًّا سيغنال [*3] Signal، ومنصّة الرسائل النصّية والاتّصالات التي ابتكرتها أوپن ويسپر سيستمز Open Whisper Systems، وتطوّر سيكيور دروپ SecureDrop (برمجه في الأساس

الراحل آرون شفارتس)، وهو نظام رفع مفتوح المصدر يتيح للمؤسّسات الإعلامية الاستلام الآمن للوثائق من كاشفي فساد مجهولين وغيرهم من المصادر. ويتوفّر سيكيور دروپ اليوم بعشر لغات ويستخدمه أكثر من سبعين مؤسسة إعلامية حول العالم، بما فيها النيويورك تايمز، الواشنطن پوست، الغارديان، والنيويوركر.

في عالمٍ مثاليٍّ، وهذا يعني القول في عالمٍ غير موجود، تكفي القوانين لتكون هذه الأدوات منتهية الصلاحية. لكنها، في عالمنا الوحيد، لم تكن أكثر ضرورة. يصعبٌ للغاية على تغيير في القانون تحقيق ما هو أكثر من تغيير في المقاييس التكنولوجية، وما دام الابتكار القانوني متخلّفًا عن الابتكار التكنولوجي ستسعى المؤسّسات إلى إساءة استخدام ذلك التفاوت لتقديم مصالحها. ويقع على كاهل المطوّرين المستقلين للأجهزة والبرمجيات المفتوحة المصدر ردم تلك الفجوة بتوفيرهم الحمايات الحيوية للحريات المدنية التي قد يكون القانون عاجزًا، أو غير راغب، في ضمانها.

في وضعي الحالي، يجري تذكيري دومًا بواقع أنّ القانون خاصّ بكل بلد، بينما التكنولوجيا ليست كذلك. لكلّ دولة مدوّنتها القانونية، لكنها تستخدم البرنامج الحاسوبي ذاته. التكنولوجيا تعبر الحدود وتكاد تحمل كلّ جواز سفر. وبمرور السنين، أخذ يتوضّح لي باطّراد أنّ إصلاح نظام المراقبة تشريعيًّا في بلد نشأتي لن يساعد بالضرورة صحافيًّا أو معارضًا في بلد منفاي، لكن هاتفًا ذكيًّا مشفّرًا قد يساعد.

على الصعيد الدولي، أَسْهَمَ ما تمّ الكشف عنه في إحياء النقاشات حول المراقبة في أماكن ذات تواريخ طويلة من الانتهاكات. فالبلدان التي كان مواطنوها هم الأكثر معارضة للمراقبة الجَماعية الأميركية، كانت تلك التي تعاونت حكوماتها أكثر ما يكون معها، من دول «الأعين الخمس» (وبخاصة المملكة المتحدة، التي ما تزال مكاتب الاتصالات الحكومية فيها هي الشريك الأساسي لوكالة الأمن القومي)، إلى دول الاتحاد الأوروبي. وتقدِّم ألمانيا، التي قامت بأشياء كثيرة للتعامل مع ماضيها النازي والشيوعي، المثال الأول على هذا الانفصال. كان مواطنوها ومشرّعوها قد ارتاعوا لمعرفة أنّ وكالة الأمن القومي كانت تراقب الاتصالات الألمانية بل واستهدفت أيضًا الهاتف الذكي للمستشارة أنجيلا ميركل. وفي الوقت نفسه، كانت دائرة الاستخبارات الاتحادية الألمانية (BND)، وهي وكالة الاستخبارات الأولى في ألمانيا، قد تعاونت مع وكالة الأمن القومي في عمليات كثيرة، وقامت حتّى ببعض عمليات المراقبة بالوكالة التي كانت وكالة الأمن القومي غير قادرة أو غير مستعدّة للقيام بها بنفسها.

كادت كلّ دولة في العالم تجد نفسها في مأزقٍ مماثل: مواطنوها مستاؤون، وحكومتها متواطئة. إنّ أي حكومة مُنتخَبة تعتمد على المراقبة للاحتفاظ بسيطرتها على مواطنيها، الذين يعتبرون المراقبة لعنة على الديمقراطية، تكون قد ابتعدت فعليًّا عن كونها ديمقراطية. وقد أسهم مثل هذا التنافر الإدراكي على النطاق الجيوسياسي بإعادة المخاوف على الخصوصية الفردية إلى الحوار الدولي ضمن سياق حقوق الإنسان.

كانت الحكومات الديمقراطية في العالم تناقش، للمرّة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، الخصوصية باعتبارها الحق الطبيعي الذي يولد مع كلّ رجل وامرأة وطفل. وبقيامها بذلك، كانت تعود إلى الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الأمم المتحدة في العام 1948، والذي جاء في مادته الثانية عشرة: «لا يجوز تعريض أحد لتدخّل تعسّفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمسّ شرفه وسمعته. ولكلِّ شخصٍ حقٌّ في أن يحميه القانون من مثل هذا التدخّل أو تلك الحملات». وعلى غرار كلّ إعلانات الأمم المتحدة، لم تكن هذه الوثيقة الطموحة قابلةً للتنفيذ، لكن كان قد قُصد بها ترسيخ أساس جديد للحريات المدنية العابرة للحدود الوطنية في عالم كان قد نجا للتو من فظائع نووية ومحاولات إبادة جماعية، وكان يواجه تخمةً لم يسبق لها مثيل من اللاجئين وعديمي الجنسية.

فالاتحاد الأوروبي، الذي ما يزال تحت تأثير مثاليته العالمية لما بعد الحرب، بات الآن الهيئة الأولى العابرة للحدود الوطنية التي تضع هذه المبادئ موضع التنفيذ، وترسي توجيهًا جديدًا يسعى إلى وضع معايير حماية لكاشفي الفساد عبر كلّ الدول الأعضاء، إلى جانب إطار قانوني موحّد لحماية الخصوصية. وفي العام 2016، وافق البرلمان الأوروبي على «النظام العام

لحماية البيانات»، وهو أكبر جهد يُبذل لإحباط توغّلات الهيمنة التكنولوجية، التي يتوجّه الاتحاد الأوروبي إلى اعتبارها، من دون ظلم، امتدادًا للهيمنة الأميركية.

يُعامِل النظام العام لحماية البيانات مواطني الاتحاد الأوروبي، الذين يدعوهم أشخاصًا طبيعيين، باعتبارهم أيضًا أتباع البيانات، أي الأشخاص الذي يولّدون بيانات شخصية يمكن التعرّف إلى مصدرها. وفي الولايات المتحدة تُعتبر المعطيات في العادة ملكًا لمن يجمعها. لكن الاتحاد الأوروبي يفترض بأنّ المعطيات هي ملك الشخص الذي تمثّله، وهو ما يتيح له معاملة معطياتنا التابعة على أنها تستحق الحماية التي تتمتّع بها الحريات المدنية.

لا شكّ في أنّ نظام حماية البيانات هو بمنزلة تقدّمٍ قانونيٍّ كبير، لكنه، حتى مع عبوره الحدود الوطنية، ضيّق الأفق جدًّا، بينما الإنترنت عالمية. ولن يكون شخصنا الطبيعي أبدًا مرادفًا قانونيًّا لمعطياتنا التابعة، ليس أقله لأنّ الأول يعيش في مكان واحد في وقت واحد في ما يعيش الأخير في أماكن كثيرة معًا.

واليوم، بغضّ النظر عمّن تكون، أو أين تكون، جسديًّا أو ماديًّا، فأنت أيضًا في مكانٍ آخر، في الخارج؛ ذوات متعدّدة تجول مع قنوات الإشارة، من دون أن يكون لك بلاد تدعوها بلادك، ومع ذلك فأنت خاضع لقوانين كلّ بلاد تمرّ عبرها. فسجلّات حياة عيشت في جنيف تسكن في المنطقة المحيطة بواشنطن. وصور زفاف في طوكيو هي في شهر العسل في سيدني. وفيديو جنازة في ڤاراناسي مرفوعة على سحابة أبل، الموجودة جزئيًّا في ولاية منشَئي كارولينا الشمالية ومنتشرة جزئيًّا عبر الخوادم الزميلة لأمازون، وجوجل، ومايكروسوفت، وأوراكل، في مختلف أنحاء الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايوان، والصين.

إنّ معطياتنا تجول طولًا وعرضًا. معطياتنا تجول بلا توقّف.

نشرع في توليد هذه المعطيات قبل أن نولد، عندما ترصدنا التكنولوجيا في الرحم، وستواصل معطياتنا الانتشار حتى بعد مماتنا. وبالطبع، فإنّ الذكريات التي تُصنع عن إدراك، السجلّات التي نختار أن نحافظ عليها، تحتوي على نثرة من المعلومات التي اعتصرتها من حيواتنا - معظمها عن عدم إدراك ومن دون موافقتنا - المراقَبَة التي تقوم بها الشركات والحكومة. ونحن أول أناسٍ في تاريخ الكوكب يصحّ فيهم ذلك، أول أناس تثقل كواهلَهم لاأخلاقيةُ المعطيات، أي واقع أنّ سجلاتنا التي جُمعت قد يكون لها وجود أبدي. ولهذا السبب لدينا واجب خاص. علينا أن نضمن أنه لا يمكن لسجلّات ماضينا هذه أن تُستخدم ضدنا، أو تُستخدم ضد أولادنا.

واليوم، يقوم جيل جديد بالدفاع عن الحريّة التي ندعوها بالخصوصية. وأبناء هذا الجيل، الذين لم يكونوا قد وُلِدوا بعد، في 11 أيلول/سبتمبر، أمضوا حياتهم كلّها في ظل شبح هذه المراقبة الدائمة الحضور. وكان هؤلاء الشبان، الذين لم يعرفوا أي عالم آخر، قد كرّسوا أنفسهم لتخيّل واحد، إبداعهم السياسي وبراعتهم التكنولوجية هما اللذان يمدّانني بالأمل.

يبقى أنه إذا لم نتحرّك الآن لاستعادة معطياتنا، فقد لا يتمكّن أولادنا من استعادتها. وعندها سيعلقون هم أيضًا وأولادهم في الفخ، حيث يضطرّ كلّ جيلٍ يلي إلى العيش في ظلّ شبح المعطيات السابق، معرّضًا لجمع المعلومات الجماعية الذي لا تجاوز إمكاناته على السيطرة الاجتماعية والاستغلال البشري القيود التي يفرضها القانون فحسب، بل تجاوز أيضًا حدود المخيّلة.

مَنْ مِنْ بيننا يستطيع التنبّؤ بالمستقبل؟ من الذي يجرؤ على ذلك؟ الإجابة عن السؤال الأول هي، لا أحد، حقًّا، والإجابة عن الثاني هي الجميع، وبخاصّة كلّ حكومة وكل شركة على الأرض. هذا ما تُستخدم معطياتنا تلك لأجله. فالخوارزميات تحلِّل هذه المعطيات وصولًا إلى أنماط من السلوك الراسخ بهدف استنتاج السلوك الآتي؛ نوع من النبوءة الرقمية التي هي أكثر دقّة بقليل من الوسائل التناظرية مثل قراءة الكف. وما إن تشرع في التنقيب في الآليات التقنية الراهنة التي تُستخدم لاحتساب إمكانية التوقّع، حتى تتوصّل إلى إدراك أن عِلمها هو، في الواقع، مناهض للعِلم، وأسيئت تسميته بشكلٍ قاتل: فإمكانية التوقّع هي في الواقع استغلال. والموقع الإلكتروني، الذي يقول لك إنك، حين تحب هذا الكتاب، قد تحب أيضًا كتبًا من تأليف جايمس كلاپر أو مايكل هايدن، لا يقدّم لك تخمينًا مدروسًا، بقدر ما يقدّم لك آلية من الإكراه الماكر.

لا يمكن أن نقبل بأن نُستخدم بهذه الطريقة، أن نُستخدم ضد المستقبل. لا يمكن أن نقبل باستخدام معطياتنا لبيعنا الأمور بالذات التي يجب أن لا تُباع، مثل الصحافة. ولو فعلنا، لكانت الصحافة التي نحصل عليها هي الصحافة التي نريدها، أو تلك التي يريد من يتمتعون بالسلطة أن نحصل عليها، وليس الحوار الجماعي الضروري. لا يمكن أن نترك المراقبة الكليّة القدرة التي نخضع لها تُستخدم «لاحتساب» علامات مواطنتنا، أو «للتنبؤ» بنشاطنا الجرمي؛ أن تملي علينا نوع التعليم الذي نستطيع الحصول عليه، أو نوع العمل الذي نستطيع الحصول عليه، أو إذا كان بإمكاننا، على الإطلاق، الحصول على تعليم أو عمل؛ وأن تميِّز بيننا بالاستناد إلى تواريخنا المالية والقانونية والطبية، ناهيك بإثنيّتنا وعرقنا، وهي مفاهيم تفترضها المعطيات في الغالب أو تفرضها. وأما بالنسبة إلى معطياتنا الأكثر حميمية، معلوماتنا الوراثية: إذا قبلنا بأن تُستخدم للتعرّف إلينا، فهي ستُستخدم من بعدها للتضحية بنا، بل وحتّى لتكييفنا؛ لإعادة صياغة جوهر إنسانيتنا بالذات على صورة التكنولوجيا التي تسعى إلى السيطرة عليه.

ومن المؤكّد، أنّ كلّ ما سبق ذكره قد حصل بالفعل.

المنفى: لم يكن يمرّ يوم، منذ الأول من آب/أغسطس من العام 2013، من دون أن أستذكر فيه أنّ «المنفى» كان ما تعوّدت ذاتي المراهقة أن تسمّيه الطرد من الإنترنت. انقطع اتصال الواي فاي؟ منفى. أنا خارج نطاق الإشارة؟ منفى. الذات التي تعوّدت القول إنّ الآن يبدو صغيراً جدًّا بالنسبة إليّ. هذه الذات تبدو بعيدة جدًّا.

عندما يسألني الناس كيف هي حياتي الآن، أميل إلى الإجابة بأنّها تشبه كثيراً حيواتهم لجهة أنّني أصرف وقتًا طويلًا أمام الحاسوب؛ أقرأ، أكتب، وأتفاعل. كنت من المكان الذي تحبّ الصحافة أن تصفه بأنه «مكان مجهول» - وهو ليس بالفعل سوى الشقة المؤلّفة من غرفتَيْ نومٍ صدف أنني أستأجرها في موسكو - أعرض نفسي على مسارح في مختلف أنحاء العالم، متحدّثًا عن حماية الحرّيات المدنية في العصر الرقمي، إلى جمهور من الطلاب والباحثين والمشرّعين والتكنولوجيين.

أقوم، في بعض الأيام، باجتماعات افتراضية مع زملائي في مجلس إدارة مؤسسة حريّة الصحافة، أو أتحدّث مع فريقي القانوني الأوروبي، برئاسة فولفغنغ كالك، في «المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان». وأكتفي في أيامٍ أخرى بإحضار وجبة من البرغر كينغ - أعرف أين تقع ولاءاتي - وألعب ألعابًا عليّ أن أقرصنها لأنّه لم يعد بإمكاني استخدام بطاقات الاعتماد. وإحدى الثوابت في وجودي هي مراجعتي اليومية مع محاميّ الأميركي، وكاتم أسراري، ومستشاري في كلّ شيء، بِنْ ويزنر من الاتحاد الأميركي للحريات المدنية، الذي كان دليلي إلى العالم كما هو، وتحمّل تخيّلاتي عن العالم كما يجب أن يكون.

تلك حياتي. وقد أضحت أكثر إشراقًا بكثير إبّان الشتاء الجليدي في العام 2014، عندما جاءت ليندسي لزيارتي؛ المرّة الأولى التي أراها فيها منذ هاواي. حاولتُ ألّا أتوقّع ما هو كثير، لمعرفتي بأنني لم أكن أستحق الفرصة؛ الشيء الوحيد الذي كنت أستحقّه كان صفعة على الوجه. لكنني عندما فتحت الباب، وضعتْ يدها على خدّي، وقلت لها إنني أحبها.

«صهْ»، قالت: «أعرف».

أمسك أحدنا بالآخر بصمت، وكل نَفَسٍ كان بمنزلة تعهّدٍ بالتعويض عن الوقت الضائع.

منذ تلك اللحظة، بات عالمي ملكها. كنت في السابق أرضى بالتسكّع داخل المنزل - كان ذلك خياري بالفعل قبل وجودي في روسيا - لكن ليندسي كانت مصرّة: لم يسبق لها أن كانت في روسيا، وسنكون الآن سائحَيْن معًا.

كان محاميّ الروسي، أناتولي كوتشيرينا، الذي ساعدني في الحصول على اللجوء في البلاد-كان المحامي الوحيد الذي امتلك بعد نظر المجيء إلى المطار مع مترجم- رجلًا مثقّفًا وواسع الحيلة، وأثبت أنه على القدر نفسه من البراعة في الحصول، في آخر دقيقة، على بطاقات دخول إلى الأوبرا كما في خوض غمار مشكلاتي القانونية. ساعد في تدبير مقعدَيْن علويّيْن في مسرح البولشوي، فارتديتُ وليندسي، ملابسنا ومضينا، بالرغم من أنه عليّ أن أعترف أنني كنت متخوّفًا. كان هناك حشدٌ كبيرٌ، وجميعهم محشورون جدًّا في الصالة. شعرت ليندسي بضيقي المتزايد. وحين خُفضت الأضواء ورُفعت الستارة، انحنت صوبي،

ووكزتني في ضلعي، وهمست: «لا أحد من هؤلاء الناس موجود هنا من أجلك. إنهم هنا من أجل هذا».

أمضيتُ وليندسي كذلك وقتًا في بعض متاحف موسكو. فمعرض تريتياكوف Tretyakov، يضم مجموعة من أغنى مجموعات الأيقونات الأرثوذكسية الروسية في العالم. وفكّرتُ بأنّ الفنانين الذين رسموا هذه اللوحات للكنيسة كانوا في الأساس مقاولين، ولم يُسمح لهم في العادة بتوقيع أسمائهم على عمل أيديهم، أو أنهم فضّلوا عدم القيام بذلك. فالزمن والتقليد اللذان رعيا هذه الأعمال لم يقدما كثيرًا من الاعتراف بالإنجاز الفردي. وبينما وقفتُ وليندسي قبالة واحدة من هذه الأيقونات، تقدّمت بيننا سائحة شابة، فتاة مراهقة. لم تكن هذه المرّة الأولى التي يتم التعرّف عليّ في العلن، لكن بالنظر إلى وجود ليندسي كان الأمر يهدّد بأن يكون جديرًا بالعنوان العريض. سألتْ الفتاة بإنكليزية ذات لكنة ألمانية إذا كان في إمكانها أن تأخذ صورة «سلفي» معنا. لست متأكّدًا من كيفية شرح ردّ فعلي - ربما كانت طريقة هذه الفتاة الألمانية الخجولة والمهذّبة في السؤال، أو ربما كان حضور ليندسي هو الذي يحسّن مزاجي باطّراد، وفحواه: عِشْ ودع غيرك يعِشْ - لكنني، ولمرّة، وافقت ومن دون تردّد. وابتسمتْ ليندسي بينما أخذت الفتاة وضعيّتها بيننا والتقطت الصورة. ثم غادرتْ بعد كلماتٍ لطيفةٍ من الدعم.

بعد برهة على ذلك، جذبتُ ليندسي خارجًا. كنت خائفًا من أن تنشر الفتاة الصورة في مواقع التواصل الاجتماعي فنكون على مسافة دقائق من إثارة انتباه غير مرغوب فيه. أشعر بالغباء الآن على تفكيري بذلك. بقيت أتحقّق بعصبية من الإنترنت، لكن الصورة لم تظهر، لا في ذلك اليوم، ولا في اليوم الذي تلى. وبقدر ما أستطيع القول، فإنها لم تُشارَك؛ احتُفِظ بها فحسب كذكرى خاصة للحظة شخصية.

كلّما خرجتُ، أحاول أن أبدّل مظهري قليلًا. ربما أتخلّص من لحيتي، وربما أضع نظّارة مختلفة. لم أحبّ البرد مطلقًا إلى أن أدركت أنّ قبعة ووشاحًا يوفّران أنسب إغفال للهوية في العالم وأكثره إبهامًا. كنت أبدّل إيقاع مشيتي ومعدّلها، وعلى عكس نصيحة والدتي الحكيمة، أنظر في الاتجاه المعاكس للسير عندما أعبر الشارع، وهذا هو السبب في أنّه لم تلتقطني أي من الكاميرات الموضوعة في السيارات والواسعة الانتشار هنا. وكنت أبقي رأسي منخفضًا وأنا أمر بالمباني المجهّزة بكاميرات المراقبة، بحيث لا يراني أحد كما يراني في العادة على الإنترنت، مرفوع الرأس. تعوّدت أن أقلق من الباص والميترو، لكن الجميع في هذه الأيام منشغلون جدًّا في التحديق إلى هواتفهم. وإذا أقلّتني سيارة أجرة، كنت أطلب من السائق أن يقلّني إلى موقف باص أو ميترو على بعد مبانٍ عدّة من مكان إقامتي، وأن ينزلني عند عنوان على بعد مبانٍ عدّة من مقصدي.

وأنا أسلك اليوم الطريق الطويل حول هذه المدينة الغريبة الواسعة، أُحاول العثور على بعض الورود؛ ورودٍ حمرٍ، ورودٍ بيضٍ، بل وحتّى ورودٍ أرجوانية. وأيّ زهور أجدها. لا أعرف الأسماء الروسية لأيٍّ منها. أكتفي فقط بإصدار صوتٍ وبالإشارة.

روسيّة ليندسي أفضل من روسيّتي. وهي أيضًا تضحك بسهولة أكبر، وهي أكثر صبرًا وسخاءً ولطفًا.

نحن الليلة نحيي عيد زواجنا. انتقلت ليندسي إلى هنا منذ ثلاثة أعوام، وتزوّجنا منذ عامين في مثل هذا اليوم.

3* تطبيق للاتصال المشفّر (المترجم).

شكر

عندما جلست، في أيار/مايو من العام 2013، في غرفة الفندق تلك في هونغ كونغ، متسائلًا إذا كان أيّ من الصحافيين سيأتي للقائي، لم أكن قد شعرت من قبل بأنّني على هذا القَدْر من الوحدة. بعد ذلك بستة أعوام، أجد نفسي في الوضع المعاكس تمامًا، مرحَّبًا بي بين مجموعة رائعةٍ ودائمة التوسّع من الصحافيين والمحامين والتكنولوجيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين أُدين لهم بدَيْنٍ لا يُحصى. ويقضي التقليد، في ختام أيّ كتاب، أن يشكر المؤلّف الأشخاص الذين ساعدوا ليكون هذا الكتاب ممكنًا، وأنا أريد بالتأكيد القيام بذلك هنا. لكن، وبالنظر إلى الظروف، سأكون مقصّرًا إذا لم أشكر أيضًا الأشخاص الذين ساعدوا لتكون حياتي ممكنة، من خلال الانتصار لحرّيتي، وبخاصة، من خلال العمل بلا كللٍ وبتفانٍ لحماية مجتمعاتنا المفتوحة بالإضافة إلى التكنولوجيات التي كانت قد جمعتنا، وتجمع الكلّ معًا.

على امتداد الأشهر التسعة الأخيرة، كان جوشوا كوهين قد أخذني إلى مدرسة الكتابة، وساعدني في تحويل استذكاراتي غير المترابطة، وبياناتي الموضوعة في كبسولات، إلى كتاب آمل في أن يتمكّن من الافتخار به.

أثبت كريس پارّيس - لامب أنّه وكيل محنّك وصبور، بينما قدّم سام نيكولسون التحرير الفطن والتوضيحي، والدعم، وكذلك فعل كلّ الفريق في متروپوليتان، من جيليان بلِيْك إلى سارا برشتل، وريڤا هوشرمان، وغريغوري توڤبيس.

إنّ نجاح هذا الفريق هو شهادة على مواهب أفراده ومواهب الرجل الذي جمعه؛ بن ويزنر، محاميّ، وأتشرّف بالقول، صديقي.

وأودّ في السياق ذاته، أن أشكر فريقي الدولي من المحامين الذين عملوا بلا كلل لإبقائي حرًّا. وأودّ أيضًا أن أشكر أنتوني روميرو، مدير الاتحاد الأميركي للحريات المدنية، الذي اعتنق قضيّتي في وقت كان قد شكّل خطرًا سياسيًّا كبيرًا على المنظّمة، بالإضافة إلى الموظّفين الآخرين في الاتّحاد الذين ساعدوني عبر السنين، بمن فيهم بينيت ستاين، نيكولا مورّو، نوا ياشوت، ودانيال كان غيلمور.

أودّ، بالإضافة إلى ذلك، التنويه بعمل بوب ووكر، يان تاڤيتيان وفريقهما في مكتب البرنامج الأميركي، الذين أتاحوا لي بأن أعتاش من خلال نشر رسالتي على جماهير جديدة حول العالم.

كان تريڤور تيمّ وزملائي في مؤسسة حرّية الصحافة، قد وفّروا المجال والموارد لعودتي إلى شغفي الحقيقي، الهندسة، من أجل الصالح الاجتماعي. وأنا ممتنٌّ بشكلٍ خاصٍّ لمدير العمليات السابق في مؤسسة حرّية الصحافة إيمانويل موراليس، وعضو مجلس الإدارة الحالي دانيال إللسبرغ الذي كان قد أعطى العالم نموذجًا عن استقامته، وقدّم لي دفء صداقته وإخلاصه.

وُضع هذا الكتاب باستخدام برمجية مجانية ومفتوحة المصدر. وأود أن أشكر كيوبس پروجكت، وتور پروجكت، ومؤسّسة البرمجيات الحرّة.

كانت الإيحاءات الأولى لي، بما تعنيه الكتابة في مواجهة المهل الزمنية النهائية، قد جاءت من الأساتذة غلين غرينولد، لورا پويتراس، إيوين ماكاسكيل، وبارت غلّمان، الذين تستنير حرفيتهم بالاستقامة الشغوفة. وأنا، وقد خضع كتابي للتحرير، قد كسبت تقديرًا جديدًا لمحرّريهم الذين جابهوا الخوف، وركبوا المخاطر التي أعطت معنى لمبادئهم.

وأخصّ سارة هاريسون بامتناني الأشدّ.

وقلبي ملك لعائلتي، الواسعة والمباشرة؛ لوالدي لون، ولوالدتي ويندي، ولشقيقتي اللامعة جيسيكا.

الطريقة الوحيدة التي يمكن فيها ختم هذا الكتاب هي تلك التي استهللته بها، بإهداء إلى ليندسي، التي يصنع حبّها من المنفى حياة.

سجلٌ دائم

☐ سجلٌ دائم

سجلٌ دائم

$\square$

سجلٌ دائم

سجلٌ دائم

سجلٌ دائم

سجلٌ دائم

سجلٌ دائم

سجلٌ دائم